شرح ملحة الإعراب

تأليف

الإمام العلامة جلال الدين السيوطي

(ت ٩١١هـ)

دراسة وتحقيق

د. أحمد رجب أبو سالم

كلية اللغة العربية فرع جامعة الأزهر بالمنوفية

دار الأصالة للنشر والتوزيع مصر

دار الضياء للنشر والتوزيع الكويت

شرح
ملحة الإعراب

دار الضياء
للنشر والتوزيع
الكويت - حولي - شارع الحسن البصري
ص.ب: ١٣٤٦ حولي
الرمز البريدي: ٣٢٠١٤
تلفاكس: ٠٠٩٦٥٢٢٦٥٨١٨٠
نقال: ٠٠٩٦٥٩٩٣٩٦٤٨٠



دار الضياء
للنشر والتوزيع
DAR ALDEYAA
For Printing & Publishing

دار الأصالة
للنشر والتوزيع
جمهورية مصر العربية - القاهرة - المنصورة
هاتف: ٠٠٢٠١٠٩٥٩٤٠٠٩١
هاتف: ٠٠٢٠١٠٠٠٣٧٣٩٤٨

Dar_aldheyaa2@yahoo.com
Abdou20201@hotmail.com

www.daraldeyaa.net
info@daraldeyaa.net

الطَّبعةُ الأُولَى
١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م

الموزعون المعتمدون

دولة الكويت:
دار الضياء للنشر والتوزيع - حولي — تليفاكس: ٢٢٦٥٨١٨٠ — نقال: ٩٩٣٩٦٤٨٠

جمهورية مصر العربيَّة:
محمول: ٠٠٢٠١٠٠٠٣٧٣٩٨٤
دار الأصالة للنشر والتوزيع – المنصورة — محمول: ٠٠٢٠١٠٩٨٣٢٥٨٣٢

المملكة العربية السعودية:
مكتبة الرشد - الرياض — هاتف: ٤٣٢٩٣٣٢ – ٢٠٥١٥٠٠
دار التدمرية للنشر والتوزيع - الرياض — هاتف: ٤٩٢٥١٩٢ — فاكس: ٤٩٣٧١٣٠
دار المنهاج للنشر والتوزيع - جدة — هاتف: ٦٣١١٧١٠

المملكة المغربية:
دار الرشاد الحديثة - الدار البيضاء — هاتف: ٠٠٢١٢٥٢٢٢٧٤٨١٧

الجمهورية التركية:
مكتبة الإرشاد - إسطنبول — هاتف: ٠٢١٢٦٣٨١٦٣٣/٣٤ فاكس: ٠٢١٢٦٣٨١٧٠٠

الجمهورية اللبنانيَّة:
دار إحياء التراث العربي - بيروت — هاتف: ٥٤٠٠٠٠ — فاكس: ٨٥٠٧١٧

الجمهورية العربية السوريَّة:
دار الفجر - دمشق - حلبوني — هاتف: ٢٢٢٨٣١٦ — فاكس: ٢٤٥٣١٩٣

الجمهورية السودانية:
مكتبة الروضة الندية-الخرطوم- شارع المطار هاتف: ٠٠٢٤٩٩٩٠٠٤٣٥٧٩

المملكة الأردنية الهاشميَّة:
دار الرازي - عمان - العبدلي — تلفاكس: ٤٦٤٦١١٦
دار محمد دنديس للنشر والتوزيع - عمان — هاتف: ٦٤٦٥٣٣٩٠ — تلفاكس: ٦٤٦٥٣٣٨٠

الجمهورية اليمنيَّة:
مكتبة تريم الحديثة - تريم — هاتف: ٤١٧١٣٠ — فاكس: ٤١٨١٣٠

دولة ليبيا:
مكتبة الوحدة – طرابلس
شارع عمرو ابن العاص — هاتف: ٠٩١٣٧٠٦٩٩٩ – ٠٢١٣٣٣٨٢٣٨

شرح

ملحة الإعراب

تأليف

الإمام العلامة جلال الدين السيوطي

(ت ٩١١ هـ)

دراسة وتحقيق

د. أحمد رجب أبو سالم

كلية اللغة العربية فرع جامعة الأزهر بالمنوفية

دار الأصالة
للنشر والتوزيع
مصر

دار الضياء
للنشر والتوزيع
الكويت

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

تقديم

الحَمْدُ للهِ؛ حَمْدَ مُقِرٍّ بِرُبُوبِيَّته، شَاهِدٍ بِوَحْدَانِيَّتِهِ، رَاغِبٍ فِي رَحْمَتِهِ، خَائِفٍ مِنْ عُقُوبَتِهِ، وَصَلَّى اللهُ عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ: مُحَمَّدٍ وَعِتْرَتِهِ.

وَبَعْدُ:

لِلمَنْظُومَاتِ النَّحْوِيَّة أَثَرٌ كَبِيرٌ فِي تَيْسِيرِ النَّحْوِ وَتَقْرِيبِهِ لِمُتَعَلِّمِيهِ وشَادِيهِ؛ لأنَّ النَّظْمَ أَسْهَلُ حِفْظًا، وأيسرُ استحضَارًا، وَأَجْمَعُ مَادَّةً بأَوْجَزِ عِبَارَةٍ، وأكثرُ دَوْرًا على الألسِنَةِ من قَسِيمِهِ النَّثْرِ.

وَتُعَدُّ منظومةُ «مُلْحَةِ الإعْرَابِ» للعَلامَة الحريريِّ من المنظومَاتِ التَّعْلِيمِيَّة الرَّائقةِ في هذا المَيْدَان، المُنَاسِبَةِ لِتَقْرِيبِ النَّحْو وَتَيْسِيرِهِ فِي هذَا الزَّمانِ؛ لِمَا تَحْوِيهِ مِنْ فَوَائِدَ عَامَّة، وَنِكَاتٍ جَمَّة، وَزَوائِدَ مُهِمَّة، لَكِنَّهَا لَمْ تَنَلْ شُهْرَةَ نَظِيرَتِهَا؛ «ألفية ابن مالك» مع تَقَدُّمِهَا عَلَيْهَا.

وَلِأَهميتِهَا حَظِيَتْ بعنايةٍ فائقةٍ من قِبَلِ فَرِيقٍ من العُلَمَاءِ الأعْلَام، على اختلافِ العُصُورِ والأَزْمَان، شرحًا ونظمًا؛ وِمنَ الشُّروحِ المُهِمَّة لِهَا ـ الَّذي أُقَدِّمُهُ اليَوم للقارئ لأولِ مَرَّةٍ ـ؛ شَرْحُ العَلامَّةِ ـ الذي فاقَ أَهْلَ زَمَانِهِ، وَبَرزَ

على أَقْرَانِهِ ـ الإِمَامِ السُّيوطِيّ.

وَهُو شَرْحٌ مَمْزُوجٌ، اهْتَمَّ فيه مُؤَلِّفُهُ بِحَلِّ عِبَارَاتِهَا، وتَفْسِيرِ الغَرِيبِ مِنْ لُغَاتِهَا، وَالمُشْكَلِ مِنْ إِعْرَابِهَا، بِعِبَارةٍ قَرِيبةٍ إلى الأفهَامِ، وَاضِحةٍ للخَاصِّ والعَام، ليكونُ تَبْصِرَةً للمُبْتَدِي، وَتَذْكِرَةً للمُنْتَهِي، وَقَدْ أَلْمَحَ إلى ذلكَ فِي مُقَدِّمَتِهِ بِقَولِهِ: «هَذِهِ لَمْحَةٌ فِي شَرْحِ المُلْحَةِ، يَنْتَفِعُ بِهَا الطَّالِبُ، وَيَهْتَدِي بِهَا الرَّاغِبُ».

وقد قدَّمتُ بين يدي الكتاب دراسةً وافيةً للتعريفِ بالنَّاظِمِ الإمامِ الحَرِيريّ ومُلْحَتِه، ثُمَّ ثَنَّيْتُ بالحديثِ عن الشَّارِحِ الإمام السُّيوطِيّ وشَرْحِهِ، ثُمَّ المنهج المُتَّبع فِي تحقيقِ هذا الأثر النَّفِيس.

ثُمَّ أردفتُ ذلك بالنَّص المُحقَّق، مُنْتَهِجًا فيه النَّهْجَ الأَقْوَم المُتَعَارَف عليه لَدَى المُحَقِّقين الأثبات، ثم أعقبتهُ بالفهارس العامة التي تُعِين الباحث على تحصيلِ مَطْلُوبِهِ وإِنْشَادِ بُغْيَتِه.

فَأَرجُو أنْ أكونَ قد وُفِّقتُ في ذلك، وأن يكون هذا العمل إضافةً جَدِيدَةً للمكتبة العربية، فاللهَ أسألُ أَنْ يَجْعَلَهُ عَمَلاً مُتَقَبَّلاً، لِوَجْهِهِ خَالصًا، إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ، وبالإِجَابَةِ جَدِير.

سَطَرَهُ

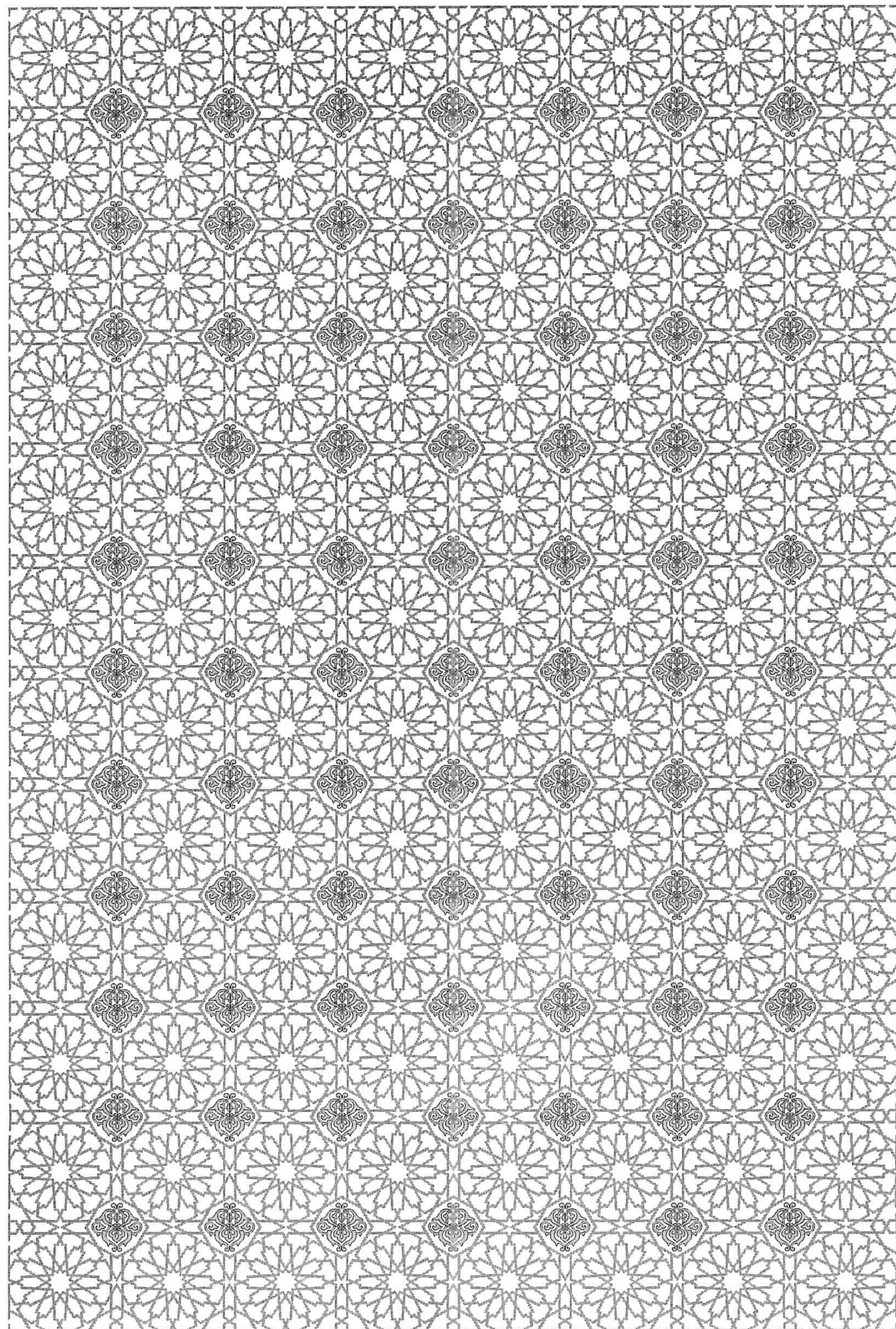
د. أحمد رجب أبو سالم

كفر ميت أبو الكوم ـ تلا ـ منوفية ـ جمهورية مصر العربية

١/٥/٢٠١٨م

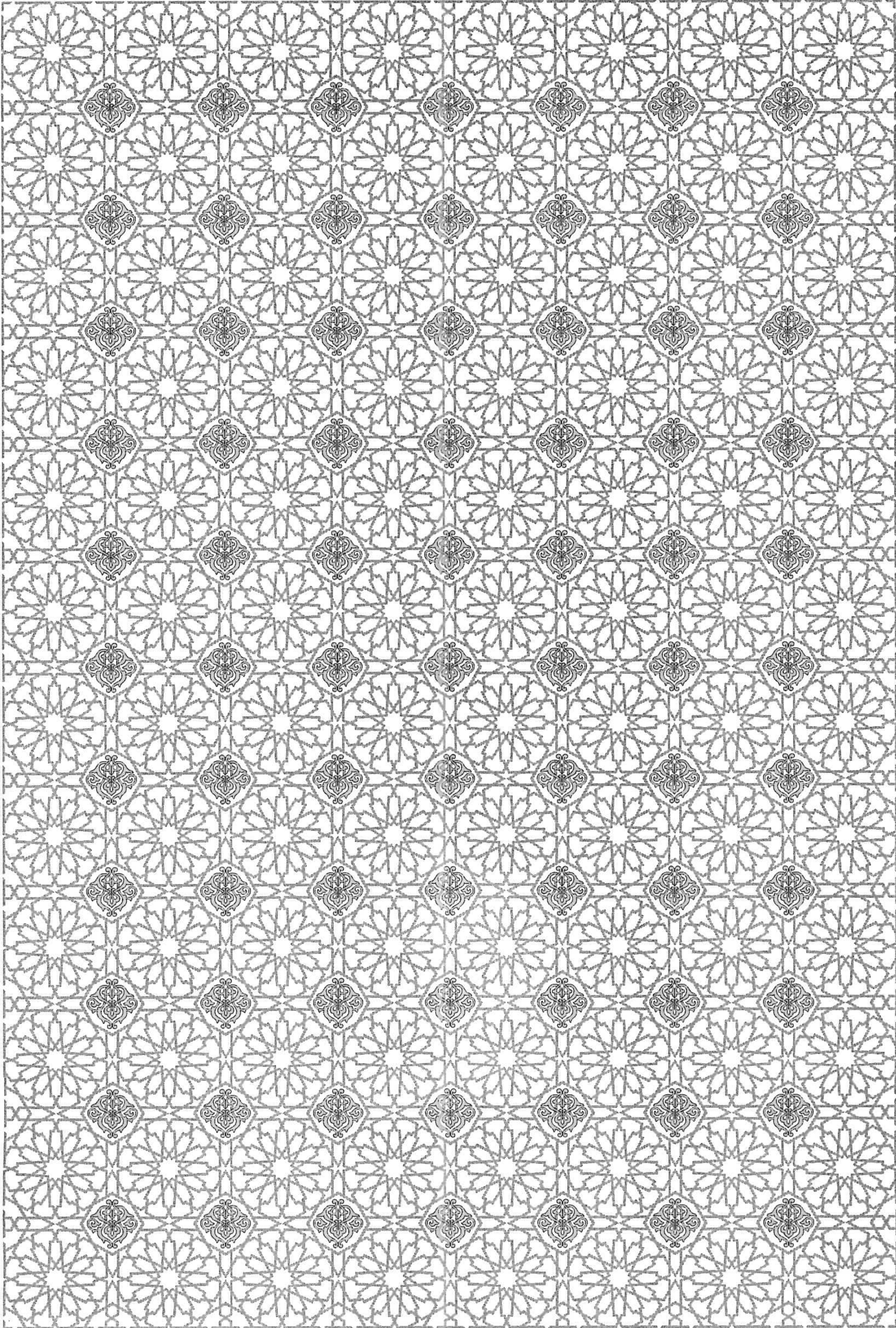
القسم الأول الدراسة

التعريف بالناظم والشارح وبكتابيهما



الفصل الأول

الحريريُّ وكتابُهُ (مُلحة الإعراب)






المبحث الأول

العلامة الحريري: حياته وآثاره

اسمه، ونسبه[1]:

هو: القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري، الإمام أبو محمد الحريري[2]، اللغويّ النحويّ[3]، الحَرَامِيّ[4]، المشَانِيّ[5].

(١) انظر في ترجمته:
الأنساب ٢/١٩٤، ومعجم الأدباء ٤/٥٩٤، والمنتظم ١٧/٢١٤، ونزهة الألباء ص ٢٧٨، والمستفاد من ذيل تاريخ بغداد ص ٣٧٩، ووفيات الأعيان ٤/٦٣، وإنباه الرواة ٣/٢٣، وإشارة التعيين ص ٢٦٣، والكامل في التاريخ ٩/٢١٢، وتاريخ الإسلام ١١/٢٥٩، وسير أعلام النبلاء ١٩/٤٦٠، والعبر ٤/٣٨، ودول الإسلام ٢/٢٣، وتذكرة الحفاظ ٤/١٢٥٦، والبداية والنهاية ١٢/١٩١، ومرآة الجنان ٣/٢١٣، وتاريخ ابن الوردي ٢/٢٨، واللباب في تهذيب الأنساب ١/٢٥٢، وتوضيح المشتبه ٢/٢٨٧، والوافي بالوفيات ٢٤/٩٧، وطبقات علماء الحديث ٤/٢٩، وطبقات الشافعية الكبرى ٧/٢٦٦، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١/٢٨٩، وطبقات النحويين واللغويين له أيضا ورقة: ٤٧٩، وقلادة النحر في وفيات أعيان الدهر ٤/٤٣، والفلاكة والمفلوكون ص ١٥٣، والنجوم الزاهرة ٥/٢٢٥، والبلغة ص١٧٣، وبغية الوعاة ٢/٢٥٧، وشذرات الذهب ٤/٥٠، ونزهة الجليس ١/٢، وخزانة الأدب ٦/٤٦٣، وسلم الوصول ٣/٢٢، وهدية العارفين ١/٨٢٧، وأسماء الكتب ص١٤٦، وكنوز الأجداد ص٢٨٢، والأعلام للزركلي ٥/١٧٧، ومعجم المؤلفين ٨/١٠٨، ومقدمة التحقيق لكتبه المطبوعة.

(٢) نسبة إلى الحرير وعمله أو بيعه، كما في: خزانة الأدب ٦/٤٦٣.

(٣) انظر: تكملة الإكمال ٢/١٢٧، وبغية الوعاة ٢/٢٥٧.

(٤) في النجوم الزاهرة ٥/٢٢٥: «كان يسكن بني حرام، أحد محال البصرة مما يلي الشَّط». وانظر: الأنساب ٢/١٩٤، ووفيات الأعيان ٤/٦٧، والوافي بالوفيات ٢٤/٩٧.

(٥) انظر: البلغة ص١٧٣.

مولدُهُ وَنَشْأتُهُ:

ولد الإمام الحريري ونشأ بقرية «المَشَان»[١] من أعمال البصرة[٢]، سنة ست وأربعين وأربعمائة[٣]، في خلافة المسترشد[٤]، وارتحل من بلده إلى البلدان المجاورة لتقي العلم حتى صار من أعلام البصرة، قال الذهبي: «كان من رؤساء بلده»[٥].

وقد تزوج الحريري وأنجب ولدين، قال الذهبي والصفدي: «خلَّف ولدين: نجم الدين عبد الله، وقاضي البصرة ضياء الإسلام عبيد الله»[٦].

شُيوخُهُ:

تلقى العلامة الحريري العلم عن كوكبة من علماء عصره في مختلف العلوم والفنون، أشار إليهم ابن النجار بقوله: «قرأ الأدب على أبي الفضل بن محمد القصبائي بالبصرة، ثم قدم بغداد وقرأ على أبي الحسن علي بن فضال المجاشعي، وتفقه على أبي نصر بن الصباغ، وأبي إسحاق الشيرازي، وقرأ

(١) انظر: معجم البلدان ٥/١٣١.

(٢) انظر: معجم الأدباء ٤/٥٩٦، ومعجم البلدان ٢/٢٣٥، وسير أعلام النبلاء ١٩/٤٦١، والنجوم الزاهرة ٥/٢٢٥، وخزانة الأدب ٦/٤٦٣، ومعجم المؤلفين ٨/١٠٨.

(٣) انظر: الأنساب ٢/١٩٥، والمستفاد من ذيل تاريخ بغداد ص٣٨٢، وإنباه الرواة ٢/٢٤، والبداية والنهاية ١٢/١٩٢، وتاريخ ابن الوردي ٢/٢٨.
ما ذُكر هو المجمع عليه، وفي توضيح المشتبه ٢/٢٨٧: «وقيل: ولد ليلة عاشوراء سنة خمس وثلاثين وأربعمائة»، والمجمع عليه أرجح.

(٤) انظر: معجم الأدباء ٤/٥٩٧.

(٥) العبر ٤/٣٨.

(٦) سير أعلام النبلاء ١٩/٤٦٥، والوافي بالوفيات ٢٤/٩٨.

الفرائض والحساب على أبي حكيم الخبري، وسمع الحديث بالبصرة من أبي تمام: محمد بن الحسن المقري، وأبي القاسم الفضل بن محمد بن علي النحوي، وأبي القاسم الحسين بن أحمد بن الحسين الباقلاني، وغيرهم»[1].

تَلامِذُهُ:

تلمذ للعلامة الحريري عددًا من رموز الفكر بعده، ذكر بعضهم السمعاني بقوله: «روى لنا عنه: ابنه أبو القاسم عبد الله بن القاسم ببغداد، وأبو العباس أحمد بن بختيار المندائي القاضي بواسط، وأبو الكرم المبارك بن مسعود الماوردي بفيد، وأبو الفضل عبد الوهاب بن هبة الله النرسي بسمرقند، وأبو المحاسن هبة الله بن الخليل القزويني بجيرنج، وجماعة سواهم»[2].

ونصَّ ابن ناصر الدين على بعضهم أيضًا بقوله: «وعنه: ابنه أبو القاسم عبد الله بن القاسم الحريري ـ وأبو بكر عبد الله بن النقور وغيرهما، وآخر من حدَّث عنه بالإجازة أبو طاهر بركات بن إبراهيم الخشوعي»[3].

وكذا ابن النجار بقوله: «روى عنه الشريف أبو على الحسن بن جعفر بن عبد الصمد بن المتوكل على الله، وأبو الفضل بن ناصر الحافظ»[4].

وقال ابن الأنباري: «أخذ عن الحريري المقامات: شريف الدين علي بن طراد الزينبي الوزير، وقوام الدين علي بن صدقة الوزير، وابن المائدائي

(١) المستفاد من ذيل تاريخ بغداد ص٣٧٩ ـ ٣٨٠. وانظر: طبقات الشافعية الكبرى ٧/ ٢٦٦.

(٢) الأنساب ٢/ ١٩٤ ـ ١٩٥. وانظر: طبقات الشافعية الكبرى ٧/ ٢٦٦.

(٣) توضيح المشتبه ٢/ ٢٨٧.

(٤) المستفاد من ذيل تاريخ بغداد ص٣٨٠.

قاضي واسط، وابن المتوكل، وابن النقور، وجماعة كثيرة من أهل الأدب وغيرهم»[١].

صِفَاتُهُ:

عدد بعض من ترجم له بعض الصفات، فقال فيه الصفدي: «وكان الحريري غنيًّا، له ثمانية عشر ألف نخلة. وقيل: إنه كان قذرًا في نفسه وشكله ولبسه، قصيرًا دميمًا بخيلا، مولعًا بنتفِ ذقنه[٢]»[٣].

ثناءُ العُلماءِ عليه:

لمكانة الحريري المرموقة بين علماء عَصْرِهِ فقد أثنى عليه كلُّ من تعرَّض لترجمته، وإليك جانبًا من هذه الثناءات:

* قال فيه السمعاني: «لم يكن له في فنه نظير في عصره، وفاق أهل زمانه بالذكاء والفصاحة»[٤].

* وقال فيه القفطي: «أحد أئمّة أهل الأدب واللغة، ومن لم يكن له في فنّه نظير في عصره. فاق أهل زمانه بالذكاء والفصاحة، وتنميق العبارة وتحسينها»[٥].

---

(١) نزهة الألباء ص٢٧٨.

(٢) في نزهة الألباء ص٢٨٠: «ويحكى أنه كان مولعاً بالعبث بلحيته بحيث يتشوه بذلك، فنهاه الأمير وتوعده على ذلك».

(٣) الوافي بالوفيات ٢٤/٩٨.

(٤) الأنساب ٢/١٩٤.

(٥) إنباه الرواة ٣/٢٣.

* وقال فيه ابن ناصر الدين الدمشقي: «وكان من الفصاحة والبلاغة، وحسن العبارة، ورشاقة الألفاظ، وملاحة النثر، وحلاوة النظم على طريقةٍ لم يسبقه من كان قبله، ولم يدركه من جاء بعده، وجمع المقامات الخمسين التي سارت في الدنيا سير الشمس، وتلقاها الناس بالقبول، وعقد على بلاغتها الخناصر...»[١].

* وقال فيه كحالة: «أديب، لغوي، نحوي، ناظم، ناثر»[٢]. وغير ذلك.

وَفَاتُهُ:

أجمعت كتبُ التراجم على أنه توفي بالبصرة سادس رجب سنة ست عشرة وخمسمائة، ودفن بالعقيق ـ محلة بالبصرة[٣]، وعمرُهُ سبعون سنة[٤].

آثَارُهُ:

برع الإمام الحريري في التأليف والتَّصنيف، فخلَّف للمكتبة العربية مؤلفات قيِّمة، وقد رزق السَّعد في تصانيفه، فشرَّقت وغرَّبت، واعتني بشرحها كوكبةٌ من العلماء، ولا سيما: ملحة الإعراب، ودرة الغواص، والمقامات، وقد نعتها ياقوت بقوله: «وله تصانيف تشهد بفضله، وتقرّ بنُبله، وكفاه شاهداً كتاب المقامات؛ التي أبر بها على الأوائل، وأعجز الأواخر»[٥].

---

(١) المستفاد من ذيل تاريخ بغداد ص ٣٨٠.

(٢) معجم المؤلفين ٨/١٠٨.

(٣) انظر: توضيح المشتبه ٢/٢٨٧.

(٤) المستفاد من ذيل تاريخ بغداد ص٣٨٢. وانظر: شذرات الذهب ٤/٥٠.

(٥) معجم الأدباء ٤/٥٩٧.

ونعتها أيضًا أبو البركات الأنباري بقوله: «صنَّف كتباً حسنة، عذبة العبارة، رائقة..»[1]. ودونك حصرًا لهذه المؤلفات:

١ ـ توشيح البيان[2].

٢ ـ درة الغواص في أوهام الخواص، وطبع أكثر من طبعةٍ؛ منها طبعة المثنى ببغداد، ودار الثقافة والتراث بدمشق، وطبعة القاهرة.. وغيرها. ولها شروح، ومن هذه الشروح المطبوعة: شرح الشهاب الخفاجي، وله تهذيب كتهذيب الخواص من درر الغواص لابن منظور، وله أيضًا بعض الحواشي؛ كحواشي ابن بري وابن ظَفَر.

٣ ـ ديوان رسائل[3]، قال فيه القفطي: «وهو ينحطّ عن المقامات وبلاغتها»[4].

٤ ـ ديوان شعر[5].

٥ ـ الرسالة السينية والشينية، طبعت ملحقة بمقاماته في المطبعة الحسينية المصرية ـ ١٩٢٩م.

٦ ـ شرح الملحة، طبع بتحقيق د/فائز فارس في دار الأمل، وطبع أيضا

---

(١) نزهة الألباء ص٢٧٨.

(٢) انظر: ثمرات الأوراق لابن حجة الحموي ص٣٦، وهدية العارفين ١/٨٢٧، والأعلام ٥/١٧٧.

(٣) انظر: معجم الأدباء ٤/٦٠٣، والبلغة ص١٧٣، والوافي بالوفيات ٢٤/٩٨.

(٤) إنباه الرواة ٣/٢٣.

(٥) انظر: إنباه الرواة ٣/٢٣، والبلغة ص١٧٣، وبغية الوعاة ٢/٢٥٩، والوافي بالوفيات ٢٤/٩٨.

في دار الكتب العلمية ببيروت.

٧ ـ صدور زمان الفتور وفتور زمان الصدور ـ في التاريخ[١].

٨ ـ قصيده في الفرق بين الضاد والظاء، ومنها نسخة خطية في بمكتبة الدولة ببرلين برقم (٦٧٩).

٩ ـ قصيدة في مدح نصير الدين سعد الملوك، ومنه نسخة خطية بمكتبة (جعفر ولي) برقم (٥٧٠)[٢].

١٠ ـ المقامات، طبع أكثر من طبعة، وطبع أيضا أكثر من شرح عليه؛ كشرح الشريشي، والمطرزي، وغيرها.

١١ ـ ملحة الإعراب، وسبحة الآداب، طبعة المنظومة أكثر من طبعة، كطبعة أسعد محمد الحبال بجدة، وطبعة دار السلام ـ وهي التي اعتمدتها في النظم هنا، وغيرها.



(١) انظر: الأعلام ٥/١٧٧.

(٢) انظر: معجم التاريخ: التراث الإسلامي ص٢٣٧٦.




المبحث الثاني
التعريف بكتاب: ملحة الإعراب

مدارُ الحديثِ في هذا المبحث حول أهمية «ملحة الإعراب» والتعريف بها، والمؤلفات التي دارت حولها؛ شرحًا ونظمًا واختصارًا.

۞ أهمية الملحة والتعريف بها:

تعدُّ «ملحة الإعراب» من أفضل المنظومات التعليمية وأيسرها وأوجزها في النحو والصرف، فهي أوجز من الألفيتين لابن معطٍ وابن مالك، ومن «الكافية الشافية» لابن مالك، وقد شهد بفضلها بعض شراحها، فقال المحبي في صدر شرحه: «... وكانت ملحة الإعراب ذات الفوائد المهذبة، والفرائد المذهبة، التي ألفها الشيخ الإمام الرئيس: أبو محمد القاسم بن علي الحريري.. أنفع ما جمع فيه من منظوم التآليف؛ لكونها حاوية لجملة جمةٍ من الأصول والتعاريف...»[1]. وهي تقع في نحو (٣٧٦) بيتٍ من الرجز المشطور، نسجها مؤلفها نسجًا بديعًا يسهل على المتعلم المبتدئ حفظه وفهمه، لما صبغها به من الطابع الأدبي في تمثيله واستشهاده، ولا عجب في ذلك فهو الأديب الأريب صاحب المقامات ـ كما مرَّ ـ، فجاءت عذبةَ الألفاظ، واضحة المعاني، متداولة الأمثلة، وقد ابتدأها بباب الإعراب، وختمها بباب البناء.

(١) الحبر الحريرية في شرح الملحة الحريرية ص١ ـ الرسالة الأولى.

المؤلفات حول الملحة:

حظيت ملحة الحريري بعناية فائقة من قبل العلماء الأعلام، على اختلاف العصور والأزمان، فأكبوا عليها شرحًا ونظمًا واختصارًا، وفي ذلك دلالة قاطعة على أهميتها وعلو قدرها في فنِّهَا، ودونك إطلالة على أهم الشروح والمختصرات التي تبرهن هذه العناية[(١)]:

أولا: الشروح:

١ ـ شرح ناظمها العلامة الحريري، المتوفى سنة (٥١٦هـ)، وقد طبع أكثر من طبعة، فطبع بتحقيق د/فائز فارس في دار الأمل، وطبع في المكتبة العصرية بتحقيق يوسف هبوط، وطبع أيضًا في دار الكتب العلمية.

٢ ـ شرح علي بن سليمان، الحيدرة اليمني، المتوفى سنة (٥٩٩هـ)، ومنه نسخة خطية بمكتبة الجامع الكبير بصنعاء، برقم (٣٠٨٤م)[(٢)]، وعنها نسخة بمركز فيصل برقم (٢٣١٦ ـ ف).

٣ ـ شرح أبي العباس أحمد بن محمد الخُرْفِي، المتوفى سنة (٦٦٤هـ)[(٣)].

٤ ـ شرح بدر الدين بن مالك، المعرف بابن الناظم، المتوفى سنة (٦٨٦هـ)[(٤)]، ومنه قطعة في الفاتيكان ثالث برقم (٣٢٠)، وببرلين برقم

---

(١) حصر بعضها حاجي خليفة في كشف الظنون ٢/١٨١٧، والبغدادي في إيضاح المكنون ٢/٥٥٢ ـ ٥٥٣، وبروكلمان في تاريخ الأدب العربي ٥/١٥٣ ـ ١٥٤.

(٢) انظر: فهرس المخطوطات اليمنية لدار المخطوطات والمكتبة الغربية بالجامع الكبير بصنعاء ٢/١٠٥٨.

(٣) انظر: بغية الوعاة ١/٣٥٥، ٣٩٠، وهدية العارفين ١/٩٧، وكشف الظنون ٢/١٨١٧.

(٤) انظر: بغية الوعاة ١/٢٢٥، وكشف الظنون ٢/١٨١٧.




(٦٥١٠)[١]، وأخرى بمكتبة (تشسربتي) برقم (٣١٧١)[٢].

٥ ـ شرح مُحَمَّد بن الْحسن بن سِبَاع، الْمَعْرُوف بِابْن الصَّائِغ، المتوفى سنة (٧٢٠هـ)، وسماه: «اللمحة في شرح الملحة»، وطبع بتحقيق د/إبراهيم بن سالم الصاعدي في الجامعة الإسلامية ـ ٢٠١٠م.

٦ ـ شرح أبي المحاسن عبد الله بن عبد الحق الحنفي، فرغ منه سنة (٧٣٥هـ)[٣]، ومنه نسخة خطية بمكتبة (شهيد علي) برقم (٢٤٧٨)[٤].

٧ ـ شرح سريحا بن مُحَمَّد بن سريحا زين الدِّين المصري الملطي، المتوفى سنة (٧٨٨هـ)، وسماه: «منحة الإعراب شرح ملحة الإعراب»[٥].

٨ ـ شرح عبد اللطيف بن أبي بكر بن أحمد بن عمر اليماني الشرجي الزبيدي، المتوفى سنة (٨٠٢هـ)[٦]، وله أكثر من نسخة خطية، وأعتني به الآن.

٩ ـ شرح شهاب الدين الرملي الشافعي، المتوفى سنة (٨٤٤هـ)[٧].

١٠ ـ شرح عبد الله بن أحمَد بن عِيسَى المرداوي المقدِسِي الحَنفِيّ،

---

(١) انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/١٥٣.

(٢) انظر: فهرس المخطوطات العربية بمكتبة تشستربتي ١/١٠٢، ومعجم التاريخ: التراث الإسلامي ص٣١٤٧.

(٣) انظر: كشف الظنون ٢/١٨١٧.

(٤) فهرس مخطوطات مكتبة (شهيد علي) ص١١٧.

(٥) انظر: هدية العارفين ١/٣٨٣، وكشف الظنون ٢/١٨١٩.

(٦) انظر: بغية الوعاة ٢/١٠٧، وكشف الظنون ٢/١٨١٧، وهدية العارفين ١/٦١٦.

(٧) انظر: كشف الظنون ٢/١٨١٧، وهدية العارفين ١/١٢٦.




فرغ منه سنة (٨٤٧هـ)[١].

١١ ـ شرح محمد بن أحمد بن عمر بن شرف القاهري، المالكي، المعروف بالقرافي، المتوفى سنة (٨٦٧هـ)[٢].

١٢ ـ شرح علي بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن على الفرشي، نور الدِّين أَبُو الْحسن البسطي الشهير بالقلصادي الأندلسي المالكي، المتوفي سنة (٨٩١هـ)[٣]. وأشار بروكلمان إلى أن منه نسخة خطية في الأسكوريال برقم (١٢١)[٤].

١٣ ـ شرح أحمد بن حسن بن أحمد بن حسن بن أحمد بن عبد الهادي، أخو يوسف بن عبد الهادي، المتوفى سنة (٨٩٥هـ)[٥].

١٤ ـ شرح عبد الله بن أحمد بن على بن أحمد بن على بن أحمد، أبي الطّيب الشَّافِعِي اليمني، الْمَعْرُوف بِابْن مخرمَة، المتوفى سنة (٩٠٣هـ)[٦].

١٥ ـ شرح الجلال السيوطي، المتوفى سنة (٩١١هـ)، وسأخصه بحديث مستقل فيما يأتي.

١٦ ـ شرح بحرق الْحَضْرَمِيّ مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عمر بن الْمُبَارك بن

---

(١) انظر: كشف الظنون ٢/١٨١٩، وهدية العارفين ١/٤٦٩.

(٢) انظر: معجم المؤلفين ٨/٣٠٤.

(٣) انظر: هدية العارفين ١/٧٣٨، وإيضاح المكنون ٢/٥٥٢.

(٤) انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/١٥٣.

(٥) انظر: معجم المؤلفين ١/١٨٩.

(٦) انظر: هدية العارفين ١/٤٧١، وإيضاح المكنون ٢/٥٥٢.

عبد الله بن على الحميري اليمني، المتوفى سنة (٩٣٠هـ)، وسماه: «تحفة الأحباب وطرفة الأصحاب فِي شرح ملحة الإعراب»، وطبع بالمطبعة الخيرية بمصر ـ ١٣١٩هـ.

١٧ ـ شرح عبد الله بن أحْمد بن علي الفاكهي، المتوفى سنة (٩٧٢هـ)، الموسوم بـ(كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب)، طبع بتحقيق د/عبد المقصود محمد عبد المقصود في مكتبة الثقافة الدينية ـ ٢٠٠٦م.

١٨ ـ شرح عبد الله بن محمد بن عبد الله الشنشوري، المتوفى سنة (٩٨٣هـ)، ومنه نسخة خطية بمكتبه مركز الوثائق التاريخية بالبحرين، تحت رقم (٣١٧).

١٩ ـ شرح عبد الملك بن عبد السَّلَام بن عبد الحفيظ بن عبد الله بن دَعْسين، المتوفى سنة (١٠٠٦هـ)، وسمَّاه: «منحة الملك الوَهَّاب بشرح ملحة الإعراب»، طبع بتحقيق/سميرة طارق في دار المناهج. وحققه د/عبد اللطيف داود في رسالته للعالمية الدكتوراة بجامعة الأزهر، وطُبع في دار الكتب العلمية ببيروت ـ ٢٠١٨م.

٢٠ ـ شرح علي بن مُحَمَّد بن ابراهيم بن أبي الْقَاسِم عمر بْن أحْمَد بن إبراهيم بن مُحَمَّد بن عِيسَى بن مطير الحكمي اليمني الشَّافِعِي، المتوفى سنة (١٠٤١هـ)، وسماه: «كشف النقاب بشرح ملحة الإعراب»[(١)].

٢١ ـ شرح عبد الحميد بن أحمد بن يحيى بن عَمْرو بن المعَافى اليمني

(١) انظر: هدية العارفين ١/٧٥٥، وإيضاح المكنون ٢/٥٥٢.




الحنفي المتوفى سنة (١٠٥٠هـ)[١]. وأشار بروكلمان إلى أن منه نسخة خطية في الأمبروزيانا برقم (٦٧)[٢]. وله نسخ أخرى.

٢٢ ـ شرح مصطفى بن أحمد بن منصور بن إبراهيم بن محمد سلامة الدمشقي، الشهير بالمحبي، المتوفى (١٠٦١هـ)، وسمَّاه: «الحبر الحريرية في شرح الملحة الحريرية»، وحقق في رسالتي ماجستير بكلية اللغة العربية فرع جامعة الأزهر بالمنوفية.

٢٣ ـ شرح عبد الله بن حُسَيْن بن مُحَمَّد بن علي بن أَحْمد بن عبد الله بن مُحَمَّد الشهير بمولى عيديد، يعرف ببافقيه من علماء القرن الحادي عشر[٣].

٢٤ ـ شرح محمد بن الزين بن عبد الخالق بن علي المزجاجي الزبيدي الحنفي، المتوفى سنة (١٢٥٢هـ)[٤].

٢٥ ـ شرح أبي القاسم اليزاغتي، المتوفى سنة (١٢٨٤هـ)[٥].

٢٦ ـ شرح إبراهيم بن محمد سعيد بن مبارك فتّة، المتوفى سنة (١٢٩٠هـ)، وسمَّاه «كشف الحجاب في شرح ملحة الإعراب»[٦].

٢٧ ـ شرح حُسَيْن والى بن إبراهيم المصري الأزهري، المتوفى سنة

---

(١) انظر: هدية العارفين ١/٥٠٧.

(٢) انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/١٥٤.

(٣) انظر: خلاصة الأثر ٣/٣٩، ومعجم المؤلفين ٦/٤٨.

(٤) انظر: معجم المؤلفين ١٠/١٣.

(٥) انظر: معجم المؤلفين ٨/١٢٦.

(٦) انظر: معجم المؤلفين ١/٩٥.

(١٣٠٦هـ)، وسماه: «لمحة الآداب على ملحة الإعراب»[1].

٢٨ ـ شرح عبد الوهاب بن عبد القادر بن عبد الغني ابن جعدان العبيدي، المتوفى سنة (١٣٤٥هـ)[2].

٢٩ ـ شرح إسماعيل بن أحمد بن عبد القادر المحلاوي، وسماه: «مفتاح الألباب»[3].

٣٠ ـ شرح مصطفى بن محمد بن محب الدين[4].

❊ ثانيا المختصرات والمنظومات لها:

من العلماء من اختصر الملحة نثرًا ونظمًا، ومنهم:

١ ـ عمر بن مظفر بن عمر بن محمد بن أبي الفوارس، الإمام زين الدين بن الوردي المصري الحلبي الشافعي، المتوفى سنة (٧٤٩هـ)، قال السيوطي: «صنَّف.. مختصر الملحة نظمًا»[5].

٢ ـ ابن جابر الأعمى، المتوفى (٧٨٠هـ)، اختصره نظمًا ثم شرحه، وسمَّاه باسم: «شرح المنحة في اختصار الملحة»، وحُقِّق في رسالتين بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى.

٣ ـ أحمد بن موسى بن علي بن شهاب الدين بن الوكيل، المتوفى سنة

---

(١) انظر: هدية العارفين ١/٣٣٠.

(٢) انظر: معجم المؤلفين ٦/٢٢٣.

(٣) انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/١٥٤.

(٤) انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/١٥٤.

(٥) بغية الوعاة ٢/٢٢٦. وانظر: كشف الظنون ٢/١٨١٧.

(٧٩١هـ) ، قال السيوطي: «له مختصر المهمات ، ومختصر الملحة وشرحها»[١].

٤ ـ جلال الدين السيوطي ، وقد نَسبه لنفسه بعنوان «مختصر الملحة» في «حسن المحاضرة»[٢] ، وأشار إليه حاجي خليفة بقوله: «ملحة الإعراب منظومة في النحو.... شرحها... وجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي... ثم اختصرها في مائة وعشرين بيتًا»[٣].

٥ ـ محمد بن إبراهيم بن محمد بن أحمد البصري ، ويعرف بابن زقزق من علماء القرن التاسع ، وسماه: «شرح الجواهر مختصر الملحة»[٤].

٦ ـ يوسف الجمَّال الواسطي الشافعي ، من علماء القرن التاسع ، قال كحالة: «من آثاره.. مختصر الملحة نظمًا»[٥].

٧ ـ محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن زيد النحوي الدندري ، المعروف بالبقراط . قال السيوطي: «واشتغل بالنحو ، واختصر الملحة نظماً»[٦].

هذا ما تمكنتُ من رصدِهِ لما أُلِّفَ حول «ملحة الإعراب» من شروح ومختصرات.



---

(١) بغية الوعاة ١/٣٩٣. وانظر: كشف الظنون ٢/١٨١٧ ، وهدية العارفين ١/١١٦.

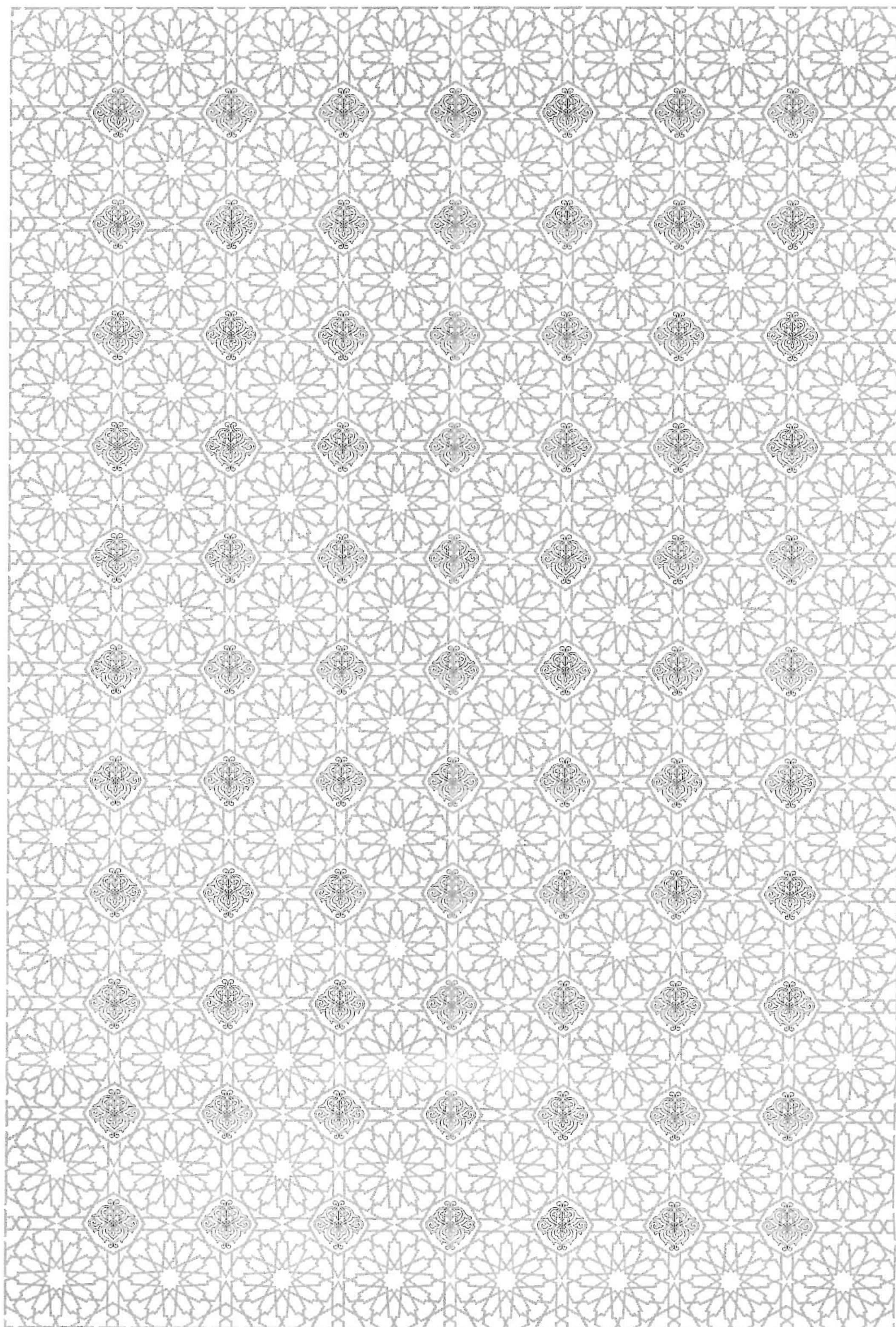
(٢) ١/٣٤٣.

(٣) كشف الظنون ٢/١٨١٧.

(٤) انظر: معجم المؤلفين ٨/٢١٤.

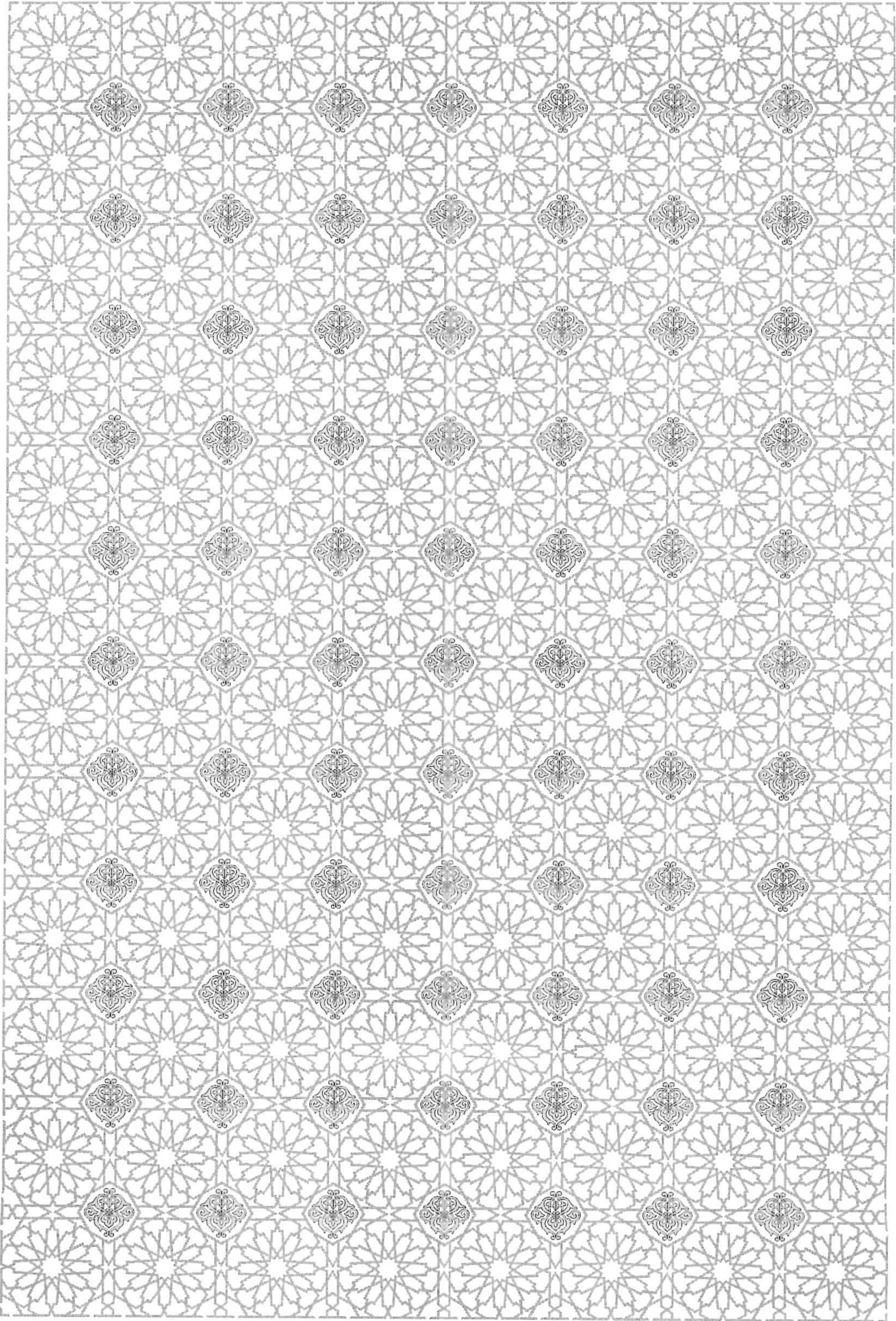
(٥) معجم المؤلفين ١٣/٢٨٦.

(٦) بغية الوعاة ١/١٥٨.



الفصل الثاني

السيوطي وكتابه (شرح ملحة الإعراب)






المبحث الأول

الحافظ السيوطي ـ دراسة شخصية

الحافظ السُّيوطي غَنِيٌّ عن التَّعريف والتَّكشِيف، ولا أحبُّ الإفاضة في الحديث عنه؛ لأن هذا لا يضيف جديدًا مقارنة بما كُتِبَ عنه، والمتأمل في مظان ترجمته يدرك أنها متعددة المناحي؛ فقد ترجم الحافظ السيوطي لنفسه في بعض مؤلفاته، وترجمة لذكر شيوخه أيضًا في مؤلف مستقل، وقد أفرد له بعض تلاميذه ترجمة مستقلة، بالإضافة إلى ما أُثِرَ عنه في كتب التراجم، ودراسات المعاصرين حوله، وسأذكر ترجمته في إيجاز شديد، وأسأل الله التوفيق للرأي السَّديد.

❁ اسْمُهُ، ونَسَبُهُ(١):

عرَّف السيوطي بنفسه بأنه: «عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد

---

(١) انظر في ترجمته:
حسن المحاضرة ١/٣٣٥، وما بعدها، والتحدث بنعمة الله ص٣٢، والمنجم في المعجم (معجم شيوخ السيوطي)، وبهجة العابدين بترجمة حافظ العصر جلال الدين، لعبد القادر بن محمد بن أحمد المصري الشاذلي المؤذن الشافعي ـ نسخة مكتبة تشستربتي رقم (٤٤٣٦)، وترجمة السيوطي للداودي ـ نسخة مركز الملك فيصل رقم (٢٠٦٦ ـ ف)، ومفاكهة الخلان في حوادث الزمان ص٢٣٨، والنور السافر عن أخبار القرن العاشر ص٩٠، والكواكب السائرة ١/٢٢٦، وشذرات الذهب ٨/٥١، والضوء اللامع ٤/٦٥، والبدر الطالع ١/٣٢٨، وديوان الإسلام ٣/٥١، وسلم الوصول ٢/٢٤٨، وهدية العارفين ١/٥٣٤، والأعلام ٣/٣٠١، ومعجم المؤلفين ٥/١٢٨، وجلال الدين السيوطي وأثره في الدراسات اللغوية ـ تأليف د/عبد العال سالم مكرم، وجلال الدين السيوطي ـ إمام المجددين والمجتهدين في عصره ـ تأليف د/فاروق عبد المعطي، والإمام الحافظ جلال الدين السيوطي معلمة العلوم الإسلامية ـ تأليف إياد خالد الضباع، ومقدمة التحقيق لكتبه المطبوعة.




بن سابق الدين بن الفخر عثمان بن ناظر الدين محمد بن سيف الدين خضر بن نجم الدين أبي الصلاح أيوب بن ناصر الدين محمد بن الشيخ همام الدين الهمام الخضيري الأسيوطي... أما جدي الأعلى همام الدين؛ فكان من أهل الحقيقة، ومن مشايخ الطريق، وسيأتي ذكره في قسم الصوفية، ومن دونه كانوا من أهل الوجاهة والرياسة؛ منهم من ولي الحكم ببلده، ومنهم من ولي الحسبة بها، ومنهم من كان تاجرا في صحبة الأمير شيخون، وبنى مدرسة بأسيوط، ووقف عليها أوقافا، ومنهم من كان متمولا، ولا أعرف منهم من خدم العلم حق الخدمة إلا والدي، وسيأتي ذكره في قسم الفقهاء الشافعية. وأما نسبتنا بالخضيري، فلا أعلم ما تكون إليه هذه النسبة إلا بالخضيرية، محلة ببغداد؛ وقد حدثني من أثق به، أنه سمع والدي ـ رحمه الله تعالى ـ يذكر أن جده الأعلى كان أعجميًّا أو من الشرق؛ فالظاهر أن النسبة إلى المحلة المذكورة»[1].

ويُكنى السيوطي بأبي الفضل، وكناه بذلك عز الدين أحمد بن إبراهيم الكناني الحنبلي، قال نجم الدين الغزي: «وعرض محافيظه على قاضي القضاة عز الدين أحمد بن إبراهيم الكناني الحنبلي، فسأله ما كنيتك؟ فقال: لا كنية لي. فقال أبو الفضل، وكتبه بخطه»[2].

❁ مولده ونشأته:

حدّد الإمام السيوطي مولده بقوله: «وكان مولدي بعد المغرب ليلة الأحد مستهل رجب سنة تسع وأربعين وثمانمائة. وحملت في حياة أبي إلى

---

(١) حسن المحاضرة ١/٣٣٥ ـ ٣٣٦.

(٢) الكواكب السائرة ١/٢٢٧. وانظر: شذرات الذهب ٨/٥١.

الشيخ محمد المجذوب، رجل كان من كبار الأولياء بجوار المشهد النفيسي، فبرك عليّ، ونشأت يتيمًا، فحفظت القرآن ولي دون ثماني سنين، ثم حفظت العمدة، ومنهاج الفقه والأصول، وألفية ابن مالك؛ وشرعت في الاشتغال بالعلم، من مستهل سنة أربع وستين، فأخذت الفقه والنحو عن جماعة من الشيوخ، وأخذت الفرائض عن العلامة فرضي زمانه الشيخ شهاب الدين الشارمساحي الذي كان يقال: إنه بلغ السن العالية وجاوز المائة بكثير، والله أعلم بذلك؛ قرأت عليه في شرحه على المجموع، وأُجِزتُ بتدريس العربية في مستهل سنة ست وستين. وقد ألفت في هذه السنة، فكان أول شيء ألفته الاستعاذة والبسملة...»[1].

❁ شيوخه:

تلقى العلامة السيوطي العلم عن جماعة من مشاهير عصره في جميع العلوم والفنون، وقد خصهم بمؤلف مستقل أوردهم فيه، وهو: «المنجم في المعجم»، وصرح بأن عددهم نحو ستمائة عالم[2].

وقال ابن العماد: «ذكر تلميذه الداوودي في ترجمته أسماء شيوخه إجازة وقراءة وسماعًا مرتّبين على حروف المعجم، فبلغت عدّتهم أحدًا وخمسين نفسًا. واستقصى أيضًا مؤلفاته الحافلة الكثيرة الكاملة الجامعة النّافعة المتقنة المحرّرة المعتمدة المعتبرة، فنافت عدتها على خمسمائة مؤلّف»[3].

---

(١) حسن المحاضرة ١/٣٣٦ ـ ٣٣٧، وانظر: التحدث بنعمة الله ص٣٢.

(٢) انظر: التحدث بنعمة الله ص٤٣.

(٣) شذرات الذهب ٨/٥٢ ـ ٥٣.

۞ تلاميذه:

تصدى السيوطي للتدريس منذ وقت مبكر، فأُجيز للتدريس سنة (٨٦٦هـ)[١]، لذا كثر عدد التلاميذ في مجلسه، وأبرز هؤلاء: شمس الدين الداودي، وعبد القادر الشاذلي، وقد ألَّفا مصنفًا مستقلا في حياة العلامة السيوطي ـ كما مرَّ، وشمس الدين العلقمي... وغيرهم[٢].

۞ رَحَلاتُهُ:

تعددَّت رحلات العلامة السيوطي إلى بلادٍ شتى، فسافر إلى الحجاز لأداء فريضة الحج، وقد جمع فوائد هذه الرحلة في كتابٍ سمَّاهُ: «النخلة الزكية في الرحلة المكية»[٣].

وبعد عودته من الرحلة السابقة أنشأ رحلة أخرى إلى دمياط والإسكندرية وأعمالهما، وجمع فوائد هذه الرحلة في كتاب بعنوان: «الاغتباط في الرحلة إلى الإسكندرية ودمياط»[٤].

ثم سافر أيضا إلى بلاد الشام واليمن والمغرب والهند وبلاد التكرور[٥].

۞ تقدُّمه في أكثر من عِلْم:

رُزق الحافظ السيوطي التَّبحر في أكثر من علمٍ وفنٍّ، وقد حكى ذلك عن

---

(١) انظر: حسن المحاضرة ١/٣٣٧.

(٢) انظر: ريحانة الألبا ٢/٧٧.

(٣) انظر: التحدث بنعمة الله ص٧٩.

(٤) انظر: السابق ص٨٣.

(٥) انظر: حسن المحاضرة ١/٣٣٨.

نفسه بقوله: «ورزقت التبحر في سبعة علوم: التفسير، والحديث، والفقه، والنحو، والمعاني، والبيان، والبديع؛ على طريقة العرب والبلغاء، لا على طريقة العجم وأهل الفلسفة. والذي أعتقده أن الذي وصلت إليه من هذه العلوم السبعة سوى الفقه والنقول التي اطلعت عليها فيها، لم يصل إليه ولا وقف عليه أحد من أشياخي؛ فضلا عمن هو دونهم، وأما الفقه فلا أقول ذلك فيه؛ بل شيخي فيه أوسع نظرًا، وأطول باعًا، ودون هذه السبعة في المعرفة: أصول الفقه والجدل والتصريف، ودونها الإنشاء والتوسل والفرائض، ودونها القراءات، ولم آخذها عن شيخ، ودونها الطب، وأما علم الحساب فهو أعسر شيء علي وأبعده عن ذهني؛ وإذا نظرت في مسألة تتعلق به فكأنما أحاول جبلًا أحمله. وقد كملت عندي الآن آلات الجهاد ـ بحمد الله تعالى ـ، أقول ذلك تحدثًا بنعمة الله تعالى لا فخرًا؛ وأي شيء في الدنيا حتى يطلب تحصيلها بالفخر، وقد أزف الرحيل، وبدا الشيب، وذهب أطيب العمر! ولو شئت أن أكتب في كل مسألة مصنفًا بأقوالها وأدلتها النقلية والقياسية، ومداركها ونقوضها وأجوبتها، والموازنة بين اختلاف المذاهب فيها لقدرت على ذلك من فضل الله، لا بحولي ولا بقوتي، فلا حول ولا قوة إلا بالله، ما شاء الله، لا قوة إلا بالله»[1].

❁ كَرَامَاتُهُ:

ذكر صاحب «الكواكب السائرة» عددا من الكرامات للإمام السيوطي؛ ومنها:

---

(١) حسن المحاضرة ١/٣٣٨ ـ ٣٣٩.




* قوله: «رأيتُ النبي ﷺ يقظة. فقال لي: يا شيخ الحديث، فقلت له: يا رسول الله أمن أهل الجنة أنا؟ قال: نعم، فقلت: من غير عذاب يسبق؟ فقال ﷺ: لك ذلك، وألف في ذلك كتاب (تنوير الحلك، في إمكان رؤية النبي والملك)..»(١).

* ما حكاه عنه تلميذه عبد القادر الشاذلي: «قلت له يا سيدي: كم رأيت النبي ﷺ يقظة؟ فقال: بضعاً وسبعين مرة»(٢).

* ما حكاه عنه خادمه: محمد بن علي الحبَّاك بقوله: «قال له يوماً وقت القيلولة وهو عند زاوية الشيخ عبد الله الجيوشي بمصر بالقرافة: نريد أن نصلي العصر في مكة بشرط أن تكتم ذلك علي حتى أموت. قال: فقلت: نعم. قال: فأخذ بيدي، وقال: غمض عينيك، فغمضتها فرمل في نحو سبع وعشرين خطوة، ثم قال لي: افتح عينيك، فإذا نحن بباب (المعلا)، فزرنا أمنا خديجة، والفضيل بن عياض، وسفيان بن عيينة وغيرهم، ودخلت الحرم، فطفنا وشربنا من ماء زمزم، وجلسنا خلف المقام حتى صلينا العصر، وطفنا وشربنا من زمزم، ثم قال لي: يا فلان ليس العجب من طيئ الأرض لنا، وإنما العجب من كون أحد من أهل مصر المجاورين لم يعرفنا، ثم قال لي: إن شئت تمضي معي، وإن شئت تقم حتى يأتي الحج. قال: فقلت: بل أذهب مع سيدي، فمشينا إلى باب (المعلا)، وقال لي: غمض عينيك، فغمضتها، فهرول بي سبع خطوات، ثم قال لي: افتح عينيك، فإذا نحن بالقرب من الجيوشي، فنزلنا إلى سيدي عمر بن الفارض، ثم ركب الشيخ حمارته،

(١) الكواكب السائرة ١/٢٢٩.

(٢) السابق ذاته.

وذهبنا إلى بيته في جامع طولون»[١].

قال الدكتور عبد العال سالم مكرم معلقًا على ذلك: «وفي رأيي أن هذه الكرامات ليست مستحيلة بالنسبة للسيوطي، فرجل خدم العلم هذه الخدمة، وعاش فيه بكل وجدانه ومشاعرة ليس عجيبا أن يمنحه الله هذه المنزلة»[٢].

❁ وفاته:

توفي الحافظ السيوطي ﷺ في سحر ليلة الجمعة تاسع عشر جمادى الأولى سنة إحدى عشرة وتسعمائة في منزله بروضة المقياس، بعد أن تمرّض سبعة أيام بورم شديد في ذراعه الأيسر، عن إحدى وستين سنة وعشرة أشهر وثمانية عشر يومًا، ودفن في حوش قوصون خارج باب القرافة[٣]. ورثاه عبد الباسط بن خليل الحنفي بقوله:

مات جلال الدين غيث الورى ... مجتهد العصر إمام الوجود
وحافظ السنة مهدي الهدى ... ومرشد الضَّال بنفعٍ يعود
فيا عيوني انهملي بعده ... ويا قلوب انفطري بالوقود
واظلمي يا دنيا إذ حق ذا ... بل حق إن ترعد فيك الرعود
وحق للضوء بأن ينطفي ... وحق للقائم فيك القعود
وحق للنور بأن يختفي ... ولليالي البيض إن تبق سود
وحق للناس بأن يحزنوا ... بل حق أن كل بنفس يجود

---

(١) السابق ذاته.

(٢) جلال الدين السيوطي وأثره في الدراسات اللغوية ص١٧٦.

(٣) انظر: شذرات الذهب ٨/٥٥، والنور السافر ص٩٠.




وحـــق للأجبـــال خـــرّ وإن | تطوى السما طيًّا كيوم الوعـود
وأن يغـــور المـــاء والأرض أن | تميـد إذ عـم المصاب الوجـود
مصـيبة حلّـــت فحلـت بنـــا | وأورثـت نـار اشـتعال الكبـود
صـــبَّرنا الله عليهـــا وأولاه | نعيمـــاً حـــل دار الخلـــود
وعمـــه منـــه بوبـــل الرضـــى | والغيث بالرحمة بين اللحـود[1]

آثاره:

خلف العلامة السيوطي للمكتبة العربية ما يربو على الثلاثمائة مؤلف[2] في جميع الفنون والعلوم، ذكرها في «فهرس مؤلفاته»[3]، و«التحدث بنعمة الله»[4]. واستحق نعت الشوكاني لها بقوله: «مؤلفاته انتشرت في الأقطار، وسارت بهَا الركْبَان إلى الأنجاد والأغوار، وَرفع الله لَهُ من الذّكر الْحسن وَالثنَاء الْجَمِيل ما لم يكن لأَحَدٍ من معاصريه، وَالْعَاقبَة لِلْمُتقين»[5].



(١) الكواكب السائرة ١/٢٣٢.
(٢) انظر: حسن المحاضرة ١/٣٣٨.
(٣) انظر: نسخة المكتبة الأزهرية رقم (١٦٨٣ معارف عامة) ٣٤٦٤٠ ـ حليم.
(٤) ص١٠٥، وما بعدها.
(٥) البدر الطالع ١/٣٣٤.

المبحث الثاني

التعريف بكتاب (شرح ملحة الإعراب)

مدار الحديث في هذا الفصل حول النقاط التالية:

۞ توثيق نسبة الكتاب لمُؤلِّفه:

مما لا شكَّ فيه أنَّ هذا الكتاب ثابت في نسبته للحافظ السيوطي، وقرائنُ ذلك تتجلى فيما يأتي:

١ ـ **ثبوتُ عنوان الكتاب واسم مؤلِّفه**، في الورقة الأولى من النسختين.

٢ ـ **التصريح باسمه واسم مؤلفه في الختام أيضًا**، حيث ورد في ختامه: «هذا آخر شرح الملحة للجلال السيوطي».

٣ ـ **نسبه المؤلف لنفسه في مؤلفاته**، فذكره في كتابه «حسن المحاضرة»[(١)] بعنوان: «شرح الملحة». وذُكِر في «فهرست أسماء الكتب الذي ألفه السيوطي»[(٢)] بعنوان «شرح الملحة ممزوج». وبهذا العنوان ذُكر أيضًا في «التحدث بنعمة الله»[(٣)].

٤ ـ **نسبه إليه بعض تلاميذه**، فنسبه إليه تلميذه عبد القادر الشاذلي في

---

(١) ٣٤٣/١.

(٢) لوحة (٩)، نسخة المكتبة الأزهرية رقم (١٦٨٣ معارف عامة) ٣٤٦٤٠ ـ حليم.

(٣) ص١١٣.

كتابه: «بهجه العابدين بترجمة الحافظ جلال الدين»[1]، ونعته بقوله: «ممزوج».

٥ ـ نقل السيوطي فيه عن بعض مشايخه المشهورين؛ كالعلامة الكافيجي، حيث قال في صدر الكتاب: «حَكَاهَا شَيْخُنَا: العَلَّامَةُ الكَافِيَجِيُّ فِي «شَرْحِ القَوَاعِدِ» مُرَجِّحًا الأَوَّلَ». وقد صرح السيوطي بتلمذته له بقوله: «ولزمت شيخنا العلامة أستاذ الوجود محيي الدين الكافيجي أربع عشرة سنة؛ فأخذت عنه الفنون من التفسير والأصول والعربية والمعاني وغير ذلك، وكتب لي إجازة عظيمة»[2].

٦ ـ **نَقْلُ بعض الكُتُب التي بَعْدَهُ عَنْهُ**، وهذا النقل يتفق تمامًا وما في هذا الكتاب؛ فنقل عنه المحبي في (الحبر الحريرية) في أكثر من موضع؛ ومنها:

ـ قوله: «واستشكله الإمام جلال الدين السيوطي في (شرح له) مزجيّ على (الملحة) بخروج نحو: إن قام قمت...»[3].

ـ وقوله: «وقيده الجلال السيوطي في (شرحه) بفتح الباء، أي: التي يتبعها الفعل؛ أي: يقع بعدها بأن تكون صدره»[4].

ـ وقوله: «.. (مشترٍ) من (الاشتراء)؛ وهو الابتياع، وعليه شرح الجلال السيوطي، فإنه قال في المثال المذكور: تقول: هذا مشتر أبوه كذلك...»[5].

---

(١) لوحة ٤٤ ـ نسخة مكتبة تشستربتي، وكذا الداودي في ترجمته ص٣٤.

(٢) حسن المحاضرة ٣٣٨/١.

(٣) ص٩٦ ـ (الرسالة الأولى).

(٤) ص١١٧ ـ الرسالة الأولى.

(٥) ٢٥٠/١ ـ الرسالة الثانية

٧ ـ نِسْبَةُ الكتاب إليه في كُتُبِ التَّراجم المُخْتَصَّة بذلك:

* فنسبه إليه حاجي خليفة بقوله: «ملحة الإعراب منظومة في النحو.... شرحها... وجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي في ثلاثة كراريس، وهو شرح ممزوج»(١).

* ونسبه إليه البغدادي بقوله: «شرح ملحة الإعراب»(٢).

* ونسبه إليه أيضًا بروكلمان، وأشار إلى أماكن نسخه الخطية(٣).

وعليه، فكل هذه القرائن تُثْبِتُ ـ بلا مرية ـ صحة نسبة هذا الأثر النفيس للحافظ السيوطي.

مضمونه، ومنهج مؤلفه فيه:

عنوان الكتاب كاشفٌ موضِّحٌ عن مضمونِهِ وموضوعه؛ وهو شرح لطيف على «ملحة الإعراب» للإمام الحريري، وألمح السيوطي إلى ذلك في مقدمته بقوله: «هَذِهِ لَمْحَةٌ فِي شَرْحِ المُلْحَةِ، يَنْتَفِعُ بِهَا الطَّالِبُ، وَيَهْتَدِي بِهَا الرَّاغِبُ»، ويمكن تلخيص ملامح منهجه فيما يأتي:

١ ـ أنه يذكر عنوان الباب كما ذكره الحريري ـ وتارة يخالفه في تسمية عنوان الباب ـ، ثم يتبعه بإيراد الألفاظ التي يريد شرحها، دون ذكر أبيات الباب كاملة، ومن ثَمَّ سُمِّي شرحه (ممزوجًا).

---

(١) كشف الظنون ٢/١٨١٧.

(٢) هدية العارفين ١/٥٤٠.

(٣) انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/١٥٣.

٢ ـ أنه تارة يقارن بين نسخ (الملحة)، ويذكر اختلاف النسخ في رواية بعض الأبيات، ومن ذلك قوله في «باب ما لا ينصرف»: «وَهَكَذَا فِي بَعْضِ النُّسَخِ: «فَاصْغ يَا صَاح إِلى قَولِهِم الرَّشَدْ». وقوله في نهايتها: «وَفِي نُسْخَةٍ: «وقَدْ تَقَضَّتْ» هَذِهِ الأُرْجُوزَةُ».

٣ ـ أنه التزم ترتيب الأبواب كما ذكرها الناظم إلا بابًا واحدًا قدَّمه عن موضعه، وهو باب «الاستثناء» فقدَّمه على ما قبله.

٤ ـ أنه أسقط بعض الأبواب في شرحه، فلم يتعرض لها بالشرح كباب «الحروف الزوائد».

٥ ـ أنه اهتم بإعراب بعض ألفاظ «الملحة»، كقوله في صدر كتابه: ««حَدًّا»: تَمْيِيزٌ مُحَوَّلٌ عَنِ المُضَافِ، أَيْ: عَنْ حَدِّ الكَلَامِ المُبَيِّنِ لِحَقِيقَتِهِ. «وَنَوْعًا»: تَمْيِيزٌ كَذَلِكَ». وقوله في «باب التوابع»: «اعطِفْ على سَائِلِكَ الضَّعِيفِ، فَـ«الضَّعِيفِ» بِالجَرِّ صِفَةٌ لِـ«السَّائِلِ»، مُوَافِقٌ لَهُ فِي التَّعْرِيفِ، وَ«ظَرِيفِ» فِي مِثَالٍ قَبْلَهُ صِفَةٌ لِـ«رَجُلٍ» مُوَافِقٌ لَهُ فِي التَّذْكِيرِ..».. وغير ذلك.

٦ ـ أنه اعتنى بتفسير بعض ألفاظ الملحة الغريبة تفسيرًا لُغُويًّا، ولا سيما الألفاظ الواردة في تمثله، ومن ذلك قوله مقدمته: «الرُّشْدَ ـ بِضَمِّ الرَّاءِ، وَسُكُونِ الشِّينِ: نَقِيضُ الغَيِّ». وقوله في «باب الفعل»: ««لَسْتُ أَنْفُثُ، أَيْ: أَنْفُخُ». وقوله في «النكرة والمعرفة»: ««كَقَوْلِهِمْ: رُبَّ غُلَامٍ لِي أَبَقْ، أَيْ: هَرَبَ»... وغير ذلك الكثير.

٧ ـ أنه تأثر ألفيةَ ابن مالك في شرحه وتمثيله، ومن ذلك قوله في «باب

(كان) وأخواتها»: «وَأَعْطِهِ مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمًا». وقوله في باب «إن وأخواتها»: «وإنّي ذو أمل».

٨ ـ اهتمامه بالحدود النحوية، فلم يقتصر السيوطي في ذلك على تعريف عنوان الباب فحسب كما فعل في تعريف (الكلام، والاسم المقصور، والمفعول المطلق، والمفعول له، والإغراء والتحذير).. وغيرها، بل أتبع التعريفَ أحيانًا بالتعليل؛ كقوله في «باب إعراب الاسم المقصور»: «وَهُوَ: كُلُّ اسْمٍ مُعْرَبٍ آخِرُهُ أَلِفٌ لَازِمَةٌ قَبْلَهَا فَتْحَةٌ. وَيُسَمَّى المَقْصُورَ؛ لِقِصَرِهِ عَنْ ظُهُورِ جَمِيعِ الحَرَكَاتِ، أَوْ: لِقِصَرِهِ عَنِ المَدِّ». وقوله في «باب المفعول المطلق» أيضًا: «وَهُوَ المَصْدَرُ الفَضْلَةُ المُؤَكِّدُ لِعَامِلِهِ، أَوِ المُبَيِّنُ لِنَوْعِهِ، أَوْ عَدَدِهِ. وَسُمِّيَ مُطْلَقًا؛ لِوُقُوعِ اسْمِ المَفْعُولِ عَلَيهِ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ بِحَرْفٍ، وَلَمَّا كَانَ نَوْعًا مِنَ المَصْدَرِ صَدَّرَ بِالكَلامِ عَلَيهِ»... وغير ذلك.

٩ ـ أنه أورد في شرحه بعض المسائل التي خلت منها المختصرات كألفية ابن مالك، ألمح إلى ذلك في نهاية باب «المبتدأ والخبر» بقوله: «.. وَهَذِهِ المَسْأَلَةُ سَاقِطَةٌ مِنَ المُخْتَصَرَاتِ الشَّهِيرَةِ كَـ(الأَلْفِيَّةِ)».

١٠ ـ أنه لم يهتم بنسبة الشواهد الشعرية لأصحابها، وتارة يأتي بالشاهد كاملا، وتارة يأتي بشطره الذي هو محل الاستشهاد فيه.

١١ ـ أنه يعرض أقول النحاة في قضية، ثم يتبعها بترجيحه، ومن ذلك قوله في «المثنى والمجموع»: «وَتَلْحَقُ النُّونُ بِمَا قَدْ ثُنِّي، مِنَ المَفَارِيْدِ: جَمْعُ مُفْرَدٍ، لِجَبْرِ الْوَهْنِ، أَيِ: الضَّعْفُ الحَاصِلُ لَهُ بِإِزَالَةِ الحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ مِنْهُ، فَهِيَ عِوَضٌ مِنْهُمَا. وَقِيلَ: مِنَ الحَرَكَةِ فَقَطْ. وَقِيلَ: مِنَ التَّنْوِينِ فَقَطْ، وَالأَوَّلُ

الأَرْجَحُ».. وغير ذلك.

١٢ ـ أنه يُكثر من التعليلات النحوية، وقد أوردتُ بعضًا منها في «موقفه من أدلة الصناعة» بصدد الحديث عن العلة النحوية.

١٣ ـ تابع الشارح الناظم في كثير من اختياراته في الغالب... وغير ذلك مما ستقف عليه بمطالعة هذا الأثر.

مصادره فيه:

تنوعت مصادر الإمام السيوطي في كتابه على الوجه التالي:

* **أولا: مصادر نقل عنها منسوبة إلى أصحابها، ومنها:**

ـ قواعد الإعراب لشيخه الكافيجي.

ـ الكافية الشافية لابن مالك.

ـ شعب الإيمان للبيهقي.

ـ الصحاح للجوهري.

ـ غرائب مالك للدار قطني.. وغيرها.

* **ثانيا: علماء نقل آرائهم دون ذكر كتبهم**، سواء كانوا من البصريين، أو الكوفيين، أو البغداديين، أو المصريين؛ كسيبويه، والأخفش، والكسائي، وابن كيسان، والنحاس، وابن الحاجب، وابن مالك، وأبو حيان، والكافيجي.. وغيرهم.

❁ أثره فيمن بعده:

لأهمية هذا الكتاب، فقد نقل عنه العلامة المحبي في شرحه على الملحة الموسوم بـ«الحبر الحريرية في شرح الملحة الحريرية» في ثلاثة مواضع، سبق ذكره بصدد «توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه».

❁ مذهبه النَّحوي:

يمكن الوقوف على مذهب الإمام السيوطي النحوي من خلال أمرين؛ أولهما: الآراء التي ذكرها في كتابه، وثانيهما: المصطلحات النحوية التي استعملها فيه أيضاً:

*** أولا: الآراء:**

جنح العلامة السيوطي إلى المذهب البصري في اختياراته، شأنه في ذلك شأن كثيرٍ من النحويين المتأخرين، وقد يعدل عن اختيار رأي البصريين إلى اختيار رأي خاص به.

فمن المسائل التي وافق فيها جمهور البصريين ما يأتي:

* ذهب إلى أن فعل الأمر مبني، وفاقًا لجمهور البصريين، في «باب الأمر».

* ذهب إلى أن نون المثنى عوض عن الحركة والتنوين معًا، وفاقًا لجمهور البصريين، في «باب المثنى».

* ذهب إلى أن أعرف المعارف الضَّمِير، ثُمَّ العَلَم؛ ثُمَّ اسم الإِشَارَةِ، ثُمَّ المَوْصُول، وفاقًا لجمهور البصريين، في «باب النكرة والمعرفة».




* ذهب إلى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ، وفاقًا لجمهور البصريين، في «باب المبتدأ والخبر».

* ذهب إلى أن ناصب المفعول معه الفعل الذي قبله بواسطة الواو التي بمعنى (مع)، وفاقًا لجمهور البصريين، في باب «المفعول معه».

* ذهب إلى أن «الواو» لمطلق الجمع، وفاقًا لجمهور البصريين، في باب «باب العطف».

* ذهب إلى أن ناصب الفعل بعد (لام الجحود) و(حتى) الجارة، و(أو) هو (أنْ) مضمرة، وفاقًا لجمهور البصريين، في باب «نواصب الفعل المضارع».

* ذهب إلى أن المصدر هو أصل المشتقات، والفعل مأخوذ منه، وفاقًا للبصريين، في «باب الفعل».

* ذهب إلى «كان» وأخواتها ترفع الاسم الأول ويُسَمَّى اسمها، وتنصب الثاني ويسمى خبرا لها، في باب (كان وأخواتها).

* ذهب إلى أنَّ «إنَّ وأخواتها» تنصب المبتدأ اسمًا لها، وترفع الخبر خبرًا لها، في باب (إن وأخواتها)... وغير ذلك.

ومن المسائل التي خالف فيها الجمهور ما يأتي:

- قوله في «باب التوابع»: «وَفِي ذِكْرِ المُصَنِّفِ «أَجْمَعِينَ» بِدُونِ «كُلّ» إِشْعَارٌ بِأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي التَّوْكِيدِ بِهِ تَقَدُّمُ (كُلّ)، وَهُوَ المُخْتَارُ عِنْدِي، خِلَافًا لِلْجُمْهُورِ...».

*** ثانيا: المصطلح:**

شايع الإمام السيوطي أهل البصرة على اصطلاحاتهم في كثير من الأحيان، وتارة تجده يستعمل مصطلحات أهل الكوفة، وتارة أخرى يخلط بين استعمال المصطلحين.

فمن المصطلحات التي وافق فيها أهل البصرة:

* مصطلح «المضمر»، فقال في «النكرة والمعرفة»: «إِلَّا الْمُضَافُ إِلَى الْمُضْمَرِ فَإِنَّهُ دُونَهُ».

* مصطلح «الجرَّ»، فقال في «باب حروف الجر»: «وَالْمُرَادُ بِـ«الجَرِّ»: الظَّاهِرِ بِالكَسْرَةِ».

* مصطلح «مَا لَا يَنْصَرِفُ»، وقد صدر به هذا الباب.

* مصطلح «النفي»، فقال في باب «الاستثناء»: «فِيمَا سِوَى الإِيجَابِ، وَهُوَ النَّفْيُ».

ومن المصطلحات التي وافق فيها أهل الكوفية:

* مصطلح «ما لم يسم فاعله»، جعله عنوان «بَابُ: مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ».

ومن المصطلحات التي مزج فيها بين المدرستين:

* استعماله مصطلح «التمييز، والتفسير» في «باب التمييز».

موقفه من بعض أدلة الصناعة النحوية:

اهتم العلامة السيوطي بأدلة الصناعة النحوية: (السماع، والقياس،

والإجماع)[1]، وأولاها عناية فائقة في كتابه، وملامح ذلك تتجلى فيما يأتي:

١ ـ عنايته بالسَّماع:

اهتم العلامة السيوطي بالمسموع في هذا الأثر، ومن ذلك قوله في «باب النداء»: «وَجَوَّزَهُ البَصْرِيُّونَ وَابْنُ مَالِكٍ سَمَاعًا..».

والمتأمل في هذا الأثر يدرك أن مصادر السماع فيه متنوعة على النحو التالي:

(أ) القرآن الكريم وقراءاته:

استشهد الحافظ السيوطي بالقرآن الكريم على أحكام نحوية في مواضع كثيرة من كتابه، يمكن الوقوف عليها في (فهرس الآيات القرآنية).

(ب) الحديث النبوي الشريف:

استشهد الحافظ السيوطي بالحديث الشريف في سبعة مواضع؛ منها ستة مواضع استشهد بها على أحكامٍ نحوية، وموضع واحد على مسألة لغوية، وتأملها في (فهرس الحديث الشريف).

(ج) كلام العرب:

لكون الشعر العربي هو سجل مفاخر العرب، وديوان مآثرهم، وهو المصدر الثالث من مصادر الاستشهاد[2]، فقد استشهد به العلامة السيوطي في كتابه، فأورد اثني عشر بيتًا مستشهدا بها على مسائل نحوية. يمكن الوقوف

---

(١) انظر: لمع الأدلة ص٨١، والاقتراح ص٧٢، وفيض نشر الانشراح ٢١٩/١.

(٢) انظر: لمع الأدلة ص٨١، وفيض نشر الاقتراح ٥٢٦/١.

عليها في (فهرس الأشعار والأرجاز).

كما أورد مثلاً واحدًا مستشهدًا به على قاعدة نحوية؛ وهو «رَأْسَكَ وَالسَّيْفَ».

٢ ـ اهتمامه بالقياس وما يتصل به:

لم يُغْفِل العلامة السيوطي القياس في كتابه، شأنه شأن كلِّ النحاة المتأخرين في الأخذ به لأهميته، فالنحو قياس يتبع، ومن ثَمَّ اهتم به كاهتمامه بالمسموع من كلام العرب الفصحاء؛ إذ العربية مبنية عليهما، ولا غنى للنحو عن أيٍّ منهما، وإن كان القياس أكثر استعمالا في كلامهم؛ لأنه حمل الأشياء على نظائرها لضربٍ من الشَّبه، فهو معظم أدلة النحو والمعوّل في غالب مسائله عليه[١]، ومن أمثلة ذلك:

* قوله في «باب النداء»: «وَجَوَّزَهُ البَصْرِيُّونَ وَابْنُ مَالِكٍ سَمَاعًا.. وَالكُوفِيَّةُ قِيَاسًا أَيْضًا».

* وقوله في «باب التصغير»: «وَقِسْ عَلَى هَذَيْنِ كُلَّ ثُلَاثِيّ ثَانِيهِ مُعْتَلٌّ».

* وقوله في «باب: إن وأخواتها»: «وَالجُمْهُورُ عَلَى وُجُوبِ الإِهْمَالِ فِيمَا عَدَا «لَيْتَ»، وَعَلى أَنَّ إِهْمَالَ «لَيْتَ» أَقْيَسُ...»... وغير ذلك.

ولكون العلة النحوية أحد أركان القياس على الرأي الرَّاجع[٢]، فقد أخذ

(١) انظر: لمع الأدلة ص٩٥، والإغراب في جدل الإعراب ص٤٥، والاقتراح ص١٥٢، وفيض نشر الانشراح ص٧٣٩/٢.

(٢) فصَّلت القول في ذلك في: معاني القرآن وإعرابه لثعلب ٢٤٩/١.

بها العلامة السيوطي، ومن أمثلة ذلك:

* قوله في «باب المثنى والمجموع»: «وَاخْتَلَفَتِ النُّونُ فِيهِمَا؛ لِرَفْعِ الالتِبَاسِ».

* وقوله في نفس الباب أيضا: «وَخُصَّ الجَمْعُ بِالفَتْحَةِ؛ لِثِقَلِهِ وَخِفَّةِ الفَتْحَةِ، وَعُكِسَ فِي المُثَنَّى؛ لِثِقَلِ الكَسْرَةِ وَخِفَّةِ التَّثْنِيَةِ».

* وقوله في «ما لم يسم فاعله»: «حِينَ تَبْتَدِي وَلَا تَقِفُ، أَيْ: لَا تَتَوَقَّفُ فِي كَسْرِهِ، فَتَقْلِبُ الأَلِفَ يَاءً لِمُنَاسَبَتِهَا».

* قوله في «باب المفعول به»: «وَإِنْ تَقُلْ: كَلَّمَ مُوسَى يَعْلَى، فَقَدِّمِ الْفَاعِلَ وُجُوبًا، فَهْوَ أَوْلَى بِالتَّقْدِيمِ؛ رَفْعًا لِلالتِبَاسِ، لِعَدَمِ ظُهُورِ الفَاعِلِ مِنَ المَفْعُولِ بِالإِعْرَابِ، أَوِ المَعْنَى».

* وقوله في «باب البناء»: «وَعِلَّةُ الفَتْحِ فِي الجَمِيعِ الخِفَّةُ».. وغير ذلك.

٣ ـ اعتداده بالإجماع:

الإجماع أصل من أصول النحو، ومن الأدلة المعتبرة، وإن لم يرقَ إلى مرتبة السماع والقياس[١]، وقد أخذ به العلامة «السيوطي» في كتابه، ومن أمثلته ذلك:

ـ قوله في باب «المثنى والمجموع»: «وَنَصْبُهُ وَجَرُّهُ بِالْيَاءِ: نِيَابَةً عَنِ الفَتْحَةِ وَالكَسْرَةِ، وَحُمِلَ النَّصْبُ فِيهِ عَلَى الجَرِّ كَالمُثَنَّى، عِنْدَ جَمِيعِ الْعَرَبِ الْعَرْبَاءِ، أَي: الخُلَّص»... وغير ذلك.

---

(١) انظر: الاقتراح ص١٤٦، وفيض نشر الانشراح ٢/٦٩٩، والإصباح في شرح الاقتراح ص٢٧٧.

٤ ـ استصحابه لاستصحاب الحال:

استصحاب الحال من الأدلة المُعتبرة، ويراد به: استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء، ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب، كما نصَّ ابن الأنباري[1]، وهو أضعفُ الأدلة[2].

وقد أخذ به العلامة «السيوطي» في كتابه، ومن أمثلته ذلك:

* قوله في «المثنى والمجموع»: «وَنَصْبُهُ وَجَرُّهُ بِالْكَسْرِ: الجَرُّ عَلَى الأَصْلِ، وَالنَّصْبُ حَمْلاً عَلَيهِ».

* وقوله في «باب التصغير»: «فَصَغِّرِ النَّارَ عَلَى: نُوَيْرَةْ؛ بِقَلْبِ أَلِفِهَا وَاوًا، رَدًّا إِلى الأَصْلِ».

* وقوله في الباب نفسه: «وَصَغِّرِ البَابَ فَقُلْ: بُوَيْبُ ـ بِقَلْبِ الأَلِفِ وَاوًا؛ رَدًّا إِلى الأَصْلِ، «وَالنَّابُ» بِالنُّونِ «إِنْ صَغَّرْتَهُ» تَقُلْ فِيهِ: «نُيَيْبُ» بِاليَاءِ؛ لِأَنَّهَا الأَصْلُ فِيهِ».

* وقوله في باب «البناء»: «فَمِنْهُ مَا بُنِيَ عَلَى السُّكُونِ، وَهُوَ الأَصْلُ»... وغير ذلك الكثير.

من خلا ما مضى يتضح عناية العلامة «السيوطي» بالأدلة النحوية، ولم تشع في مؤلَّفِهِ شيوعًا بارزًا، لكون مؤلَّفه مختصرًا.

---

(١) انظر: لمع الأدلة ص١٤١.

(٢) انظر: لمع الأدلة ص١٤٢، والاقتراح ص٢٢٣، واعتراض النحويين للدليل العقلي ص٦٧.

۞ وصف النسخ المعتمدة في تحقيق الكتاب.

لم يَنْتَه إليَّ من هذا الأثر الجليل ـ فيما أعلم ـ من خلال استعراضي لفهارس مخطوطات مكتبات العالم إلا نسختان.

❊ **النسخة الأولى:** نسخة المكتبة الأهلية بباريس رقم (٥٣٢٩)، وهي نسخة ضمن مجموع، تستقل فيه من اللوحة (١١٣) إلى اللوحة (١٢٩)، وعنها نسخة خطية بمركز الملك فيصل، وقد سقط منها أثناء التصوير من الأصل اللوحة (١١٤)، وهي نسخة جيدة في مجملها كتبت بخط مغربي، وعليها تصويبات في بعض حواشيها، وتعليقات من الناسخ ليست من أصل النص، وكل لوحة منها في صفحتين، وكل صفحة تشتمل على (٢٦) سطرًا، وكل سطر يشتمل على (١٥) كلمة، ولم يثبت بآخرها تاريخ نسخٍ ولا اسم ناسخ، وقد اتخذتها أصلا لوضوح خطها، وصحتها في كثير من المواضع، ورمزت لها بالرمز (أ).

❊ **النسخة الثانية:** نسخة دار الكتب المصرية رقم (٣٥ نحو ش) ـ ميكروفيلم (٤٢٧٨٠)، وهي نسخة جيدة، إلا أن الطَّمس اعتراها في كثير من المواضع، كتبت بخط مغربي، وتميز نص الملحة فيها باللون الأحمر، وهي تقع في (١٢) لوحة، في كل لوحة صفحتين، وفي كل صفحة (٢٧) سطرًا، وفي كل سطر (١٨) كلمة، ولم يثبت بآخرها تاريخ نسخٍ ولا اسم ناسخ، وقد رمزت لها بالرمز (ب).

وسوء النسختين؛ **أشقاني في تحقيق هذا الأثر**؛ لما اعتراهما من طمس ورداءة الخط، وأوهام الناسخ، لكن في النهاية.. الحمد لله على التوفيق لإنجازه.

❁ منهج التحقيق:

اتبعت في تحقيق هذا الأثر المنهج الأمثل المتعارف عليه لدى المحققين الأثبات ، والذي يُسلم إلى إخراج المخطوط في الصورة المثلى التي يرتضيها مؤلفه ، وهذا المنهج يتجلى فيما يأتي:

١ ـ قُمْتُ بنسخ نسخة الأصل نسخًا صحيحًا .

٢ ـ قابلتُ بين نسخة الأصل ، والنسخة الثانية .

٣ ـ وضعت متن (ملحة الإعراب) في أعلى الصفحة ؛ وليدرك القارئ عدد الأبيات التي علق عليها من نص «الملحة» ، واقتصر فيه على ذكر الأبيات التي علق عليها السيوطي ؛ خشية الزيادة بلا فائدة .

٤ ـ حَرَّرْتُ النصَّ وفق القواعد الإملائية الحديثة ، دون التَّقيد بما كُتب به المخطوط .

٥ ـ أصلحتُ التصحيف والتحريف الوارد في النص ، وبينت ذلك في موضعه .

٦ ـ قُمْتُ بتخريج الشواهد الواردة في الكتاب: من الآيات القرآنية ، الأحاديث النبوية الشريفة ، والأمثال ، والأشعار ، كلٌّ بحسب مظانه .

٧ ـ وَثَّقْتُ أقوالَ العُلماءِ الواردةِ في الكتاب من مظانها .

٨ ـ فَسَّرْتُ الألفاظ الغريبة الواردة في المتن من كتب المعاجم المختصَّة بذلك .

٩ ـ ضَبَطْتُ النَّصَّ في أغلبه ، لا سيما مواضع الإلباس ؛ ليسهل على

القارئ مُطالعتهُ.

١٠ ـ عَرَّفتُ بالأماكن والقبائل الواردة في الكتاب.

١١ ـ رَبَطْتُ بين هذا الكتاب وكتب المؤلف الأخرى؛ لاسيما «همع الهوامع»، و«المطالع السعيدة».

١٢ ـ ربطت بين هذا الشرح، وبين شروح الملحة الأخرى؛ كشرح: الحريري، وابن الصائغ، والفاكهي، وبحرق اليمني، والمحبي... وغيرها.

١٣ ـ علَّقتُ على ما يحتاج لتعليقٍ في النَّصِّ المحقق، دون إسرافٍ أو تقتيرٍ.

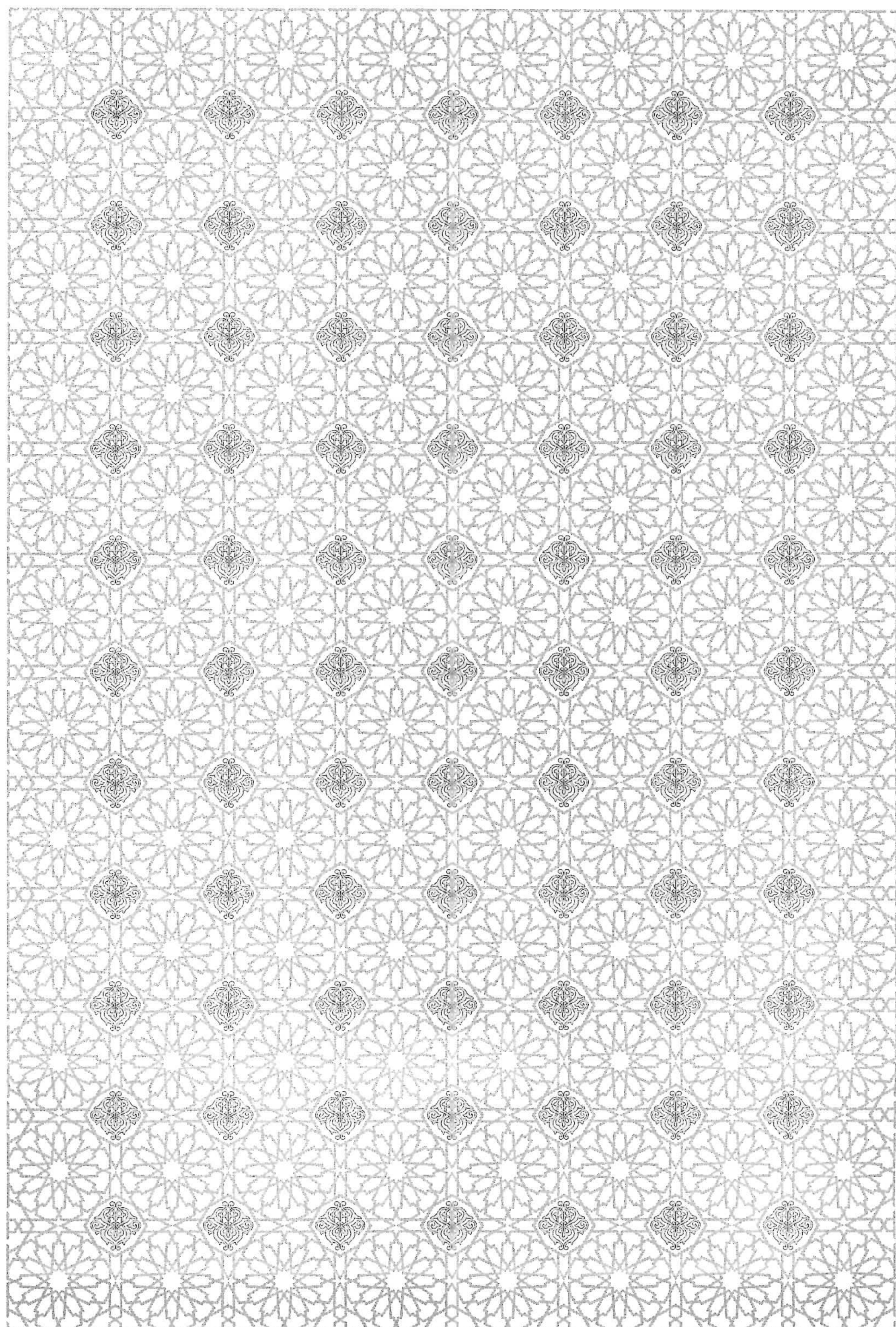
١٤ ـ وضعتُ الحاصرتين ـ ([ ]) ـ المجردتين من رقم الحاشية؛ للدلالة على أن ما بينهما زيادة من المحقِّق.

١٥ ـ قدمتُ بين يدي النص المحقَّق مقدمةً شافية تناولتْ تفصيل الحديث عن العلامة الحرير وكتابه (ملحة الإعراب)، والإمام السيوطي وكتابه: «شرح الملحة».

١٦ ـ أردفتُ النَّصَّ المحقَّقَ بفهارس فنيةٍ، تعين القارئ على إنشاد بغيته في يُسْرٍ وسُهولَةٍ.

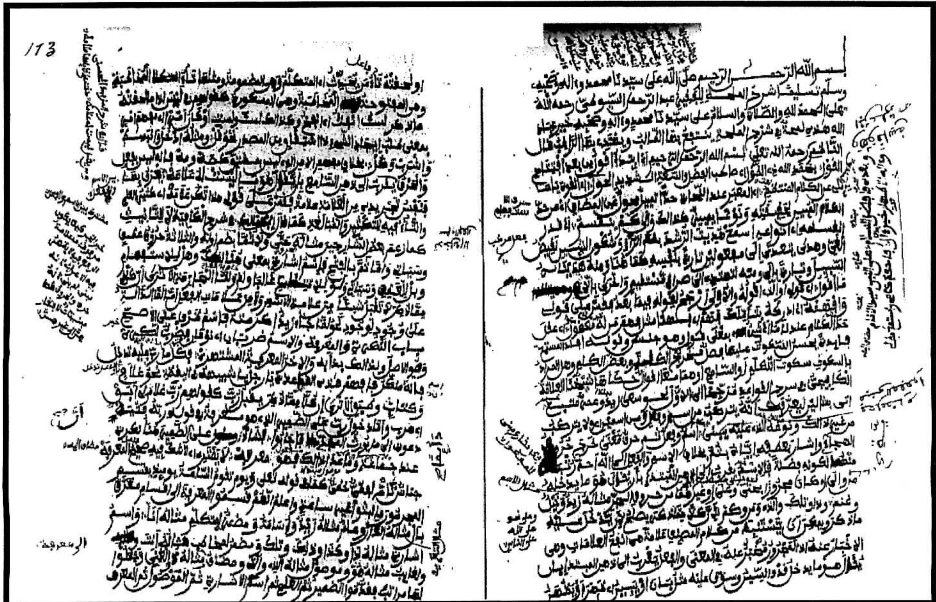
وفيما يلي:

صُوَرٌ مِنَ المَخْطُوطَاتِ المُسْتَعَانِ بِهَا

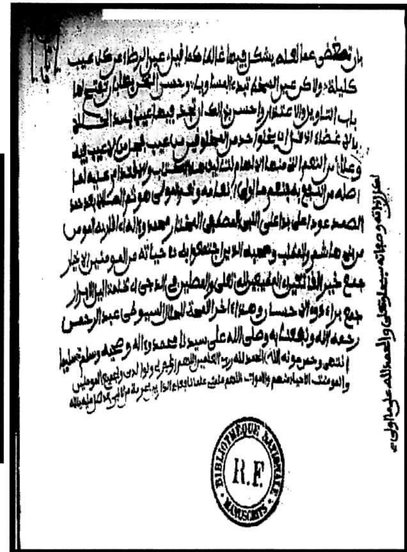




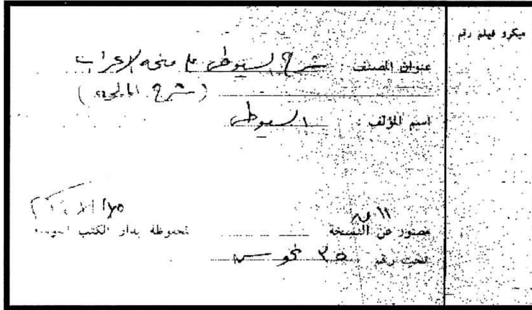
صورة بطاقة الكتاب من النسخة (أ)



الصفحة الأولى من النسخة (أ)



الصفحة الأخيرة من النسخة (أ)



ميكرو فيلم رقم

عنوان المصنف: شرح السيوطي على ملحة الإعراب (شرح الملحة)

اسم المؤلف: السيوطي

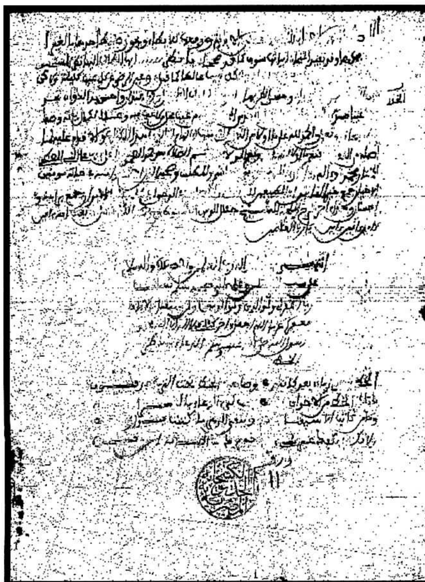
مصور عن النسخة محفوظة بدار الكتب

تحت رقم ٢٥ نحو

صفحة بطاقة الكتاب من النسخة (ب)



الصفحة الأولى من النسخة (ب)



الصفحة الأخيرة من النسخة (ب)

شرح ملحة الإعراب

تأليف

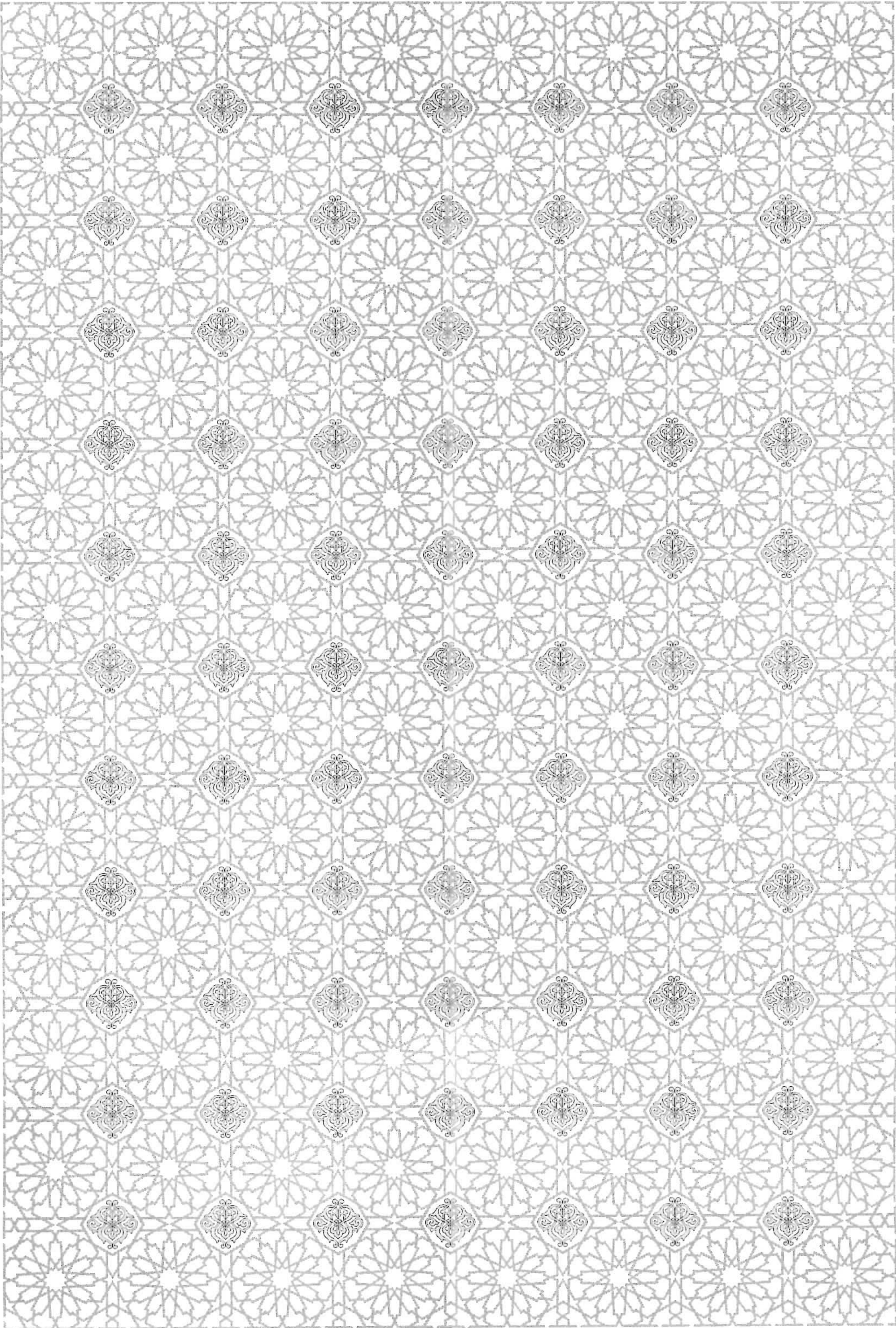
الإمام العلامة جلال الدين السيوطي

(ت ٩١١ هـ)

دراسة وتحقيق

د. أحمد رجب أبو سالم

كلية اللغة العربية فرع جامعة الأزهر بالمنوفية



متنُ الملحة[1]

مقدمةُ النَّاظم

أَقُـولُ مِـنْ بَعْـدِ افْتِتَـاحِ الْقَـوْلِ ... بِحَمْـدِ ذِي الطَّـوْلِ الشَّـدِيدِ الحَـوْلِ

وبَعــدَهُ فأفضَــلُ السَّــلامِ ... علــى النَّبــيّ سَـيّدِ الأَنَـامِ

وَآلِــهِ الأَطْهَــارِ خَيْــرِ آلِ ... فَــافْهَم كَلَامِــي وَاسْـتَمِعْ مَقَــالي

يَـا سَـائِلي عَـن الكَـلامِ المُنـتَظِمْ ... حَـدًّا ونوعًـا ، وَإِلَـى كَـمْ يَنقَسِـمْ

اسْـمَعْ هُـدِيتَ الرُّشْـدَ مَـا أَقُـوْلُ ... وَافْهَمْـهُ فَهْـمَ مَـن لَـهُ مَعقُـولُ[2]

[١٧٣/أ]

بسم الله الرحمن الرحيم

وَصَلَى[3] اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ، وَآلِهِ وَصَحْبِهِ ، وَسَلَّمْ تَسْلِيمًا ، [وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ

كِتَابُ][4] شَرْحِ المُلْحَةِ

لِلإِمَامِ[5] عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّيُوطِيّ ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى ـ ؛ [مُلْحَةِ الإِعْرَابِ لِلحَرِيرِيّ ـ نَفَعَ اللهُ بِهِمَا ، وَرَحِمَ المُؤَلِّفِينِ ، وَأَفَاضَ عَلَينَا مِنْ بَرَكَاتِهِمْ ، آمِينَ .

---

(١) اقتصرت في متن الملحة على ذكر الأبيات التي علّق عليها السيوطي ؛ خشية الزيادة بلا إفادة.

(٢) الملحة ص٣ ـ ٤ .

(٣) في (أ): صلى.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من (ب).

(٥) في (أ): للفقير.

قَالَ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

بسم الله الرحمن الرحيم

رَبِّ يَسِّرْ وَلَا تُعَسِّرْ][1]

الحَمْدُ للهِ، وَ[الصَّلاةُ وَ][2] السَّلامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ؛ خَيْرِ عِبَادِ اللهِ؛ هَذِهِ لَمْحَةٌ فِي شَرْحِ المُلْحَةِ، يَنْتَفِعُ بِهَا الطَّالِبُ، وَيَهْتَدِي بِهَا الرَّاغِبُ.

قَالَ النَّاظِمُ ـ رَحِمَهُ [اللهُ] تَعَالَى ـ: «بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»، أَيْ: ابْتَدِأُ[3]:

أَقُولُ مِنْ بَعْدِ افْتِتَاحِ الْقَوْلِ ... بِحَمْدِ[4] ذِي الطَّوْلِ الشَّدِيدِ الحَوْلِ

أَيْ[5]: صَاحِبُ الفَضْلِ وَالسَّعَةِ. «الشَّدِيدُ الحَوْلِ»، أَيِ: القُوَّةِ[6].

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة من (ب).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من (ب).

(٣) المؤلف على المحجة الكوفية في تقدير متعلق الجار والمجرور في جملة البسملة فعلاً، والبصريون على تقديره المتعلق اسمًا، أي: ابتدائي باسم الله كائن أو مستقر.
انظر: مجالس ثعلب ٨٦/١، والإبانة والتفهيم ص١٦، وإعراب النحاس ١٦٦/١، وإعراب ثلاثين سورة ص٩، والمشكل لمكي ٦٦/١، والكتاب الأوسط في القراءات ص١٣٢، وشرح المقدمة المحسبة ٤٣٦/٢، وتفسير ابن أبي الربيع ١٦٥/١، والدر المصون ٢٢/١، واللباب لابن عادل ١٢٦/١، وائتلاف النصرة ص١٥٨، وشرح قواعد الإعراب للكافيجي ص٣٣، ومعاني القرآن وإعرابه لثعلب ٤٤٦/١، وقد فصلت فيه القول في ذلك.

(٤) في النسختين: بحمد الله، والأصح المثبت؛ ليستقيم الوزن، وليوافق نص الملحة.

(٥) أي معنى «الطَّول».

(٦) انظر: كشف النقاب ٢٦٨/١.

[وبعدَهُ فأفضَلُ السَّلامِ على النّبيّ سَيِّدِ الأنَامِ
وآلِهِ الأطهَارِ خيرِ آلِ فافهَم كَلامي واستَمعْ مَقَالي][1]

«يَا سَائِلِي عَنِ الْكَلَامِ الْمُنْتَظِمْ»: الْمُعْتَبَرُ عِنْدَ النُّحَاةِ[2]. «حَدًّا»: تَمْيِيزٌ مُحَوَّلٌ عَنِ الْمُضَافِ، أَيْ: عَنْ حَدِّ الكَلَامِ الْمُبَيِّنِ لِحَقِيقَتِهِ. «وَنَوْعًا»: تَمْيِيزٌ كَذَلِكَ[3]. «وَإِلَى كَمْ يَنْقَسِمْ»، أَيْ: قَدْرُ انقسامِهِ[4]، أَيْ: أَنْوَاعُهُ[5].

«اسْمَعْ هُدِيْتَ الرُّشْدَ» ـ بِضَمِّ الرَّاءِ، وَسُكُونِ الشِّينِ ـ: نَقِيضُ الغَيِّ[6]. وَ«هُدَي» يَتَعَدَّي إِلى مَفْعُولَيْنِ؛ تَارَةً بِنَفْسِهِ[7]، كَمَا هُنَا؛ وَمِنْهُ: ﴿هَدَيْنَـٰهُ ٱلسَّبِيلَ﴾ [الإنسان: ٣]، وَتَارَةً بِـ«إِلَى»[8]؛ وَمِنْهُ: ﴿لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]، وَأُخْرَى بِـ«اللَّامِ»[9].

(١) ما بين المعقوفين مستدرك من حاشية النسخة (أ).
(٢) أي: في اصطلاح النحويين، وهو ما حصَل به فائدة السامع، وحسُن عليه سكوت المتكلم. انظر: اللمحة في شرح الملحة ١/١٠٠.
(٣) انظر: كشف النقاب ١/٢٧٣.
(٤) في (ب): أقسامه.
(٥) انظر: كشف النقاب ١/٢٧٢ ـ ٢٧٣.
(٦) انظر: العين ٣/٢٤٢، والجمهرة ١/١٦٠.
(٧) وهي لغة أهل الحجاز. انظر: معاني الأخفش ١/١٦، وإسفار الفصيح ١/١٦٤، وتمهيد القواعد ٦/٢٩٣٢.
(٨) قال ابن أبي الربيع: «وهو الأكثر» تفسيره ١/١٨٦.
(٩) تقول: هديته للطريق، ومنه قوله ﷻ: ﴿وَقَالُوا۟ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَـٰذَا﴾ [الأعراف: ٤٣]. انظر: معاني الفراء ٢/٤٠٣، واللامات للزجاج ص١٤٣، والتفسير البسيط ١/٥٢٠، والمقاصد الشافية ٣/٦٠٨، والدر المصون ١/٦٢، وشرح قواعد الإعراب للكافيجي ص٥٦.




«**مَا أَقُولُ**» ، أَيْ: قَوْلِي ، أَوْ: الَّذِي أَقُولُهُ ، وَالأَوَّلُ[١] أَرْجَحُ ؛ لِقَوْلِهِ فِيمَا بَعْدُ: «**فَقِسْ عَلَى قَوْلِي**»[٢] ، «**وَافْهَمْهُ**» ، أَيْ: أَدْرِكْهُ بِتَأَمُّلِكَ. «**فَهَمْ**» ، أَيْ: فَهْمًا مِثْلَ فَهْمِ. «**مَنْ لَهُ مَعْقُولُ**» ، أَيْ: عَقْلٌ[٣].



---

(١) في (أ): والأولى ، والأصح المثبت.

(٢) أي: «فَقِسْ على قَولي تَكُنْ عَلامَهْ».

(٣) في (ب): عقلا. وانظر: شرح الملحة للحريري ص٢ ، واللمحة ١/١٠١.

بَابُ الكَلامِ

حـدُّ الكَـلامِ مَـا أفـادَ المُسـتَمِعْ نَحْـو: سَـعَى زَيـدٌ، وعَمـروٌ مُتَّبِـعْ

ونَوعُــهُ الَّـــذِي عليـــهِ يُبنَـــى اسـمٌ وفِعـلٌ ثـمَّ حـرفُ مَعنَـى

بابُ الاسْمِ

فالاسـمُ مَـا يَدخُلُـهُ مِـنْ وَإلَـى أو كانَ مَجرورًا بِـ(حتّى) و(عَلَى)

مثَالُـهُ: زيـدٌ وخَيـلٌ وغَنَـمْ ذَا وتلـكَ وَالَّـذِي ومَـنْ وكَـمْ[1]

«حَدُّ الْكَلامِ» عِنْدَنَا[2]: مَا أَفَادَ شَيْئًا[3] بِمَعْنَى قَولٍ، وَهُوَ جِنْسٌ[4].

وَقَوْلُهُ: «مَا أَفَادَ الْمُسْتَمِعْ»، [أَيْ]: فَائِدَةً يَحْسُنُ السُّكُوتُ[5] عَلَيهَا[6].

---

(١) الملحة ص٤ ـ ٥.

(٢) أي: البصريين.

(٣) قرّر ذلك في الهمع ١/٢٩ بقوله: «والكلام: قول مفيد...». وانظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ١/١٥٧.

(٤) أي: هو كالجنس، يشمل المفرد والمركب المفيد وغيره. انظر: شرح الشذور للجوجري ١/١٦١.

(٥) في (ب): يحسن سكوت المتكلم، والأصح المثبت.

(٦) انظر: شرح الشذور لابن هشام ص٣٣، وللجوجري ١/١٦١.




فَصْلٌ

تَخْرُجُ[1] الكَلِمَةُ، وَبَعْضُ الكَلِمِ، وَهَلِ المُرَادُ بِالسُّكُوتِ: سُكُوتُ المُتَكَلِّمِ أَوِ السَّامِعِ، أَوْ هُمَا مَعًا؟ أَقْوَالٌ[2]، حَكَاهَا شَيْخُنَا: العَلَّامَةُ الكَافِيَجِيُّ[3] فِي «شَرْحِ القَوَاعِدِ»[4] مُرَجِّحًا الأَوَّلَ، «**نَحْوُ: سَعَى زَيْدٌ، وَعَمْرٌو مُتَّبِعْ**»: أَتَي بِمِثَالَيْنِ؛ لِيُعْرِفَكَ[5] أَنَّهُ يَتَرَكَّبُ مِن اسمٍ وَفِعْلٍ، أَوْ مِن اسمَينِ، أَيْ: وَلَا يَتَرَكَّبُ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ[6].

---

(١) في (ب): يخرج.

(٢) ألمح إلى ذلك بقوله: «... والمراد بالمفيد: ما يفهم معنى يحسن السكوت عليه، وهل المراد سكوت المتكلم أو السامع، أو هما؟ أقوالٌ أرجحها الأول؛ لأنه خلاف التكلم، فكما أن التكلم صفة المتكلم، كذلك السكوت صفته أيضًا» الهمع ١/٢٩.

(٣) هو: محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الرومي، محيي الدين أبو عبد الله الكافيجي الحنفي، ولد سنة ثمان وثمانين وسبعمائة، كان إمام عصره في المعقولات كلها، توفي الشيخ سنة تسع وسبعين وثمانمائة، من تصانيفه: شرح قواعد الإعراب، وشرح كلمتي الشهادة.. وغيرها.
انظر في ترجمته: بغية الوعاة ١/١١٨، والتحدث بنعمة الله للسيوطي ص٢٤٣، ومقدمة تحقيقي لكتابه: «شرح الأسماء الحسنى»، وغيره.

(٤) ص٦٦.

(٥) في (ب): ليعرف.

(٦) أشار إليه بقوله: «الكلام لا يتأتي إلا من اسمين، أو من اسم وفعل، فلا يتأتى من فعلين، ولا حرفين، ولا اسم وحرف، ولا فعل وحرف، ولا كلمة واحدة؛ لأن الإفادة إنما تحصل بالإسناد، وهو لا بد له من طرفين مسند ومسند إليه، والاسم بحسب الوضع يصلح أن يكون مسندًا ومسندًا إليه، والفعل لكونه مسندًا لا مسندًا إليه، والحرف لا يصلح لأحدهما؛ فالاسمان يكونان كلامًا؛ لكون أحدهما مسندًا والآخر مسندًا إليه، وكذلك الاسم مع الفعل؛ لكون الفعل مسندًا والاسم مسندًا إليه، والفعلان والفعل والحرف لا مسند إليه فيهما، والاسم مع الحرف إما أن يفقد منه المسند أو المسند إليه، والحرفان لا مسند إليه فيهما ولا مسند...»=

ونوعُـــهُ الّـَــذِي عليـــهِ يُبنَـــى: اسـمٌ، وفِعـلٌ، ثـمَّ حَـرْفُ مَعنَـى

خَرَجَ حَرْفُ الهِجَاءِ[1]، وَأَشَارَ بِعَطْفِهِ إِيَّاهُ بِـ«ثُمَّ» بِخِلافِ الاسمِ وَالفِعْلِ، إِلى أَنَّهُ أَحَطُّ رُتْبَةً مِنْهُمَا؛ لِكَوْنِهِ فَضْلَةً[2].

«**فَالاسْمُ**» يُقَرَّبُ إِلى ذِهْنِ المُبْتَدِئِ، بِأَنْ يُقَالَ: هُوَ: «**مَا يَدْخُلُهُ: (مِنْ)، وَ(إِلَى)، أَوْ كَانَ مَجْرُورًا بِـ(حَتَّى)، وَ(عَلَى)**». أَوْ غَيْرِهِمَا مِنْ حُرُوفِ الجَرِّ[3].

مِثَالُـــهُ: زَيْـــدٌ، وَخَيْـــلٌ، وَغَـــنَمْ وَذَا، وَتِلْكَ[4]، وَالَّذِي، وَمَنْ، وَكَمْ

أَلا تَرَى أَنَّ كُلًّا مِمَّا ذُكِرَ يَصْلُحُ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيهِ مَا ذُكَرَ[5].

= الهمع ١/٣٣. وانظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/٢٠، والإيضاح في شرح المفصل ١/٦٢، واللمحة ١/١٠٣، والتذييل والتكميل ١/١٨، وكشف النقاب ١/٢٧٦.

(١) قال الحريري: «والفرق بين حرف المعنى وحرف الهجاء؛ أن حرف الهجاء: جزء من الكلمة، وحرف المعنى: كلمة بذاتها» شرح الملحة ص٤. وانظر: كشف النقاب ١/٢٧٩.

(٢) انظر: الإيضاح للزجاجي ص٨٣، وشرح الكتاب للسيرافي ١/١٧، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ١/٩٢.

(٣) إنما اقتصر على ذكر حروف الجر؛ لكونها أعم علاماته. انظر: شرح الملحة للحريري ص٥، واللمحة ١/١٠٩. ويضاف إلى علاماته: التنوين، والنداء، وحرف التعريف. انظر الهمع ١/٩ ـ ١١.

(٤) في الملحة المطبوع: وأنت. وفي نسخة راغب باشا لوحة (٢)، وشرح الحريري ص٥، واللمحة ١/١٠٩ كما ذكر المؤلف.

(٥) أي: حرف الجر، فتقول: أخذت من ذا، ونظرت إلى تلك، وهكذا. انظر: كشف النقاب ١/٢٨٣.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُسْتَنْبَطَ مِنْ كَلامِ المُصَنِّفِ عَلامَةٌ هِيَ أَنْفَعُ العَلامَاتِ ؛ وَهِيَ الإِخْبَارُ عَنْهُ[1] ؛ إِذِ المَجْرَورُ مُخْبَرٌ عَنْهُ فِي المَعْنَى[2] .



(١) عبَّر عنه في الهمع ١/١١ بالإسناد؛ لشموله، فقال: «الرابع - [أي من علامات الاسم] -: الإسناد إليه؛ وهو أنفع علاماته، إذ به تعرف اسمية التاء من (ضربت)، والإسناد: تعليق خبر بمخبر عنه أو طلب بمطلوب منه، ولشموله القسم الثاني دون الإخبار عبرت به دونه». وانظر: كشف النقاب ١/٢٨٣.

(٢) انظر: شرح الملحة للحريري ص٥.

بَابُ الفِعْلِ

والفِعلُ مَا يَدخُلُ «قَدْ» و«السّينُ» عليهِ، مِثلُ: بَانَ أو يَبِينُ
أَو لَحِقَتْهُ تاءُ مَنْ يُحَدِّثُ كقولِهم فِي (لَيسَ): لستُ أَنفُثُ
أَو كانَ أمرًا ذَا اشتِقَاقٍ نَحوُ: قُلْ ومثلُهُ: ادخُلْ وانبَسِطْ، واشرَبْ وكُلْ[1]

«وَالفِعْلُ»: يُقَرَّبُ إِلى ذِهْنِ المُبْتَدِئِ بِأَنْ يُقَالَ: هُوَ: «مَا يَدْخُلُ[2]: «قَدْ»[3]، وَ«السِّينُ»[4]، وَ«سَوْفَ»[5] «عَلَيْهِ، مِثْلُ: بَانَ أَوْ يَبِينُ»؛ أَيْ: ظَهَرَ أَوْ يَظْهَرُ [١٧٣/ب].

«أَوْ لَحِقَتْهُ تَاءُ[6] مَنْ يُحَدِّثُ»، أَي: المُتَكَلِّم، وَهِيَ المَضْمُومَةُ، وَمِثْلُهَا: تَاءُ المُخَاطَبِ، وَهِيَ المَفْتُوحَةُ، وَالمُخَاطَبَةِ، وَهِيَ المَكْسُورَةُ[7].

(١) الملحة ص٥ ـ ٦.
(٢) يشر بذلك إلى علاماته وأقسامه.
(٣) وهي علامة مشتركة تدخل على الماضي لإفادة تحقيقه أو توقّعه، وعلى المضارع لإفادة التقليل، ولا تدخل على الأمر. انظر: كشف النقاب ١/٢٨٥.
(٤) حرف تنفيس يختص بالمضارع، ويخلصه للاستقبال بعد أن كان للحال.
(٥) لم يرد هذا اللفظ في نظم الملحة. والقصد: أن السين وأختها «سوف» كلتاهما حرف تنفيس، يختصان بالدخول على الفعل المستقبل، ويخرجانه عن أن يكون للحال، نحو: زيد سيقوم غدا، وسوف يقوم. انظر: شرح الملحة للحريري ص٦، واللمحة ١/١١٣.
(٦) وتختص بالماضي سواء أكانت للفاعل، متكلمًا أو مخاطبًا، أو للتأنيث.
(٧) انظر: شرح الملحة للحريري ص٧.

«**كَقَوْلِهِم فِي (لَيْسَ):**»، إِذَا مَا لَحِقَتْهُ كَالمُذَكَّرِ: «**لَسْتُ**(١) **أَنْفُثُ**»، أَيْ: أَنْفُخُ(٢)، وَكَذَلِكَ(٣): لَسْتَ، وَلَسْتِ(٤).

«**أَوْ كَانَ أَمْرًا**»، أَيْ: يُفْهِمُ أَمْرٌ(٥)، بِمَعْنَى: طَلَبُ إِيجَادِ الشَّيءِ. «**ذَا اشْتِقَاقٍ**»: مِنَ المَصْدَرِ(٦)، «**نَحْوَ: قُلْ، وَمِثْلُهُ: ادْخُلْ، وَانْبَسِطْ، وَاشْرَبْ، وَكُلْ**»، بِخِلَافِ مُفْهِمِ الأَمْرِ الَّذِي لَيْسَ بِمُشْتَقٍّ، كَـ«صَهْ، وَمَهْ»، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِفِعْلٍ(٧).



(١) في (ب): ليست، الصَّواب المثبت.

(٢) في المحكم «ن ف ث»: «النَّفْثُ: أَقَلُّ من التَّفْلِ، وهو شَبِيهٌ بالنَّفْخِ. وقِيلَ: هو التَّفْلُ بعَيْنِه».

(٣) في (ب): وكذا.

(٤) إشارة إلى أن «ليس» فعل لقبولها هذه العلامة، خلافا لمن ذهب إلى أنها فعل كالفارسي وابن السراج.
انظر: الأصول ٨٢/١، والتبيين ص٣٠٨، واللباب للعكبري ١٦٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١١١/٧، والمرتجل ص١٢٦، والجنى الداني ص٤٩٤، وكشف النقاب ٢٨٦/١.

(٥) أشار بذلك إلى الفعل الأمر، وقال في الهمع ١٦/١: «الثاني: الأمر، وخاصته أن يفهم الطلب، ويقبل نون التوكيد، فإن أفهمته كلمة ولم تقبل النون فهي اسم فعل، نحو: صه».

(٦) أي الفعل الأمر يكون مشتقًا من مصدر، فـ(ادخل وانبسط) مشتقان من الدخول ومن الانبساط.
انظر: اللمحة ١١٥/١. وقد اختلف النحويون في أصل الاشتقاق؛ فذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر، والكوفيون على العكس. وتحر تفصيل ذلك في: الإنصاف ٢٣٥/١، والتبيين ص١٤٣، وائتلاف النصرة ص١١١.

(٧) وإنما هي أسماء أفعالٍ؛ لأنها صِيغت صِيَغ أفعال الأمر، إلا أنها غير مشتقة من مصدر.

بَابُ الحَرْفِ

والحرفُ مَا ليستْ لهُ عَلامَهْ ... فَقِسْ على قولي تكُنْ عَلامَهْ

مثالُهُ: حَتَّى، وَلَا، وَثُمَّا ... وَهَلْ، وبَلْ، ولَوْ، ولَمْ، وَلَمَّا[1]

«وَالحَرْفُ» يُقَرَّبُ إِلى ذِهْنِ المُبْتَدِئِ[2] بِأَنْ يُقَالَ: هُوَ: «مَا لَيْسَتْ لَهُ عَلَامَهْ» يُعْرَفُ بِهَا، فَنَقِيسُ تَجْرِيدَهُ مِنَ العَلامَةِ[3]. «فَقِسْ عَلَى قَوْلِي[4] تَكُنْ عَلَّامَهْ»، أَيْ: كَثِيرَ العِلْمِ[5]، وَالتَّاءُ فِيهِ[6] لِلتَّكْثِيرِ وَالمُبَالَغَةِ، كَمَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي «شَرْحِ الكَافِيَةِ»[7]، لَا لِلتَّأْنِيثِ، كَمَا زَعَمَ بَعْضُ الشَّارِحِينَ[8].

«مِثَالُهُ[9]: حَتَّى، وَلَا، وَثُمَّا»........

(١) الملحة ص٦.

(٢) في (أ): السامع، وكلاهما صوابٌ، إلا أن المذكور أولى؛ ليتشاكل مع ما ذُكِرَ في حَدِّ الاسم والفعل.

(٣) كرر هذا اللفظ في (أ). والقصد أن تجريده من العلامة علامة له.

(٤) في (ب): أقولي.

(٥) انظر: إسفار الفصيح ٢/٧٩٣.

(٦) أي في لفظ «علامة».

(٧) ٤/١٩٦٠.

(٨) انظر: المذكر والمؤنث للمبرد ص٩٣، ولابن الأنباري ٢/٢٢٠، ومجالس ثعلب ٢/٤٥٧، وعلل النحو ص٤٩٢، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٥٧، وابن يعيش ٥/٩٦، والقرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية ص٤٣١.

(٩) تعدد المثال في النظم فيه إشارة إلى أن الحرف ثلاثة أقسام: مختص بالاسم كـ(في، وحتى=




ـ بِضَمِّ أَوَّلِهِ[1] ـ، وَالثَّلَاثَةُ[2] حُرُوفُ عَطْفٍ، وَسَيَأْتِي. وَأَمَّا «ثَمَّ» ـ بالفتح؛ فَاسْمُ إِشَارَةٍ بِمَعْنَى: هُنَالِكَ[3]. «وَهَلْ» لِلاسْتِفْهَامِ. وَ«بَلْ» لِلعَطْفِ، وَسَيَأْتِي. وَ«لَوْ» لِلامْتِنَاعِ غَالِبًا. وَ«لَمْ، وَلَمَّا» الجَازِمَة؛ أَلَا تَرَى أَنَّ كُلًّا مِمَّا ذَكَرَ لَا تَقْبَلُ شَيْئًا مِنْ عَلَامَةِ الاسْمِ، وَلَا مِنْ عَلَامَةِ الفِعْلِ.

أَمَّا «لَمَّا» الدَّالَة عَلَى وُجُودِ المَوجُودِ؛ نَحْوُ: لَمَّا جَاءَ زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ؛ فَاسْمُ ظَرْفٍ عَلَى الأَصَحِّ[4].



= الجارة)، ومختص بالفعل كـ(لم، ولما، ولو الشرطية)، ومشترك بينهما كـ(هل، وبل، وثم، ولا غير الناهية). انظر: كشف النقاب ١/٢٩٠ ـ ٢٩١.

(١) أي في «ثم».

(٢) في (ب): والثالثة.

(٣) في (ب): هناك. وانظر: اللباب للعكبري ٢/٩٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٢٥٠، والارتشاف ٢/٩٨٢.

(٤) أي: ظرف للزمان بمعنى «حين»، وهذا مذهب ابن السراج، والفارسي، وابن جني، ومذهب سيبويه أنها حرف. قال المرادي: «لما التعليقية. وهي حرف وجوب لوجوب. وبعضهم يقول: حرف وجود لوجود، بالدال. والمعنى قريب. وفيها مذهبان: أحدهما: أنها حرف. وهو مذهب سيبويه. والثاني: ظرف بمعنى حين. وهو مذهب أبي علي الفارسي. وجمع ابن مالك في التسهيل بين المذهبين، فقال: إذا ولي لما فعل ماض لفظاً ومعنى فهي ظرف بمعنى (إذ)، فيه معنى الشرط، أو حرف يقتضي، فيما مضى، وجوباً لوجوب. والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، لأوجه...» الجنى الداني ص٥٩٤، وانظر: الكتاب ٤/٢٣٤، والأصول ٢/١٥٧، ٣/١٧٩، والبغداديات ص٣١٥، وكتاب الشعر ١/٧٠، وحروف المعاني ص١١، والتسهيل ص٢٤١، والارتشاف ٤/١٨٩٦ ـ ١٨٩٧، والمساعد ٣/٢٠٠، وشفاء العليل ٣/٩٧١، وموصل الطلاب ص١٠١.

بابُ: النَّكِرَةِ وَالمَعْرِفَةِ

وَالِاسْم ضربَانِ ؛ فضَربٌ نكِرَهْ ... والآخَرُ المعرِفَةُ المُشتَهِرَهْ

فكلُّ مَا رُبَّ عليهِ تَدخُلُ ... فإنهُ مُنكَّرٌ يَا رَجُلُ

نحوُ: غُلامٍ، وكتابٍ، وطَبَقْ ... كَقَولِهم: رُبَّ غُلامٍ لِي أَبَقْ

ومَا عَدا ذلكَ فَهْوَ مَعرِفَهْ ... لَا يمتَري فيهِ الصّحيحُ المَعرِفَهْ

مِثالُهُ الدَّارُ وزَيدٌ وأَنَا ... وذَا وتلكَ وَالَّذِي وذُو الغِنَى

وآلةُ التَّعريفِ أَلْ فمَن يُرِدْ ... تَعريفَ كَبْدٍ مُبهَمٍ قالَ الكَبِدْ

وقالَ قومٌ: إنّها اللامُ فقطْ ... إذْ ألِفُ الوَصلِ مَتى تُدرَجْ سَقَطْ[1]

بابُ: النَّكِرَةِ وَالمَعْرِفَةِ

«وَالِاسْمُ ضَرْبَانِ:»، أَي: نَوْعَانِ. «فَضَرْبٌ نكِرَةٌ»، وَهُوَ الأَصْلُ[2]، وَلِذَلِكَ[3] بَدَأَ بِهِ[4]، «وَالآخَرُ اَلْمَعْرِفَةُ الْمُشْتَهِرةْ».

(١) الملحة: ص٦ ـ ٨.

(٢) قال ابن الأنباري: «إن قال قائل: هل المعرفة أصل أو النكرة؟ قيل: لا بل النكرة هي الأصل؛ لأن التعريف طارئ على التنكير» أسرار العربية ص٢٩٨.
وقال ابن الناظم: «وهي الأصل، لاندراج كل معرفة تحت كل نكرة من غير عكس» شرح الألفية ص٣٣.

(٣) في (ب): ولذا.

(٤) انظر: شرح الملحة للحريري ص١١، واللمحة ١/١١٩، وتوجيه اللمع ص٢٩٧، وشرح=




«فكُلُّ ما (رُبَّ) عَلَيْهِ تَدْخُلُ[(١)]، فَإِنَّهُ مُنَكَّرٌ»[(٢)]، فَافْهَمْ هَذِهِ القَاعِدَةَ «يا رَجُلُ»، أَيْ: شَبِيهَه فِي اليَقظَةِ، «نَحْوُ: غُلَامٍ، وَكِتَابٍ، وَطَبَقْ»، أَلَا تَرَى أَنَّ كُلًّا مِمَّا ذُكِرَ يَقْبَلُ (رُبَّ)؛ «كَقَوْلِهِمْ: رُبَّ غُلَامٍ لِي[(٣)] أَبَقْ»، أَيْ: هَرَبَ[(٤)].

وَأَمَّا دُخُولُ «رُبَّ» عَلَى الضَّمِيرِ الَّذِي هُوَ مَعْرِفَةٌ[(٥)] فِي قَوْلِهِ[(٦)]:

= الشذور لابن هشام ص١٦٩، وتوضيح المقاصد ١/٣٥٦، وشرح المكودي على الألفية ص٢١.

(١) في (ب): يدخل.

(٢) أي: يُعتبر الاسم النكرة بحسن دخول «ربَّ» عليه. انظر: اللمع ص٩٨، وكشف النقاب ١/٢٩٢.

وقال ابن مالك: «وتمييز النكرة بعد عَدِّ المعارف بأن يقال: وما سوى ذلك نكرة، أجود من تمييزها بدخول (رُبَّ) والألف واللام؛ لأن من المعارف ما تدخل عليه الألف واللام كفضل وعباس، ومن النكرات ما لا تدخل عليه رُبَّ ولا الألف واللام؛ كأينَ وكيفَ وعَرِيبٍ ودَيّار» شرح التسهيل ١/١١٧. وانظر: كشف النقاب ١/٢٩٥.

(٣) في (ب): ما.

(٤) ومنه قوله ﷻ: ﴿إِذْ أَبَقَ إِلَى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾ [الصافات: ١٤٠]، أي: هرب. انظر: الكشف والبيان للثعلبي ٨/١٧٠، والتفسير البسيط ١٩/١٠٤.

(٥) قال ابن هشام: «وما يختص بالنكرات وهو (رب) وقد تدخل في الكلام على ضمير غيبة ملازم للإفراد والتذكير والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى... [البيت]» أوضح المسالك ٣/١٩.

(٦) من الخفيف، وورد بلا نسبة في: المنصف لابن جني ٣/١٨٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/١٨٤، والارتشاف ٤/١٧٤٧، وتمهيد القواعد ٦/٣٠٢٨، ومغني اللبيب ص٦٣٨، وشرح الشذور للجوجري ٢/٥٥٦، وشرح أبيات المغني ٧/٧١، والمقاصد النحوية ٣/١٢٠٦.

والشاهد فيه دخول (ربّ) على ضمير الغائب، وقد فسِّر بالنكرة التي بعده.

رُبَّـهُ فِتْيَـةً دَعَـوْتُ إِلَـى مَـا ... يُـورِثُ المَجْـدَ[1] دائِمًـا فَأَجَـابُوا

فشاذٌّ[2]. أَوْ: عَلَى أَنَّ الضَّمِيرَ هُنَا نَكِرَةٌ عِنْدَ جَمَاعَةٍ دَائِمًا[3].

«وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَهْوَ مَعْرِفَهْ، لَا يَمْتَرِيْ فِيهِ»، أَيْ: لَا يُشَكُّ فِيهِ، «الصَّحِيْحُ المَعْرِفَهْ»: فِيهِ جِنَاسٌ[4] تَامٌّ[5] لَفْظِيٌّ خاصٌّ[6]؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُواْ غَيْرَ سَاعَةٍ﴾[7] [الروم: ٥٥].

وَاعْلَمْ[8] أَنَّهُمْ قَسَّمُوا المَعْرِفَةَ إِلَى أَقْسَامٍ؛ مُعَرَّفٍ بِـ«أَلْ»؛ «مِثَالُهُ: الدَّارُ».

---

(١) في (ب): الحمد، وهي رواية أيضًا.

(٢) خالف ذلك الحكم في الهمع ٤/١٨١ بقوله: «والأصح أنه - أي جر رب الضمير - ليس قليلا، ولا شاذًا، بل جائزٌ بكثرةٍ فَصِيحًا. وَقالَ ابنُ مَالِكٍ هُوَ قَلِيلٌ، وفي بعض كتبه شاذٌ، قال أبو حيان: وليس بصحيح إلا إن عَنِيَ بالشذوذ: شذوذ القياس، وبالقلة بالنسبة إلى جرها الظاهر، فإنه أكثر من جرها الضمير». وانظر: التذييل والتكميل ١١/٣٠٦.

(٣) قال في الهمع ٤/١٨٠: «... والأصح أنه: أي هذا الضمير معرفة جري مجري النكرة في دخول (رب) عليه؛ لما أشبهها في أنه غير معين ولا مقصود. وقال بعضهم: إنه نكرة، واختاره ابن عصفور لوقوعه موقع النكرة، وكأنك قلتَ: رب شيء، ثم فسرت الشي الذي تريده بقولك: رجلا ...». وانظر: التذييل والتكميل ١١/٣٠٦ - ٣٠٧.

(٤) في (ب): جنس، وهو تحريف.

(٥) في الإيضاح للخطيب القزويني ص٣٥٤: «الجناس بين اللفظين: وهو تشابههما في اللفظ، والتام منه: أن يتفقا في أنواع الحروف وإعدادها وهيئاتها وترتيبها». وانظر: عروس الأفراح ٢/٢٨٣، والقول البديع في علم البديع ص٦٠.

(٦) في (ب): جنسي.

(٧) انظر: الطراز للعلوي ١/٦٥، ٢/١٨٥، والمثل السائر ١/٢٤١، وتحقيق الفوائد الغياثية ٢/٨١١.

(٨) في (ب): وإن علم، والأصح المثبت.




وَعَلَم، مِثَالُهُ: «زَيْدٌ»، وَأُسَامَة. ومُضْمَرٍ لِمُتَكَلِّمٍ[1]، مِثَالُهُ «أَنَا». وَاسْمِ إِشَارَةٍ؛ مِثَالُهُ: «ذَا، وَذَاكَ، وَذَلِكَ، وَتِلْكَ[2]».

وَمُضْمَرٍ لِمُخَاطَبٍ، مِثَالُهُ: «أَنْتَ». وَلِغَائِبٍ، مِثَالُهُ: «هُوَ». وَمَوصُولٍ، مِثَالُهُ: «الَّذِيْ وَالَّتِي».

وَمُضَافٍ إِلى مَعْرِفَةٍ، مِثَالُهُ: «ذُو الْغِنَى».

وَجَعَلُوا لَهَا مَرَاتِبَ، فَقَدَّمُوا الضَّمِيرَ، ثُمَّ العَلَمَ؛ ثُمَّ اسمَ الإِشَارَةِ، ثُمَّ المَوْصُولَ، ثُمَّ المُعَرَّفَ[3] [١٧٤/أ] بـ«بِأَلْ»، وَالمُضَافُ إِلَى أَحَدِهِمَا فِي مَرْتَبَتِهِ، إِلَّا المُضَافُ إِلَى المُضْمَرِ[4] فَإِنَّهُ دُونَهُ[5].

وَزَادُوا عَلَى مَا تَقَدَّمَ: المُنَادَى المَقْصُود، كَـ«يَا رَجُل»[6]، وَمَعْرِفَتُهُ

---

(١) في (ب): وذلك مضمر وهو لمتكلم، والأصح المثبت؛ لإيجازه.

(٢) سقط من (ب) قوله: وذلك وتلك.

(٣) من هنا سقطت لوحة من النسخة المصورة عن مركز فيصل، فأثبتها من النسخة الثانية.

(٤) هذا اصطلاح البصريين، قال أبو حيان: «باب المضمر: هذه تسمية البصريين، ويسميه الكوفيون: الكنايةوالمكني» الارتشاف ٢/٩١١.

(٥) هذا مذهب جمهور البصريين، ومذهب الكوفيين أن أعرفها العلم ثم الضمير، وقيل: أعرفها اسم الإشارة. انظر: الأصول ١/١٤٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/٨٧، ٩/١٧، والتبصرة والتذكرة للصيمري ١/١٧١، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٧٠٧، وأسرار العربية ص٣٠١، واللباب للعكبري ١/٤٩٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٠٥، والتذييل والتكميل ٢/١١٢، والارتشاف ٢/٩٠٨، وشرح اللمحة البدرية ١/٢٥٨، وكشف النقاب ١/٢٩٦، والهمع ١/١٩١.

(٦) قال الشَّاطبي: «... أما ما نقص منها؛ فالمنادي المقصود، نحو: يا رجل، فإنه معرفةٌ وليس=




بِالنِّدَاءِ؛ لِأَنَّ تَعْرِيفَهُ بِهَا[1].

«وَآلَةُ التَّعْرِيفِ (أَلْ)»[2]: بِجُمْلَتِهَا، فَالهَمْزَةُ قَطْعٌ[3]، إِذْ لَوْ كَانَتِ اللَّامُ وَحْدَهَا لَمَا جَاءَتْ سَاكِنَةً[4]. «فَمَنْ يُرِدْ، تَعْرِيفَ كَبْدٍ» ـ بِكَسْرٍ فَسُكُونٍ ـ. «مُبْهَمٍ»، أَيْ: نَكِرَةٌ أَدْخَلَهَا عَلَيهِ، وَ«قَالَ: الكَبْدْ» ـ بِفَتْحَةٍ وَكَسْرَةٍ[5].

«وَقَالَ قَوْمٌ» مِنْهُم سِيبَوَيهِ[6]، ....

= بواحدٍ مما ذكر، ولذلك عدّه في (التسهيل) نوعًا سابعًا، واسم الفعل نحو: صه وإيه ونزال، فإنها معارف إذا لم تنون، ونكراتٌ إذا نوّنت كما ذكر في بابه، ويظهر أنها ليست مما عده، وألفاظ التوكيد معارفُ أيضًا، نحو: أجمع وجمعاء وأجمعين وجُمع، وكذلك (سَحر) من يوم بعينه...» المقاصد الشافية ١/٢٤٩ ـ ٢٥٠.

(١) قال السيوطي: «وَذهب قوم إِلَى أَن تَعْرِيفه بأل محذوفة وناب حرف النداء منابها، قَالَ أَبُو حَيَّان: وَهُوَ الَّذِي صَححهُ أَصْحَابنَا» الهمع ١/١٩٠. وانظر: شرح عمدة الحافظ ١/١٥٥، والتذييل والتكميل ٢/١١١، والارتشاف ٢/٩٠٩.

(٢) أي: إذا أردت تعريف الاسم النكرة أدخلت عليه الألف واللام، فيصير معرفةً.

(٣) قال السيوطي: «اعلم أَن فِي أَدَاة التَّعْرِيف مذهبين: أَحدهمَا: أَنَّهَا (أل) بجملتها وَعَلِيهِ الْخَلِيل وَابْن كيسَان، وَصَححهُ ابْن مَالك فهي حرف ثنائي الْوَضع بِمَنْزِلَة (قد وَهل)، قَالَ ابْن جني: وَكَانَ الْخَلِيل يسميها (أل) وَلم يكن يسميها الألف وَاللَّام..... وَالمذهب الثَّانِي: أَنَّهَا اللَّام فَقَط والهمزة وصل اجتلبت للابتداء بالساكن، وَفتحت على خلاف سَائِر همزات الوَصْل تَخْفِيفًا لِكَثْرَة دورها، وَعَلِيهِ سِيبَوَيْهِ.. وَعزاهُ صَاحب الْبَسِيط إِلَى المُحَقِّقين....» الهمع ١/٢٧١ ـ ٢٧٢. وتحر تفصيل ذلك في: شرح الملحة للحريري ص١٤، والبديع لابن الأثير ٢/٤١، والتسهيل ص٤٢، وشرح لابن مالك ١/٢٥٣، والجنى الداني ص١٩٢.

(٤) انظر: سر صناعة الإعراب ١/٣٣٣.

(٥) جمع في هذا البيت بين اللغتين المسموعتين في «الكبد»، بكسر الباء وتسكينها.

(٦) انظر: الكتاب ٣/٣٢٤ ـ ٣٢٥، ٤/٢٢٦. =




قَالَ أَبُو حَيَّانَ(١): «وَجَمِيعُ النُّحَاةِ غَيْر الخَلِيلِ(٢)، وَابْنِ كَيْسَان(٣)»، وَعِبَارَةُ

= **وسيبويه هو**: عَمْرو بن عُثْمَان بن قنبر إِمَام الْبَصرِيين سِيبَوَيْهٍ، يكنى أبا بشر وأبا الحسن، أخذ النحو عن الخليل بن أحمد الفرهيدي الأزدي ولازمه، وتتلمذ له. وقد كان أخذ شيئًا من النحو عن عيسى بن عمر الثقفي وعن يونس، وأخذ عن غيرهما. وأخذ اللغة عن أبي الخطاب الأخفش الكبير وغيره، وتوفي سنة ثمانين ومئة.

انظر في ترجمته: أخبار النحويين البصريين ص٦٣، وطبقات النحويين ص٦٦، وإنباه الرواة ٣٤٦/٢، وبغية الوعاة ٢٢٩/٢، ومقدمة التحقيق لكتابه.

(١) انظر: التذييل والتكميل ٢١٨/٣، ونقله عنه السيوطي في: همع الهوامع ٢٧٢/١.

وأبو حيان هو: مُحَمَّد بن يُوسُف بن عَليّ بن يُوسُف بن حَيَّان، الإِمَام أثير الدّين أَبُو حَيَّان الأندلسي الغرناطي، نحوي عصره ولغويه ومفسره ومحدثه ومقرئه ومؤرخه وأديبه، ولد سنة أَربع وَخمسين وسِتمِائَة، وَأخذ عَنهُ أَكَابِر عصره، وتقدموا فِي حَيَاته، وَله من التصانيف: الْبَحْر الْمُحِيط، والتذييل والتكميل فِي شرح التسهيل.. وغيرها، توفي سنة خمس وأربعين وسبعمائة.

انظر في ترجمته: الدرر الكامنة ٥٨/٦، وبغية الوعاة ٢٨٠/١، ومقدمات التحقيق لكتبه المطبوعة

(٢) انظر قوله في: الكتاب ٣٢٤/٣ ـ ٣٢٥، ١٤٨/٤، ومظان دراسة المسألة السابقة.

والخليل هو: الْخَلِيل بن أَحْمد بن عَمْرو بن تَمِيم الفراهيدي الْبَصْرِيّ، أَبُو عبد الرَّحْمَن، صَاحب الْعَرَبيَّة وَالعرُوض، سنة سبعين ومئة. وقيل: سنة خمس وسبعين.

انظر في ترجمته: أخبار النحويين البصريين ص٥٤، وطبقات النحويين ص٤٧، وإنباه الرواة ٣٧٦/١، ومقدمة التحقيق لكتابه «العين».

(٣) انظر: الموفقي ص١١٨.

وابن كيسان هو: محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان أبو الحسن النحويّ، كان بصريًّا كوفيًّا، يحفظ المذهبين، وميلُه إلى مذهب البصريين أكثر، ومن تصانيفه: المهذب في النحو، وغلط أدب الكاتب، ومعاني القرآن.. وغير ذلك، مات سنة تسع وتسعين ومائتين، وقيل: إنه مات سنة عشرين وثلاثمائة.

انظر في ترجمته: طبقات النحويين واللغويين ص١٥٣، والبلغة ص١٨٣، والبغية ١٨/١، وابن كيسان النحوي للدكتور البنا.




أَبِي البَقَاءِ[1]: «وَالجُمْهُورِ (إِنَّهَا اللامُ فَقَطْ)، وَاجْتُلِبَتْ هَمْزَةُ الوَصْلِ لِلابتِدَاءِ بِهَا». «إِذْ أَلِفُ الوَصْلِ مَتَى يُدْرَجُ سَقَطَ»؛ لِكَثْرَةِ الاستِعْمَالِ، كَمَا وَصَلْنَا فِي: وَيْلُمِّه[2]، وَالأَصْلُ: وَيْلُ أُمِّهِ[3]، وَفِي «اللهِ» فِي النِّدَاءِ[4]. وَذَكَرَ النَّاظِمُ ضَمِيرَ الأَلِفِ فِي الفِعْلَينِ عَلَى مَعْنَى الحُرُوفِ.



---

(١) انظر: اللباب ١/٤٩٠، والمتبع في شرح اللمع ٢/٤٧٢. ونقله السيوطي في: همع الهوامع ١/٢٧٢.

والعكبري هو: عبد الله بن الحسين بن عبدالله بن الحسين العكبري، أبو البقاء النحوي الضرير، ولد سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة، وتوفي سنة ست عشرة وستمائة، وله مصنفات منها: التبيان في إعراب القرآن، وإعراب الشواذ، والمتبع في شرح اللمع.. وغيرها.

انظر في ترجمته: إنباه الرواة ٢/١١٦، والبلغة ص١٢٢، ومقدمة التحقيق لكتبه المطبوعة.

(٢) في سفر السعادة ١/٥٠١: «قال أبو زيد: الويلمة: الرجل الداهية...». وانظر: الممتع الكبير ص٧٥.

(٣) قال الفارسي: «ومثل ذلك في حذف الهمزة منه قولهم: ويلمه، الأصل: ويلٌ لأمه، فأدغمت اللام التي هي لام (ويل) في الجارة، ثم حذفت لكثرة الاستعمال، فصار (وَيِ لأمه)، ثم حذفت الهمزة فصار (ويلمه) الحلبيات ص٤٣، وانظر: التعليقه له ٢/١٢٦، وأسرار العربية ص٢١١، والمقاصد الشافية ٥/٢٩٢.

(٤) انظر: اشتقاق أسماء الله الحسنى ص٢٤، ٣٢، وسر الصناعة ١/١١٣، والمحتسب ١/١٣٠.




بَابُ: قِسْمَةِ الأَفْعَالِ

وَإِن أردتَ قِسْمَةَ الأَفْعَالِ ... لِينجَلِي عَنْكَ صَدَا الإشكَالِ
فَهِيَ ثَلاثٌ مَا لهُنَّ رابِعُ: ... مَاضٍ، وفِعلُ الأَمْرِ، والمُضَارِعُ
فكلُّ مَا يَصلُحُ فيهِ (أَمسِ) ... فإنهُ مَاضٍ بِغَيْرِ لَبْسِ
وحُكمُهُ فَتحُ الأَخِيْرِ مِنْهُ ... كَقَولِهِم: سَارَ وبَانَ عَنْهُ[1]

بَابُ: قِسْمَةِ الأَفْعَالِ

«وَإِنْ أَرَدْتَ قِسْمَةَ الأَفْعَالِ»، أَيْ: أَقْسَامَهَا، أَوْ تَقْسِيمَهَا، الأَوَّلُ أَرْجَحُ؛ لِقَوْلِهِ فِيمَا بَعْدُ: «فَهْيَ ثَلَاثٌ». وَإِنْ أَرَدْتَ مَعْرِفَةَ قِسْمَةِ الأَفْعَال، «لِيَنْجَلِي عَنْكَ صَدَى الإِشْكَالِ»؛ أَيْ: يَتَّضِحُ لَكَ المُشْكَلَ، وَيَنْكَشِفُ بِزَوَالِ الإِشْكَالِ الَّذِي هُوَ سَاتِرٌ لَهُ، فَلَا يُدْرِكُهُ نَظَرُ البَصِيرِ، كَالصَّدَإِ السَّاتِرِ لِلحَدِيدِ، فَلَا يُدْرِكُهُ نَظَرُ البَصِيرِ.

«فَهْيَ ثَلَاثٌ، مَا لَهُنَّ رَابِعُ»[2]، أَيْ: وَاحِدٌ جَاعِلُهَا أَرْبَعَةً[1]؛ «مَاضٍ،

(١) الملحة: ص٨.
(٢) هذا مذهب البصريين، قال السيوطي: «الفِعْل ثَلَاثَة أَقسَام خلافًا للكوفيين فِي قَوْلهم قِسْمَانِ، وجعلهم الأَمر مقتطعًا من الْمُضَارع» الهمع ١/١٥. وانظر: التذييل والتكميل ١/٦٧، والارتشاف ٤/٢٠٢٧، وتمهيد القواعد ١/١٧١، وتوضيح المقاصد ١/٣٠٥، وكشف النقاب ١/٣٠٠، وحاشية الصبان ١/٨٧.




وَفِعْلُ الأَمْرِ، وَالْمُضَارِعُ».

«فكُلُّ مَا يَصْلُحُ فِيهِ (أَمْسِ)[2]، فَإِنَّهُ مَاضٍ بِغَيْرِ لَبْسٍ»، أَيْ: إِشْكَالٍ.

قُلْتُ: عَلَى هَذَا مُشْكَلٌ[3]؛ لِخُرُوجِ، نَحْو: إِنْ قَامَ زَيْدٌ قُمْتُ[4]، وَالأَحْسَنُ أَنْ يُقَالَ: مَا لَحِقَتْهُ[5] تَاءُ المُحَدِّثِ[6].

«وَحُكْمُهُ» البِنَاءُ عَلَى «فَتْحِ الأَخِيرِ مِنْهُ»[7] لَفْظًا، أَوْ تَقْدِيرًا؛ لِشَبَهِهِ بِالمُضَارِعِ المُعْرَبِ؛ فِي وُقُوعِهِ صِلَةً، وَصِفَةً[8]، وَحَالًا، وَخَبَرًا[9]،

---

(١) وإنما انقسم الفعل ثلاثة أقسام؛ لأن كل فعل يدل بصيغته على معنى قسم من أقسام الزمان بعينه، وأقسام الزمان ثلاثة: ماضٍ، وحاضر، ومستقبل. انظر: شرح الكتاب للسيرافي ١٨/١، وشرح الملحة للحريري ص١٥.

(٢) أي: يصلح معه (أمس)، كقام أمس. انظر: كشف النقاب ٣٠١/١.

(٣) نقله عنه المحبي بقوله: «واستشكله الإمام جلال الدين السيوطي في شرح له مزجيّ على الملحة بخروج نحو: إن قام قمت...» الحبر الحريرية ص٩٦ ـ الرسالة الأولى.

(٤) قال الحريري: «اعتبار الفعل الماضي بدخول (أمس) عليه مطرد، ما لم يدخل عليه حرف الشرط، فإذا دخل عليه حرف الشرط نقل معناه إلى الاستقبال، كقوله: إن خرج زيد غدا خرجت» شرح الملحة ص١٦.

(٥) في (ب): لحقه.

(٦) القصد: أن علامته المختصة به: تاء الفاعل، وتاء التأنيث الساكنة، فتميزه بهما أولى من هذه؛ لعدم اطرادها مع الماضي. انظر: كشف النقاب ٣٠١/١.

(٧) وبني على الفتح طلبًا للخفة. انظر: علل النحو ص١٤٨، والمخترع للأعلام ص١١٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٣٣/٢، واللمحة ١٣٣/١.

(٨) في علل النحو ص١٤٧: «نَحْو قَوْلك: مَرَرْت بِرَجُل قَامَ، كَمَا تَقول: مَرَرْت بِرَجُل قَائِم».

(٩) نص على ذلك الشيخ خالد في التصريح ١٩٨/١. وانظر: اللمع ص١٢٣، والتبصرة والتذكرة للصيمري ٧٨/١، وابن يعيش ٤/٧ ـ ٥، وكشف المشكل للحيدرة ٢٥٤/١، واللمحة ١٣٣/١.




«كَقَوْلِهِمْ: سَارَ ، وَبَانَ» ؛ أَي: انْفَصَلَ «عَنْهُ» وَعَدَا ، وَضَرَبْتُ ، وَضَرَبُوا[1] .



(١) في التصريح ١/١٩٨ ـ ١٩٩ : «... وأما (ضربتُ) ونحوه مما اتصل ضمير رفع متحرك بارز ، فالسكون فيه عارض أوجبه كراهتهم ، أي: العرب توالي أربع متحركات ، وهي أحرف الفعل الثلاثة وتاء الفاعل ، فيما هو كالكلمة الواحدة ؛ لأن تاء الفاعل لشدة اتصالها بالفعل نزلت منه منزلة الجزء ، وكذلك ضمة الباء من (ضربوا) عارضة لمناسبة الواو بإضافة المصدر إلى مفعوله ، وحذف فاعله ، والأصل لمناسبتها الواو» .

بَابُ: الأمرِ[1]

الأمــرُ مبنــيٌّ علــى السُّــكُونِ ... مِثَالُــهُ: احْــذَرْ صَــفْقَةَ المَغبُــونِ
وإنْ تَــــلاهُ أَلِــــفٌ وَلامُ ... فَاكسِــرْ، وقُــلْ: لِــيَقُمِ الغُــلامُ
واحْذِفْ حُرُوف الْعِلَّة الْمَشْهُورَة ... أَنَّــى أَتَــتْ مِــنْ فِعْلِهـا مَــذْكورَةْ
فــي أولٍ أَوْ أَوْسَــطٍ أَو آخِــرِ ... إِذا عَــــدَوْتَ آمِــــرًا لآخَــــرِ
تَقُولُ: قُـلْ[2]، وعُـدْ، ومَـارِ عَمْـرا ... واعْمَــلْ لِــرَبِّ العــالمينَ شُــكْرَا
وإنْ أَمرتَ مَنْ (سَعى) ومَن (غَدَا) ... أَسـقِطِ الحَـرفَ الأخيـرَ أَبَـدَا
تقولُ: يَا زيدُ اغدُ فِي يـومِ الأحَدْ ... واسعَ إِلَى الخَيـراتِ لُقِّيتَ الرَّشَدْ
وَهكَـذَا قَولُـكَ فِـي: ارمِ مِـنْ رَمَـى ... فَاحـذُ علـى ذلـكَ فِيمَـا اسْـتُبْهِما
والأمـرُ مِـنْ خَـافَ: خَـفِ العِقَابَـا ... ومِــــنْ أَجَــادَ: أَجِــدِ الجَوَابَــا
وَإِن يكُـــن أمــــرُكَ للمُؤنَّـــثِ ... فقُـلْ لهَـا: خَـافي رِجَالَ العَبَـثِ[3]

«وَ» فِعْلُ «الأَمْرُ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ»[4]، وَهَذَا لَا يُسْأَلُ عَنْ عِلَّتِهِ؛

---

(١) هذا العنوان زيادة من النسخة الخطية من الملحة لوحة (٢٩) ـ نسخة لا له لي.

(٢) في المطبوع: كل، وفي نسخة (لا له لي) لوحة (٢٩) من الملحة: قل، وهو موافق لنص السيوطي.

(٣) الملحة ص٩ ـ ١١.

(٤) هذا مذهب البصريين، ومذهب الكوفيين أنه معرب. =




لِأَصَالَةِ بِنَاءِ الفِعْلِ، وَالبِنَاءُ عَلَى السُّكُونِ يُسْتَحَقُّ[1]، «**مِثَالُهُ: احْذَرْ صَفْقَةَ الْمَغْبُونِ**»[2].

«**وَإِنْ تَلَاهُ أَلِفٌ وَلَامُ، فَاكْسِرْ**»[3]؛ لِالتِقَاءِ السَّاكِنَينِ[4]، «**وَقُلْ: لِيَقُمِ**[5] **الْغُلَامُ**»[6].

فَصْلٌ
فِي كَيفِيَّةِ بِنَاءِ الأَمْرِ

وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ مَبْنِيٌّ مِنَ المُضَارِعِ المَجْزُومِ. «**واحْذِفْ حُرُوفَ الْعِلَّةِ الْمَشْهُورَةْ**» المَعْرُوفَة «**أَنَّى أَتَتْ مِنْ فِعْلِها مَذْكورَهْ**».

صِفَةُ حُرُوفِ العِلَّةِ؛ «**فِي أَوَّلٍ، أَوْ وَسَطٍ، أَوْ آخِرٍ**» ـ بِكَسْرِ الخَاءِ، «**إِذْ غَدَوْتَ**» أَيُّهَا الإِنْسِيّ: «**آمِرًا لآخَرٍ**» ـ بِفَتْحِ الخَاءِ، «**تَقُولُ: غُدْ**» مِثَالُهُ لِمَا حُذِفَ حَرْفُ العِلَّةِ مِنْ أَوَّلِهِ. «**وَقُلْ**»: مِثَالُهُ لِمَا حُذِفَ حَرْفُ العِلَّةِ مِنْ وَسَطِهِ؛ إذ هو [مِنَ] القَوْلِ[7]. «**وَمَارِ عَمْرًا**» مِثَالُهُ لِمَا حُذِفَ مِنْ آخِرِهِ حَرْفُ

= تحرَّ تفصيل ذلك في: معاني الفراء ١/٤٦٩، والإنصاف ٢/٥٢٤، والارتشاف ٢/٦٧٤، وائتلاف النصرة ص١٢٥، والتصريح ١/٢٠٠.

(١) فهو سكون بناءٍ لا جزم.

(٢) في تحفة الأحباب ص٧: «أي بيعته؛ لأنهم يصفقون بيد البائع على يد المشتري».

(٣) الملحة ص٥.

(٤) وإنما حُرِّك بالكسر؛ لأنه الأصل في التخلص من التقاء الساكنين.

(٥) في تمثيله تسامح؛ لأنه مضارع مجزوم بلام الأمر لا فعل أمرٍ.

(٦) انظر: اللمحة ١/١٣٥، وكشف النقاب ١/٣٠٢.

(٧) انظر: الحبر الحريرية ص١٠٥ ـ الرسالة الأولى.

العِلَّةِ؛ إذ هو من «المِرَاي»، «**وَاعْمَلْ لِرَبِّ العَالَمِينَ شُكْرًا**»، تَتِمَّةٌ لِلبَيْتِ.

«**وَإِنْ أَمَرْتَ مِنْ**»: مُضَارِعِ «**سَعَى، وَمِنْ**» ماضٍ «**غَدَا**»، وَكُلِّ مُعْتَلٍّ، «**فَأَسْقِطِ الحَرْفَ الأَخِيرَ أَبَدَا**»؛ لِأَنَّهُ حَرْفُ عِلَّةٍ، يَذْهَبُ فِي حَالَةِ السُّكُونِ، «**تَقُولُ:**» فِي الأَمْرِ مِنْ «يَغْدُو»: «**يَا زَيْدُ اغْدُ**[1] **فِي يَوْمِ الأَحَدْ**»، وَمِنْ «سَعَى»: «**وَاسْعَ إِلَى الْخَيْرَاتِ**» كالاشتغَالِ بِالعِلْمِ[2]، «**لُقِّيتَ الرَّشَدْ**» ـ بِفَتْحَتَينِ، أَيْ: الهُدَى، جُمْلَةٌ مُسْتَأْنَفَةٌ لِلدُّعَاءِ، لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ[3].

«**وَهَكَذَا قَوْلُكَ**» آمِرًا: «**فِي اِرْمِ مِنْ**»[4] مُضَارِعِ «**رَمَى**»، «**فَاحْذُ**»[5]، أَيْ: امْشِ، وَقِسْ «**عَلَى ذَلِكَ فِيمَا اسْتَبْهَمَا**»، أَيْ: وَجَدْتَهُ مُبْهَمًا.

«**وَالأَمْرُ مِنْ**» مُضَارِعِ كُلِّ أَجْوَفٍ، نَحْوُ: «**خَافَ**» يَأْتِي بَعْدَ حَذْفِ حَرْفِ العِلَّةِ[6]، نَحْوُ: «**خَفِ العِقَابَا**»، وَ«قُلِ الحَقَّ»، وَ«بِعِ الثَّوْبَ»، «**وَمِنْ**» مُضَارِعِ «**أَجَادَ**» الأَجْوَفِ أَيْضًا بَعْدَ حَذْفِ حَرْفِ العِلَّةِ، نَحْوُ: «**أَجِدِ الْجَوَابَا**»[7] إِذَا سُئِلْتَ.

---

(١) فالضمة دالة على الواو المحذوفة.

(٢) انظر: اللمحة ١/١٤٠ ـ ١٤١، وكشف النقاب ١/٣٠٣، وتحفة الأحباب ص٨.

(٣) انظر: مغني اللبيب ص٥٠٠.

(٤) انظر: الملحة ص٥.

(٥) في (ب): فهذا.

(٦) لوجوب سكون آخره؛ لئلا يجتمع ساكنان. انظر: شرح الملحة للحريري ص٢٣، واللمحة ١/١٤١، وكشف النقاب ١/٣٠٤.

(٧) هذا إذا أمرت الواحد المذكر، لأنه يلتقي حينئذ ساكنان، وهما آخر فعل الأمر مع سكون حرف العلة قبله، فيحذف حرف العلة.

«وَإِنْ يَكُنْ أَمْرُكَ لِلْمُؤَنَّثِ»: أَوْ لِلمُثَنَّى، أَوْ لِلجَمْعِ أَثْبِتْ حَرْفَ العِلَّةِ[1]، «فَقُلْ لَهَا: خَافِي رِجَالَ الْعَبَثِ»، أَيِ: اللعِبِ، وَبِيعِي الثَّوْبَ، وَقُولِي الحَقَّ. وَلَهُمَا: خَافَا، وَبِيعَا، وَقُولَا. وَلَهُمْ: خَافُوا، وَبِيعُوا، وَقُولُوا.



(١) لتحرُّك آخر الفعل فيهم. والقصد: أن حرف الاعتلال يثبت في أربعة مواضع: أحدها: إذا أمرت به الواحد من الاثنين، كخافي يا هند، والثاني: إذا أمرت به اثنين مذكرين كانا أو مؤنثين كقولك: خافا وبيعا وقولا، الثالث: إذا أمرت به جماعة الذكور، كقولك: خافوا وباعوا. الرابع: إذا اتصلت بالفعل النون الثقيلة أو الخفيفة، نحو: خافنَّ الله. وقد اقتصر المؤلف على التمثيل لثلاثة أحوال فقط.
انظر: كشف النقاب ٣٠٤/١، واللمحة ١٤٢/١، وتحفة الأحباب ص٩.

بَابُ: الفِعْلِ المُضَارِعِ[1]

وَإِن وَجدتَ همزَةً أَو تَاءَ ... أَو نُونَ جَمعٍ مُخْبِرٍ أَو يَاءَ

قد أُلحِقَتْ أَوَّلَ كلِّ فِعْلِ ... فَإِنَّهُ المُضَارِعُ المُستَعلِي

وليسَ فِي الأفعالِ فِعلٌ يُعرَبُ ... سِواهُ، والتَّمْثِيْلُ فِيْهِ: يَضْرِبُ

والأحرُفُ الأربعةُ المُتَابَعَهْ ... مُسَمَّياتٌ أَحْرُفَ المُضَارَعَهْ

وسِمطُهَا الحَاوي لهَا: نَأَيْتُ ... فاسمَعْ وَعِ القَوْلَ كَمَا وَعَيْتُ

وضَمُّها مِن أَصْلِهَا الرُّبَاعِي ... مثلُ: يُجيبُ مِن أَجَابَ الدَّاعِي

ومَا سِواهُ فَهْيَ مِنْهُ تُفْتَتَحْ ... وَلَا تُبَلْ أَخَفَّ وَزنًا أم رَجَحْ

مثَالُهُ: يَذهَبُ زيدٌ ويَجِي ... ويَسْتَجِيشُ تَارَةً ويَلتَجِي[2]

«وَإِنْ وَجَدْتَ هَمْزَةً» لِمُتَكَلِّمٍ، «أَوْ تَاءَ» لِمُخَاطَبٍ مُطْلَقًا، أَوْ غَائِبَةٍ أَوْ غَائِبَتَيْنِ، «أَوْ نُونَ جَمْعٍ مُخْبِرًا» أَيِ المُعَظِّم[3]، «أَوْ يَاءَ»[4] مُذَكَّرٍ غَائِبٍ

---

(١) هذا العنوان زيادة من النسخة الخطية من الملحة لوحة (٢٩).

(٢) الملحة ص١١ ـ ١٢.

(٣) أي: المتكلم المعظّم نفسه، كنحن نفعل. انظر: اللمحة ١/١٤٣، وكشف النقاب ١/٣٠٥.

(٤) أشار بذلك: إلى أن الفعل المضارع ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع؛ الهمزة والنون، والتاء والياء.

مُطْلَقًا، أَوْ غَائِبَاتٍ.

«قَدْ أُلْحِقَتْ أَوَّلَ كُلِّ فِعْلِ»، فَإِنَّهُ الفِعْلُ المُلْحَقُ فِيهِ أَحَدُ مَا ذُكِرَ[1].

«فإنه **المُضَارِعُ المُسْتَعْلِي**» عَنْ أَخَوَيْهِ لِمَا ذَكَرَ بِقَوْلِهِ: «**وَلَيْسَ فِي الأَفْعَالِ فِعْلٌ يُعْرَبُ، سِوَاهُ**»: لِوُجُودِ عِلَّةِ الإِعْرَابِ فِيهِ[2]؛ وَهُوَ اعْتِبَارُ المَعَانِي المُحْتَاجَةِ إليها[3]. «**والتِّمْثِلُ**[4] **فِيهِ: يَضْرِبُ**»: يَذْهَبُ ـ بِالتَّاءِ، وَالنُّونِ، وَاليَاءِ ـ، واذْهَبَا؛ «و» هُمَا «**الأَحْرُفُ الأَرْبَعَةُ المُتَابَعَهْ**» ـ بِفَتْحِ البَاءِ ـ[5]، أَيِ: الَّتِي تَبَعَهَا الفِعْلُ، أَيْ: يَقَعُ بَعْدَهَا، بِأَنْ تَكُونَ صُوَرِهَا

---

(١) أي: متى وجدت زائدة كان الفعل مضارعًا. وانظر: المطالع السعيدة ٢/٢٧١.

(٢) القصد: استعلى بالإعراب عن النوعيين الآخرين من الأفعال.

واختلفوا في علة إعرابه، ولخَّص ذلك السيوطي بقوله: «والمعرب من الأفعال المضارع بالإجماع لكن اختلف في علة إعرابه؛ فقال البصريون: إنما أعرب لمشابهته الاسم في إبهامه وتخصيصه فإنه يصلح للحال والاستقبال... وزاد بعضهم في وجوه الشبه جريانه.. وقال الكوفيون: إنما أعرب؛ لأنه تدخله المعاني المختلفة والأوقات الطويلة» الهمع ١/٥٤. وانظر: الكتاب ٣/٩ ـ ١٢، ومعاني الفراء ١/٥٣، والإيضاح في علل النحوص ٨٠، والمسائل المنثورة ص١٣٧، وشرح اللمع لابن برهان ٢/٣٣٩، وثمار الصناعة ص٢٤٣، والبيان في شرح اللمع ص٤١٦، وشرح اللمع للأصفهاني ٢/٦٨٣، وتلقيح الألباب في عوامل الإعراب ص٥٦، وشرح الألفية لابن القواس ١/٣١٣، وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٣/٨٦٦، والمستوفي لابن الفرخان ١/٤٧، والصفوة الصفية ١/١٧٩ ـ القسم الأول، والمغنى لابن فلاح ١/١٥١، والفاخر للبعلي ١/٥٠، والبهجة المرضية ص٤٧٦.

(٣) قال الحريري: «احتيج فيه إلى الإعراب لتبيين المعنى» شرح الملحة ص٢٦. وانظر: الحبر الحريرية ص١١٤ ـ الرسالة الأولى.

(٤) في (ب): والتمثال، والمثبت موافق لنص «الملحة».

(٥) نقله عنه المحبي بقوله: «وقيدَّه الجلال السيوطي في شرحه بفتح الباء، أي: التي يتبعها=




«**مُسَمَّيَاتُ (أَحْرُفَ المُضَارَعَهْ)**» ـ بِفَتْحِ الهَمْزَةِ. «**وَسِمْطُهَا**» ـ بِكَسْرِ السِّينِ ـ، أَي: النَّظْمِ. «**الْحَاوِي**»، أَي: الجَامِعُ[1]. «**لَهَا: نَأَيْتُ**»: هَذَا اللفظُ، وَمَعْنَاهُ: بَعُدْتُ. «**فَاسْمَعْ، وَعِ الْقَوْلَ كَمَا وَعَيْتُ**»[2].

«**وَضُمَّهَا**»: بِضَمِّ أَوَّلِهِ، أي: الفَاءُ. «**مِنْ أَصْلِهَا**»، أي: الفِعْلُ الَّذِي هِيَ فِيهِ. «**الرُّبَاعِيّ**» مَاضِيهِ، أَي: الكَائِنُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ أَصْلِيَّةٍ كَانَتْ أَوْ لَا، «**مِثْلُ**[3]: **يُجِيْبُ**» المَأْخُوذُ «**مِنْ: أَجَابَ الدَّاعِي**»[4].

«**وَمَا سِوَاهُ**][5] [١٧٥/أ]، أَيْ: سِوَى المُضَارعِ الرُّبُاعِيّ مَاضِيهِ، «**فَهْيَ مِنْهُ تُفْتَتَحْ، فَلَا تُبَلْ**»، أَصْلُهُ: تُبَالِي، فَحُذِفَتِ الأَلِفُ بَعْدَ حَذْفِ اليَاءِ تَخْفِيفًا[6]، «**أَخَفَّ**[7] **وَزْنًا**»: عَنْهُ بِأَنْ كَانَ ثُلَاثِيًّا. «**أَمْ رَجَحْ**»: عَلَيهِ بِأَنْ كَانَ خُمَاسِيًّا، أَوْ سُدَاسِيًّا، «**مِثَالُهُ**[8]: **يَذْهَبُ زَيْدٌ، وَيَجِي، وَيَسْتَجِيْشُ**»، أَيْ:

= الفعل؛ أي: يقع بعدها بأن تكون صدره» الحبر الحريرية ص١١٧ ـ الرسالة الأولى.

(١) شبه الناظم اجتماع الحروف المتفرقة في كلمة واحدة باجتماع الخرزات المنتظمة في خيط واحد.

(٢) أي: احفظه حفظًا كحفظي.

(٣) في (ب): نحو.

(٤) القصد: أن حكم حركتها أن تضم إذا كان فعلها الماضي رباعيًّا، وتفتح من الماضي الثلاثي، ومما زاد على الرباعي، تقول: أنا أُجيب، وأنت تُجيب، وهو يجيب؛ لأنها من «أجاب» الرباعي. وتقول في الثلاثي: أنا أذهب، وهو يذهب، ونحن نذهب؛ لأنه من «ذهب». والخماسي والسداس: أنا أنطلق وأستجيش، وأنت تنطلق وتستجيش، ونحن ننطلق ونستجيش.

(٥) نهاية اللوحة الساقطة من الأصل.

(٦) انظر: شرح الملحة للحريري ص٢٨، وكشف النقاب ٣٠٨/١، وتحفة الأحباب ص١٠.

(٧) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٨) سقط هذا اللفظ من (ب).




يَطْلُبُ اجْتِمَاعَ مَا هُوَ مُتَفَرِّقٌ[١] مِنْ أَنْوَاعِهِ. «**تَارَةً**» مَرَّةً، «**وَيَلْتَجِي**» أُخْرَى، أَيْ: يَسْتَنِدُ مَرَّةً أُخْرَى[٢].



(١) في (ب): مفترق.

(٢) سقط من (ب) قوله: مرة أخرى.

بَابُ: الإعراب

وإنْ تُـــرِدْ أَن تَعْــرِفَ الإِعْرَابَـــا ... لتَقْتَفِـــي فِـــي نُطْقِـــكَ الصَّـــوَابَا

فَإِنَّــــهُ بِـــالرَّفْعِ ثُـــمَّ الجَـــرِّ ... والنَّصْـبِ والجَـزمِ جَميعًـا يَجـرِي

فَـــالرَّفْعُ والنّصْـــبُ بِـــلَا مُمَـــانعِ ... قَـد دَخَـلا فِـي الاسْـمِ والمُضَـارِعِ

والجَـــرُّ يَســـتَأثِرُ بالأَسْـــمَاءِ ... والجَـزمُ فِـي الفِعْـلِ بِـلَا امتِـرَاءِ

فَـــالرَّفعُ ضَـــمُّ آخِـــرِ الحُـــرُوفِ ... والنّصْـــبُ بـــالفَتْحِ بِـــلَا وُقـــوفِ

والجَـــرُّ بالكَسْـــرَةِ للتَّبيِـــينِ ... والجَـزمُ فِـي السَّـالِمِ بالتَّسْـكِيْنِ[1]

بَابُ: الإِعْرَابِ

[أَيِ][2]: المُبَيِّنُ لِلمَعَانِي[3].

«**وَإِنْ تُرِدْ أَنْ تَعْرِفَ الإِعْرَابَا**» بِمَا[4] يَكُونُ، «**لِتَقْتَفِي**»، أَيْ: تَتْبَعَ، «**فِي نُطْقِكَ الصَّوَابَا**»: نَقِيضُ الخَطَأ.

---

(١) الملحة ص١٢ ـ ١٣.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من (ب).

(٣) هذا حدُّ الإعراب لغةً. يقال: أعرب الرجل عما في نفسه، أي: أبان عنه. انظر: أسرار العربية ص٤٠، والمرتجل ص٣٤، واللباب للعكبري ١/٥٢، والهمع ١/٤٠، وتأمل فيه بقية المعاني.

(٤) في (ب): بماذا.




«فَإِنَّهُ بِالرَّفْعِ[1]، ثُمَّ الْجَرِّ، وَالنَّصْبِ وَالْجَزْمِ جَمِيْعًا يَجْرِي»[2]، وَخَالَفَ الْمَازِنِيُّ[3] فِي الْجَزْمِ[4].

«فَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ بِلَا مُمَانِعِ، قَدْ دَخَلَا فِي الاسْمِ وَالْمُضَارِعِ»[5]، نَحْوُ: زَيْدٌ يَقُومُ، وَإِنَّ زَيْدًا لَنْ يَقُومَ.

«وَالْجَرُّ يَسْتَأْثِرُ بِالأَسْمَاءِ»[6]، نَحْوُ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ. **«وَالْجَزْمُ» يَخْتَصُّ «بِالْفِعْلِ بِلَا امْتِرَاءِ»،** نَحْوُ: لَمْ يَقُمْ[7].

---

(١) قدَّم الرفع؛ لأنه أعلى وجوه الإعراب وأتمها، لذا نعته السيوطي بقوله: «الرفع وهو إعراب العمد» الهمع ١/٦٤.

(٢) أي ألقاب الإعراب أربعة: رفع، ونصب، وجر، وجزم.

(٣) هو: بكر بن محمد بن بقية ـ وقيل ابن عدي ـ بن حبيب الإمام أبو عثمان المازني، روى عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد، وعنه المبرد والفضل بن محمد اليزيدي وجماعة، وكان إمامًا في العربية متسعًا في الرواية، صنف: علل النحو، وتفاسير كتاب سيبويه، وما تلحن فيه العامة، والألف واللام، والتصريف.. وغيرها، مات في سنة تسع ـ أو ثمان ـ وأربعين ومائتين.
انظر في ترجمته: البلغة ص٧١، والبغية ١/٤٦٣، والأعلام ٢/٦٩.

(٤) وضّح ذلك السيوطي بقوله: «والجزم خلافا للمازني في قوله: إنه ليس بإعراب، إنما هو يشبه الإعراب، وهو مذهب الكوفيين» الهمع ١/٦٤. وانظر مذهبه أيضا في: الإيضاح للزجاجي ص٩٤، وشرح الكتاب للسيرافي ١/٢٧، والتذييل والتكميل ١/١٣٧، والارتشاف ٢/٨٣٦، وتوضيح المقاصد ١/٣١١، وشرح الأشموني على الألفية ١/٤٨، وحاشية الصبان عليه ١/١٠٠، وعلل لذلك بقوله: «وجهه أن الجزم ليس في الاسم حتى يحمل عليه المضارع».

(٥) أي: الاسم المتمكن، والمضارع إذا عري من نون الإناث ومن نون التوكيد المباشرة. انظر: كشف النقاب ١/٣١٠.

(٦) أي: يختص بها؛ لخفته، ولأن كل مجرور مخبر عنه في المعنى، والمخبر عنه لا يكون إلا اسمًا.

(٧) أشار إلى أن وجوه الإعراب نوعان: مشترك وخاصّ، فالمشترك الرفع والنصب، والخاص: الجر والجزم.




«**فَالرَّفْع**[1] **ضَمٌّ**» وَاقِعٌ فِي «**آخِرِ الحُرُوفِ**» بِخِلافِ الوَاقِعِ فِي أَوَّلِهَا، أَوْ حَشْوِهَا. «**وَالنَّصْبُ**» وَاقِعٌ «**بِالْفَتْحِ**» فِي آخِرِ الحُرُوفِ، «**بِلَا وُقُوفٍ**»، أَيْ: تَوَقُّفٍ[2]، وَ«لَا» هُنَا اسمٌ بِمَعْنَى «غَيْر»، يَظْهَرُ إِعْرَابُهَا فِيمَا بَعْدَهَا؛ لِكَوْنِهَا عَلَى صُورَةِ الحَرْفِ.

«**وَالْجَرُّ**» الكَائِنُ «**بِالْكَسْرَةِ**»[3] لِأَخِرِهَا «**لِلتَّبْيِينِ**»[4]، وَقَدْ يُخَالِفُ مَا ذَكَرَهُ، فَيُرْفَعُ وَيُنْصَبُ وَيُجَرُّ بِغَيرِ الضَّمَّةِ وَالفَتْحَةِ وَالكَسْرَةِ[5].

«**وَالْجَزْمُ فِي**» الفِعْلِ، «**السَّالِمِ**» مِنَ الاعْتِلالِ كَائِنٌ[6] «**بِالتَّسْكِيْنِ**» لِآخِرِهِ، وَفِي المُعْتَلِّ بِحَذْفِهِ[7].



(١) في (ب): والرفع.

(٢) إشارة إلى أن الحركات إنما تظهر في حالة الوصل دون الوقف.

(٣) في اللمحة ١٥٢/١: «وسُمِّيَ الضَّمُّ رَفعًا؛ لانضمام الشّفتين به، إذْ هُمَا أرفع الفَمِ. وسُمِّيَ الفَتْحُ نَصْبًا؛ لأنَّ الفتحة إذا أُشْبِعتْ صارت ألفًا؛ والنُّطْقُ به انتصابٌ إلى أعلى الحَنَكِ. وسُمِّيَتْ الكسرةُ جَرًّا؛ لِهُوِيِّ النّطق بها سُفْلاً؛ فكأنَّهُ مَأخُوذٌ من جَرِّ الجبل وهو سَفْحُهُ. وسُمِّيَ الجَزْمُ جَزْمًا؛ لقطع الحركة أو الحرفِ؛ لأنَّهُ في اللّغة: القَطْعُ».

(٤) أي: لإيضاح معنى الاسمية في المجرور.

(٥) أي بالعلامات الفرعية.

(٦) سقط من (ب) قوله: من الاعتلال كائن.

(٧) أي: بحذف آخره. انظر: كشف النقاب ٣١٣/١.




بَابُ: إِعْرَابِ الاسمِ المُفْرَدِ المُنْصَرِفِ

وَنَـوِّنِ الاسـمَ الفَريـدَ المُنصَـرِفْ ... إذا دَرَجـتَ قَـائِلاً وَلـم تَقِـفْ

وقِفْ على المنصوبِ مِنْهُ بِالألِفْ ... كمِثْـلِ مَـا تَكتُبُـهُ لَا يَختَلِـفْ

تَقـولُ: عَمـرٌو قَـدْ أَضَـافَ زيـدًا ... وخَالِـدٌ صَـادَ الغَـدَاةَ صَـيْدَا

وتُسـقِطُ التَّنـوينَ إنْ أضَـفتَهْ ... أَو إنْ يَكُـنْ بِـاللامِ قَـدْ عَرَّفتَـهْ

مِثَالُـهُ: جَـاءَ غُـلامُ الـوَالي ... وأقبَـلَ الغُـلامُ كَـالغَزَالِ[1]

«وَنَوِّنِ الاِسْمَ الْفَرِيْدَ»، بِمَعْنَى: المُنْفَرِدِ[2]. «المُنْصَرِفْ[3]، إِذَا انْدَرَجْتَ[4] قَائِلاً وَلَمْ تَقِفْ»[5]، نَحْوُ: زَيْدٌ قَائِمٌ، بِخِلَافِ غَيْرِ [المُنْفَرِدِ][6] المُنْصَرِفِ وَالمُضَافِ، كَمَا سَيَأْتِي.

---

(١) الملحة ص١٤ ـ ١٥.

(٢) في كشف النقاب ٣١٥/١: «واحترز بالفريد، أي: المفرد عن المثنى وعن المجموع على حدّه فلا ينونان؛ إذ النون فيهما بدل عن التنوين في المفرد».

(٣) وإنما اختص التنوين بالاسم المنصرف؛ لخفته، ولأجل التنوين اللاحق بآخره سُمِّي منصرفًا.

(٤) في الملحة: درجت.

(٥) قال الحريري: «ومعنى قولنا: (إذا اندرجت قائلا ولم تقف)؛ لا تلحق التنوين بالاسم المفرد إذا وقفت عليه في حالتي الرفع والجر، بل تقف عليه بالسكون، فتقول: جاء زيدْ..؛ لأن الوقف يساوق الخط» شرح الملحة ص٣٤.

(٦) ما بين المعقوفين زيادة من (ب).




وَأَمَّا إِذَا وَقَفْتَ، فكَمَا[1] قَالَ: «**وَقِفْ عَلَى المَنْصُوبِ مِنْهُ بِالأَلِفْ**». وَكَذَا المَفْتُوحُ بِنَاءً[2]: «**كَمِثْلِ: مَا تَكْتُبُهُ لَا يَخْتَلِفْ**».

تَقُولُ: عَمْرٌو قَدْ أَضَافَ زَيْدَا وَخَالِدٌ صَادَ الغَدَاةَ صَيْدَا

وكذا: «أيهَا»، و«وَيْهَا»، وَتَكْتُبُ الجَمِيعَ بِالأَلِفِ[3].

وَأَمَّا المَرْفُوعُ وَالمَجْرُورُ، وَمِثْلُهُمَا[4] المَضْمُومُ وَالمَكْسُورُ، فَيُوقَفُ عَلَيهِ بِالسُّكُونِ[5]، كَالمَجْزُومِ وَالسَّاكِنِ، وَيُكْتَبُ بِلَفْظِهِ[6].

«**وَتُسْقِطُ التَّنْوِينَ**» مِنْهُ[7]، «**إِنْ أَضَفْتَهُ**»؛ لِأَنَّهُ يُؤْذِنُ بِالانْفِصَالِ، وَهِيَ تُؤْذِنُ بِالاتصَالِ[8]. ....

(١) في (ب): كما.

(٢) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٣) انظر: اللمحة ١/١٦٢.

(٤) في (ب): ومثلها.

(٥) لأنه لو وقف على المجرور بالياء؛ لالتبس بالمضاف إلى المتكلم، ولو وقف على المرفوع بالواو، فقال: جاء زيدو، لخرج عن أصل كلام العرب، إذ لا يوجد في كلامهم اسم آخره واو قبلها ضمة، وإنما يوجد ذلك في الأفعال. وانظر: الجمل للزجاجي ص٣٠٩، وتسهيل الفوائد ص٣٢٨.

(٦) سقط من (ب) قوله: «والمكسور فيوقف عليه بالسكون كالمجزوم والساكن ويكتب بلفظه».

(٧) أشار إلى المواضع التي يسقط فيها التنوين، وذلك في الاسم المعرّف بالألف واللام، وفي أول المضافين، وفي الاسم الذي لا ينصرف، وفي الاسم المفرد الموصوف بـ«ابن»، كما ذكر. وانظر: اللمحة ١/١٦٣.

(٨) كقولك: غلامُ زيدٍ، فالمضاف إليه يتصل بالمضاف حتى يصير كأحد حروفه، ولذلك لم يجز أن يفصل بينهما، فلما تنزّل المضافان منزلة الاسم الواحد، وجب إلحاق التنوين بالمضاف=




«**أَوْ إِنْ تَكُنْ**[(١)] **بِاللَّامِ قَدْ عَرَّفْتَهُ**» ؛ لِلاستِثْقَالِ الجَمْعِ بَيْنَ الزِّيَادَتَيْنِ . وَكَذَا إِنْ تُضِفْهُ عَلَمًا «ابْنٍ» مُضَافٍ إِلَى عَلَمٍ ؛ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَينِ[(٢)] ، «**مِثَالُهُ**» [فِي المُضَافِ][(٣)] : «**جَاءَ غُلَامُ الْوَالِي**» . وَفِي المُعَرَّفِ : «**وَأَقْبَلَ الغُلَامُ كَالْغَزَالِ**» . وَفِي المَوْصُوفِ [١٧٥/ب] بِمَا ذَكَرَ : جَاءَ[(٤)] زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو ، وَيُحْذَفُ أَلِفُ «ابن» حِينَئِذٍ خَطًّا[(٥)] .



= إليه الذي هو الأخير منهما ، كما يلحق التنوين آخر الاسم المفرد .

(١) في (ب) : وإن تكن .

(٢) أي : العلة في حذف التنوين ؛ أن التنوين ساكن ، والألف من (ابن) ألف وصل ، فيلتقي التنوين الساكن بالباء الساكنة من (ابن) ، فلهذا حذف التنوين .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من (ب) .

(٤) في (ب) : كجاب .

(٥) في اللمحة ١٦٤/١ : «وتوجيه ذلك : أَنَّ التّنوين سَاكِنٌ ، وأَلِف (ابن) أَلِفُ وصل تسقط في اندراج الكلام فيلتقي التّنوين بالباء السّاكنة فَحُذِفَ لِذَلِكَ» .




بابُ: الأَسْمَاءِ السِّتَّةِ

وسِتَّةٌ تَرفَعُهَا بِالوَاوِ	فِي قَوْلِ كُلِّ عَالمٍ ورَاوِي
والنَّصْبُ فِيهَا يَا أُخَيَّ بِالأَلِفْ	وجَرُّهَا بِاليَاءِ فَاعْرِفْ وَاعْتَرِفْ
وَهْيَ: أَخُوكَ، وَأَبُو عِمْرَانَا	وذُو، وَفُوكَ، وَحَمُو عُثْمَانَا
ثُمَّ هَنُوكَ سَادِسُ الأَسْمَاءِ	فَاحْفَظْ مَقَالِي حِفْظَ ذِي الذَّكَاءِ[(١)]

بابُ: الأَسْمَاءِ السِّتَّةِ المُعْتَلَّةِ المُضَافَةِ

«وَسِتَّةٌ»: مِنَ الأَسْمَاءِ[(٢)]، «تَرْفَعُهَا بِالْوَاوِ»: نِيَابَةً عَنِ الضَّمَّةِ[(٣)]، «فِي قَوْلِ كُلِّ عَالِمٍ وَرَاوِي».

وَلَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا، فَإِنَّ الخِلافَ ثَابِتٌ مَشْهُورٌ، وَفِيهِ عَشَرَةُ أَقْوَالٍ؛ أَصَحُّهَا[(٤)]: أَنَّهُ بِضَمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى الوَاوِ، وَكَذَا النَّصْبُ وَالجَرُّ[(٥)].

---

(١) الملحة ص١٥ ـ ١٦.

(٢) ومنهم من جعلها خمسة بإسقاط «الهن»، قال ابن هشام: «وَلم يطلع عَلَيْهَا الْفراء وَلَا الزجاجي فأسقطاه من عدَّة هَذِه الْأَسْمَاء وعداها خَمْسَة» شرح القطرص ٤٨، وانظر: الجمل للزجاجي ص٣، وشرح اللمحة البدرية ١/١٩٧.

(٣) وكذلك في جمع المذكر السالم، كما سيأتي. وانظر: اللمع ص١٨.

(٤) في (ب): وأصحها.

(٥) تحر تفصيل ذلك في: التبيين ص١٩٣، واللباب للعكبري ١/١٠٤، والإنصاف ١/١٧،=

«**وَالنَّصْبُ فِيهَا يَا أُخَيَّ بِالأَلِفْ**»: نِيَابَةً عَنِ الفَتْحَةِ. «**وَجَرُّهَا بِالْيَاءِ**»: نِيَابَةً عَنِ الكَسْرَةِ، «**فَاعْرِفْ**» ذَاكَ، «**وَاعْتَرِفْ**» بِهِ.

وَشَرْطُهُ[1]: أَنْ تَكُونَ مُضَافَةً لِغَيْرِ يَاءِ المُتَكَلِّمِ[2]، مُكَبَّرَةً، مُفْرَدَةً، كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَاكِ المُصَنِّفُ، حَيْثُ قَالَ: «**وَهِيَ: أَخُوكَ، وَأَبُو عِمْرَانَا، وَذُو**»، وَلَمْ يُصَرِّحْ بِإِضَافَتِهَا؛ لِمَا عُلِمَ بِأَنَّهَا مُلَازِمَةٌ لِلإِضَافَةِ[3] بِخِلَافِ غَيْرِهَا[4]، «**وَفُوكَ، وَحَمُو، عُثْمَانَا، ثُمَّ هَنُوكَ سَادِسُ الأَسْمَاءِ، فَاحْفَظْ مَقَالِي حِفْظَ ذِي الذَّكَاءِ**»، مِثَالُ[5] ذَلِكَ: هَذَا أَبُوكَ وَأَخُوكَ، وَذُو مَالٍ، وَفُوكَ، وَحَمُوكَ، وَهَنُوكَ، وَرَأَيْتُ أَبَاكَ وَأَخَاكَ، وَذَا مَالٍ، وَحَمَاكَ، وَهَنَاكَ، وَمَرَرْتُ بِأَبِيكَ وَأَخِيكَ، وَذِي مَالٍ، وَفِيكَ، وَحَمِيكَ، وَهَنِيكَ.



= وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١٢٢، والارتشاف ٢/٨٣٧، وتوضيح المقاصد ١/٣١٣، وهمع الهوامع ١/١٢٣ ـ ١٢٥

(١) في (ب): وشروطه. انظر: شرح القطر لابن هشام ص٤٧، وهمع الهوامع ١/١٢٢.

(٢) وتمثيله بإضافتها إلى الكاف يقرر ذلك.

(٣) في (ب): الإضافة.

(٤) انظر: اللمحة ١/١٦٦.

(٥) في (ب): ومثال.

بَابُ: حُرُوفِ العِلَّةِ

وَاليَـاءُ وَالْـوَاوُ جَمِيعًـا وَالأَلِـفْ   هُنَّ حُرُوفُ الاِعْـتِلَالِ المُكْتَنِـفْ[١]

أَيِ[٢]: المُحِيْطُ لِلاسْمِ الَّذِي يَأْخُذُ جَانِبًا مِنْهُ[٣]، وَحُرُوفُ المَدِّ واللينِ أَيْضًا[٤].



(١) الملحة ص١٦.

(٢) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٣) انظر: كشف النقاب ١/٣٢٠، وتحفة الأحباب ص١٣.

(٤) أي: تُسَمَّى حروف العلة، واللين والمد. وسُمِّيَتْ حُرُوفَ العِلّةِ؛ لسكُونِهَا وعدم الحركاتِ فيها دائمًا. وسُمِّيَتْ حُرُوْفَ اللّين؛ لَضَعْفِهَا واتّساع مَخَارِجِهَا. انظر: اللمحة ١/١٧٣.

بَابُ: الاسمِ المنقوص

وَاليَاءُ فِي القَاضِي وَفِي المُسْتَشْرِي ... سَاكِنَةٌ فِي رَفعِهَا وَالجَرِّ
وتُفْتَحُ اليَاءُ إِذَا مَا نُصِبَا ... نَحْوُ: لَقِيتُ القَاضِيَ المُهَذَّبَا
ونَوِّنِ المُنَكَّرَ المَنْقُوصَا ... فِي رَفْعِهِ وَجَرِّهِ خُصُوصَا
تَقُولُ: هَذَا مُشْتَرٍ مُخَادِعُ ... وَافْزَعْ إِلَى حَامٍ حِمَاهُ مَانِعُ
وَهَكَذَا تفعلُ فِي يَاءِ (الشَّجِيْ) ... وكُلِّ يَاءٍ بعدَ مكسُورٍ تَجِيْ
هَذَا إِذَا مَا وَرَدَتْ مُخَفَّفَهْ ... فافهَمْهُ عَنِّي فَهْمَ صَافِي المَعْرِفَهْ[1]

بابُ الأَسْمَاءِ المَنْقُوصَة

«وَاليَاءُ فِي (القَاضِي)»، «وَ» يا «فِي (المُسْتَشْرِي)[2]، سَاكِنَةٌ فِي رَفْعِهَا وَالْجَرِّ»[3]؛ لِاسْتِثْقَالِ كُلٍّ مِنْهُمَا عَلَيهِمَا[4]، نَحْوُ: جَاءَ القَاضِي،

(١) الملحة ص١٦ ـ ١٧.
(٢) اسم فاعل من (استشرى)؛ إذا طلب شراء المتاع.
(٣) أي: يسكن ياؤه في رفعه وجرّه، ويقدّر على حرف إعرابه في حال رفعه ضَمَّةٌ، وفي حال جرّه كسرةٌ، ويظهرُ فيه بحال نصبه الفتحةُ؛ لخفّتها؛ فتقول: (جاءني القَاضِي) و(مررتُ بالقَاضِي) و(رأيتُ القَاضيَ)؛ فتَنْقُصُ من إعرابه حركتان؛ فلذلك سُمِّيَ مَنْقُوصًا. انظر: أسرار العربية ص٥٥، واللمحة ١/١٧٥، وتحفة الأحباب ص١٣.
(٤) في (ب): منهما نحو: كل منهما عليهما.

وَمَرَرْتُ بِالقَاضِي.

«وَتُفْتَحُ اليَاءُ إِذَا مَا نُصِبَا»؛ لِخِفَّتِهِ عَلَيهَا[1]، **«نَحْوُ: لَقِيتُ القَاضِيَ المُهَذَّبَا»**، أَي[2]: المُطَهَّر الأَخْلاقِ.

«وَنَوِّنِ المُنَكَّرَ المَنْقُوصَا» بَعْدَ حَذْفِ يَائِهِ، **«فِي رَفْعِهِ وَجَرِّهِ خُصُوصًا»**، **«تَقُولُ: هَذَا مُشْتَرٍ مُخَادِعُ»**: مُدَلِّسٌ، **«وَافْزَعْ إِلَى حَامٍ حِمَاهُ مَانِعُ»**، بِخِلافِ مَا إِذَا نَصَبْتَ، فَإِنَّهَا تَثْبُتُ، نَحْوُ: رَأَيْتُ قَاضِيًا[3].

«وَهَكَذَا»، أَيْ: مِثْلُ مَا فَعَلْتَ فِي «القَاضِي»، و«المُشْتَرِي» مِنْ سُكُونِ يَائِهِمَا فِي الرَّفْعِ وَالجَرِّ، وَفَتْحِهَا فِي النَّصْبِ، وَحَذْفِهَا وَتَعْوِيضِ التَّنْوِينِ عَنْهَا[4] إِذَا نُكِّرَ، **«تَفْعَلُ فِي يَاءِ (الشَّجِي)»**، أَي: الحَزِينِ؛ مِنْ شَجِيَ؛ إِذَا حَزِنَ؛ لِأَنَّهَا مِثْلُهَا، **«وَ»** في **«كُلِّ[5] يَاءٍ بَعْدَ مَكْسُورٍ تَجِيء»**[6].

«هَذَا إِذَا مَا وَرَدَتْ مُخَفَّفَهْ»، وَهَذَا ضَابِطُ الاسْمِ المَنْقُوص، بِخِلَافِ

---

(١) انظر: كشف النقاب ١/٣٢١.

(٢) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٣) القصد أن الاسم المنقوص إذا كان نكرة دخله تنوين التمكين في حالة رفعه وجره، ووجب حينئذ حذف يائه؛ لالتقاء الساكنين وإبقاء ما قبلها مكسورا ليدل عليها، أما في حالة نصبه فترد إليه الياء ويُنَوّن. انظر: الملحة ١/١٧٧، وكشف النقاب ١/٣٢٢.

(٤) في (ب): منها.

(٥) سقط من (ب) قوله: وفي كل.

(٦) القصد: أن الاسم المقصور ما اجتمع فيه شروط ثلاثة: أن يكون آخره ياء مخففة قبلها كسرة، فمتى اجتمع فيه هذه الشروط، سكنت ياؤه في الرفع والجر، نحو: الشجي.




الآتِيَةِ بَعْدَ سُكُونٍ، كَـ«ظَبْيٍ»، وَالمُشَدَّدَةِ كَـ«كُرْسِيّ»[1]، «فَافْهَمْهُ عَنِّي فَهْمَ صَافِي المَعْرِفَهْ».



(١) أي: إذا اختل شروط من الشروط المنصوص عليها آنفا بأن كانت الياء مشددة ككرسي، أو ما قبلها ساكن كظبي، كان الاسم صحيحًا لا منقوصًا، فيجري مجرى الصحيح، تقول: هذا كرسيٌّ وظبيٌ، ورأيتُ كرسيًّا وظَبْيًا، ومررتُ بكرسيٍّ وظبيٍ.



بَابُ: الاسمِ المَقْصُورِ

وَلَـيْسَ للإِعْـرَابِ فِيمَـا قَـدْ قُصِـرْ ... مِـنَ الأَسَـامِي أَثَـرٌ إِذَا ذُكِـرْ

مِثَالُـهُ: يَحيَـى ومُوسَـى وَالعَصَـا ... أَو كَحَيًـا، أَو كَرَحًـى، أَو كَحَصَـى

فهـذِهِ آخرُهَـا لَا يَختلِـفْ ... على تَصَارِيفِ الكَلَامِ المُؤتَلِفْ[1]

بَابُ: إِعْرَابِ الاسمِ المَقْصُورِ

وَهُوَ: كُلُّ اسْمٍ مُعْرَبٍ آخِرُهُ أَلِفٌ لَازِمَةٌ قَبْلَهَا فَتْحَةٌ[2].

وَيُسَمَّى المَقْصُورَ[3]؛ لِقِصَرِهِ عَنْ ظُهُورِ جَمِيعِ الحَرَكَاتِ[4]، أَوْ: لِقِصَرِهِ عَنِ المَدِّ[5].

وَسُمِّيَ «المَنْقُوصَا»؛ مِنْ نَقْصِهِ [١٧٦/أ] عَنْ ظُهُورِ بَعْضِ الحَرَكَاتِ[6].

---

(١) الملحة ص١٧ ـ ١٨.

(٢) انظر: المقصور والممدود لابن ولاد ص٤١، وشرح الكافية الشافية ٤/١٧٥٩، وأوضح المسالك ١/٨١، ودليل الطالبين لكلام النحويين ص٢٠.

(٣) في الأصل «المقصورا» بألف الإطلاق، والأصح المثبت؛ لأنها ليست من ألفاظ النظم.

(٤) ولزومه حالة واحدة في الرفع والنصب والجر. انظر: شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي ص١١٩، واللمحة ١/١٧٩، وتوضيح المقاصد ١/٣٤٧.

(٥) انظر: شرح الكافية للرضي ٣/٣٥٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٦٠، واللباب للعكبري ١/٨٤، وتأمل فيه بقية وجوه تسميته بذلك.

(٦) سقط من (ب) من قوله: «باب إعراب الاسم» إلى قوله: «بعض الحركات». وانظر: أسرار=




«**وَلَيْسَ لِلإِعْرَابِ فِيمَا قَدْ قُصِرْ، مِنَ الأَسَامِي**» بِأَنْ كَانَ آخِرُهُ أَلِفًا لَازِمَةً، غَيْرَ مَمْدُودَةٍ، «**أَثَرْ**»: ظَاهِرٌ، «**إِذَا ذُكِرْ**»؛ لِتَعَذُّرِ قَبُولِ الأَلِفِ لِلحَرَكَاتِ، «**مِثَالُهُ: يَحْيَى، وَمُوسَى، وَالْعَصَا، أَوْ كَـ(حَيًا)**» [بِالقَصْرِ][1]؛ وَهُوَ المَطَرُ، وَبِالمَدِّ بِمَعْنَى: الاستِحْيَاءِ[2]، «**أَوْ كَـ(رَحًى)، أَوْ كَـ(حَصَى)**».

«**فَهَذِهِ**» أَسْمَاءٌ مَقْصُورَةٌ، وَ«**آخِرُهَا لَا يَخْتَلِفْ**»، بَلْ يَلْزَمُ حَالَةً وَاحِدَةً، وَتُقَدَّرُ عَلَيهَا الحَرَكَاتُ، «**عَلَى تَصَارِيْفِ الْكَلَامِ المُؤْتَلِفْ**»: رَفْعًا وَنَصْبًا وَجَرًّا[3].



= العربية ص٥٥، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ١/١٠٨، واللمحة ١/١٧٥.

(١) ما بين المعقوفين زيادة من (ب).

(٢) انظر: المقصور والممدود للقالي ص٤٣، ٣٢٥، ولابن ولاد ص٨٦.

(٣) انظر: اللمحة ١/١٧٩.

بَابُ: التَّثْنِيَةِ

ورَفْــعُ مَــا ثَنَّيْتَــهُ بِــالأَلِفِ   كَقَولِـكَ: الزّيـدَانِ كَانَـا مَـأْلَفِي

وَنَصْــبُهُ وَجَــرُّهُ بِاليَــاءِ   بِغَيْـرِ إِشْـكَالٍ وَلَا مِـرَاءِ

تَقُـولُ: زَيْـدٌ لَابِـسٌ بُـرِدَيْنِ   وَخَالِـدٌ مُنطَلِـقُ اليَـدَيْنِ

وتَلحَـقُ النُّـونُ بِمَـا قَـدْ ثُنِّـي   مِـنَ المَفَارِيـدِ لِجَبـرِ الـوَهْنِ

بَابُ: جَمْعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ

وكُـلُّ جَمـعٍ صَـحَّ فيـهِ وَاحِـدُهْ   ثُـمَّ أتَـى بعـدَ التَّنَـاهِي زَائِـدُهْ

فَرَفعُـهُ بِـالوَاوِ وَالنُّـونُ تَبَـعْ   نَحْوُ: شَجَانِي الخَاطِبُونَ فِي الجُمَعْ

ونصــبُهُ وَجَــرُّهُ بِاليَــاءِ   عِنْـدَ جَمِيـعِ العَـرَبِ العَرْبَـاءِ

تَقُـولُ: حَـيِّ النَّـازِلِينَ فِـي مِنَـى   وَسَلْ عنِ الزَّيدِينَ: هَل كَانُوا هُنَا ؟

وَنُونُــهُ مَفْتُوحَــةٌ إِذْ تُـذْكَرُ   وَالنُّـونُ فِـي كُـلِّ مُثَنَّـى تُكْسَـرُ

وتَسـقُطُ النُّونَـانِ فِـي الإِضَـافَهْ   نَحْـوُ: رَأَيْـتُ سَـاكِنِي الرَّصَـافَهْ

وَقَـدْ لَقِيـتُ صَـاحِبَيْ أَخِينَـا   فاعلَمْـهُ فِـي حَـذْفِهِمَا يَقِيْنَـا

بَابُ: جَمْعِ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ

وَكُـلُّ جَمْـعٍ فِيـهِ تَـاءٌ زَائِـدَهْ   فَارفَعْـهُ بِالضَّـمِّ كَرَفْـعِ حَامِـدَهْ

وَنَصْـــبُهُ وَجَـــرُّهُ بِالكَسْـــرِ نَحْـوُ: كَفَيتُ المُسْـلِمَاتِ شَـرِّي

بَابُ: جَمْعِ التَّكْثِير

وكُـلُّ مَـا كُسِّـرَ فِـي الجُمُـوعِ كَالأُسْـدِ، والأَبْيَـاتِ والرُّبُـوعِ

فَهْـوَ نظيـرُ الفَـرْدِ فِـي الإِعْـرَابِ فَاسْـمَعْ مَقَـالِي وَاتَّبِـعْ صَـوَابِي[(١)]

بَابُ
المُثَنَّى وَالمَجْمُوعِ، المُذَكَّرِ وَالمُؤَنَّث، المُصَحَّحِ وَالمُكَسَّرِ[(٢)]

التَّثْنِيَةُ: جَعْلُ الاسْمِ القَابِلِ لِلإِفْرَادِ[(٣)] دَلِيلٌ عَلَى اثنينِ[(٤)] بِزِيَادَةِ أَلِفٍ، أَوْ يَاءٍ وَنُونٍ فِي آخِرِهِ[(٥)]، فَـ«كِلَا وَكِلْتَا»، وَ«اثْنَانِ[(٦)] وَاثْنَتَانِ» لَيْسَتْ مِنْهُ؛ لِعَدَمِ الزِّيَادَةِ المَذْكُورَةِ، وَإِنْ أُلْحِقَتْ بِهِ فِي الإِعْرَابِ أَيْضًا[(٧)].

---

(١) الملحة ص١٩ ـ ٢١.

(٢) أي: جمع التكسير.

(٣) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٤) في (أ): دليل الاثنين، والأصح المثبت. وفي التذييل والتكميل ١/٢٢٦: «وقوله: دليل اثنين احتراز من الجمع المسلم، وخرج بذلك ما لفظه لفظ تثنية، وليس بتثنية في المعنى».

(٥) انظر: التسهيل ص١٢، وشرحه لابن مالك ١/٥٩، وشرح كتاب الحدود في النحو ص١٠٥، والمقاصد الشافية ١/١٥٩.

(٦) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٧) في (أ): وأيضًا. وانظر: التذييل والتكميل ١/٢٥٤، وجمع الجوامع ص٢٦، والهمع ١/١٣٣، ١٣٦، والمطالع السعيدة ١/١٤٧.

وَالجَمْعُ المُصَحَّحُ[1]: جَعلَهُ دَلِيلَ مَا فَوْقَ الاثْنَينِ[2] بِزِيَادَةِ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ وَنُونٍ فِي المُذَكَّرِ، وَأَلِفٍ وَتَاءٍ فِي المُؤَنَّثِ.

«**وَرَفْعُ مَا ثَنَّيْتَهُ بِالأَلِفِ**»: نَيَابَةً عَنِ الضَّمَّةِ، وَهُوَ دَلِيلُ[3] التَّثْنِيَةِ، وَحُرُوفُ[4] الإِعْرَابِ أَيْضًا[5]، «**كَقَوْلِكَ: الزَّيْدَانِ كَانَا مَأْلَفِي**».

«**وَنَصْبُهُ وَجَرُّهُ بِالْيَاءِ**» نِيَابَةً عَنِ الفَتْحَةِ وَالكَسْرَةِ، وَالنَّصْبُ مَحْمُولٌ عَلَى الجَرِّ[6]، «**بِغَيْرِ إِشْكَالٍ وَلَا مِرَاءِ**»، «**تَقُولُ:**» فِي النَّصْبِ «**زَيْدٌ لَابِسٌ بُرْدَيْنِ**». «**وَ:**» فِي الجَرِّ، تَقُولُ: «**خَالِدٌ مُنْطَلِقُ الْيَدَيْنِ**».

«**وَتَلْحَقُ النُّونُ بِمَا قَدْ ثُنِّي، مِنَ المَفَارِيْدِ**»: جَمْعُ مُفْرَدٍ، «**لِجَبْرِ الْوَهْنِ**»[7]، أَيِ: الضَّعْفُ الحَاصِلُ لَهُ بِإِزَالَةِ الحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ مِنْهُ، فَهِيَ عِوَضٌ مِنْهُمَا[8].

---

(١) لُقِّب بذلك؛ لأنَّه صحَّ فيه لفظ الواحد بعينه. انظر: اللباب للعكبري ١/١١٢.

(٢) في (ب): اثنين.

(٣) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٤) في (ب): وحرف.

(٥) هذا مذهب سيبويه وأصحابه، وتأمل تفصيل ذلك في: الكتاب ١/١٧، والإيضاح للزجاجي ص١٣٠، وعلل التثنية ص٥٩، وعلل النحو ص١٦٥، والإنصاف ١/٣٣، والتبيين ص٢٠٣، واللباب ١/١٠٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١٣٩، وشرح الكافية للرضي ١/٨٨، وائتلاف النصرة ص٨١ ـ ٨٢، والمقاصد الشافية ١/١٥٩.

(٦) قال الحريري: «النصب يؤاخي الجر، ولذلك أميلت الألف إلى الياء...» شرح الملحة ص٤٣.

(٧) انظر: اللمحة ١/١٩٢.

(٨) أي: نون التثنية دخلت في الاسم المثنى عوضًا من الحركة والتنوين في الاسم المفرد،=

وَقِيلَ: مِنَ الحَرَكَةِ فَقَطْ[1].

وَقِيلَ: مِنَ التَّنْوِينِ فَقَطْ[2]، وَالأَوَّلُ[3] الأَرْجَحُ.

«وَكُلُّ جَمْعٍ صَحَّ فِيْهِ وَاحِدُهْ» فَلَمْ يَتَغَيَّرْ أَصْلًا، **«ثُمَّ أَتَى بَعْدَ التَّنَاهِي»**، أَيْ: الانْتِهَاء، يَعْنِي الآخِرَ[4]. **«زَائِدُهْ»**، أَيْ: الجَمْعُ الحَرْفُ

= وهذا مذهب جمهور البصريين. قال العكبري: «واختلف النحويون في زيادة النون في التثنية والجمع لماذا زيدت؟ فمذهب سيبويه وجمهور البصريين أنها عوض من الحركة والتنوين» اللباب ١/١٠٥. وانظر: الكتاب ١/١٨، وشرحه للسيرافي ١/١٣٧، واللمع ص١٩، وعلل النحو ص١٦٣، والتعليقة للفارسي ١/٣٤، والإيضاح العضدي ص٢٢، والتبيين ص٢١١، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١٤٠، والمرتجل ص٦٥، وتوجيه اللمع ص٩١، والبديع لابن الأثير ٢/٨٥، واللمحة ١/١٨٩، والهمع ١/١٦٣.

(١) أي من حركة المفرد. ونسب للزجاج في: الارتشاف ٢/٥٧٠، والتذييل والتكميل ١/٢٩٥، والمساعد ١/٤٧، والهمع ١/١٦٣. وورد بلا نسبة في: أسرار العربية ص٦٩، واللباب ١/١٠٦، والتبيين ص٢١١. ونقل السيوطي رده في الهمع ١/١٦٣ بقوله: «ورده ابن مَالك بِأَن الحُرُوف نائبة عَنْهَا فَلَا حَاجَة إِلَى التعويض بالنُّون. قَالَ أَبُو حَيَّان: وَهَذَا بِنَاء على رَأْيه أَن الحُرُوف إِعْرَاب».

(٢) نسب لابن كيسان في: الارتشاف ٢/٥٧٠، والمساعد ١/٤٧، والهمع ١/١٦٣. ورد بلا نسبة في: التبيين ص٢١١. ورده في الهمع ١/١٦٣ بقوله: «.. وَوَجهه بِأَن الْحَرَكَة عوض مِنْهَا الْحَرْف وَلم يعوض من التَّنْوِين شَيْء، فَكَانَت النُّون عوضا عَنهُ، وَلذَلِك حذفت فِي الْإِضَافَة كَمَا يحذف التَّنْوِين. ورد بثبوتها مَعَ الْألف وَاللَّام وَفِيمَا لَا تَنْوِين فِيهِ نَحْو: يَا زَيْدَانَ، وَلَا رجلَيْنِ فِيهَا، وَغير المنصرف إِذا ثني، وَبِأَن التَّنْوِين إِنَّمَا دخل ليفرق بَين الِاسْم الْبَاقِي على أصالته وَبَين المشابه للْفِعْل، وَلَا حَاجَة إِلَيْهِ هُنَا؛ لِأَن التَّثْنِيَة وَالْجمع إبعاد عَن الْفِعْل فَلم يحْتَج إِلَى فَارق، وَإِنَّمَا حذفت فِي الْإِضَافَة؛ لِأَنَّهَا زِيَادَة والمضاف إِلَيْهِ زِيَادَة فِي الْمُضَاف، فكرهوا زيادتين فِي آخر الِاسْم».

(٣) في (أ): وهو. ولم يرجع أحد هذه المذاهب في الهمع بعد ذكرها، بل أتبعها كلها بتعقيبه.

(٤) في (ب): بغير الآخر.

المَزِيدُ لِأَجْلِهِ.

«**فَرَفْعُهُ بِالْوَاوِ**»: نِيَابَةً عَنِ الضَّمَّةِ، «**وَالنُّونُ تَبَعٌ**»، أَيْ: تَالِيَةٌ لَهَا لِمَا تَقَدَّمَ فِي المُثَنَّى، «**نَحْو: شَجَانِي الْخَاطِبُونَ**»: جَمْعُ خَاطِبٍ[1]، «**فِي الْجُمَعْ**» جَمْعُ: جمعةٍ[2].

«**وَنَصْبُهُ وَجَرُّهُ بِالْيَاءِ**»: نِيَابَةً عَنِ الفَتْحَةِ وَالكَسْرَةِ، وَحُمِلَ النَّصْبُ فِيهِ عَلَى الجَرِّ كَالمُثَنَّى، «**عِنْدَ جَمِيعِ الْعَرَبِ الْعَرْبَاءِ**»، أَي: الخُلَّص[3]. وَلَمْ يَقُلْ: مِثْلَ ذَلِكَ فِي المُثَنَّى[4]؛ لِأَنَّ[5] فِيهِ لِغَةً بِإِعْرَابِهِ بِالأَلِفِ مُطْلَقًا[6]، وَعَلَيْهِ حَدِيثُ التِّرْمِذِيّ[7]: «**لَا[8] وِتْرَانِ فِي لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ**».

---

(١) وشجاه بمعنى: أحزنه أو أطربه، فهو من الأضداد، وكلاهما محتمل؛ لأن الوعظ يكون بالترغيب تارة فيطرب، وبالترهيب أخرى فيُحزن.

(٢) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٣) في (ب): المخلص. والقصد: لم يختلف العرب في إعراب هذا الجمع؛ في رفعه بالواو، ونصبه وجره بالياء، كما اختلف في المثنى، فألزمه بعضهم الألف في جميع الأحوال.

(٤) في (ب): التثنية.

(٥) في (ب): في التثنية كان.

(٦) عزاها السيوطي بقوله: «عُزيت لكنانة وَبني الْحَارِث بن كَعْب وَبني العنبر وَبني الهجيم وبطون من ربيعَة وَبكر بن وَائِل وزبيد وخثعم وهمدان وفزارة وعذرة» الهمع ١/١٣٣. وانظر: اللمحة ١/١٩٤، وتحفة الأحباب ص١٦.

(٧) في سننه ٢/٣٣٤ ـ برقم (٤٧٠)، وأردفه بقوله: «هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ».
والترمذي هو: الامام الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة السلمي الترمذي الضرير، مصنف الجامع وكتاب العلل، مات بترمذ في رجب سنة تسع وسبعين ومائتين.
انظر في ترجمته: الثقات ٩/١٥٣، وتهذيب الكمال ٢٦/٢٥٠، وتذكرة الحفاظ ٢/٦٣٣، وشذرات الذهب ٢/١٧٤.

(٨) في (ب): ولا.

«تَقُولُ:» فِي النَّصْبِ [١٧٦/ب] «حَيِّ النَّازِلِيْنَ فِي مِنَى»[١]، وَالجَرِّ: «وسَلْ عَنِ الزَّيْدِينَ هَلْ كَانُوا هُنَا ؟»».

«وَنُونُهُ» ، أَي: الجَمْع ، «مَفْتُوحَةٌ إِذْ تُذْكَرُ» فِي الأَفْصَحِ[٢] ، وَمَا قَبْلَ اليَاءِ فِيهِ مَكْسُورَةٌ[٣] ، «وَالنُّونُ فِي كُلِّ مُثَنَّى تُكْسَرُ» فِي الأَفْصَحِ ، وَمَا قَبْلَ اليَاءِ فِيهِ[٤] مَفْتُوحٌ[٥]. وَاخْتَلَفَتِ[٦] النُّونُ فِيهِمَا ؛ لِرَفْعِ الالتِبَاسِ[٧].

وَخُصَّ[٨] الجَمْعُ بِالفَتْحَةِ ؛ لِثِقَلِهِ وَخِفَّةِ الفَتْحَةِ ، وَعُكِسَ فِي المُثَنَّى ؛

(١) أي: سلِّم عليهم.

(٢) وخُصَّت نون الجمع بالفتح ؛ لأن الفتحة أخف من الكسرة ، والتثنية أخف من الجمع ، فقصدت العرب التعديل في الكلام ، بأن جعلت الأخف للاثقل ، والأثقل للأخف. انظر: شرح الملحة للحريري ص٤٩.

(٣) سقط من (ب) قوله: في الأفصح ، وما قبل الياء فيه مكسورة.

(٤) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٥) انظر: اللمحة ١/١٩٩.

(٦) في (أ): وتختلف.

(٧) في اللباب ١/١٠٩ ـ ١١٠: «وإنّما كسرت النون في التثنية وفتحت في الجمع لأربعة أوجه: أحدها: أنَّ تحريكها مضطر إليه لئلَّا يلتقي ساكنان والأصل فيها السكون والتثنية قبل الجمع والأصل في حركة التقاء الساكنين الكسر فكانت التثنية بها أولى وفتحت في الجمع لتخالف التثنية. والثاني: أنَّ ما قبل حرف المدّ في التثنية مفتوح فجعلوا ما بعده مكسوراً تعديلاً وعكسوه في الجمع. والثالث: أنَّ التثنية تكون بالألف في الرفع وهي أخفّ من الواو والياء فجعلوا الكسر مع الأخفّ والفتح مع الأثقل. والرابع: أنّهم لو فتحوا في الموضعين لوقع اللبس في بعض المواضع ألا ترى أنَّك تقول مررتُ بالْمُصْطَفَيْنَ في الجمع بفتح ما قبل الياء وما بعدها فلو فعلت ذلك في التثنية لالتبسا». وانظر: علل النحو ص١٦٤ ، وأسرار العربية ص٦٩ ، والتذييل والتكميل ١/٢٣٦.

(٨) في (ب): ويخص.

لِثِقَلِ الكَسْرَةِ وَخِفَّةِ التَّثْنِيَةِ[1].

«**وَتَسْقُطُ**[2] **النُّونَانِ**»: نُونُ المُثَنَّى، وَنُونُ الجَمْعِ. «**فِي الإِضَافَهْ**» كَالتَّنْوِينِ[3]، «**نَحْو: رَأَيْتُ سَاكِنِي الرُّصَافَهْ**»: [اسْمُ مَكَانٍ][4] - بِضَمِّ الرَّاءِ[5]، وَضَارِبِي زَيْد، وَمِنْهُ[6]: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ﴾ [المسد: ١]، ﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الحج: ٣٥]، ﴿إِنَّا مُرْسِلُوا۟ ٱلنَّاقَةِ﴾ [القمر: ٢٧].

«**وَقَدْ**»: حَرْفُ تَحْقِيقٍ. «**رَأَيْتُ صَاحِبِي أَخِينَا، فَاعْلَمْهُ فِي حَذْفِهِمَا يَقِينَا**»: لِأَجْلِ اليَقِينِ[7].

«**وَكُلُّ جَمْعٍ فِيهِ تَاءٌ زَائِدَهْ**»[8] **بَعْدَ الأَلِفِ كَذَلِكَ**[9]. «**فَارْفَعْهُ بِالضَّمِّ**» عَلَى الأَصْلِ، «**كَرَفْعِ (حَامِدَهْ)**»: المُفْرَدِ[10].

---

(١) انظر: أسرار العربية ص٧٠، واللمحة ١/١٩٩، والمطالع السعيدة ١/١٥٢.

(٢) في (ب): وأسقط.

(٣) علَّل صاحب اللمحة لذلك بقوله: «لأنّ الإضافة زيادةٌ أُلحِقَت بآخر الاسم كنون التّثنية، ونون الجمع؛ فاستثقل التّوالي بين زيادتين؛ وليس كذلك الألِف واللّام لِمَا بينهما من الافتراق». وانظر: اللباب للعكبري ١/١٠٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١٤٥.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من (ب).

(٥) انظر: معجم البلدان ٣/٤٦، ومعجم ما استعجم ٢/٦٥٤.

(٦) سقط من هنا في (ب) إلى قوله: حرف تحقيق.

(٧) سقط من (ب) قوله: لأجل اليقين.

(٨) الملحة ص٩.

(٩) أي: جمع المؤنث السالم.

(١٠) فتقول: جاءت الحامداتُ. انظر: تحفة الأحباب ص١٧.

«وَنَصْبُهُ وَجَرُّهُ بِالْكَسْرِ»: الجَرُّ عَلَى الأَصْلِ، وَالنَّصْبُ حَمْلاً عَلَيهِ[1]، «نَحْوُ: كَفَيْتُ المُسْلِمَاتِ شَرِّي»، وَمِثَالُ الضَّمِّ وَالجَرِّ وَاضِحٌ.

وَخَرَجَ بِمَا فِيهِ تَاءٌ زَائِدَةٌ: مَا فِيهِ تَاءٌ أَصْلِيَّةٌ، كـ«أَبْيَاتٌ»، وَبِمَا بَعْدَهُ: بِمَا فِيهِ أَلِفٌ أَصْلِيَّةٌ، كَـ«قُضَاة»[2]، فَإِنَّ إِعْرَابَهُ كَالمُفْرَدِ فِي الأَحْوَالِ[3] الثَّلاثَةِ.

«وَكُلُّ مَا كُسِّرَ فِي الجُمُوعِ»[4]: بِأَنْ تَغَيَّرَ بِنَاءُ[5] وَاحِدِهِ؛ بِزِيَادَةٍ أَوْ نَقْصٍ[6]، أَوْ غَيْرِهِمَا، «كَ: الأُسْدِ» ـ بِضَمِّ الهَمْزَةِ، وَسُكُونِ المُهْمَلَةِ ـ:

---

(١) القصد: حكم إعراب هذا الجمع أن تضم تاؤه في الرفع، وتكسر في الجر والنصب، وهذا الموضع أحد المواضع التي تستوي فيها علامتا النصب والجر. وانظر: توضيح المقاصد ٣٣٩/١.

(٢) قال ابن هشام: «وقيدت الألف والتاء بالزيادة ليخرج نحو: بيت وأبيات... وكذلك: نحو قضاة وغزاة، فإن التاء فيهما وإن كانت زائدة إلا أن الألف فيهما أصلية؛ لأنها منقلبة عن أصل، ألا ترى أن الأصل: قضية وغزوة؛ لأنها من قضيت وغزوت، فلما تحركت الواو والياء والفتح ما قبلهما قلبتا ألفين، فلذلك ينصبان بالفتحة على الأصل، تقول: رأيت قضاة وغزاة» شرح القطر ص٥١. وانظر: المقاصد الشافية للشاطبي ٢١١/١، وكشف النقاب ٣٣٥/١، وشرح الأشموني على الألفية ٧٠/١.

(٣) في (ب): الأصول، والأصح المثبت.

(٤) انظر: الملحة ص١٠.

(٥) في (ب): وزن.

(٦) القصد أن التغيير الذي يقع في صورة مفرده يكون على ثلاثة أضرب:
أحدها: بزيادة، كبيت وأبيات كما مثّل، وثوب وأثواب. والثاني: لنقصان، ككتاب وكتب. والثالث: بتغيير الحركة والسكون، كأسد وأُسد كما مثّل.
وقد علل لعدم ذكره أبنية جمع التكسير هنا بقوله: «وإنما لم تضمن هذه الملحة شرح أبنية=

جَمْعُ أَسَدٍ، وَبِفَتْحِهِمَا. «**وَالأَبْيَاتِ**»: جَمْعُ «بَيْتٍ»[1]. «**وَالرُّبُوعِ**»: جَمْعُ «رَبْعٍ»[2].

«**فَهْوَ نَظِيرُ الفَرْدِ فِي الإِعْرَابِ**» بِالحَرَكَاتِ الثَّلَاثَةِ[3]. «**فَاسْمَعْ مَقَالِي، وَاتَّبِعْ صَوَابِي**»، نَحْوُ: هَذِهِ أُسْدٌ، وَرَأَيْتُ أُسْدًا، وَمَرَرْتُ بِأُسْدٍ.



= جمع التكسير؛ لأن شيخنا أبا القاسم النحوي ـ رحمه الله تعالى ـ كان يقول: فسدت ألسنة العامة إلى في نوعين: وهما الجمع والتصغير»، ثم ذكرها في شرحه. شرح الملحة للحريري ص٥٣. وانظر: اللمحة ١/٢٠٥.

(١) قوله «جمع بيت» مثبت بحاشية الأصل وأشير إلى موضعه.

(٢) في شرح القصائد السبع الطوال ص٢٤٣: «(الربع): المنزل. يقال: هذا ربع بنى فلان، أي منزلهم. ويقال في الجمع القليل: أربع، وفي الجمع الكثير: ربوع ورباع». وانظر: تحفة الأحباب ص١٨.

(٣) إن كان منصرفًا كما سيمثَّل، وإلا فبحركتين الضمة والفتحة إن كان غير منصرف، تقول: هذه مساجدُ، ورأيت مساجدَ، ونظرت إلى مساجدَ. انظر: كشف النقاب ١/٣٣٧ ـ ٣٣٨.




بَابُ: حُرُوفِ الجَرِّ

والجرُّ فِي الِاسْم الصَّحِيحِ المُنْصَرِفْ ... بِـأَحْرُفٍ هُـنّ إِذا مَـا قِيْـلَ صِـفْ

مِن ، وَإِلَى ، وَفِي ، وَحَتَّى ، وعَلى ... وعَن ، ومُنْذُ ، كَمْ ، وحَاشَا ، وخَلا

والبَـاءُ ، والكَـافُ إِذا مَـا زِيْـدَا ... والـلامُ فاحفَظْهَـا تَكُـنْ رَشِـيْدَا

ورُبَّ أَيْضًا ، ثُـمَّ مُـذْ فِيمَا حَضَـرْ ... مِـن الزّمـانِ دُونَ مَـا مِنْـهُ غَبَـرْ

تقـولُ: مَـا رَأَيْتُـهُ مُـذْ يومِنَـا ... ورُبَّ عبـدٍ كَـيِّسٍ مَـرَّ بِنَـا

ورُبَّ تَـأْتِي أَبَـدًا مُصَـدَّرَهْ ... وَلَا يَليهَـا الاسْـمُ إِلَّا نَكِـرَهْ

وَتَـارَةً تُضْـمَرُ بَعْـدَ الـوَاوِ ... كَقَـولِهِم: ورَاكِـبٍ بَجَـاوِي[1]

بَابُ: حُرُوفِ الجَرِّ

«وَالجَرُّ فِي الاسْمِ الصَّحِيْحِ المُنْصَرِفْ»: حَاصِلٌ بِأَحْرُفٍ[2]. وَقَيْدُ «الصَّحِيحِ» يُخْرِجُ المُعْتَلَّ، كَالمَقْصُورِ وَالمَنْقُوصِ. وَ«المُنْصَرِفِ» يُخْرِجُ غَيْرَهُ؛ لِأَنَّهُمَا وَإِنْ جُرَّا لَكَانَ الأَوَّلُ بِالتَّقْدِيرِ، وَالثَّانِي بِالفَتْحَةِ[3]. وَالمُرَادُ بِـ«الجَرِّ»[4]: الظَّاهِرُ بِالكَسْرَةِ.

(١) الملحة ص٢٢ ـ ٢٣.

(٢) عدَّدها في النظم بأربعة عشر حرفًا، كما سيأتي.

(٣) في (أ): بفتحة. وانظر: اللمحة ٢١٧/١، وكشف النقاب ٣٣٩/٢، وتحفة الأحباب ص١٨.

(٤) سقط من (ب): «وَالمُرَادُ بِالجَرِّ». والجر: مصطلح بصري يقابل الخفض عن الكوفيين.=




وَ «أَحْرُفٍ»: جَمْعُ قِلَّةٍ بِمَعْنَى الكَثْرَةِ[1]، أَي: الحُرُوف[2]. «هُنَّ إِذَا مَا قِيلَ صِفْ»، أَيْ: ذُكِرَ[3].

«مِنْ» خَبَرُ «هُنْ»؛ لِابْتِدَاءِ الغَايَةِ[4] فِي المَكَانِ[5]، نَحْوُ: ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [الإسراء: ١].

«وَإِلَى»: لِانْتِهَائِهَا[6]، نَحْوُ: ﴿إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾.

= قال ابن يعيش وابن الخباز: «الجرُّ من عبارات البصريين، والخَفْضُ من عبارات الكوفيين» شرح المفصل ١١٧/٢، والغرة المخفية ١٧٤/١، وكشف النقاب ٣٣٩/٢، وموسوعة المصطلح النحوي ١٨٤/١.

(١) في (أ): الكسرة، وهو تحريفٌ، وفي (ب): الكثيرة.

(٢) في (ب): أحرف، والأصح المثبت.

(٣) في (ب): صف اذكر، والأصح المُثبت.

(٤) وهو أصل معانيها، قال المبرد: «ومنها (مِنْ)، وأَصلها ابتداءُ الغاية، نحو: سرت من مكّة إلى المدينة» المقتضب ١٨٢/١. وقال الأربلي: «وقال بعضهم: إن الأصل التبعيض. وقال آخر: إن الأصل التبيين» جواهر الأدب ص٣٣٥. وتحرَّ تفصيل معانيها في: حروف المعاني ص٥٠، ومعاني الحروف ص٩٧، والصاحبي ص٢٧٣، والأزهية ص٢٨٢، ورصف المباني ص٣٢٢، والحفاية بتوضيح الكفاية ص٤٩٥.

(٥) في (ب): الغائبة المكان، والصواب المثبت. والقصد: أي في المكان اتفاقًا، وفي الزمان عند الكوفيين، خلافًا للبصريين.

وتحر تفصيل ذلك في: الكتاب ٢٦٤/١، ٢٢٤/٤، ومعاني الأخفش ٣٦٥/١، والمقتضب ١٣٦/٤، والأصول ٤٠٩/١، والتبصرة والتذكرة ٢٨٥/١، ورصف المباني ص٣٢٢، والمقتصد ٨٢٢/٢، وثمار الصناعة ص٣٦٠، والإنصاف في مسائل الخلاف ٣٧٠/١، والغرة المخفية ١٨١/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٨٩/١، والارتشاف ١٧١٨/٤، وجواهر الأدب ص٣٣٦، وشرح الكافية للرضي ٢٦٤/٤، ومصابيح المغاني ص٣٥٤ ـ ٣٥٤، وحاشية الدسوقي على المغني ٦٨٥/١ ـ ط دار السلام.

(٦) أي: الزمانية والمكانية. انظر: مصابيح المغاني ص٤٨. وقال المرادي: «وهو أصل معانيها»=

«وَفِي»: لِلظَّرْفِيَّةِ(١)، نَحْوُ: ﴿وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَٰجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

«وَحَتَّى»: لِلانْتِهَاءِ(٢)، نَحْوُ: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥].

«وَعَلَى»: لِلاسْتِعْلَاءِ(٣) [حِسًّا](٤)، نَحْوُ: جَلَسْتُ عَلَى السَّرَائِرِ، [أو معنًى، نحو: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾](٥) [البقرة: ٢٥٣].

«وَعَنْ»: لِلمُجَاوَزَةِ(٦)، نَحْوُ [١٧٧/أ]: ﴿طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩].

= الجنى الداني ص٣٨٥. وتحرَّ تفصيل معانيها في: حروف المعاني ص٦٥، ومعاني الحروف ص١١٥، والأزهية ص٢٧٢، وجواهر الأدب ص٤٢٢، والجنى الداني ص٣٨٥، والفاخر للبعلي ٢/٦١٠، وشرح لب الألباب للبركلي ص٣٥١، وقراضة الذهب ص٥٧، والحفاية ص٥٧٣.

(١) قال المرادي: «.. الظرفية. وهي الأصل فيه، ولا يُثبت البصريون غيره. وتكون للظرفية حقيقة، نحو: ﴿وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ فِىٓ أَيَّامٍ مَّعْدُودَٰتٍ﴾. ومجازاً، نحو: ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾...» الجنى ص٢٥٠. وتحرَّ تفصيل معانيها في: الأزهية ص٢٦٧، ومعاني الحروف ص٩٦، والرصف ص٣٨٨، والجنى ص٢٥٠، ومصابيح المغاني ص٢٣٥، وقراضة الذهب ص١٩٠، والحفاية بتوضيح الكفاية ص٤٢٣.

(٢) أي انتهاء الغاية، وتحرَّ تفصيل معانيها في: حروف المعاني ص٦٤، ومعاني الحروف ص١١٩، والجنى الداني ص٥٤٢، والفاخر للبعلي ٢/٦٢٢، ومصابيح المغاني ص١٧٢، والحفاية بتوضيح الكفاية ص٦٨٦.

(٣) تحرَّ تفصيل معانيها في: الأزهية ص٢٧٥، والرصف ص٣٧١، ومصابيح المغاني ص٢١١، ومغني اللبيب ص١٨٩، والجنى ص٤٧٠، وقراضة الذهب ص١٧٢، والحفاية بتوضيح الكفاية ص٦٣٢.

(٤) ما بين المعقوفين مستدرك من حاشية الأصل، وأشير إلى موضعه.

(٥) ما بين المعقوفين مستدرك من حاشية الأصل، وأشير إلى موضعه.
وقال المرادي مقرراً ذلك: «.. الاستعلاء حسًّا، كقوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾، أو معنًى؛ كقوله: ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾. ولم يُثبت لها أكثر البصريين غير هذا المعنى، وتأولوا ما أوهم خلافه» الجنى ص٤٧٦.

(٦) في (ب): للتجاوز، وكلاهما صوابٌ. قال المرادي: «وهو أشهر معانيها، ولم يثبت=

«وَمُنْذُ» ، وَهِيَ كَـ«مُذْ» فِيمَا يَأْتِي[1].

«ثُمَّ: حَاشَا[2] ، وَخَلَا[3]» ، وَهُمَا لِلاستِثْنَاءِ[4] ، نَحْوُ: قَامَ النَّاسُ حَاشَا زَيْد ، وَخَلا زَيْد.

وَيَجُوزُ النَّصْبُ بِهِمَا عَلَى أَنَّهُمَا فِعْلَانِ[5].

«وَالبَاءُ»: لِلإلصَاقِ[6] ؛ حَقِيقَةً ، نَحْوُ: بِزَيدٍ دَاءٌ ، وَمَجَازًا ، نَحْوُ:

= لها البصريون غير هذا المعنى. فمن ذلك قوله: رميت عن القوس ؛ لأنه يقذف عنها بالسَّهم ويبعده. ولكونها للمجاوزة عدي بها: صد، وأعرض، ونحوهما..» الجنى ص٢٤٥. وتحرَّ تفصيل معانيها في: الأزهية ص٢٧٨، ومعاني الحروف ص٩٤، والرصف ص٣٦٦، ومصابيح المغاني ص٢٠٤، وقراضة الذهب ص١٧٥.

(١) في (ب): فيما تي.

(٢) في الكتاب ٣٤٩/٢: «وأما (حاشا) فليس باسم، ولكنه حرف يجر ما بعده، كما تجر حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء». وتحرَّ تفصيل معانيها في: التفسير البسيط ١٠٤/١٢، والتذييل والتكميل ٣٢٣/٨، والمقاصد الشافية ٤١٢/٣، والجنى الداني ص٥٥٨، ومصابيح المغاني ص١٨٧.

(٣) تحرَّ تفصيل معانيها في: الجنى الداني ص٤٣٦، ومصابيح المغاني ص١٨٤، وقراضة الذهب ص١٤٠.

(٤) أي: بمعنى «إلا» في الاستثناء. انظر: الفاخر للبعلي ٦٥٣/٢.

(٥) في معاني الحروف ص١١٨: «وذهب أبو العباس إلى أنها [أي: حاشا] فعل تنصب ما بعدها..». وانظر: المقتضب ٣٩١/٤. وفي الجنى ص٥٥٨ أيضا: «أن تكون فعلاً ماضياً، بمعنى استثنى».
وقال المرادي: «خلا: لفظ مشترك؛ يكون حرفاً من حروف الجر، وفعلاً متعدياً. وهي في الحالين من أدوات الاستثناء. فإذا كانت حرفاً جرت الاسم المستثنى بها، نحو: قام القوم خلا زيد. وإذا كانت فعلاً نصبت الاسم المستثنى بها، نحو: قام القوم خلا زيداً. وكلا الوجهين ـ أعني الجر والنصب ـ ثابت بالنقل الصحيح عن العرب» الجنى الداني ص٤٣٦. وانظر: شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٢٣٩/١.

(٦) وهو أصل المعانيها، ولم يذكر سيبويه غيره، حيث قال: «وباء الجر إنما هي للإلزاق=




مَرَرْتُ بِزَيدٍ، أَيْ: مَكَانٍ يَقْرُبُ مِنْهُ(١).

«وَالْكَافُ إِذَا(٢) مَا زِيدَا»(٣)، نَحْوُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ [وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ](٤)﴾ [الشورى: ١١].

وَكَذَلِكَ إِنْ لَمْ(٥) يُزَدْ، بِأَنْ كَانَتْ لِلتَّشْبِيهِ(٦)، نَحْوُ: زَيْدٌ كَأَسَدٍ(٧).

= والاختلاط» الكتاب ٤/٢١٧. وتحرَّ تفصيل معانيها في: حروف المعاني ص٤٧، والأزهية ص٢٨٣، ومعاني الحروف ص٣٦، والرصف ص١٤٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/١٤٩ - ١٥٠، والفاخر للبعلي ٢/٥٩٥، وأوضح المسالك ٣/٣٥، وقراضة الذهب ص١٠٥، والحفاية بتوضيح الكفاية ص١٩٢

(١) انظر: اللمع لابن جني ص٧٤، وسر الصناعة ١/١٢٣، والتذييل والتكميل ١١/١٧٧، وتمهيد القواعد ٦/٢٩٤٥، والجنى ص٣٦.

(٢) في (ب): بلا.

(٣) تحرَّ تفصيل معانيها في: الرصف ص١٩٥، والجنى ص٧٨، ومصابيح المغاني ص٢٤٤، وقراضة الذهب ص١٩٨، والحفاية بتوضيح الكفاية ص٢٣٣.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من (ب). وقال المرادي: «وأما الكاف الزائدة فقد وردت في النثر والنظم. فمن النثر قوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، فالكاف هنا زائدة، عند أكثر العلماء، والمعنى: ليس مثله شيء. قالوا: لأن جعلها غير زائدة يفضي إلى المحال، إذ يصير معنى الكلام: ليس مثل مثله شيء. وذلك يستلزم إثبات المثل، تعالى الله عن ذلك. وزيادتها في كلام العرب غير قليلة» الجنى ص٨٦ - ٨٧.

وفي مصابيح المغاني ص٢٤٦: «وقيل: الزائد (مثل)، والتقدير: ليس كهو شيء، وقيل: لا زائد فيها؛ فقيل: (مثل) بمعنى (ذات). وقيل: بمعنى الصفة. وقيل: الكاف اسم مؤكد بـ(مثل)». وانظر: التفسير البسيط ٣/٣٥٨، وغرائب التفسير ٢/١٠٤٩، والتذييل والتكميل ١١/٢٥٩، والمقاصد الشافية للشاطبي ٣/٦٦٣ - ٦٦٥، وتمهيد القواعد ٦/٣٠٠٠.

(٥) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٦) قال المرادي: «ولم يثبت أكثرهم لها غير هذا المعنى» الجنى ص٨٤.

(٧) سقط هذا اللفظ من (ب).




وَيَجُوزُ جَعْلُ الأَلِفِ فِي «زِيدَا» لِلتَّثْنِيَةِ[1]، لَا لِلإِطْلَاقِ.

وَمِثَالُ زِيَادَةِ البَاءِ[2]: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩]، [وَ]أَكْرِمْ بِزَيدٍ.

«وَاللَّامُ، فَاحْفَظْهَا تَكُنْ رَشِيدَا»: وَهِيَ لِلمِلْكِ[3]، نَحْوُ: ﴿لِّلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، وَشِبْهِهِ، نَحْوُ: البَابُ لِلدَّارِ.

«وَ (رُبَّ) أَيْضًا»: لِلتَّقْلِيلِ غَالِبًا، نَحْوُ: رُبَّ رَجُلٍ لَقِيتُهُ. وَلِلتَكْثِيرِ قَلِيلاً[4]؛ نَحْوُ: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾[5] [الحجر: ٢] الآيَة.

«ثُمَّ (مُذْ)، فِيمَا حَضَرْ، مِنَ الزَّمَانِ»، أَوْ مَضَى، وَمِثْلُهَا «مُنْذُ»[6].

---

(١) في (ب): للتشبيه، وهو تحريفٌ.

(٢) أي مع الفاعل ومع المفعول. انظر: اللمحة ٢٤٣/١.

(٣) تحرَّ تفصيل معانيها في: اللامات للزجاجي، ولابن فارس، وللهروي، والأزهية ص٢٨٧، ومعاني الحروف ص٥١، والرصف ص٢١٨، والجنى ص٩٥، ومصابيح المغاني ص٢٧٩، والفاخر للبعلي ٦٠١/٢، والحفاية بتوضيح الكفاية ص٢٤٧

(٤) تحرَّ تفصيل معانيها في: حروف المعاني ص١٠٦، والتذييل والتكميل ٢٧٨/١١، والجنى ص٤٣٨، ومصابيح المغاني ص٩٩١، وقراضة الذهب ص١٤٨، والحفاية بتوضيح الكفاية ص٦١٧.

والمؤلف على المحجة البصرية أنها حرف جرٍّ خلافًا للكوفيين، قال ابن الأنباري: «ذهب الكوفيون إلى أن (رب) اسم، وذهب البصريون إلى أنه حرف جر» الإنصاف ٨٣٢/٢. وانظر: الفاخر للبعلي ٦١٣/٢.

(٥) انظر: الفصول المفيدة ص٢٥٣، والهمع ١٧٥/٤.

(٦) أي (مذ، ومنذ) معناهما ابتداء الغاية في الزمان خاصة. وتحرَّ تفصيل معانيهما في: المقتضب ٣٠/٣، ومعاني الحروف ص١٠٣ ـ ١٠٤، والرصف ص٣١٩، ٣٢٨، والمقاصد الشافية=




«دُونَ مَا مِنْهُ غَبَرْ» ـ بِالغَينِ المُعْجَمَةِ ـ: اسْتَقْبَلَ[1]، «تَقُولُ: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِنَا»، أَيْ: فِيهِ، وَمُنْذُ[2] يَوْم الجُمْعَةِ، أَيْ: مِنْهُ. «وَ: رُبَّ عَبْدٍ كَيِّسٍ مَرَّ بِنَا»[3]، وَهُوَ صَالِحٌ لِلتَّقْلِيلِ وَالتَّكْثِيرِ.

«وَ(رُبَّ) تَأْتِي أَبَدًا مُصَدَّرَهْ»: فِي الكَلَامِ، وَلِهَذَا وَجَبَ تَأْخِيرُ مُتَعَلِّقِهَا، بِخِلافِ غَيْرِهَا مِنْ حُرُوفِ الجَرِّ فَلَا يَلْزَمُ التَّصْدِيرَ. «وَلَا يَلِيهَا الاسْمُ إِلَّا» حَالَ كَوْنِهِ «نَكِرَةْ» فَلا يَلِيهَا مَعْرِفَةً، كَمَا سَبَقَ[4].

«وَتَارَةً تُضْمَرُ بَعْدَ الْوَاوِ»: فَتَجُرُّ تَالِيهَا[5]، «كَقَولِهِمْ: وَرَاكِبٍ بَجَاوِي»[6].

وَقَوْلِهِ[7]:

= للشاطبي ٣/٥٧٢، والجنى ص٣٠٤، ٥٠٠، وقراضة الذهب ص٢٨٥، والحفاية بتوضيح الكفاية ص٤٨٧.

(١) سقط من (ب) من قوله: «من الزمان» إلى قوله: «المعجمة استقبل»، وبدلا منها: وفي ماض كمن فمن يصرمن، والأصح المثبت.

(٢) في (ب): أو مذ.

(٣) القصد بهذا التمثيل: أنه لا يجوز الاقتصار على الاسم النكرة بعدها الذي دخلت عليه حتى يوصف، كما مثَّل، أو: رب عبدٍ ملكته.

(٤) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨/٢٧، واللمحة ١/٢٥٦.

(٥) أي تختصّ ـ أيضًا ـ بجرِّها الاسم مُضمرةً بعد الواو كثيرًا والفاء قليلاً، كما سَيُمَثِّل. وانظر: الهمع ٤/٢٢٢.

(٦) أي: ورب راكبٍ بجاويًا، أي: بعيرًا بجاويًا. انظر: كشف النقاب ١/٣٤٥.

(٧) صدر بيت من الطويل، لامرئ القيس من معلقته في ديوانه ص١٨، وعجزه: =




وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ ....

وَقَلَّ إِضْمَارُهَا بَعْدَ الفَاءِ، نَحْوُ[1]:

فمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ ومُرْضِعٍ[2] ....

وَ«بَلْ»، نَحْوُ[3]:

بَـلْ بَلَـدٍ مِـلْءُ الآكَـامِ قَتَمُـهُ[4]

وَلَا يُشَارِكُهَا فِي ذَلِكَ غَيْرُهَا مِنْ حُرُوفِ الجَرِّ.

= .... **عَلَـيَّ بِـأَنْوَاعِ الهُمُـومِ لِيَبْتَلِـي**

ونسب إليه في: شرح التسهيل ١٨٧/٣، وشرح الكافية الشافية ٨٢١/٢، والمقاصد النحوية ١٢٦٨/٣.

والشاهد فيه قوله: «وليل»، حيث حذفت منه «رب»، وبقي عملها بعد الواو.

(١) صدر بيت من الطويل، لامرئ القيس من معلقته في ديوانه ص١٢، وعجزه:

.... **فَأَلْهَيْتُهَـا عَـنْ ذِي تَمَـائِمَ مُغْيَـلِ**

ونُسب إليه في: الجنى الداني ص٧٥، والمقاصد النحوية ١٢٦٦/٣.

والشاهد فيه قوله: «فمثلك»، حيث حذفت منه «رب»، وبقي عملها بعد الفاء.

(٢) في (أ): ومرضعا، والصواب المثبت ليتفق مع وجه الاستشهاد به. وقد التمس العيني تخريجًا لرواية النصب بقوله: «ولو روي: (فمثلك حبلى قد طرقت ومرضعًا) بنصب (المثل) لكان جيدًا، على أن ينتصب بـ(طرقت)، ويعطف (مرضعًا) عليه؛ إلا أنه لم يرو هكذا» المقاصد النحوية ١٢٦٦/٣.

(٣) من الرجز المشطور، لرؤبة بن العجاج في ديوانه ص١٥٠، والمقاصد النحوية ١٩٤/١، وورد بلا نسبة في: التذييل والتكميل ٣١٥/١١، واللمحة ٢٥٨/١، والجنى ص٢٣٧، وهمع الهوامع ٢٢٢/٤.

والشاهد فيه قوله: «بلدٍ»، حيث حذفت منه «رب»، وبقي عملها بعد (بل)، وهذا قليل. القتم: الغبار.

(٤) كرر هذا اللفظ في (أ).




بَابُ: حُرُوفِ القَسَمِ

ثُــمَّ تَجُــرُّ الاسْــمَ بَــاءُ القَسَــمِ ... وَوَاوُهُ والتَّــاءُ أَيْضًــا فَــاعْلَمِ

لَكِــنْ تَخُــصُّ التَّــاءَ بِاسْــمِ اللهِ ... إِذَا تَعجَّبْــتَ بِــلَا اشْــتِبَاهِ[1]

«ثُمَّ تَجُرُّ[2] الاِسْمَ: بَاءُ الْقَسَمِ»، نَحْوُ: بِاللهِ، وَهِيَ الأَصْلُ فِيهِ[3]؛ وَلِذَلِكَ تَدْخُلُ عَلَى كُلِّ[4] ظَاهِرٍ وَمُضْمَرٍ[5].

«وَوَاوُهُ»، نَحْوُ: وَاللهِ[6]، وَتَخْتَصُّ بِالظَّاهِرِ[7]. «وَالتَّاءُ» لَهُ[8]، «أَيْضًا فَاعْلَمِ».

(١) الملحة ص٢٣ ـ ٢٤.

(٢) في (أ): وقد تجرُّ، والمثبت موافق لمتن «الملحة».

(٣) انظر: الجنى ص٤٥ وتحرَّ تفصيل معانيها في: حروف المعاني ص٤٧، والأزهية ص٢٨٣، ومعاني الحروف ص٣٦، والرصف ص١٤٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/١٤٩ ـ ١٥٠، والفاخر للبعلي ٢/٥٩٥، وأوضح المسالك ٣/٣٥، وقراضة الذهب ص١٠٥، والحفاية بتوضيح الكفاية ص١٩٢.

(٤) في (ب): كل ظرف، والأصح المثبت، والقصد: كل مقسم به ظاهر ومضمر.

(٥) انظر: شرح الملحة للحريري ص٦٧، وكشف النقاب ٢/٣٤٨.

(٦) تحرَّ تفصيل معانيها في: الأزهية ص٢٣١، والرصف ص٤٢٠، والفاخر للبعلي ٢/٦٣٠، وقراضة الذهب ص٣٠٣.

(٧) قال الزمخشري: «والواو لا تدخل إلا على المظهر؛ لنقصانها عن الباء» المفصل ص٣٨٣، وانظر: شرح الملحة للحريري ص٦٧، والبديع لابن الأثير ١/٢٧١.

(٨) فهي بدل من الواو، كما أبدلت منها في: تراث. انظر: شرح الملحة للحريري ص٦٧.




«لَكِنْ تُخَصُّ[١] التَّاءُ بِاسْمِ اللهِ»، أَيْ: بِلَفْظِ الجَلَالَةِ، «إِذَا تَعَجَّبْتَ» مِنَ المُقْسَمِ عَلَيهِ، «بِلَا اشْتِبَاهِ»، نَحْوُ: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُم مَّا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي الْأَرْضِ﴾ [يوسف: ٧٣].

وَقَدْ يَخْلُو مِنَ التَّعَجُّبِ، نَحْوُ: تَاللهِ لَأَفْعَلَنَّ[٢].

وَقَدْ تَجُرُّ «الرَّبَّ» مُضَافًا إِلَى «الكَعْبَةِ»، أَوِ «اليَاءِ»، نَحْوُ: تَرَبِّ الكَعْبَةِ، وَتَرَبِّي[٣].



---

(١) في (ب): تختص، والمثبت موافق لمتن الملحة.

(٢) في (ب): لا أفعل. انظر: الإيضاح العضدي ص٢٥٥، والأصول ١/٤٣٠، وارتشاف الضرب ٤/١٧٩١.
وفي المقتضب ٤/١٧٥: «ومن ذلك أنك تقول: تالله لأفعلن. فتقسم على معنى التعجب».
وانظر: تحفة الأحباب ص٢٠.

(٣) في الجنى ص٥٧: «حكى الأخفش دخولها على الرب؛ قالوا: ترب الكعبة. وخصَّ بعضهم دخولها على الرب، بأن يضاف إلى الكعبة، وليس كذلك؛ لأنه قد جاء عنهم: تربي. وحكى بعضهم أنهم قالوا: الرحمن، وتحياتك. وذلك شاذ». وانظر: شرح الكافية للرضي ٤/٣٠٠، وتوجيه اللمع ص٤٧٧، وشرح الكافية الشافية ٢/٧٩٢، والتذييل والتكميل ١١/١٥٩، ودليل الطالبين ص٧١.

بَابُ: الإِضَافَةِ

وَقـد يُجَـرُّ الاسْـمُ بالإِضَـافَهْ ... كَقَـولِهِم: دَارُ أَبِـي قُحَافَـهْ
فَتَـارَةٌ تَـأْتِي بِمَعْنَـى الـلامِ ... نَحْـوُ: أَتَـى عَبْـدُ أَبِـي تَمَّـامِ
وَتـارَة تَـأتي بمعنَـى مِـنْ إِذا ... قُلْـتَ: مَنَـا زَيْـتٍ فَقِسْ ذَاكَ وَذَا
وَفِـي المُضَـافِ مَـا يَجُـرُّ أَبَـدَا ... مِثْـلُ: لَـدُنْ زَيْـدٍ وَإِنْ شِـئْتَ لَـدَى
ومنـهُ سُـبْحَانَ وَذُو ومِثْـلُ ... ومَـعْ وَعِنْـدَ وَأُولُـو وَكُـلُّ
ثُـمَّ الجِهَـاتُ السِّـتُّ: فَـوْقُ وَوَرَا ... ثَـمَّ ويَمنَـةٌ وعَكسُـهَا بِـلا مِـرَا
وَهَكَـذَا غيـرُ وبعـضُ وسِـوَى ... فِي كَلِمٍ شَتَّى رَوَاهَا مَن رَوَى[1]

بَابُ: الإِضَافَةِ

«وَقَدْ»: لِلتَّحْقِيقِ، «يُجَرُّ الاسْمُ بِالإِضَافَةْ»، أَيْ: بِسَبَبِهَا، هَلْ بِالمُضَافِ، أَوْ بِالحَرْفِ[2] المُقَدَّرِ[3]؟ قَوْلانِ[4]، «كَقَوْلِهِمْ: دَارُ أَبِي قُحَافَهْ».

---

(١) الملحة ص٢٤ ـ ٢٥.

(٢) في (ب): الحرف.

(٣) في توجيه اللمع ص٢٥٠: «وأبطل عبد القاهر هذا القول بأنه لو كان كذلك لجاز أن يقال: غلام زيد، وثوب خز بالتنوين، لأن التقدير: غلام لزيد، وثوب من خز، ولو ظهر الحرفان، لم يكن في إظهار التنوين منازعة».

(٤) فمذهب سيبويه والجمهور أنه مجرور بالمضاف، وذهب الزجاج وابن الحاجب وابن الباذش=




«فَتَارَةً[1] تَأْتِي بِمَعْنَى (اللَّامِ)»: إِذَا صَلُحَ [١٧٧/ب] تَقْدِيرُهَا، «نَحْوُ: أَتَى عَبْدُ أَبِي تَمَّامٍ»، أَيْ: عَبْدُ اللهِ[2].

«وَتَارَةً تَأْتِي بِمَعْنَى (مِنْ)، إِذَا»: كَانَ المُضَافُ بَعْضَ المُضَافِ إِليهِ[3]، وَصَحَّ[4] إِطْلَاقُهُ عَلَيهِ[5]، كَأَنْ «قُلْتَ: (مَنَا زَيْتٍ)، فَقِسْ (ذَاكَ) وَ(ذَا)»[6].

وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ «وَصَحَّ» إِلَى آخِرِهِ، نَحْوُ: يَدُ زَيْدٍ، فَإِنَّ الإِضَافَةَ فِيهِ بِمَعْنَى «اللَّامِ»، وَإِنْ كَانَتِ[7] «اليَدُ» بَعْضَ «زَيْدٍ»، إِذْ لَا يَصْلُحُ إِطْلَاقُهَا عَلَيهِ[8].

= إلى أنه مجرور بحرف جر مقدر، وذهب الأخفش والسهيلي إلى أنه مجرور بالإضافة، وقيل غير ذلك. تحر تفصيل ذلك في: الكتاب ٤١٩/١، وما ينصرف وما لا ينصرف ص١٠، والبسيط لابن أبي الربيع ٨٨٦/٢، والمقاصد الشافية للشاطبي ١٢/٤، والتذييل والتكميل ٦/١٢، وارتشاف الضرب ١٧٩٩/٤، والمساعد ٢٣٩/٢، والهمع ٢٦٥/٤.

(١) في (ب): وتارة.

(٢) في (ب): عبدله. وهذا مذهب الجمهور. انظر: اللمحة ٢٧٤/١، والارتشاف ١٨٠٠/٤، وكشف النقاب ٣٥٠/٢.

(٣) وهذه هي الإضافة المحضة، تقع تارة بمعنى اللام، وتارة أخرى بمعنى (من)، كما ذكر.

(٤) في (ب): وصلح.

(٥) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٦) انظر: كشف النقاب ٣٥١/٢.

(٧) في (ب): كان.

(٨) قرَّر ذلك ابن مالك بقوله: «أما نحو يد زيد؛ فالإضافة فيه بمعنى اللام، لا بمعنى (من)؛ لامتناع الإخبار فيها بالثاني عن الأول، وإن كان الأول بعضًا للثاني» شرح التسهيل ٢٢٣/٣. وانظر: اللباب للعكبري ٣٨٩/١، وشرح الكافية للرضي ٢٠٧/٢، وتوجيه اللمع ص٢٥٢، وتوضيح المقاصد ٧٨٣/٢، والتذييل والتكميل ٩/١٢، والهمع ٢٦٥/٤.

وَقَدْ تَأْتِي بِمَعْنَى «فِي»، أَثْبَتَهُ الجُرْجَانِي[1]، وَابْنُ مَالِكٍ[2]، وَسَكَتَ عَنْهُ الجُمْهُورُ، نَحْوُ: ﴿مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾ [سبأ: ٣٣]، أَيْ: فِيْهِ[3].

«وَفِي المُضَافِ مَا يَجُرُّ أَبَدَا»[4] ـ بِفَتْحِ أَوَّلِهِ، بِأَنْ يَلْزَمَ الإِضَافَةَ[5]،

---

(١) نسب إليه في: المحصول لابن إياز ٢/٧٧٠، والارتشاف ٤/١٨٠٠، وكشف النقاب ٢/٣٥٠، وانظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٢/٧٢٩ ـ ٧٣٤.
والجرجاني هو: عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني النحوي الإمام المشهور أبو بكر، أخذ النحو عن ابن أخت الفارسي، ولم يأخذ عن غيره؛ لأنه لم يخرج عن بلده، وكان من كبار أئمة العربية والبيان شافعيًّا أشعريًّا، صنّف: المغني في شرح الإيضاح، والمقتصد في شرحه، والجمل، والعوامل المائة.. وغير ذلك، مات سنة إحدى ـ وقيل أربع ـ وسبعين وأربعمائة.
انظر في ترجمته: طبقات الشافعية الكبرى ٥/١٤٩، والبغية ٢/١٠٦، ومقدمات التحقيق لكتبه المطبوعة.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٣/٢٢١، وشرح الكافية الشافية ٢/٩٠٧.
وابن مالكٍ هو: محمد بن عبدالله بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني النحوي، كان مبرزا في صناعة العربية، قرأ العربية على ثابت بن جيان الكلاعي، وحضر مجلس أبي علي الشلوبين، ولد سنة ستمائة، وتوفي بدمشق سنة اثنتين وسبعين وستمائة، ومصنفاته مع كثرتها طارت في الآفاق بشهرتها وسارت مسير الشمس بحسن غرتها؛ ومنها: التسهيل، والعمدة، والخلاصة الألفية، والكافية الشافية، وشواهد التوضيح.. وغير ذلك.
انظر في ترجمته: البلغة ص٢٠١، وهداية السالك إلى ترجمة ابن مالك لابن طولون الدمشقي، تحقيق ودراسة الزميل د/أحمد عنتر ـ ضمن أعمال المؤتمر الثاني بكلية اللغة العربية بالمنوفية (التراث والفكر الحداثي)، ومقدمات التحقيق لكتبه المطبوعة.

(٣) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص٢٧٢، والمقاصد النحوية ٣/١٢٨٧.
وأجاز الشاطبي جعلها بمعنى اللام فيه بقوله: «أَنَّ الإضافةَ في نحو: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾. إمَّا بمعنى اللام على جَعْلِ الظَرْف مفعولاً به على السعَّة، وإِمَّا بمعنى في، على بقاء الظرفية، والاتفاق على جواز جَعْلِ الظَّرْفِ مفعولاً به على السعَّة» المقاصد الشافية ٤/١٠. وانظر: تمهيد القواعد ٧/٣١٦٥.

(٤) سقط من (ب) لفظ: (أبدا). ولو قال: يضاف أبدًا لكان أجود؛ لأن كل مضاف يُجر أبدا.

(٥) أي من الأسماء الملازمة للإضافة فلا تنفك عنها لفظا ومعنى ما سَيُعَدِّدُهُ. وانظر: التعليقة=

وَهُوَ تَصْرِيحٌ بِأَنَّ جَارَّ المُضَافِ إِليهِ [المُضَافُ][1]، وَهُوَ أَحَدُ القَوْلَينِ، كَمَا تَقَدَّمَ، وَذَهَبَ إِليهِ سِيبَوَيهِ[2]، وَمِنْ ذَلِكَ: «لَدُنْ»، «مِثْلُ: لَدُنْ زَيْدٍ»، أَيْ: عِنْدِي[3]. «وَإِنْ شِئْتَ» فَقُلْ فِيهَا: «لَدَى»[4].

«وَمِنْهُ: سُبْحَانَ»، نَحْوُ: سُبْحَانَ اللهِ[5].

«وَذُو»: بِمَعْنَى «صَاحِبٍ». وَيُضَافُ لِاسْمِ جِنْسٍ، نَحْوُ: ذُو مَالٍ، وَالمُضْمَرِ، وَلَمْ يَمْنَعْهُ مِنَ النُّحَاةِ[6] غَيْرُ الكِسَائِيّ[7]، والنَّحَاسُ[8]، وَالزَّبِيدِيُّ[9]، وَهُمُ المُتَأَخِّرُونَ، فَجَزَمُوا بِهِ، ....

= شرح المقرب ٢/٦٧١، وكشف النقاب ٢/٣٥٢.

(١) زيادة من (ب).

(٢) انظر: الكتاب ١/٤١٩.

(٣) انظر: اللمحة ١/٢٨٢، وكشف النقاب ٢/٣٥٢.

(٤) انظر: أمالي ابن الحاجب ٢/٥٦٦.

(٥) اسم مصدر بمعنى التسبيح والتنزيه ملازم للنصب.

(٦) في (ب): النجات.

(٧) نسب إليه في: التذييل والتكميل ١٢/٧١، والارتشاف ٤/١٨١٥، والدر المصون ١/٤٦٤، والهمع ٤/٢٨٤.

(٨) نُسب للنحاس في: التذييل والتكميل ١٢/٧١، والارتشاف ٤/١٨١٥، والهمع ٤/٢٨٤، والنص بعينه في: شرح المقرب المسمى بالتعليقة لابن النحاس ٢/٦٧٦ - ٦٧٧، ونصه: «.. ولا تضاف إلى مضمر؛ لأنها إنما أتى بها توصلا إلى الوصف بأسماء الأجناس، فإفرادها يذهب المعنى الذي أتى بها لأجله، وكذلك إضافتها إلى المضمر؛ لأن المضمر لا يكون اسم جنسٍ، وقد أضيفت إلى المضمر شاذا في قوله: إنما يعرف ذا الفضل...».

(٩) انظر: لحن العوام ص٦٩، ونقل عنه في: التذييل والتكميل ١٢/٧١، والارتشاف ٤/١٨١٥، والهمع ٤/٢٨٤.

والزّبيدي هو: محمد بن الحسن بن عبد الله بن مَذْحِج بن محمد بن عبد الله بن بشر، أبو بكر=




وَمِنْ وُرُودِهِ قَوْلُهُ(١):

إنّمـــا يَعْـــرِفُ ذَا(٢) الفَضْـــ ـــلِ مِـــنَ النَّـــاسِ ذَوُوهُ

«وَمِثْلُ»، نَحْوُ: مِثْلكَ(٣).

«ومَعْ»: اسْمٌ لِمَكَانِ الاجْتِمَاعِ، أَوْ وَقْتِهِ، بِفَتْحِ العَيْنِ، وَتَسْكِينِهَا لُغَةٌ ارْتَكَبَهَا النَّاظِمُ(٤).

= الزبيدي الإشبيلي النحوي صاحب، كان واحد عصره في علم النحو وحفظ اللغة، وصنف: مختصر العين، وأبنية سيبويه، وما تلحن فيه العوام، وطبقات النحويين.. وغيرها، مات يوم الخميس مستهل جمادى الآخرة سنة تسع وسبعين وثلاثمائة.

انظر في ترجمته: تاريخ العلماء بالأندلس ٩٢/٢، ووفيات الأعيان ٣٧٢/٤، وبغية الوعاة ٨٤/١، ومقدمات التحقيق لكتبه المطبوعة.

(١) من مجزوء الرَّمل، نسب لأبي العتاهية في: الدر الفريد وبيت القصيد ٣٤٣/٤، وأنوار الربيع في أنواع البديع، ولباب الآداب للثعالبي ص١٧٣، ولم أقف عليه في ديوانه. وورد بهذه الرواية بلا نسبة في: عيون الأخبار ٢١٧/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٨/٣، وضرائر الشعر ص٢٩٣، والبديع لابن الأثير ٢٧/١، والكناش ٢٢١/١، وتمهيد القواعد ٣٣٤٠/٧، والهمع ٢٨٤/٤.

وورد برواية: **إِنَّمَا يصْطنعُ المَعْرُوفَ في النَّاسِ ذَوُوهُ**

في: شرح التسهيل لابن مالك ٢٤٢/٣، وشرح الكافية الشافية ٩٢٨/٢، واللمحة ٢٨٤/١، والارتشاف ١٨١٥/٤، وعمدة الحفاظ ٥١/٢، والمساعد ٣٤٦/٢، وتمهيد القواعد ٣٢٠٣/٧.

والشاهد فيه: إضافة «ذو» إلى المضمر.

(٢) في (ب): ذو، والصَّواب المثبت.

(٣) ومعناه التسويه، قال سيبويه: «ومثل تسوية» الكتاب ٢٣١/٤. وتدخل عليه الكاف تأكيدًا للتشبيه. انظر: اللمحة ٢٨٥/١.

(٤) انظر: كشف النقاب ٣٥٤/٢.




«وَعِنْدَ» ـ مُثَلَّثُ العَيْنِ ـ[1]: ظَرْفُ مَكَانٍ[2].

«وَأُولُو»: بِمَعْنَى «أَصْحَاب»[3]. «وَكُلٌّ»[4].

«ثُمَّ الجِهَاتُ السِّتُّ»[5]؛ وَهِيَ: «فَوْقُ، وَوَرَا، وَيَمْنَةً»، أَيْ: يَمِين، «وَعَكْسُهَا»، أَيِ الثَّلَاثَةُ؛ وَهِيَ[6]: تَحْتَ، وَأَمَامَ، وَشِمَال[7]. «بِلَا مِرَا».

وَقَدْ يُحْذَفُ مُضَافُهَا، وَلَا يُنْوَى، وَقَدْ يُنْوَى لَفْظُهُ، أَوْ مَعْنَاهُ، وَهِيَ مَعْرِفَةٌ إِلَّا فِي الحَالَةِ الأَخِيرَةِ؛ فَقَالَ الجُمْهُورُ: تُبْنَى عَلَى الضَّمِّ، نَحْوُ: أَفَوْق تَنَامُ أَوْ أَسْفَل؟[8].

«وَهَكَذَا: غَيْرُ»، وَهِيَ كَالجِهَاتِ[9] فِيمَا تَقَدَّمَ. «وَبَعْضُ»، «وَسِوَى» ـ بِكَسْرِ السِّينِ وَضَمِّهَا ـ مَقْصُورًا، وَكَذَلِكَ المَفْتُوحَةُ المَمْدُودَةُ[10]. «فِي»

(١) انظر: إصلاح المنطق ص٨٥، والمثلث لابن السيد ٢/٢٥٢، واللمحة ١/٢٨٥، وبصائر ذوي التمييز ٤/١٠٥.

(٢) انظر: شرح قواعد الإعراب للقوجوي ص٧٩.

(٣) وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه. انظر: كشف النقاب ٢/٣٥٤ـ٣٥٥.

(٤) معناه العموم والشمول.

(٥) وهي ظروف أمكنة.

(٦) في (أ): وهو، والأصح المثبت.

(٧) انظر: المرتجل ص١٥٧، والمقاصد الشافية ٣/٢٩٦.

(٨) انظر: كشف النقاب ٢/٣٥٥، والتذييل والتكميل ٨/٥١، والمقاصد الشافية ٤/١٣٦.

(٩) في (ب): كالجمهور الجهات، وهو تحريفٌ. وانظر: الإنصاف ١/٢٨٧، وائتلاف النصرة ص٣٩.

(١٠) لا تكون إلا ظرفًا عند البصريين، وتكون ظرفًا واسمًا عند الكوفيين. وتحر تفصل ذلك في: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٢٩٤، واللمحة ١/٢٨٦، وائتلاف النصرة ص٤٠.




[أي][(١)] مع «كَلِمٍ شَتَّى» ، أَيْ: مُتَفَرِّقَةٌ ، «رَوَاهَا مَنْ رَوَى» مِنْ أَئِمَّةِ العَرَبِيَّةِ ، مِنْهَا: قَبْلُ ، وَبَعْدُ ، وَلَبَّيكَ ، وَسَعْدَيكَ ، وَحَنَانَيْكَ ، وَبَيْدَ[(٢)] ، وَنَحْوُهَا[(٣)] .



(١) زيادة من (ب).

(٢) قال أبو حيان: «وتساوى (بيد) غير ، وتضاف إلى (أن) وصلتها وتقع في الاستثناء المنقطع» الارتشاف ٢/١٥٤٥. وانظر: التذييل ٨/٣٤٩.

(٣) انظر: الارتشاف ٣/١٣٦٣ ، والمقاصد الشافية ٤/٥٧.

بَابُ: (كَمِ) الْخَبَرِيَّةِ

واجرُرْ بـ(كمْ) مَا كنتَ عنهُ مُخْبِرَا | مُعَظِّمًا لِقَدْرِهِ مُكَثِّرَا
تَقُولُ: كَمْ مَالٍ أَفَادَتْهُ يَدِيْ | وَكم إِمَاءٍ مَلَكَتْ وأَعبُدِ[1]

بَابُ: (كَمِ) الْخَبَرِيَّةِ

«وَاجْرُرْ بِـ(كَمْ)»: الخَبَرِيَّة[2]، **«مَا كُنْتَ عَنْهُ مُخْبِرًا، مُعَظِّمًا لِقَدْرِهِ مُكَثِّرًا»**: بِإِضَافتِهَا إِليهِ، وَهُوَ تَمْيِيزُهَا[3].

وَيَجُوزُ كَوْنُهُ مُفْرَدًا، أَوْ جَمْعًا[4]، **«تَقُولُ: كَمْ مَالٍ أَفَادَتْهُ»**، أَيْ[5]: أَعْطَيْتُهُ، **«يَدِي»**، أَيْ: كَثِيرًا، **«وَكَمْ إِمَاءٍ مَلَكَتْ»** يَدِي **«وَأَعْبُدِ؟»**.

---

(١) الملحة ص٢٥.

(٢) أي: اسم لعدد كثير. وقال أبو حيان: «.. كون كم الخبرية يراد بها العدد الكثير هو مذهب المبرد ومَن بعده مِن النحاة، إلا أبا بكر بن طاهر وتلميذه ابن خروف، فإنهما زعما أنها تقع على القليل والكثير من حيث كان معناها معنى (رُبَّ)، فكما أنَّ (ربَّ) تكون للتقليل، وتكون للتكثير في مواضع المباهاة والافتخار، فكذلك (كم)..» التذييل والتكمل ١٠/١٩.

(٣) قال العكبري: «(كم) الخبرية تجرُّ ما بعدها بإضافتها إليه. وقالَ بعضُهم ينجرُّ بـ(مِنْ) مقدرة» التبيين ص٤٢٦. وانظر: المرتجل ١/٣١٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١٣٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٤٢٠، والهمع ٤/٨٠.

(٤) قال السيوطي: «والإفراد أَكثر من الْجمع وأفصح حَتَّى زعم بَعضهم أَن تمييزها بِالْجمعِ شَاذ» الهمع ٤/٨١. وانظر: شرح الكافية للرضي ٣/١٥٦، واللمحة ١/٢٩١، والارتشاف ٢/٧٨٠، وكشف النقاب ٢/٣٥٦، ودليل الطالبين ص٦٣.

(٥) سقط هذا اللفظ من (ب).

بَابُ: الْمُبْتَدَأ وَالخَبَرِ

وإنْ فَتَحْتَ النُّطْقَ بِاسْمٍ مُبتَدَا ... فارْفَعْهُ والأَخْبَارَ عَنْهُ أَبَدَا
تَقُولُ مِن ذَلِكَ: زَيْدٌ عَاقِلُ ... والصُّلْحُ خَيْرٌ، وَالأَمِيْرُ عَادِلُ
وَلَا يَحُولُ حُكْمُهُ مَتَى دَخَلْ ... لَكِنْ عَلَى جُملَتِهِ وهَلْ وبَلْ
وقَدِّمِ الأَخْبَارَ إِذْ تَستَفهِمُ ... كَقَولِهِم: أَيْنَ الكَرِيْمُ المُنْعِمُ؟
ومثلُهُ: كَيْفَ المَرِيضُ المُدْنَفُ ... وأَيّها الغَادي متَى المُنصَرَفُ؟
وإنْ يكُنْ بَعْضُ الظّرُوفِ الخَبَرَا ... فَأوْلِهِ النَّصبَ ودَعْ عَنْكَ المِرَا
تَقُولُ: زَيْدٌ خَلْفَ عَمْرٍو قَعَدَا ... والصَّومُ يَوْمَ السَّبْتِ وَالسَّيْرُ غَدَا
وإنْ تَقُلْ: أينَ الأميرُ جالِسُ؟ ... وَفِي فَنَاءِ الدّارِ بِشْرٌ مَائِسُ
فـ(جَالِسٌ) و(مَائِسٌ) قدْ رُفِعَا ... وَقد أُجِيزَ الرَّفْعُ والنَّصْبُ مَعًا[1]

بَابُ: الْمُبْتَدَأ وَالخَبَرِ

المُبْتَدَأُ: هُوَ الاسْمُ العَارِي مِنَ العَوَامِلِ اللفظِيَّةِ، غَيْرِ المَزِيدَةِ[2].

(١) الملحة ص٢٦ ـ ٢٧.

(٢) انظر: الهمع ٢/٤، وفيه: «فقولنا الْمُجَرّد من عَامل لَفْظِي أخرج الْفَاعِل ونائبه، ومدخول النواسخ وَالْخَبَر، وَقيد الْعَامِل باللفظي بِنَاء على رَأْيهمْ أَن عَامل الْمُبْتَدَأ معنوي وَهُوَ الِابْتِدَاء، وَقَوْلنَا غير الْمَزِيد يدْخل فِيهِ الْمَجْرُور بِحرف زَائِد، نَحْو: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾، وَبِحَسْبِكَ دِرْهَم».




وَالخَبَرُ [هُوَ][(١)]: الجُزْءُ المُسْتَفَادُ مِنَ الجُمْلَةِ الاسمِيَّةِ.

«**وَإِنْ فَتَحْتَ النُّطْقَ باسْمِ مُبْتَدَأ، فَارْفَعْهُ**» [١٧٨/أ]: بِالابتِدَاءِ[(٢)]، «**وَالأَخْبَارَ عَنْهُ أَبَدَا**»: ارْفَعْها بِهِ، «**تَقُولُ مِنْ ذَلِكَ: زَيْدٌ عَاقِلُ**»؛ فَـ«زَيْدٌ» مُبْتَدَأٌ، وَ«عَاقِلٌ» خَبَرٌ، «**وَالصُّلْحُ خَيْرٌ، وَالأَمِيرُ عَادِلُ**»[(٣)].

«**وَلَا يَحُوْلُ**»، أَيْ: لَا يَزُولُ[(٤)]، «**حُكْمُهُ**» المَذْكُورُ، «**مَتَى دَخَلْ (لَكِنْ) عَلَى جُمْلَتِهِ، وَ(هَلْ)، وَ(بَلْ)**»[(٥)]، بِخِلَافِ[(٦)] مَا إِذَا دَخَلَ عَلَيهِ أَحَدُ[(٧)] النَّوَاسِخِ الآتِيَةِ[(٨)].

«**وَقَدِّمِ الأَخْبَارَ**»: عَلَى المُبْتَدَآتِ وُجُوبًا، «**إِذْ تَسْتَفْهِمُ**»: بِهَا؛ لِأَنَّ

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة من (ب).

(٢) هذا مذهب جمهور البصريين، قال السيوطي: «فِي رَافع الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر أَقْوَال؛ فالجمهور وسيبويه على أَن رَافع الْمُبْتَدَأ معنوي وَهُوَ الِابْتِدَاء؛ لِأَنَّهُ بني عَلَيْهِ وَرَافِع لخَبر الْمُبْتَدَأ؛ لِأَنَّهُ مَبْنِيّ عَلَيْهِ فارتفع بِهِ كَمَا ارْتَفع هُوَ بِالِابْتِدَاءِ» الهمع ٨/١. وتأمل بقية المذاهب في ذلك في: الكتاب ١٢٧/٢، ومعاني الفراء ١٣/١، ومجالس ثعلب ٣٨٩/٢، وشرح القصائد السبع الطوال ص٣١٧، والإنصاف ٣٨/١، والتبيين ص٢٢٤، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٧٤٢/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧٠/١، والتذييل ٢٥٧/٣، وائتلاف النصرة ص٣٠.

(٣) في (ب): العادل.

(٤) في (ب): ميزوان.

(٥) أي لا يؤثر دخوله عليهما، فيغير حكمهما عن الرفع. انظر: اللمحة ٣٠١/١، وكشف النقاب ٣٦٠/٢.

(٦) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٧) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٨) وهي: (كان، وإنَّ، وظن) وأخواتهم، وما ألحق بهم، فتنسخ وتُغيّرحكم ابتدائه.




الاستفهامَ لَهُ الصَّدْرُ، «**كَقَوْلِهِمْ: أَيْنَ الْكَرِيمُ الْمُنْعِمُ؟**»: فـ«الكَرِيمُ»: مُبْتَدَأٌ، وَخَبَرُهُ: «أَيْنَ»، قُدِّمَ عَلَيهِ وُجُوبًا؛ لِأَنَّهُ اسْتِفْهَامٌ عَلَى المَكَانِ[1]، «**وَمِثْلُهُ: كَيْفَ الْمَرِيضُ الْمُدْنَفُ[2]؟**»: فـ«المَرِيضُ» مُبتَدأٌ، وَ«كَيفَ» خَبَرُهُ؛ قُدِّمَ عَلَيهِ وُجُوبًا؛ لِأَنَّهُ اسْتِفْهَامٌ عَنِ الحَالِ. «**و: أَيُّهَا الْغَادِي**» - بِالمُعْجَمَةِ، «**مَتَى الْمُنْصَرَفُ؟**» - بِفَتْحِ الرَّاءِ: وَقْتُ الانْصِرَافِ، أَيِ: الرَّحِيلُ، فـ«المُنْصَرَفُ»: مُبْتَدَأٌ، خَبَرُهُ «مَتَى» قُدِّمَ عَلَيهِ لِمَا ذُكِرَ.

«**وَإِنْ يَكُنْ بَعْضُ الظُّروفِ**» هُوَ: «**الْخَبَرَا، فَأَوْلِهِ النَّصْبَ**»، وَعَلِّقْهُ بِاسْتِمْرَارٍ مَحْذُوفٍ وُجُوبًا، وَهُوَ الخَبَرُ عَلَى التَّحْقِيقِ، وَكَذَلِكَ المَجْرُورُ، «**وَدَعْ عَنْكَ الْمِرَا، تَقُولُ: زَيْدٌ خَلْفَ عَمْرٍو قَعَدَا، وَ: الصَّوْمُ يَوْمَ السَّبْتِ، وَ: السَّيْرُ[3] غَدَا**» المُقَدَّرُ فِي ذِلِكَ: كَائِنٌ وَمُسْتَقِرٌّ[4].

«**وَإِنْ**» تَأْتِ بِنَكِرَةٍ بَعْدَ المُبْتَدَأِ، وَالخَبَرُ الظَّرْفُ «**تَقُلْ: أَيْنَ الأَمِيرُ جَالِسٌ؟، وَفِي فِنَاءِ الدَّارِ بِشْرٌ مَائِسُ؛ فَـ(جَالِسٌ) وَ(مَائِسٌ) قَدْ رُفِعَا، وَقَدْ أُجِيزَ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ[5] مَعًا**»: الأَوَّلُ عَلَى الخَبَرِيَّةِ وَإِلغَاءُ الظَّرْفِ[6]، وَالثَّانِي

---

(١) انظر: كشف النقاب ٢/٣٦١، وتحفة الأحباب ص٢٣.

(٢) سقط هذا اللفظ من (ب). والمدنف: الملازم للمرض.

(٣) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٤) انظر: اللمحة ١/٣٠٢، وكشف النقاب ٢/٣٦٣.

(٥) في (ب): النصب والرفع.

(٦) في (ب): الظروف.




عَلَى الحَالِيَّةِ[1]، وَهَذِهِ المَسْأَلَةُ سَاقِطَةٌ مِنَ المُخْتَصِرَاتِ الشَّهِيرَةِ كَـ(**الأَلْفِيَّةِ**).



(١) يعني إن رفعت «جالس» جعلته خبر المبتدأ بإلغاء الظرف أو الجار، وإن نصبت فعلى الحال، والعامل فيه معنى الاستفهام. انظر: شرح الحريري ص٨١، واللمحة ١/٣٠٥، وتحفة الأحباب ص٢٣.
وقال الفاكهي: «إذا تقدم الظرف أو المجرور على الاسم ـ كما مثل ـ اختير عند سيبويه والكوفيين حالية الاسم، فإن لم يتقدم اختير عندهم خبرية الاسم...» كشف النقاب ٢/٣٦٥.
وانظر: الكتاب ٢/٨٨، والمقتضب ٤/١٣٢.




بَابُ: الاشْتِغَالِ

وَهكَـذَا إنْ قُلـتَ: زيـدٌ لُمْتُـهُ ... وَخَالِـدٌ ضَـرَبتُهُ وَضِـمْتُهُ
فَـالرَّفْعُ فِيـهِ جَـائِزٌ والنَّصْـبُ ... كِلاهُمَـا دَلَّـتْ عَلَيْـهِ الكُتْـبُ[1]

وَقَدْ أَحْسَنَ النَّاظِمُ جِدًّا إِذْ أَعْقَبَهَا[2] بِقَوْلِهِ: «**وهكَذَا إِنْ**» أَدْخَلْتَ عَلَى الخَبَرِ الفِعْلِ ضَميرًا اشْتَغَلَ[3] بِهِ، [كَقَوْلِهِ][4]: «**قُلْتَ: زَيْدٌ لُمْتُهُ**، وَ: **خَالِدٌ ضَرَبْتُهُ وَضِمْتُهُ**»، أَيْ: ظَلَمْتُهُ[5].

«**فَالرَّفْعُ فِيهِ**»، أَيْ: فِي الاسْمِ الأَوَّلِ، «**جَائِزٌ**»: عَلَى الابتِدَاءِ[6]، بَلْ هُوَ أَرْجَحُ[7] فِي هَذَا المِثَالِ[8]، «**وَالنَّصْبُ**» جَائِزٌ أَيْضًا بِإِضْمَارِ فِعْلٍ مُوَافِقٍ لِمَا بَعْدَهُ لَفْظًا أَوْ مَعْنًى[9]، «**كِلاهُمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْكُتُبُ**» المُؤَلَّفَةُ فِي النَّحْوِ.

---

(١) الملحة ص٢٨.

(٢) في (أ): عقبها، والأصح المثبت.

(٣) في (ب): استقل.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من (ب).

(٥) في التاج «ض وم»: «يقال: ضُمْتُه ضَوْمًا وضِمْتُه ضَيْمًا، أي: ظَلَمْتُه». وانظر: العين ٧/٧٢.

(٦) وجملة «لمته، وضربته» في محل الخبر.

(٧) في (ب): راجح.

(٨) علّل لذلك الحريري بقوله: «والرفع في هذه المسائل أجود من النصب؛ لأن النصب يوجب تقدير عامل محذوف، والرفع مستغنٍ عن التقدير، فهذا رُجّح الرفع عليه» شرح الملحة ص٨٢.

(٩) أي: لمتُ زيدًا لمته، وضربتُ خالدًا ضربته. وهذا مذهب البصريين، قال العكبري: «قولك:=




فَإِنْ أَوْقَعْتَ الاسْمَ بَعْدَ مَا لَا يَلِيهِ فِعْلٌ كَـ«إِذَا» الفُجَائِيَّةِ[1]، كَـ: خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَلُومُهُ عَمْرٌو، وَجَبَ الرَّفْعُ[2]. أَوْ بَعْدَ مَا لَا يَلِيهِ الاسْمُ، كَـ«إِنْ» امْتُنِعَ، نَحْوُ: إِن زَيْدًا لُمْتُهُ[3]، أَوْ بَعْدَ مَا الغَالِبُ[4] إِيلَاؤُهُ الفِعْلَ ضَعُفَ[5]، كَـ: «أَزَيْدًا[6] لُمْتُهُ»، وَالنَّصْبُ أَرْجَحُ[7].



= زيداً ضربته على رأي من نصب زيداً، النصب فيه بفعل مقدر دل عليه المذكور. وقال بعض الكوفيين: هو منصوب بنفس ضربته» التبيين ص٢٢٦. وانظر: الكتاب ٨٢/١، والانصاف ٨٢/١، واللباب للعكبري ٤٦٧/١، وائتلاف النصرة ص١١٣.

(١) في (ب): كذا الفجارية، وهو تحريف.

(٢) علل لذلك الشاطبي بقوله: «فإذا قلت: خرجتُ فإذا زيدٌ يضربُه عمرو، فزيدٌ هها يلزم رفعُه، ولا يجوز نصبه؛ لأنّ (إذا) من أدواتِ الابتداء، فلو نصبت لم يلها الابتداء، وكانت تخرج عن وضعها» المقاصد الشافية ٨٦/٣. وانظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٣٩/٢، وشرح الكافية الشافية ٦١٥/٢، ومغني اللبيب ص٢٣٢، شرح الألفية لابن عقيل ١٣٦/٢ وتوضيح المقاصد ٦١٤/٢، وشرح الشذور للجوجري ٧٥٣/٢، وهمع الهوامع ١٥١/٥.

(٣) انظر: الارتشاف ٢١٧٢/٤، وشرح الكافية للرضي ٤٦٩/١، وشرح الألفية لابن عقيل ١٣٦/٢، وتمهيد القواعد ١٦٧٤/٤.

(٤) في (ب): الغاب، وهو تحريف.

(٥) أي: الرفع.

(٦) في (أ): إن زيدًا، والأصح المثبت.

(٧) قال ابن عقيل: «وكذلك يختار النصب إذا وقع الاسم بعد أداة يغلب أن يليها الفعل كهمزة الاستفهام، نحو: أزيدًا ضربته بالنصب والرفع، والمختار النصب» شرح الألفية ١٣٨/٢. وانظر: شرح الشذور لابن هشام ص٥٤٨.

بَابُ: الفَاعِلِ

وكــلُّ مَــا جــاءَ مِــنَ الأســماءِ	عَقِيــبَ فِعْــلٍ سَــالِمِ البِنَــاءِ
فَارْفَعْــهُ إذْ تُعــرِبُ فَهْــوَ الفَاعِــلُ	نحوُ: جَرَى الماءُ، وجَارَ الْعَامِلُ
وَوَحِّــدِ الفعــلَ مَــعَ الجَمَاعَــهْ	كقــولِهم سَــارَ الرِّجــالُ السّــاعَهْ
وإنْ تَشَــأْ فَــزِدْ عليــهِ التّــاءَ	نحــوُ اشــتَكَتْ عُرَاتُنَــا الشّــتاءَ
وتُلحَــقُ التــاءُ علــى التّحقيــقِ	بكــلِّ مَــا تَأنِيثُــهُ حَقيقِــي
كقــولِهم جــاءَتْ سُــعادُ ضَاحِكَهْ	وانطلَقــتْ نَاقَــةُ هنــدٍ رَائِكَــهْ
وتُكسَــرُ التّــاءُ بِــلَا مَحَالَــهْ	فِــي مثــلِ قَــدْ أَقبَلَــتِ الغَزَالَــهْ[1]

بَابُ: الفَاعِلِ

وَهُوَ الاسْمُ المُقَدَّمُ عَلَيهِ فِعْلٌ تَامٌّ مَصُوغٌ بَاقٍ [على] الصَّوْغِ[2] الأَصْلِيِّ[3]، كَمَا قَالَ ذَاكِرًا حُكْمَهُ.

«وَكُلُّ مَا جَاءَ مِنَ الأَسْمَاءِ عَقِيْبَ»: بِاليَاءِ لِلنَّظْمِ [١٧٨/ب]، وَتَرْكُهَا

---

(١) الملحة ص٢٨ ـ ٢٩.

(٢) في (ب): مصدق باق الصدق، وهو تحريف. وقال في البهجة المرضية ص١٩٨: «باق على الصوغ الأصلي: أي باق على نوع الصوغ الأصلي للفعل، فإن صوغ الفعل نوعان: أصلي، وهو بناؤه للفاعل، وفرعي، وهو بناؤه للمفعول...».

(٣) هذا حد ابن مالك له في شرح الكافية الشافية ٢/٥٧٦. وانظر: البهجة المرضية ص١٩٨.




أَفْصَحُ، «فِعْلٍ سَالِمِ الْبِنَاءِ»، أَيْ: الصِّيغَةِ عَنْ تَغْيِيرٍ[1]، «فَارْفَعْهُ إِذْ تُعْرِبُ فَهْوَ الْفَاعِلُ، نَحْوُ: جَرَى الْمَاءُ، وَجَارَ الْعَامِلُ»، بِخِلافِ الآتِي[2] قَبْلَ الفِعْلِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِفَاعِلٍ[3]، أَوْ بَعْدَ[4] تَغْيِيرِ البِنَاءِ، فَإِنَّهُ نَائِبٌ عَنْهُ[5]، وَفُهِمَ مِنْهُ مِمَّا ذُكِرَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ جُمْلَةً[6].

«وَوَحِّدِ الْفِعْلَ»: مَعَ إِسْنَادِهِ[7]، ....

---

(١) ليخرج النائب عن الفاعل.

(٢) في (ب): التي.

(٣) لأنه ينتقل من باب الفاعل إلى باب المبتدأ، وما بعده خبره. انظر: كشف النقاب ٢/٣٦٩.

(٤) في (ب): بعده.

(٥) انظر: اللمحة ١/٣١١، وكشف النقاب ٢/٣٧٠.

(٦) هذا مذهب جمهور البصريين، وعلل لذلك ابن الحاجب بقوله: «إنما لم يكن الفاعل جملة؛ لأنه محكوم عليه، والمحكوم عليه لا يكون إلا مفردًا» أماليه ٢/٨٨٢.
وقال العكبري: «وإنما لم يجز أن تكون الجملة فاعلا لثلاثة أوجه: أحدها: أن الفاعل كجزء من الفعل ولا يمكن جعل الجملة كالجزء لاستقلالها. والثاني: أن الفاعل قد يكون مضمرًا ومعرفة بالألف واللام، وإضمار الجملة لا يصح والألف واللام لا تدخل عليها. والثالث: أن الجملة قد عمل بعضها في بعض فلا يصح أن يعمل فيها الفعل لا في جملتها ولا في أبعاضها إذ لا يمكن تقديرها بالمفرد هنا» اللباب ١/١٥٢ - ١٥٣.
وأجاز هشام وثعلب وجماعة وقوع الفاعل جملة مطلقاً، نحو: يعجبني يقوم زيد، وظهرلي أقام زيد. وأجاز الفراء وجماعة وقوعه بشرط كون المسند إلى الجملة قلبياً.
وتحر تفصيل ذلك في: معاني الفراء ٢/٣٣٣، وشرح ديوان زهير بشرح ثعلب ص٣٤، والانتصار لابن ولاد ص١٨٦، والبغداديات ص٣٦٩، ٥٢٥، والإغفال ١/٩٩، والبصريات ١/٧٢٢، وكتاب الشعر ١/٢٢٥، ٢/٤٤٢، والأمالي الشجرية ٢/٣٧، ونتائج الفكر ص٤٣١، والمغني لابن فلاح ٢/١٢٩ - ١٣٢، والتخمير ١/٢٤٤، ومغني اللبيب ص٥٢٤، وتعليق الفرائد ٤/٢١٧، والدر المصون ١/١٤١، ٦/٤٩٤، وشرح قواعد الإعراب للكافيجي ص١٣٠، والتصريح ٢/٢٣٥.

(٧) سقط هذا اللفظ من (ب).




«مَعَ[1] الْجَمَاعَةْ» ، أَوِ الاثْنَيْنِ ، «كَقَوْلِهِمْ: سَارَ الرِّجَالُ السَّاعَةْ» ، وَجَاءَ الزَّيْدَانِ. وَقَلَّ اتِّصَالُهُ بِضَمِيرِ الجَمْعِ وَالمُثَنَّى فِي نَحْوِ قَوْلِهِم[2]: أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ[3].

وَقَوْلِهِ[4]:

.... وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ

«وَإِنْ تَشَأْ فَزِدْ عَلَيْهِ التَّاءَ»: السَّاكِنَةَ لِلتَّأْنِيثِ مَعَ الجَمْعِ[5] ؛ لِتَأَوُّلِهِ بِالجَمَاعَةِ ، «نَحْوُ: اشْتَكَتْ عُرَاتُنَا الشِّتَاءَ» ، وَمِثْلُهُ: كُلُّ مُسْنَدٍ إِلَى ظَاهِرٍ

---

(١) في (أ): إلى.

(٢) وهي لغة بني الحارث بن كعب وأزد شنوءة ، ونسبت لطيء أيضًا. انظر: المقاصد النحوية ٩٢٧/٢.

(٣) قرَّر ذلك في الهمع ٢/٢٥٦ بقوله: «إذا أسند الفعل إلى الفاعل الظاهر ؛ فالمشهور تجريده من علامة التثنية والجمع ، نحو: قام الزيدان ، وقام الزيدون ، وقامت الهندات ، ومن العرب من يلحقه الألف والواو والنون على أنها حروف دوال كتاء التأنيث ، لا ضمائر ، وهذه اللغة يسميها النحويون لغة: أكلوني البراغيث». وانظر: شرح الكتاب للسيرافي ١/١٥٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/١١٦ ، وتعليق الفرائد ٤/٢٣٨ ، والمقاصد الشافية ٢/٥٥٧.

(٤) عجز بيت من الطويل ، لعبيد الله بن قيس الرقيات يرثي مصعب بن الزبير بن العوام في ديوانه ص١٩٦ ، وصدره:

تَــولّى قِتَــال المــارقينَ بِنَفْسِــهِ ....

ونسب إليه في: المقاصد النحوية ٢/٩٢٥ ، وورد بلا نسبة في: أمالي ابن الشجري ١٩٩/١ ، والتذييل والتكميل ٦/٢٠٦ ، وتخليص الشواهد ص٤٧٣.

والشاهد في قوله: «وقد أسلماه» حيث ثنى الفعل المسند إلى الفاعلين الظاهرين ، وكان القياس أن يقال: وقد أسلمه مبعدٌ وحميم ، ولكنه جاء على لغة بعض العرب.

(٥) على الأفصح.

مُؤَنَّثٍ مَجَازِيّ[1]، وَإِنْ تَشَأْ لَا تَزِدْهَا، كَمَا تُزَادُ[2] حَتْمًا فِي جَمْعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ.

«**وَتَلْحَقُ التَّاءُ**» المَذْكُورَةُ، «**عَلَى التَّحْقِيقِ**» وُجُوبًا، «**بِكُلِّ مَا**» الفِعْلُ الَّذِي «**تَأْنِيثُهُ حَقِيقِي**»[3]: بِأَنْ كَانَ لَهُ فَرْجٌ، «**كَقَوْلِهِمْ: جَاءَتْ سُعَادُ ضَاحِكَهْ، وَ: انْطَلَقَتْ نَاقَةُ هِنْدٍ رَاتِكَهْ**»[4] بِالمُثَنَّاة، يُقَالُ: رَتَكَ البَعِيرُ، أَيْ: قَارَبَ خُطْوَتَهُ[5].

«**وَتَكْسِرُ التَّاءَ**» المَذْكُورَةُ، «**بِلَا مَحَالَهْ، فِي مِثْلِ: قَدْ أَقْبَلَتِ الْغَزَالَهْ**»؛ لِالتِقَائِهَا سَاكِنَةً[6] مَعَ اللَّامِ[7].



---

(١) انظر: اللمحة ١/٣١، وكشف النقاب ٢/٣٧١.

(٢) في (ب): لا تزاد.

(٣) متصل بفاعله. انظر: تحفة الأحباب ص٢٥.

(٤) في الملحة: رائكة.

(٥) في (ب): إذ ظرب خطوه، وهو تحريف. ففي القاموس ص١٢١٤: «رَتَكَ البَعِيرُ رَتْكاً ورَتَكاً ورَتَكَاناً، مُحَرَّكَتَيْنِ: قارَبَ خَطْوَهُ.». وانظر: العين ٥/٣٣٧، وغريب الحديث لابن سلام ٣/٣٥.

(٦) في (ب): الساكنة.

(٧) فتُحرك بالكسر كما مثّل. انظر: شرح الملحة للحريري ص٨٩، واللمحة ١/٣١٤، وكشف النقاب ٢/٣٧٤، وتحفة الأحباب ص٢٦.

بَابُ: مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

وَاقْضِ قَضَاءً لَا يُرَدُّ قَائِلُهْ ... بِالرَّفعِ فِيمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهْ

مِنْ بَعْدِ ضَمِّ أَوَّلِ الأَفْعَالِ ... كَقَوْلِهِم: يُكْتَبُ عَهْدُ الوَالِي

وَإِن يَكُنْ ثَانِي الثُّلاثِيِّ أَلِفْ ... فَاكْسِرْهُ حِينَ تَبْتَدِي وَلَا تَقِفْ

تَقُولُ: بِيعَ الثَّوبُ وَالغُلامُ ... وكِيلَ زَيتُ الشَّامِ والطَّعَامُ[1]

بَابُ: مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ[2]

وَالمُرَادُ بِهِ: النَّائِبُ عَنْهُ.

«**وَاقْضِ قَضَاءً لَا يُرَدُّ قَائِلُهْ**»؛ لِصَوَابِهِ، «**بِالرَّفْعِ فِيمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهْ**» مِنَ المَفْعُولَاتِ بِأَنْ حُذِفَ[3]، «**مِنْ بَعْدِ ضَمِّ أَوَّلِ الأَفْعَالِ**»: المَاضِي مِنْهَا[4] وَالمُضَارِعِ، وَكَسْرِ مَا قَبْلَ آخِرِ المَاضِي، وَفَتْحِهِ فِي المُضَارِعِ، «**كَقَوْلِهِمْ**»:

(١) الملحة ص٣٠ ـ ٣١.

(٢) مصطلح كوفي يقابل «المفعول الذي لم يذكر فاعله». انظر: مصطلحات النحو الكوفي ص٦٣، والمصطلح النحوي ص١٤٣.

(٣) القصد: احكم للمفعول الذي لم يُذكر فاعله بالرفع، إقامةً له مقامه، وغُيِّرت له صيغةُ الفعل المسند إليه؛ ليعلم أنّه ليس بفعل الفاعل؛ وذلك بضمِّ أوّله؛ فإنْ كان ماضيًا كُسِرَ ما قبل آخره، فتقول: ضُرِب الرَّجُلُ؛ وإنْ كان مضارِعًا فُتِحَ ما قبل آخره، فتقول: يُضْرَبُ. وانظر: اللمحة ٣١٥/١، وكشف النقاب ٣٧٥/٢.

(٤) في (ب): منهما.




كُتِبَ، أَوْ: «يُكْتَبُ عَهْدُ الْوَالِي».

«وَإِنْ يَكُنْ ثَانِي الثُّلَاثِيِّ أَلِفْ» مَقْلُوبَةٌ عَنْ وَاوٍ، كَـ«قَالَ»، أَوْ يَاءٍ، كَـ«بَاعَ»، وَ«كَالَ»، «فَاكْسِرْهُ»، أَيْ: الأَوَّلُ، «حِينَ تَبْتَدِي وَلَا تَقِفْ»، أَيْ: لَا تَتَوَقَّفْ[1] فِي كَسْرِهِ، فَتَقْلِبُ الأَلِفَ يَاءً لِمُنَاسَبَتِهَا[2]؛ «تَقُولُ: بِيعَ الثَّوْبُ وَالْغُلَامُ، وَ: كِيلَ زَيْتُ الشَّامِ وَالطَّعَامُ»، وَمِنْهُ: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ﴾[3] [هود: ٤٥].

وَيَشْمَلُ[4] الْمَفْعُولُ فِي التَّرْجَمَةِ[5]: الْمَفْعُولَ بِهِ، وَالْمَفْعُولَ الْمُطْلَقَ؛ وَهُوَ الْمَصْدَرُ، وَالْمَفْعُولَ فِيهِ؛ وَهُوَ الظَّرْفُ، وَمِثْلُهُ الْمَجْرُورُ. وَأَمَّا الْمَفْعُولُ لَهُ، وَالْمَفْعُولُ [مَعَهُ][6] فَلَا يَدْخُلَانِ فِي هَذَا الْبَابِ[7].



---

(١) في (ب): توقف.

(٢) في (ب): المناسبة.

(٣) انظر: أمالي ابن الشجري ٤٢/٢، واللمحة ٣١٦/١، وكشف النقاب ٣٧٦/٢.

(٤) في (ب): وشمل.

(٥) أي: الإطلاق.

(٦) ما بين المعقوفين زيادة من (ب).

(٧) انظر: اللمحة ٣١٩/١.

بَابُ: المَفْعُولِ بِهِ

والنَّصْبُ للمَفْعُولِ حُكْمٌ وَجَبَا	كَقَولِهِم: صَادَ الأَمِيْرُ أَرْنَبَا
وَرُبمَا أُخِّرَ عَنْهُ الفَاعِلُ	نَحْوُ: قَدِ استَوفَى الخَرَاجَ العَامِلُ
وإنْ تَقُلْ: كَلَّمَ مُوسَى يَعلَى	فقَدِّمِ الفَاعِلَ فَهْوَ أَوْلَى
وَتُرفَعُ المفْعُولُ إنْ حَذَفْتَا	مِنَ الكَلامِ فَاعِلاً عَرَفْتَا[1]

بَابُ: المَفْعُولِ بِهِ

وَهُوَ مَا وَقَعَ عَلَيهِ فِعْلُ الفَاعِلِ[2].

«وَالنَّصْبُ لِلْمَفْعُولِ» بِهِ[3]، وَهُوَ المُرَادُ عِنْدَ الإِطْلَاقِ، «حُكْمٌ[4] أُوجَبَا»[5]؛ فَرْقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الفَاعِلِ؛ «كَقَوْلِهِمْ: صَادَ الأَمِيرُ أَرْنَبَا». وَالأَصْلُ تَأْخِيرُهُ عَنِ[6] الفَاعِلِ، كَمَا فِي المِثَالِ[7].

(١) الملحة ص٣١.

(٢) في (ب): ما وقع عليه الفعل. وتمثيله يقرر ذلك، فـ(أرنب) مفعول به لوقوع فعل الفاعل عليه، وهو الصيد.

(٣) انظر علة نصبه في: اللباب ١/١٥٢، ٢٦٧، وكشف النقاب ٢/٣٧٨.

(٤) في (ب): حكمًا، والصَّواب المثبت.

(٥) في الملحة: وجبا.

(٦) في (ب): على.

(٧) انظر: شرح الملحة للحريري ص٩٤.




«**وَرُبَّمَا أُخِّرَ عَنْهُ الْفَاعِلُ**»: حَيْثُ لَا لَبْسَ ؛ «**نَحْوُ: قَدِ اسْتَوْفَى الْخَرَاجَ الْعَامِلُ**» ، وَيَجِبُ فِي نَحْوِ: مَا ضَرَبَ زَيْدًا إِلَّا عَمْرُو [١٧٩/أ] ، وَزَانَ الشَّجَرَةَ نَوْرُهَا.

«**وَإِنْ تَقُلْ: كَلَّمَ مُوسَى يَعْلَى ، فَقَدِّمِ الْفَاعِلَ**» وُجُوبًا ، «**فَهْوَ أَوْلَى**» بِالتَّقْدِيمِ ؛ رَفْعًا لِلالتِبَاسِ ، لِعَدَمِ ظُهُورِ الفَاعِلِ مِنَ المَفْعُولِ بِالإِعْرَابِ ، أَوِ المَعْنَى ، فَرَجَعَ إِلى الأَصْلِ[١]. فَإِنْ[٢] ظَهَرَ بِالمَعْنَى جَازَ تَأْخِيرُهُ ، نَحْوُ: أَكَلَ الكُمَّثْرَى مُوسَى[٣].

[«**وَتُرفَعُ المفْعُولُ إنْ حَذَفْتَا ، مِنَ الكَلامِ فَاعِلاً عَرَفْتَا**» أو جهلتَهُ[٤]].



(١) انظر: اللباب للعكبري ١/١٥٣ ، واللمحة ١/٣٢٢ ، وكشف النقاب ٢/٣٧٩.

(٢) في (ب): وإن.

(٣) للقرينة التي تنفي اللّبس. انظر: شرح الملحة للحريري ص٩٤ ، وشرح الكافية للرضي ١/١٩١ ، والمقاصد الشافية ٢/٥٩٩ ، وتعليق الفرائد ٤/٢٧٠ ، والكناش ١/١٣٥.

(٤) مثبت بحاشية النسخة (أ) ، وأشير إليه بـ(صح).

بَابُ: ظَنَنْتُ وَأَخَواتُهَا

وكُلُّ فِعْلٍ مُتَعَدّ يَنصِبُ	مفعولَهُ مِثْل: سَقَى ويَشرَبُ
لَكِنَّ فِعْلَ الشَّكِّ وَاليَقِيْنِ	يَنصِبُ مَفْعُولَيْنِ فِي التَّلقِيْنِ
تَقُولُ: قَدْ خِلْتُ الهِلالَ لَائِحَا	وَقَدْ وجَدْتُ المُستَشَارَ نَاصِحَا
وَمَا أَظُنُّ عَامِرًا رَفِيقَا	وَلَا أرَى لِي خَالِدًا صَدِيْقَا
وَهَكَذَا تَصْنَعُ فِي عَلِمْتُ	وَفِي حَسِبْتُ ثُمَّ فِي زَعَمْتُ[1]

بَابُ: ظَنَنْتُ وَأَخَواتُهَا

وَصَدَّرَهُ بِحُكْمِ الفِعْلِ المُتَعَدِّي[2]؛ تَتْمِيمًا لِلفَائِدَةِ، فَقَالَ: «**وكُلُّ فِعْلٍ مُتَعَدٍّ**» بَاقٍ عَلَى بِنَائِهِ الأَصْلِيِّ، «**يَنْصِبُ مَفْعُولَهُ، مِثْلُ: سَقَى**» زَيْدٌ عَمْرًا، «**وَيَشْرَبُ**» المَاءَ.

أَمَّا اللازِمُ[3] فَلَا يَنصِبُ المَفْعُولَ إِلَّا بِوَاسِطَةٍ، كَأَذْهَبْتُ زَيْدًا، وَذَهَبْتُ بِزَيدٍ[4].

---

(١) الملحة ص٣٢ ـ ٣٣.

(٢) أي: المتعدي بنفسه إلى مفعول واحدٍ كيشرب في تمثيله، أو مفعولين كسقى، تقول: سقيتُ زيدًا ماءً.

(٣) سقط من (ب) قوله: أما اللازم.

(٤) أي: يتعدى بالهمزة أو بحرف الجرِّ.

وَعَلامَتُهُ: أَنْ لَا يُصَاغَ مِنْهُ اسْمُ مَفْعُولٍ إِلَّا بِحَرْفِ جَرٍّ. وَالغَالِبُ فِي المُتَعَدِّي أَنْ يَنْصِبَ مَفْعُولاً وَاحِدًا.

«**لَكِنَّ فِعْلَ الشَّكِّ**»، أَيْ: الظَّنّ، «**وَالْيَقِينِ**»، أَيْ: أَفْعَالُهَا؛ وَهِيَ: خَالَ، وَوَجَدَ، وَظَنَّ، وَرَأَى[1]، وَعَلِمَ، وَحَسِبَ، وَزَعَمَ، وَنَحْوُهَا. «**يَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ فِي التَّلْقِينِ، تَقُولُ:**» فِي مِثَالِ ذَلِكَ «**قَدْ خِلْتُ الْهِلالَ**[2] **لَائِحَا**»، أَيْ: ظَنَنْتُهُ لَامِعًا، «**وَ: قَدْ وَجَدْتُ الْمُسْتَشَارَ نَاصِحَا**»، «**وَ: مَا أَظُنُّ عَامِرًا رَفِيقًا، وَ: لَا أَرَى**» أيْ: أَظُنُّ «**لِي خَالِدًا صَدِيقَا**»[3].

«**وَهَكَذَا تَصنع فِي (عَلِمْتُ)، وَفِي (حَسِبْتُ)، ثُمَّ فِي (زَعَمْتُ)**»، فَتَقُولُ: عَلِمْتُ اللهَ كَبِيرًا، وَحَسِبْتُ زَيْدًا أَمِيرًا، وَزَعِمْتُهُ كَرِيمًا[4].



---

(١) إذا كانت بمعنى «علمت»، فإذا كانت بمعنى «أبصرت» تعدت إلى واحدٍ. انظر: شرح الملحة للحريري ص٩٧.

(٢) في شرح الملحة للحريري ص٩٦: الهَلاك، وهو تحريفٌ.

(٣) انظر: علل النحو ص٤٤٨، والكافية ص٤٧، واللمحة ٣٢٩/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٧٦/٢، واللمحة ٣٣٣/١، وشرح الألفية لابن الناظم ص١٤١، وشرح الشذور لابن هشام ص٤٥٦، وللجوجري ٦٤٠/٢.

(٤) انظر: تحفة الأحباب ص٢٨.

بَابُ: اسْمِ الفَاعِلِ

وإنْ ذَكَـرْتَ فَـاعِلاً مُنوَّنَـا ... فَهْـوَ كَمَـا لَـو كَـانَ فِعْـلاً بَيِّنَـا

فَـارْفَعْ بِـهِ فِـي لَازِمِ الأَفْعَـالِ ... وَانْصِـبْ إذا عُـدِّي بِكُـلِّ حَـالِ

تَقُـولُ: زَيْـدٌ مُشْـتَرٍ أَبُـوهُ ... بِـالرَّفْعِ مِثْـل: يَشْـتَرِي أَخُـوهُ

وقُـلْ: سَـعِيدٌ مُكْـرِمٌ عُثْمَانَـا ... بِالنَّصْبِ، مِثْل: يُكرِمُ الضِّيْفَانَا[1]

بَابُ: اسْمِ الفَاعِلِ

«وَإِنْ ذَكَرْتَ فَاعِلاً»، أَيْ: اسْمَ فَاعِلٍ، «مُنَوَّنًا» لَا مُضَافًا. «فَهْوَ كَمَا لَوْ كَانَ» المَذْكُورُ، «فِعْلاً بَيِّنًا» مَحَلَّهُ.

«فَارْفَعْ بِهِ» الفَاعِلَ فَقَطْ، «فِي» مَا إِذَا كَانَ اسْمَ فَاعِلٍ، «لَازِمَ الأَفْعَالِ». «وَانْصِبْ» بِهِ المَفْعُولَ أَيْضًا وَاحِدًا فَأَكْثَر، عَلَى حَسَبِ فِعْلِهِ[2]، «إِذَا عُدِّيَ» فِعْلُهُ، «بِكُلِّ حَالٍ، تَقُولُ:» فِي المُتَعَدِّي «زَيْدٌ مُشْتَرٍ أَبُوهُ» كَذَا مَثَّلَا؛ كَمَا تَقُولُ فِي فِعْلِهِ: «يَشْتَرِي أَخُوهُ»[3]، كَذَا: «وَقُلْ: سَعِيدٌ مُكْرِمٌ

(١) الملحة ص٣٣ ـ ٣٤.

(٢) يُشير إلى اسم الفاعل المشتق من الفعل يعمل عمل فعله، فيرفع الفاعل إذا كان لازمًا، وينصب المفعول إذا كان متعديًا. انظر: اللمحة ٣٤١/١، وكشف النقاب ٣٨٦/٢، وتحفة الأحباب ص٢٨.

(٣) نقله عنه المحبي بقوله: «.. (مشترٍ) من (الاشتراء)؛ وهو الابتياع، وعليه شرح الجلال=

عُثْمَانَا، **بِالنَّصْبِ**»، أَيْ[1] «**مِثْل**» مَا تَقُولُ فِي فِعْلِهِ: «**يُكْرِمُ الضِّيفَانَا**».

وَأَشَارَ بِالمِثَالِ[2] إِلَى أَنَّهُ إِنَّمَا يَعْمَلُ مُعْتَمِدًا عَلَى مُبْتَدَإٍ، وَمِثْلُهُ: مَوْصُولٌ[3]، أَوْ نَفْيٌ، أَوِ اسْتِفْهَامٌ، نَحْوُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُشْتَرٍ أَخُوهُ، وَمُكْرِمٍ عَمْرًا، وَهَكَذَا[4].



= السيوطي، فإنه قال في المثال المذكور: تقول: هذا مشترٍ أبوه كذلك...» الحبر الحريرية ١/٢٥٠ ـ الرسالة الثانية.

(١) سقط من (ب) قوله: كما أي.

(٢) في (ب): في المثال.

(٣) في (ب): موصوف.

(٤) القصد أنه لا يعمل إلَّا بشروط؛ فلا يعمل إلا إذا كان معتمدًا على ما قبله من مبتدأ، كقولك: هذا ضارب زيدًا. أو موصوف، كقولك: مَرَرت برجلٍ ضاربٍ زَيْدًا. أو على صاحب الحال، كقولك: هذا عمرٌ ضاربًا زيدًا. أو على همزة الاستفهام، كقولك: أضاربٌ صاحبك زيدًا. أو على (ما) النّافية، كقولك: ما ضاربٌ زيدٌ عمرًا. انظر: شرح المقدمة المحسبة ٢/٣٨٩، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٤٣، واللمحة ١/٣٤٢، وكشف النقاب ٢/٣٨٦، ودليل الطالبين ص٨٠، وتأمل بقية شروط إعماله في: البديع لابن الأثير ١/٥٠٥ ـ ٥٠٦، والارتشاف ٥/٢٢٦٧.




بَابُ: المَصْدرِ

وَالمَصْـــدَرُ الأَصْــلُ وَأَيُّ أَصْــلِ ... وَمِنْـهُ: يَـا صَـاحِ اشْـتِقَاقُ الفِعْـلِ

وأوجَبَــتْ لــهُ النّحــاةُ النَّصْــبَا ... كَقَــوْلِهِم: ضَـرَبْتُ زَيْـدًا ضَرْبَا

وَقَــدْ أُقِـيمَ الوَصْــفُ وَالآلاتُ ... مَقَامَــــهُ وَالعَــــدَدُ الإِثْبَــــاتُ

نَحْوُ: ضَـرَبْتُ العَبْـدَ سَـوْطًا فَهَرَبْ ... وَاضْرِبْ أَشَدَّ الضَّرْبِ مَنْ يَغْشَى الرِّيَبْ

وَاجْلِدْهُ فِـي الخَمْـرِ أَرْبَعِيْـنَ جَلْـدَهْ ... وَاحْبِسْـهُ مِثْـلَ حَـبْسِ زَيْـدٍ عَبْـدَهْ

وَرُبَّمَــا أُضْـمِرَ فِعْــلُ المَصْــدَرِ ... كَقَــوْلِهِم: سَـمْعًا وَطَوْعًـا فَـاخْبُرِ

وَمِثْلُــهُ: سَــقْيًا لَــهُ وَرَعْيَــا ... وَإِن تَشَـــأْ جَـدْعًا لَـــهُ وَكَيَّــا

وَمِنْـهُ: قَــدْ جَـاءَ الأَمِيْـرُ رَكْضَـا ... واشْــتَمَلَ الصَّــمَّاءَ إِذْ تَوَضَّــا[1]

بَابُ: المَفْعُولِ المُطْلَق

وَهُـوَ[2] المَصْـدَرُ[3] الفَضْـلَةُ المُؤَكِّـدُ[4] لِعَامِلِـهِ، أَوِ المُبَيِّنُ لِنَوْعِـهِ، أَوْ عَدَدِهِ[5].

(١) الملحة ص٣٥ـ ٣٦.

(٢) في (ب): هو.

(٣) انظر سر تسمية المفعول المطلق بالمصدر في: اللباب للعكبري ١/٢٦١.

(٤) في (ب): المذكورة.

(٥) انظر: الكافية ص١٨، وأوضح المسالك ٢/٢٠٥، وشرح الألفية لابن الناظم ص١٩٠.

وَسُمِّيَ مُطْلَقًا؛ لِوُقُوعِ اسْمِ المَفْعُولِ عَلَيهِ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ بِحَرْفٍ[1]، وَلَمَّا كَانَ نَوْعًا مِنَ المَصْدَرِ صَدَّرَ بِالكَلامِ عَلَيهِ[2]، فَقَالَ: «**وَالْمَصْدَرُ الأَصْلُ، وَأَيُّ أَصْلِ**» هو، «**وَمِنْهُ، يَا صَاحِ، اشْتِقَاقُ الْفِعْلِ**»[3]، وَالوَصْفُ.

«**وَأَوْجَبَتْ لَهُ النُّحَاةُ النَّصْبَا**[4] [**فِي**» مَا][5] إِذَا كَانَ مَفْعُولاً مُطْلَقًا، كـ«**قَوْلِهِم**[6]: **ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبَا**»[7].

«**وَقَدْ أُقِيمَ الْوَصْفُ**» [١٧٩/ب] **لَهُ**[8]، «**وَالآلاَتُ**» جَمْعُ: آلَةٍ، «**مُقَامَهُ**» بَعْدَ حَذْفِهِ، «**وَالْعَدَدُ**» أَيْضًا «**الإِثْبَاتُ**»[9]؛ فَالآلَةُ، «**نَحْوُ: ضَرَبْتُ الْعَبْدَ سَوْطًا**»، أَيْ: ضَرَبْتُهُ سَوْطًا، «**فَهَرَبْ**». «**وَ:**» الوَصْفُ، نَحْوُ: «**اضْرِبْ**

---

(١) قرر ذلك في الهمع بقوله: «إِنَّمَا سمي مَفْعُولا مُطلقًا؛ لِأَنَّهُ لم يُقيد بِحرف جر» الهمع ٩٤/٣. وانظر: شرح المقدمة المحسبة ٣٠١/٢، وشرح المكودي على الألفية ص١١٢، والكناش ١٥٥/١.

(٢) في المقاصد الشافية ٢١٢/٣: «فبدأ بالمفعول المطلق، وهو المصدر؛ لأنّه أقرب هذه المنصوبات إلى الفعل لأنّه مُشتَقٌّ منه، والفعل دالٌّ عليه بحروفه؛ إذ الفعلُ له دلالتان: دلالة بحروفه، ودلالة بصيغته. ودلالة الحروف أقرب إلى المصدر من دلالة الصيغة». وانظر: توجيه اللمع ص١٦٥ ـ ١٦٦.

(٣) أي: المصدر أصل الفعل، وهذا مذهب البصريين، وقد مر التعليق على ذلك.

(٤) في (أ): نصبا، والمثبت موافق لنص الملحة.

(٥) ما بين المعقوفين زيادة من (ب).

(٦) في (ب): نحو قولهم.

(٧) انظر: كشف النقاب ٣٨٩/٢.

(٨) أي: قد يُقام مقام المصدر في انتصابه أشياء؛ منها وصفه، وآلته، وعدده، كما مثَّل.
وفي شرح القطر لابن هشام ص٢٢٦: «وَلَيْسَ مِمَّا يَنُوب عَن الْمصدر صفته، نَحْو: ﴿وَكُلَا مِنۡهَا رَغَدًا﴾ خلافًا للمعربين، زَعَمُوا أَن الأَصْل: أكلا رغدا، وَأَنه حذف الْمَوْصُوف ونابت صفته مَنَابه فانتصب انتصابه. وَمذهب سِيبَوَيْهٍ أَن ذَلِك إِنَّمَا هُوَ حَال من مصدر الْفِعْل الْمَفْهُوم مِنْهُ؛ وَالتَّقْدِير: فَكل حَالَة كَون الْأكل رغدا». وانظر: الكتاب ٢٢٨/١.

(٩) لأن نيابة العدد عن المصدر ملازمة للإثبات.




أَشَدَّ الضَّرْبِ»: أَيْ: ضَرْبًا شَدِيدًا، أَيْ[1]: ضَرْبًا أَشَدَّ «مَنْ يَغْشَى الرِّيَبْ».

«وَ:» العَدَدُ، نَحْوَ: «اجْلِدْهُ» فِي الخَمْرِ «حَدًّا أَرْبَعِيْنَ جَلْدَهْ»، أَيْ: جَلْدَتُ أَرْبَعِينَ.

«وَ:» مِنَ الوَصْفِ: «احْبِسْهُ[2]، مِثْلَ: حَبْس مَوْلًى[3] عَبْدَهْ»، أَيْ: حَبْسًا مِثْلَ حَبْس[4].

«وَرُبَّمَا أُضْمِرَ فِعْلُ الْمَصْدَرِ»، أَيِ: العَامِلُ فِيهِ تَارَةً جَوَازًا[5]، كَقَوْلِكَ لِمَنْ قَدِمَ مِنَ السَّفَرِ: قُدُومًا مُبَارَكًا، وَلِمَنْ قَالَ: أَسِيرُ سَيْرًا سَرِيعًا[6].

وَوُجُوبًا[7] أُخْرَى[8]؛ «كَقَوْلِهِمْ: سَمْعًا وَطَوْعًا فَاخْبُرِ»، أَيِ: أَسْمَعُ سَمْعًا، وَأَطِيعُ طَوْعًا.

«وَمِثْلُهُ»: فِي الدُّعَاءِ لَهُ[9]، ....

---

(١) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٢) في (ب): احسبه.

(٣) في الملحة: زيد.

(٤) في (أ): احبس مثل حبسه، والصَّواب المثبت. وانظر: تحفة الأحباب ص٢٩.

(٥) القصد: أنه ذكر قبلُ أن المصدر ينتصب بفعله المشتق منه، إلا أنه قد جاء في كلام العرب مصادر نصبت بأفعال محذوفة مقدرة، كما مثَّل.

(٦) أي يحذف جوازا لقرينة لفظية أو معنوية كما مثَّل. وانظر: كشف النقاب ٢/٣٩٣.

(٧) في (ب): ووجوهًا، وهو تحريفٌ.

(٨) وهو على ضربين: سماعي وقياسي؛ كَقَوْلِهِمْ: سَمْعًا وَطَوْعًا، والثاني: في مواضع منها: أن يقع المصدر تفصيلا لعاقبة ما تقدمه، نحو قوله: ﴿فإما منا بعد وإما فداء﴾؛ فمنا وفداء منصوبان بفعل محذوف وجوبًا؛ تقديره: فإما تمنون منا، وإما تفدون فداء. انظر: كشف النقاب ٢/٣٩٣.

(٩) سقط هذا اللفظ من (ب).

قَوْلُكَ[١]: «**سَقْيًا لَهُ وَرَعْيًا**»، أَيْ: سَقَاهُ اللهُ سُقْيًا، وَرَعَاهُ اللهُ رَعْيًا، أَيْ: حَفِظَهُ.

«**وَإِنْ تَشَأْ**» قُلْ فِي الدُّعَاءِ عَلَيهِ: «**جَدْعًا[٢] لَهُ وَكَيًّا**»، أَيْ: جَدَّعَهُ[٣] اللهُ، وَكَوَاهُ اللهُ. وَالجَدعُ ـ بِالدَّالِ المُهْمَلَةِ ـ: قَطْعُ الأَنْفِ وَالأُذُنِ وَالشَّفَةِ وَاليَدِ[٤].

«**وَمِنْهُ**»، أَي: المَصْدَرُ[٥]، قَوْلُكَ[٦]: «**قَدْ جَاءَ الأَمِيرُ رَكْضًا**»، أَيْ: يَرْكُضُ[٧] رَكْضًا[٨].

وَقِيلَ: هُوَ حَالٌ، أَيْ: رَاكِضًا[٩].

«**وَاشْتَمَلَ الصَّمَّاءَ؛ إِذْ تَوَضَّا**»، أَيْ: اشْتِمَالَ الصَّمَّاءِ[١٠]؛ وَهُوَ أَنْ يجلّلَ الجَسَدُ بِالثَّوْبِ[١١].

---

(١) في (ب): كقولك.
(٢) في (ب): جذعا، وهو تصحيف.
(٣) في (ب): جذعه، وكذا ما بعدها. وهو تصحيف.
(٤) انظر: العين ٢١٩/١.
(٥) أي: من المصدر الذي أضمر عامله.
(٦) في (ب): كقولك.
(٧) في (ب): اركض.
(٨) هذا مذهب المبرد والأخفش. انظر: المقتضب ٢٣٦/٣، والمساعد ١٣/٢، واللباب للعكبري ٢٦٤/١، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٩/٢.
(٩) وهذا مذهب سيبويه والجمهور. انظر: الكتاب ٣٧٠/١ ـ ٣٧١، وشرحه للسيرافي ٢٥٧/٢، والتبصرة والتذكرة ٢٩٩/١، وشرح الملحة للحريري ص١٠٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٢/٢، واللمحة ٣٥٤/١، وكشف النقاب ٣٩٤/٣، والهمع ١٥/٤.
(١٠) أي: اشتمل الاشتمالة الصَّماء. وانظر: اللسان «ص م م»، وكشف النقاب ٣٩٥/٣.
(١١) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢٦٦/١، واللمحة ٣٥٥/١، ومغني اللبيب ص٨٥٦، وتحفة الأحباب ص٣٠.




بَابُ: المَفْعُولِ لَهُ

وَإِنْ جَرَى نُطْقُكَ بِالمَفْعُولِ لَهْ ... فَانْصِبْهُ بِالفِعْلِ الَّذِي قَدْ فَعَلَهْ

وهْوَ لَعَمْرِي مَصْدَرٌ فِي نَفْسِهِ ... لَكِنَّ جِنْسَ الفِعْلِ غَيْرُ جِنْسِهِ

وَغَالِبُ الأَحْوَالِ أَنْ تَرَاهُ ... جَوَابَ: لِمْ فَعَلْتَ مَا تَهْوَاهُ؟

تَقُولُ: قَدْ زُرتُكَ خَوْفَ الشَّرِّ ... وغُصْتُ فِي البَحْرِ ابتغَاءَ الدُّرِّ[1]

بَابُ: المَفْعُولِ لَهُ

هُوَ ـ كَمَا يُؤخَذُ مِمَّا سَيَأْتِي ـ: المَصْدَرُ[2] المُعَلَّلُ لِفِعْلٍ شَارَكَهُ فَاعِلاً وَوَقْتًا[3].

«وَإِنْ جَرَى نُطْقُكَ بِالْمَفْعُولِ لَهْ، فَانْصِبْهُ بِالْفِعْلِ الَّذِي قَدْ فَعَلَهْ» للفَاعِلُ[4] لَهُ[5].

---

(١) الملحة ص٣٦.

(٢) قال أبو حيان: «وزعم يونس أن قومًا من العرب يقولون: أما العبيد فذو عبيد ـ بالنصب، وتأول نصب العبيد على المفعول له، وإن كان (العبيد) غير مصدر» الارتشاف ١٣٨٣/٣، والتذييل والتكميل ٢٣٢/٧.

(٣) انظر: اللمحة ٣٦١/١، وكشف النقاب ٣٩٦/٢.

(٤) في (أ): العامل.

(٥) في تحفة الأحباب ص٣٠: «أي: الذي قد فعله فاعل المفعول له، فجعل الفعل فاعلا مجازًا». وانظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٩٦/٢. وتحر بقية الأقوال في ناصب المفعول له في: الكتاب ٣٦٩/١، وأسرار العربية ص١٧٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٢/٢،=




«**وَهْوَ لَعَمْرِي مَصْدَرٌ فِي نَفْسِهِ، لَكِنَّ جِنْسَ الْفِعْلِ**» العَامِلُ فِيهِ، «**غَيْرُ جِنْسِهِ**»، أَيْ: مَعْنَاهُ غَيْرُ مَعْنَاهُ[1]. وَأَمَّا فَاعِلُهُمَا[2] فَمُتَّحِدٌ، [وَكَذَا مِنْ فِعْلِهِ][3].

«**وَغَالِبُ الأَحْوَالِ أَنْ تَرَاهُ**» مُعَلَّلاً[4]؛ بِأَنْ يَصْلُحَ «**جَوَابَ: لِمْ فَعَلْتَ مَا تَهْوَاهُ؟**»[5].

«**تَقُولُ: قَدْ زُرْتُكَ خَوْفَ الشَّرِّ**»، أَيْ: للخَوْفِ مِنْهُ، «**وَغُصْتُ فِي الْبَحْرِ التِقَاطَ الدُّرِّ**»، أَيْ: لِطَلَبِ الجَوْهَرِ.



= والارتشاف ٢/٢٢١، والتذييل ٧/٢٣٨، والهمع ٣/١٣٣.

(١) في اللمع ص٥٨: «يكون الْعَامِلِ فِيهِ فعلا من غير لَفظه». وانظر: اللباب للعكبري ١/٢٧٧.

(٢) في (ب): أما فاعله.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من (ب).

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ٢/٦٧٠.

(٥) أي: ومن شرطه أن يُرَى جوابًا: لم فعلت؟.




بَابُ: المَفْعُولِ مَعَهُ

وَإِنْ أَقَمْـتَ الـوَاوَ فِـي الكَـلَامِ ... مُقَـامَ (مَـعْ) فَانْصِـبْ بِـلَا مَـلَامِ

تقُـولُ: جَـاءَ البَـرْدُ وَالجِبَابَـا ... وَاسْـتَوَتِ المِيَـاهُ وَالأَخْشَـابَا

وَمَـا صَـنعتَ يَـا فَتَـى وَسُـعْدَى ... فَقِسْ عَلَى هَذَا تُصَادِفْ رُشْدَا[1]

بَابُ: المَفْعُولِ مَعَهُ

«وَإِنْ أَقَمْتَ الْوَاوَ فِي الْكَلَامِ، مُقَامَ (مَعْ)[2]، فَانْصِبْ»، [أَي][3]: الاسمُ الوَاقِعُ بَعْدَهَا[4]، «بِلَا مَلَامِ»، أَيْ: بِمَا سَبَقَهَا مِنْ فِعْلٍ وَشِبْهِهِ[5]، «تَقُولُ: جَاءَ البَرْدُ وَالْجِبَابَا، وَاسْتَوَتِ الْمِيَاهُ [١٨٠/أ] وَالأَخْشَابَا»، أَيْ: مَعَهَا.

---

(١) الملحة ص٣٧.

(٢) بهذه حدَّه الزمخشري فقال: «وهو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى (مع)..» المفصل ص٨٣.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من (ب).

(٤) أي: يُنصب بالفعل الذي قبله بواسطة الواو التي بمعنى (مع).

(٥) هذا مذهب الجمهور. وفصَّل ذلك السيوطي بقوله: «فِي نَاصب الْمَفْعُول مَعَه أَقْوَال: أَحدهَا ـ وَهُوَ الْأَصَح ـ: أَنه مَا تقدمه من فعل أَو شُبْهَة... القَوْل الثَّانِي: أَن ناصبه الْوَاو وَعَلِيهِ الْجِرْجَانِيّ لاختصاصها لما دخلت عَلَيْهِ من الِاسْم فَعملت فِيهِ... الثَّالِث: أَن نَصبه فعل مُضْمر بعد الْوَاو وَعَلِيهِ الزّجاج... الرَّابِع: أَن نَصبه بِالْخِلَافِ وَنسبه ابْن مَالك للكوفيين» الهمع ٣/٢٣٧ ـ ٢٣٨. وتحر الخلاف في ذلك في: الكتاب ١/٢٩٧، والإنصاف ١/٢٤٨، والتبيين ص٣٧٩، واللباب للعكبري ١/٢٧٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٤٧، واللمحة ١/٣٦٨.




«وَمَا صنعتَ يَا فَتَى وَسُعْدَى»، أَيْ: مَعَهُ. **«فَقِسْ عَلَى هَذَا»** المَذْكُورِ، **«تُصَادِفْ رُشْدَا»**، نَحْوُ: أَنَا سَائِرٌ وَالنِّيلَ، وَسِرْ[1] وَالطَّرِيقَ[2].



(١) في (ب): وسار.

(٢) أي: معهما.




بَابُ: الحَالِ

والحَـــالُ والتَّمْيِيـــزُ مَنْصُـــوبَانِ — على اخْـتِلافِ الوَضـعِ والمَبَـانِي

ثــمَّ كِـلَا النَّـوعَيْنِ جَـاءَ فَضْـلَهْ — مُنكَّـــرًا بَعْـــدَ تَمَـــامِ الجُمْلَـــهْ

لَكِـنْ إذَا نَظَـرْتَ فِـي اسْـمِ الحَـالِ — وَجَدْتَـــهُ اشـــتقَّ مِـــنَ الأَفْعَـــالِ

ثُـمَّ تُـرَى عِنْـدَ اعْتبَـارِ مَـنْ عَقَـلْ — جَوَابَ (كَيْفَ) فِي سُؤالِ مَنْ سَأَلْ

مِثَالُـــهُ: جَـــاءَ الأَمِيْـــرُ رَاكِبَـــا — وَقَـامَ قُـسٌّ فِـي عُكَـاظَ خَاطِبَـا

وَمِنْـــهُ مَـــنْ ذَا بِالفَنَـــاءِ قَاعِـــدَا — وَبِعْتُـــهُ بِـــدِرْهَمٍ فَصَـــاعِدَا[1]

بَابُ: الحَالِ وَالتَّمْيِيزِ[2]

«وَالْحَالُ وَالتَّمْيِيزُ مَنْصُوبَانِ» ؛ لِأَنَّهُمَا ـ كَمَا سَيَأْتِي ـ فَضْلَةٌ ، وَالنَّصْبُ إِعْرَابُ الفَضْلَةِ ، «عَلَى اخْتِلَافِ الوَضْعِ وَالْمَبَانِي» .

«ثُمَّ كِلَا النَّوْعَيْنِ» اشْتَرَكَا فِي أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا «جَاءَ فَضْلَةْ»[3] ، أَيْ: [لَيْسَ][4] أَحَدَ جُزْئَي الكَلامِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ صَالِحًا لِلحَذْفِ فِي بَعْضِ

(١) الملحة ص٣٧ ـ ٣٨ .

(٢) ضمَّ البابين في عنوان وأحد هنا ، وسيفرد التمييز بباب مستقل فيما يأتي .

(٣) أي: يشتركان في كونهما منصوبين ، نكرتين ، فضلتين .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من (ب) .




الأَمْكِنَةِ؛ كَالحَالِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾[1] [الدخان: ٣٨]. «مُنكَّرًا»[2]، وَإِنْ أَتَى مَعْرِفَةً أُوِّلَ[3]، نَحْوُ: جَاءَوَ الجَمَّاءَ الغَفِيرَ، أَيْ: جَمِيعًا[4]، وَ[5]:

.... وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو

أَيْ: نَفْسًا، وَاللَّامُ[6] زَائِدَةٌ فِيهِمَا[7]، «بَعْدَ تَمَامِ الجُمْلَةِ».

---

(١) في شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٥٣: «ومن الأحوال التي لا يجوز حذفها التي لا يفهم المراد إلا بها كحال ما نفي عامله أو نهي عنه؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾...».

(٢) قال ابن الوراق: «إنما وجب أن تكون الحال نكرة لأمرين؛ أحدهما: أنها زائدة لا فائدة فيها للمخاطب، فلو كانت معرفة لم يستفدها المخاطب، ومع ذلك فلو جعلت معرفة لجرت مجرى النعت لما قبلها من المعرفة، والنكرة أعم من المعرفة. والوجه الثاني: وهو أجود الوجهين، أن الحال هي مضارعة للتمييز، لأنك تبين بها، كما تبين بالتمييز نوع المميز، فلما اشتركا فيما ذكرناه، وكان التمييز نكرة، وجب أن تكون الحال نكرة» علل النحو ص٣٧١.

(٣) أي: أُوِّل كل منهما بنكرة، محافظة على ما استقر لهما من لزوم التنكير. انظر: كشف النقاب ٢/٤٠٣.

(٤) انظر: أمالي ابن الشجري ٣/٢٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٢٦، والمقاصد الشافية ٣/٤٣٤.

(٥) عجز بيت من الطويل، وتمامه:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا صَدَدْتَ ....

ونُسب لرشيد بن شهاب اليشكري في: المفضليات ص٣١٠، والمقاصد النحوية ١/٤٧٠، وتخليص الشواهد ص١٧٤. والشاهد فيه: نصب «النفس» على التمييز وهي معرفة.

(٦) في (ب): وإلا.

(٧) في (ب): منها. والصواب المثبت، والقصد: اللام زائدة في هذا المثال والذي قبله.

وقال السيرافي: «فكأنه أراد: وطبت نفسًا، غير أنه أدخل عليها الألف واللام لمّا علم أنه يريد=




وَقَدْ يَتَقَدَّمُ الحَالُ إِذَا كَانَ عَامِلُهُ مُتَصَرِّفًا[(١)]، نَحْوُ: رَاكِبًا جَاءَ زَيْدٌ[(٢)].

«**لَكِنْ إِذَا نَظَرْتَ فِي اسْمِ الحَالِ**» نَظَرَ تَأَمُّلٍ[(٣)]، وَالإِضَافَةُ هُنَا لِلْبَيَانِ، «**وَجَدْتَهُ اشْتُقَّ مِنَ الأَفْعَالِ**» غَالِبًا بِخِلَافِ التَّمْيِيزِ، فَلَا يَكُونُ غَالِبًا إِلَّا جَامِدًا. وَمِنْ مَجِيئِهِ مُشْتَقًّا: «للهِ دَرُّهُ فَارِسًا!»[(٤)]. وَمِنْ مَجِيءِ الحَالِ جَامِدًا كَـ: «زَيْدٌ[(٥)] أَسَدًا»[(٦)].

«**ثُمَّ يُرَى عِنْدَ اعْتِبَارِ مَنْ عَقَلْ**» له «**جَوَابَ (كَيْفَ) فِي سُؤَالِ مَنْ سَأَلْ**»؛ لأَنَّهُ يُسْأَلُ بِهَا عَنِ الأَحْوَالِ، «**مِثَالُهُ: جَاءَ الأَمِيرُ رَاكِبًا**»: فَـ«رَاكِبًا» فَضْلَةٌ مُنَكَّرَةٌ بَعْدَ تَمَامِ الكَلَامِ، مُشْتَقٌّ صَالِحٌ؛ لِأَنْ يُجَابَ بِهَا قَوْلُ سَائِلٍ بِهَا[(٧)] كَيْفَ جَاءَ[(٨)]؟، أَيِ: الهَيْئَةُ الَّتِي جَاءَ عَلَيْهَا[(٩)]، «**وَ: قَامَ قُسٌّ**»: هُوَ ابْنُ

= نفسًا بعينها، وهي نفس المخاطب» شرح الكتاب ٢/٧٩.

(١) علَّل لذلك ابن الأنباري بقوله: «لأن العامل لما كان متصرفًا تصرَّف عمله فجاز تقديم معموله عليه» أسرار العربية ص١٧٧.

(٢) هذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى المنع.
وتحرَّ تفصيل ذلك في: المقتضب ٣/٣٦، والإنصاف ١/٢٠٣، وتوجيه اللمع ص٢٠٣، وتمهيد القواعد ٢/٨٩٢.

(٣) لتدرك الفرق بين الحال والتمييز.

(٤) انظر: أمالي ابن الحاجب ١/٣٦٧.

(٥) في (ب): رأيت أسدا، والأصح المثبت. وانظر: اللباب للعكبري ١/٢٨٥، واللمحة ١/٣٧٨.

(٦) انظر: كشف النقاب ٢/٤٠٥.

(٧) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٨) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٩) انظر: اللباب للعكبري ١/٢٨٤، وتحفة الأحباب ص٣١.




سَاعِدَةَ، خَطِيبُ الجَاهِلِيَّةِ[1]. «**فِي عُكَاظٍ**»، وَهُوَ سُوقٌ لَهُمْ، كَانَ بِمَكَّةَ، «**خَاطِبًا**».

ثُمَّ الغَالِبُ فِي صَاحِبِ الحَالِ أَنْ يَكُونَ فَاعِلاً كَمَا تَقَدَّمَ، أَوْ مَفْعُولاً، نَحْوُ: ضَرَبْتُ زَيْدًا مَكْتُوفًا[2]. «**وَمِنْهُ**» مَا يَكُونُ صَاحِبُ الحَالِ فِيهِ مُبْتَدَأً، نَحْوُ: «**مَنْ ذَا بِالْفِنَاءِ قَاعِدًا**»[3].

وَمَنْ مَنَعَهُ قَالَ: هُوَ حَالٌ مِنْ ضَمِيرِ «مُسْتَقِرٍ» المَحْذُوف[4].

«**وَ**» مِنَ الحَالِ مَا يَدُلُّ عَلَى تَدْرِيجِ زِيَادَةٍ أَوْ نُقْصَانَ، فَيَجِبُ حَذْفُهَا[5]، نَحْوُ: «**بِعْتُهُ بِدِرْهَمٍ فَصَاعِدًا**»[6]، أَوْ فَسَافِلاً[7].



(١) انظر أخباره في: المعارف ص٦١، والأغاني ١٥/٢٣٦، والوافي بالوفيات ٢٤/١٨٠.
(٢) انظر: اللمحة ١/٣٨٦.
(٣) انظر: تحفة الأحباب ص٣٢.
(٤) انظر: كشف النقاب ٢/٤٠٧.
(٥) في (ب): حذف عامله.
(٦) أي: فزاد الدرهمُ صاعدًا. انظر: شرح الملحة للحريري ص١١٢.
(٧) أي: فانحط سافلاً. انظر: كشف النقاب ٢/٤٠٨.

بَابُ: التَّمييزِ

وَإِنْ تُـــرِدْ مَعْرِفَـــةَ التَّمْييـــزِ ... لِكَـــيْ تُعَـــدَّ مِـــنْ ذَوِي التَّمْييـــزِ

فَهْـــوَ الَّـــذِي يُـــذكَرُ بَعْـــدَ العَـــدَدِ ... وَالـــوَزْنِ والكَيْـــلِ ومَـــذْرُوعِ اليَـــدِ

و(مِـــنْ) إِذا فكَّـــرْتَ فيـــهِ مُضـــمَرَهْ ... مِـــنْ قَبْـــلِ أَنْ تَـــذْكُرَهُ وَتُظهِـــرَهْ

تَقُـــولُ: عِنْـــدِي مَنَـــوانِ زُبْـــدًا ... وَخَمْسَـــةٌ وَأَرْبَعُـــونَ عَبْـــدًا[1]

بَابُ التَّمْيِيزِ

أَي: التَّفْسِيرُ[2]، «وَإِنْ تُرِدْ مَعْرِفَةَ التَّمْيِيزِ» الَّذِي تَقَدَّمَ لَهُ ذِكْرٌ فِي البَابِ [قَبْلَهُ][3]، «لِكَيْ تُعَدَّ مِنْ ذَوِي التَّمْيِيزِ[4]؛ فَهْوَ الَّذِي يُذْكَرُ بَعْدَ» المُبْهَمُ مُفَسِّرًا لَهُ مِنَ «الْعَدَدِ، وَالْوَزْنِ، وَالْكَيْلِ[5]، وَمَذْرُوعِ الْيَدِ»[6]، قُيِّدَ بِهِمَا؛ لِأَنَّهُ المَذْرُوعُ الشَّرْعِيُّ.

---

(١) الملحة ص٣٩.

(٢) في الهمع ٤/٦٢: «وَيُقَال لَهُ: الْمُمَيز، والتبيين، والمبيّن، وَالتَّفْسِير».
والتمييز مصطلح بصري، والتفسير مصطلح كوفي. انظر: مصطلحات النحو الكوفي ص٢٩.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من (ب).

(٤) بين الأشياء، أو بينه وبين الحال.

(٥) في (ب): والكيل والوزن.

(٦) أي: هو أكثر ما يأتي بعد المقادير الأربعة، التي هي: المعدود والموزون والمكيل والممسوح.
انظر: شرح الملحة للحريري ص١١٣، واللمحة ١/٤٠٢.




«وَمِنْ» الَّتِي[(١)] لِلتَّبْعِيضِ، «إِذَا فَكَّرْتَ، فِيهِ»، أَيْ: فِي التَّمْيِيزِ[(٢)]، «مُضْمَرَهْ، مِنْ قَبْلِ أَنْ تَذْكُرَهُ وَتُظْهِرَهْ» [١٨٠/ب]، «تَقُولُ:» فِي مِثَالِ الوَزْنِ «عِنْدِي[(٣)] مَنَوانِ زُبْدَا»، أَيْ: مِنْ زُبْدٍ[(٤)].

«وَ:» فِي العَدَدِ: «خَمْسَةٌ وَأَرْبَعُونَ عَبْدَا»[(٥)]. «وَ:» فِي الكَيْلِ: «قَدْ تَصَدَّقْتُ بِصَاعٍ خَلَّا». «وَ:» فِي المَزْرُوعِ: «مَا لَهُ غَيْرُ جَرِيبٍ نَخْلَا»[(٦)]، فَهُوَ - بِفَتْحِ الجِيمِ، وَبِالرَّاءِ وَاليَاءِ[(٧)] التَّحْتَانِيَّةِ وَالمُوَحَّدَةِ -: مِقْدَارٌ مَعْلُومٌ مِنَ الأَرْضِ، كَمَا فِي «الصِّحَاحِ»[(٨)].

«وَمِنْهُ»، [أَيِ][(٩)] التَّمْيِيزُ «أَيْضًا» - مَا يُفَسِّرُ الضَّمِيرَ[(١٠)] المُسْتَتِرَ فِي بَابِ «نِعْمَ وَبِئْسَ»، نَحْوُ: «نِعْمَ زَيْدٌ رَجُلَا، وَ: بِئْسَ عَبْدُ[(١١)] الدَّارِ مِنْهُ»،

---

(١) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٢) قال ابن الناظم: «مضمن معنى (من) لبيان ما قبله من إبهام في اسم مجمل الحقيقة، أو إجمال في نسبة العامل إلى فاعله، أو مفعوله» شرح الألفية ص٢٥٠.

(٣) في (ب): عند.

(٤) انظر: شرح الكافية للرضي ١٧٢/١، واللمحة ٤٠٢/١، والارتشاف ١٦٣١/٤، والمقاصد الشافية ٥٣٠/٣، وكشف النقاب ٤٠٩/٢، وهمع الهوامع ٦٢/٤.

(٥) أي من العبيد.

(٦) أي: من خلٍّ ومن نخلٍ. انظر: تحفة الأحباب ص٣٢.

(٧) مثبت بحاشية الأصل، واشير إلى موضعه.

(٨) ٩٨/١ - (ج رب)، ونصه: «الجريب من الطعام والأرض: مقدار معلوم، والجمع: أجربة وجربان».

(٩) ما بين المعقوفين زيادة من (ب).

(١٠) سقط هذا اللفظ من (ب).

(١١) سقط هذا اللفظ من (ب).




أَيْ: مِنْ[1] زَيْدٍ «**بَدَلَا**»، فَـ«رَجُلاً»، «وَبَدَلاً» تَمْيِيزَانِ[2] لِفَاعِلِ «نِعْمَ وَبِئْسَ» المُسْتَتِرُ[3].

«**وَ: حَبَّذَا أَرْضُ الْبَقِيعِ أَرْضَا**»: فَـ«أَرْضًا» تَمْيِيزٌ لِفَاعِلِ «حَبَّ»، وَهُوَ «ذَا»[4]. «وَ:» مِنْهُ مَا يُفَسِّرُ النِّسْبَةَ، نَحْوُ: «**صَالِحٌ أَطْهَرُ مِنْكَ عِرْضَا**»، فَـ«عِرْضًا» تَمْيِيزٌ لِنِسْبَةِ الأَطْهَرِيَّةِ، وَأَصْلُهُ: عِرْضُ صَالِحٍ أَطْهَرُ مِنْ عِرْضِكَ، فَهُوَ مُحَوَّلٌ عَنْ مُبْتَدَإٍ[5].

«**وَقَدْ قَرِرْتَ بِالإِيَابِ**»، أَيْ: الرُّجُوعُ إِلَى الوَطَنِ مَثَلاً[6]، «**عَيْنَا**»: فَـ«عَيْنًا» تَمْيِيزٌ لِنِسْبَةِ[7] القَرَارِ، وَأَصْلُهُ: قَرَّتْ عَيْنِي، أَيْ: سَكَنَتْ، فَلَا تَطْمَحُ إِلَى شَيْءٍ، فَهُوَ مُحَوَّلٌ[8] عَنِ الفَاعِلِ. «**وَطِبْتَ نَفْسًا إِذْ قَضَيْتَ**

---

(١) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٢) في (ب): تمييز.

(٣) انظر: تحفة الأحباب ص٣٣.

(٤) في الارتشاف ٤/٢٠٥٩ ـ ٢٠٦٠: «واختلف النحاة في الإعراب في (حبذا)؛ فذهب ابن درستويه، وابن كيسان، والفارسي في البغداديات، وابن برهان، وابن خروف، إلى أن (ذا) فاعل، ونسب إلى الخليل وسيبويه، وهذا قول من لم يدع التركيب، وأفرد، لأنه كالمثل.... وذهب المبرد، وابن السراج، والسيرافي، والأكثرون إلى أنهما تركبا وصارا اسمًا واحدًا مرفوعًا بالابتداء، ونسب هذا إلى الخليل وسيبويه، وذهب قوم؛ منهم الأخفش، وخطاب الماردي، إلى أنهما تركبا وصارا فعلاً، والمخصوص هو الفاعل...». وانظر: المقتضب ٢/١٤٥، والأصول ١/١١٥، والملخص ١/٤٤٩، والمقرب لابن عصفور ١/٧٠، والمساعد ٢/١٤١.

(٥) في (ب): المبتدأ. وانظر: اللمحة ١/٤١٩، وتحفة الأحباب ص٣٣.

(٦) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٧) في (ب): لجملة.

(٨) في (ب): محمول، وهو تحريفٌ.

الدَّيْنَا»: فـ[نَفْسًا][1] تَمْيِيزٌ لِنِسْبَةِ[2] الطَّيِّبِ، وَأَصْلُهُ: طَابَتْ نَفْسِي، فَهُوَ مُحَوَّلٌ عَنِ الفَاعِلِ أَيْضًا.

وَقَدْ يُحَوَّلُ عَنِ المَفْعُولِ، [نَحْوُ][3]: غَرَسْتُ الأَرْضَ شَجَرًا، وَأَصْلُهُ: شَجَرُ الأَرْضِ، وَتَعْلِيقُ قَرَارِ العَيْنِ بِالإِيَابِ، مَأْخُوذٌ مِنْ حَدِيثِ «الصَّحِيحَيْنِ»[4]: «السَّفَرُ قِطْعَةٌ مِنَ العَذَابِ، يَمْنَعُ أَحَدُكُم طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ؛ فَإِذَا قَضَى[5] أَحَدُكُم حَاجَتَهُ فَلْيُعَجِّل الرُّجُوعَ إِلَى أَهْلِهِ».

وَطِيبُ النَّفْسِ[6] بِقَضَاءِ الدَّيْنِ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ: «لَا هَمَّ إِلَّا هَمَّ الدَّيْنِ»، رَوَاهُ البَيْهَقِي[7] فِي «الشُّعَبِ»[8].

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة من (ب).

(٢) في (ب): لجملة.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من (ب).

(٤) في (ب): الحصيصين، وهو تحريفٌ. صحيح البخاري ٣/١٠٩٣ ـ برقم (٢٨٣٩)، وصحيح مسلم ٣/١٥٢٦ ـ برقم (١٩٢٧).

(٥) في (ب): انتهى.

(٦) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٧) هو: الإمام الحافظ العلامة شيخ خراسان أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي صاحب التصانيف، ولد سنة أربع وثمانين وثلاثمائة، ولزم الحاكم وتخرج به وأكثر عنه جدا، بل زاد عليه بأنواع من العلوم، وعمل كتبًا لم يسبق إليها؛ كالسنن الكبرى والصغرى، وشعب الإيمان، والأسماء والصفات، ودلائل النبوة.. وغيرها، مات سنة ثمان وخمسين وأربعمائة. انظر في ترجمته: سير أعلام النبلاء ١٨/١٦٤، وطبقات الحفاظ ص٤٣٣، ومقدمات التحقيق لكتبه المطبوعة

(٨) أي: شعب الإيمان ٦/٥٣٦، ولفظه: «لَا غَمَّ إِلَّا غَمُّ الدَّيْنِ، وَلَا وَجَعَ إِلَّا وَجَعُ الْعَيْنِ»، وعقَّب عليه بقوله: «هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ».

بَابُ: الاستِثْنَاءِ

وَكُلُّ مَا استثنَيتَهُ مِن مُوجَبِ ... تَمَّ الكلامُ عِنْدَهُ فَلْيُنْصَبِ
تَقُولُ: جَاءَ القَوْمُ إِلَّا سَعْدَا ... وقَامَتِ النُّسْوَةُ إِلَّا دَعْدَا
وَإِنْ يَكُنْ فِيمَا سِوَى الإِيْجَابِ ... فَأَوْلِهِ الإِبْدَالَ فِي الإِعْرَابِ
تَقُولُ: مَا المَفْخَرُ إِلَّا الكَرَمُ ... وهلْ مَحَلُّ الأَمْنِ إِلَّا الحَرَمُ؟
وَإِنْ تَقُلْ: لَا ربَّ إِلَّا اللهُ ... فَارفَعْهُ، وَارْفَعْ مَا جَرَى مَجْرَاهُ
وَانْصِبْ إِذَا مَا قُدِّمَ المُسْتَثْنَى ... تَقُولُ: هَلْ إِلَّا العِرَاقَ مَغْنَى
وَإِن تَكُنْ مُسْتَثْنِيًا بِمَا عَدَا ... أَوْ مَا خَلَا، أَو ليسَ، فَانْصِبْ أَبَدَا
تَقُولُ: جَاءُوا مَا عَدَا مُحَمَّدَا ... وَمَا خَلَا عَمْرًا وَلَيْسَ أَحْمَدَا
وَغَيْرُ إِنْ جِئْتَ بِهَا مُسْتَثْنِيَهْ ... جَرَّتْ على الإِضَافَةِ المُستَوْلِيَهْ
وَرَاؤُهَا تُحكَمُ فِي إعرابِهَا ... مِثْلَ اسْمِ (إِلَّا) حِيْنَ يُسْتَثْنَى بِهَا[1]

بَابُ الاستِثْنَاءِ

وَهُوَ الإِخْرَاجُ[2] بِـ«إِلَّا»، أَوْ إِحْدَى أَخَوَاتِهَا مِنْ مُتَعَدِّدٍ[3].

---

(١) الملحة ص٤٤ ـ ٤٥.

(٢) في (ب): هو إخراج.

(٣) انظر: الهمع ٣/٢٤٧.




«وَكُلُّ مَا» بِالنَّصْبِ وَالفَصْلِ **«اسْتَثْنَيْتَهُ»** بِـ**«إِلَّا»**، **«مِنْ مُوْجَبٍ، تَمَّ الكَلَامُ عِنْدَهُ فَلْيُنْصَبِ»**(١).

وَفِي نَصْبِهِ أَقْوَالٌ شَهِيرَةٌ(٢)؛ وَرَجَّحَ مِنْهَا ابْنُ مَالِكٍ أَنَّهُ «إِلَّا»(٣)، **«تَقُولُ: جَاءَ القَوْمُ إِلَّا سَعْدًا، وَقَامَتِ النِّسْوَةُ إِلَّا هِنْدًا(٤)»**.

«وَإِنْ يَكُنْ»، أَي: الاسْتِثْنَاءُ، **«فِيمَا سِوَى الإِيجَابِ»**(٥)، وَهُوَ النَّفْيُ وَالنَّهْيُ وَالاسْتِفْهَامُ، **«فَأَوْلِهِ»**، أَي: المُسْتَثْنَى **«الإِبْدَالَ»** مِمَّا قَبْلَهُ **«فِي الإِعْرَابِ»** بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلٍّ، **«تَقُولُ: مَا المَفْخَرُ إِلَّا الكَرَمُ، وَهَلْ مَحَلُّ الأَمْنِ إِلَّا الْحَرَمُ؟»** بِالرَّفْعِ فِيهِمَا(٦)، وَالاسْتِفْهَامُ هُنَا بِمَعْنَى النَّفْيِ، وَلَا تَذَرْ(٧) [١٨١/أ] أَحَدًا إِلَّا عَبْدَ اللهِ، وَلَا تَمْرُرْ(٨) بِأَحَدٍ إِلَّا بِزَيْدٍ، وَيَجُوزُ فِي ذَلِكَ أَيْضًا النَّصْبُ(٩).

---

(١) انظر: كشف النقاب ٢/٤٢٦.

(٢) تحر تفصيلها في: الإنصاف ١/٢٦٠، والتبيين ص٣٩٩، وائتلاف النصرة ص١٧٤، والتذييل ٨/٢٠٠، والجنى ص٥١٦.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢/٢٧١، ونصه: «ثم قلت: (بها لا بما قبلها) مشيرا إلى الخلاف في ناصب المستثنى بـ(إلّا)، واخترت نصبه بها نفسها، وزعمت أني في ذلك موافق لسيبويه وللمبرد وللجرجاني، وقد خفي كون هذا مذهب سيبويه على جمهور الشراح لكتابه».

(٤) في الملحة: دعدا.

(٥) أي: مسبوقا بكلام تام في غير الإيجاب.

(٦) انظر: كشف النقاب ٢/٤٢٩.

(٧) في (أ): تخرج، والأصح المثبت؛ لما يأتي بعد.

(٨) في (ب): تذر.

(٩) القصد: إذا أتى الاستثناء من غير موجب، وهو أن يكون الكلام نفيًا أو استفهاما أو نهيًا،=




قَالَ ابْنُ مَالِكٍ(١): «وَهُوَ جَيِّدٌ»(٢).

«**وَإِنْ تَقُلْ: لَا رَبَّ إِلَّا اللهُ، فَارْفَعْهُ**» بِالعَامِلِ الَّذِي قَبْلَهُ(٣)، «**وَارْفَعْ**(٤) **مَا جَرَى مَجْرَاهُ**» مِنْ كُلِّ مُسْتَثْنَى مُفَرَّغٍ(٥) لَهُ العَامِلِ، وَهُوَ المُحْتَرَزُ عَنْهُ بِقَوْلِهِ: «**تَمَّ الكَلامُ عِنْدَهُ**»(٦)، وَلَوْ كَانَ العَامِلُ السَّابِقُ يَقْتَضِي نَصْبًا فَانْصِبْهُ(٧)، أَوْ جَرًّا فَاجْرُرْهُ عَلَى حَسْبِهِ، نَحْوُ: لَا تَذَرْ إِلَّا عَبْدَ اللهِ، وَلَا تَمْرُرْ إِلَّا بِزَيْدٍ(٨).

«**وَانْصِبْ إِذَا مَا قُدِّمَ المُسْتَثْنَى**» عَلَى المُسْتَثْنَى مِنْهُ مُطْلَقًا(٩)، مُوجَبًا

= فيجوز إعراب ما بعد «إلا» بإعراب ما قبلها على سبيل البدل، ويجوز نصب الاسم المستثنى على النصب.

وانظر: الكتاب ٣١٩/٢، وتوجيه اللمع ص٢١٥، واللمحة ٤٦٥/١، وكشف النقاب ٤٢٦/٢ ـ ٤٢٧، وتحفة الأحباب ص٣٥.

(١) انظر: شرح التسهيل ٢٨٣/٢.

(٢) هو: محمد بن عبدالله بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني النحوي، كان مبرزًا في صناعة العربية، قرأ العربية على ثابت بن حيان الكلاعي، وحضر مجلس أبي علي الشلوبين، وولد سنة ستمائة، وتوفي بدمشق سنة اثنتين وسبعين وستمائة، ومصنفاته مع كثرتها طارت في الآفاق بشهرتها وسارت مسير الشمس بحسن غرتها؛ ومنها: التسهيل، والعمدة، والخلاصة الألفية، والكافية الشافية، وشواهد التوضيح.. وغير ذلك.

انظر في ترجمته: البلغة ص٢٠١، وهداية السالك إلى ترجمة ابن مالك لابن طولون، تحقيق الزميل د/أحمد عنتر ـ منشور ضمن أعمال هذا المؤتمر، ومقدمات التحقيق لكتبه المطبوعة.

(٣) أي: فارفع المستثنى باعتبار محل اسمها، ولا تفتحه باعتبار لفظه.

(٤) في (ب): وإن.

(٥) في (ب): مفرغاً.

(٦) في أول بيت في هذا الباب.

(٧) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٨) انظر: اللمحة ٤٦٧/١، وتحفة الأحباب ص٣٦.

(٩) وإنما امتنع الإبدال؛ لأن التابع لا يتقدم على متبوعه. انظر: كشف النقاب ٤٣١/٢.




كَانَ أَوْ غَيْرَ مُوجَبٍ[1]، «تَقُولُ: هَلْ إِلَّا العِرَاقَ مَغْنَى»، أَيْ: مَكَانَ إِقَامَةٍ[2].

«وَإِنْ تَكُنْ مُسْتَثْنِيًا بِـ(مَا عَدَا)، أَوَ (مَا خَلَا) أَوَ (لَيْسَ)، فَانْصِبْ أَبَدًا»: عَلَى المَفْعُولِيَّةِ لِهَذِهِ الأَفْعَالِ، وَفَاعِلُهَا ضَمِيرٌ مُسْتَتَرٌ فِيهَا[3] وُجُوبًا. وَ«مَا» المَقْرُونَةُ بِالأَوَّلَينِ مَصْدَرِيَّةٌ[4]، «تَقُولُ:» فِي مِثَالِ ذَلِكَ «جَاؤُوا مَا عَدَا مُحَمَّدًا، وَمَا خَلَا زَيْدًا، وَلَيْسَ أَحْمَدَا»[5]، وَمِنْهُ حَدِيثُ «الصَّحِيحَينِ»[6]: «مَا أَنْهَرَ[7] الدَّمُ وَذُكِرَ اسْمُ[8] اللهِ فِيهِ فَكُلُوا لَيْسَ السِّنَّ وَالظُّفُرَ»[9].

---

(١) فحكمه النصب مطلقًا في الإثبات والنفي. وانظر: شرح الملحة للحريري ص١٢٦.

(٢) انظر: اللمحة ٤٦٨/١، وتحفة الأحباب ص٣٦.

(٣) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٤) قال ابن الناظم: «تدخل (ما) على (عدا، وخلا) نحو: قاموا ما عدا زيدًا، وما خلا عمرًا، فيجب نصب ما بعدهما، بناء على أن (ما) مصدرية، فيجب فيما بعدها أن يكون فعلا ناصبًا للمستثنى؛ لأن (ما) المصدرية لا يليها حرف جر، وإنما توصل بجملة فعلية، وقد توصل بجملة اسمية...» شرح الألفية ص٢٢٥. وانظر: اللمحة ٤٧٠/١، وكشف النقاب ٤٣٣/٢.

(٥) هذا مذهب الجمهور، وفي الارتشاف ١٥٣٥/٣: «وذهب الكسائي، والجرمي والفارسي في كتاب (الشعر) له، والربعي إلى إجازة الجر بعد (ما عدا وما خلا)، فتكون (ما) زائدة، وحكاه الجرمي عن العرب في باب الجر من كتاب (الفرخ)». وانظر: شرح الكافية الشافية ٧٢٢/٢، وكشف النقاب ٤٣٤/٢.

(٦) سقط هذا اللفظ من (ب). والحديث في صحيح البخاري ٨٨١/٢ ـ برقم (٢٣٥٦)، ٨٨٦/٢ ـ رقم (٢٣٧٢)، وصحيح مسلم ١٥٥٨/٣ ـ برقم (١٩٦٨).

(٧) في (ب): أنهرم، والصَّواب المثبت. وأما (أنهر) فمعناه: أساله وصبّه بكثرة، وهو مشبه بجرى الماء في النهر، يقال: نهر الدم وأنهرته.

(٨) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٩) قال السيوطي: «منصوبان على الاستثناء بـ(ليس)..». وقال العيني: «ليس بمعنى (إلَّا)، وإعراب ما بعده النصب» عمدة القاري ٤٧/١٣. وانظر: عقود الزبرجد ٣٥١/١.




«**وَ(غَيْرُ) إِنْ جِئْتَ بِهَا مُسْتَثْنِيَهْ**[1]، **جُرَّتْ**» المُسْتَثْنَى بِهَا «**عَلَى الإِضَافَةِ**»، أَيْ: إِضَافَتُهَا «**المُسْتَوْلِيَهْ**»، نَحْوُ: جَاءُوا غَيْرَ زَيْدٍ. «**وَرَاؤُهَا**» الَّتِي هِيَ آخِرُهَا، وَهِيَ مَحَلُّ الإِعْرَابِ، «**تحكَمُ فِي إِعْرَابِهَا، مِثْلَ**» مَا تَحْكُمُ فِي «**اسْمِ (إِلَّا) حِينَ يُسْتَثْنَى بِهَا**» بِنَصْبِهَا[2] إِنْ كَانَ الكَلَامُ مُوجَبًا، وَإِبْدَالُهَا[3] إِنْ كَانَ غَيْرَ مُوجَبٍ، وَأَجْرِهَا عَلَى حَسَبِ العَامِلِ[4] إِنْ كَانَ مُفَرَّغًا[5].



---

(١) بشرط صلاحية (إلا) مكانها.

(٢) في (ب): فانصب بها.

(٣) في (ب): أو بدلها.

(٤) في (ب): العوامل.

(٥) انظر: اللمحة ١/٤٧٣، وكشف النقاب ٢/٤٣٥ ـ ٤٣٦.

والاستثناء المفرغ هو: هو ما لم يذكر فيه المستثنى منه، ويكون العامل السابق لـ (إلا) طالبا لما بعدها. وانظر: شرح الألفية لابن الناظم ص٢١٠، المقاصد الشافية ٣/٣٣٤.

بَابُ: «كَمْ» الاسْتِفْهَامِيَّة

و(كَـــمْ) إذا جِئْـــتَ بِهَـــا مُســـتَفْهِمَا

فَانْصِبْ وَقُلْ: كَـمْ كَوْكَبًا تَحْـوِي السَّـمَا؟[1]

بَابُ: «كَمْ» الاسْتِفْهَامِيَّة

ذَكَرَهَا عَقِبَ[2] الاستثنَاءِ؛ لِنَصْبِ مَا بَعْدَهَا، [كَمَا ذَكَرَ الخَبَرِيَّةَ، فَعَدَّ المَجْرُورَاتِ كَجَرِّ مَا بَعْدَهَا][3].

«**وَ(كَمْ) إِذَا جِئْتَ بِهَا مُسْتَفْهِمَا**»[4] بِأَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى أَي عَدَدٍ، «**فَانْصِبْ**» مَا بَعْدَهَا تَمْيِيزًا لَهَا[5]، «**وَقُلْ: كَمْ كَوْكَبًا تَحْوِي السَّمَا؟**»، فَإِنْ جَرَرْتَ «كَمْ» جَازَ جَرُّ تَمْيِيزِهَا بِـ«مِنْ» مُضْمَرَةً، نَحْوُ: بِكَمْ دِرْهَمٍ تَصَدَّقْتَ؛ أَيْ: بِكَمْ مِنْ دِرْهَمٍ[6].

---

(١) الملحة ص٤١.

(٢) في (ب): بعد.

(٣) ما بين المعقوفين استدراك من حاشية الأصل وأُشير إلى موضعه. والقصد: أنه ذكر في باب الإضافة أن (كم) الخبرية تجر ما بعدها، كما سبق.

(٤) انظر: الملحة ص٢٠.

(٥) القصد أن «كم» الاستفهامية تنصب ما بعدها على التمييز تشبيهًا لها بالعدد المنصوب على التمييز، ولهذا جاء مفسرها واحدا، ولم يجئ جمعًا، كما أن المنصوب بعد العدد الذي هو «أحد عشر» إلى «تسعة عشر» لا يكون إلا واحداً. وانظر: شرح الألفية لابن الناظم ص٥٢٦.

(٦) انظر: شرح الكافية الشافية ٢/٨٢٥، والمقاصد الشافية ٣/٥٤٩، وكشف النقاب ٢/٤١٧، ودليل الطالبين ص٦٣.




بَابُ: الظُّرُوفِ

وَالظَّـرْفُ نوعَـانِ: فَظَـرْفُ أَزْمِنَـهْ ... يَجْرِي مَعَ الـدَّهْرِ وَظَـرْفُ أَمْكِنَـهْ
والكُلُّ مَنْصُوبٌ عَلَى إِضْمَارِ (فِي) ... فَـاعْتَبِرِ الظَّـرْفَ بِهَـذَا وَاكْتَـفِ
تَقُـولُ: صَـامَ خَالِـدٌ أَيَّامَـا ... وغَـابَ شَـهْرًا وَأَقَـامَ عَامَـا
وَبَاتَ زَيْدٌ فَوقَ سَطْحِ المَسْجِدِ ... والفَـرَسُ الأَبْلَـقُ تَحْـتَ مَعْبَـدِ
والـرِّيْحُ هَبَّـتْ يَمْنَـةَ المُصَـلِّي ... والـزَّرعُ تِلقَـاءَ الحَيَـا المُنْهَـلِّ
وَقِيمَـةُ الفِضَّـةِ دُونَ الـذَّهَبِ ... وثَـمَّ عَمْـرٌو فَـادْنُ مِنْـهُ وَاقـرُبِ
ودَارُهُ غَرْبِـيَّ فَـيْضِ البَصْـرَةْ ... ونخلُـهُ شَـرْقِيَّ نَهْـرِ مُـرَّةْ
وَقَـدْ أَكَلْـتُ قَبْلَـهُ وَبَعْـدَهُ ... وَإِثْـرَهُ وَخَلْفَـهُ وَعِنْـدَهُ
وَعِنْـدَ فِيهَـا النَّصْـبُ يَسْـتَمِرُّ ... لَكِنَّهَـا بِمِـنْ فَقَـطْ تُجَـرُّ
وَأَيْنَمَـا صَـادَفتَ (فِـي) لَا تُضـمَرُ ... فَـارْفَعْ وَقُـلْ يَـوْمُ الخَمِـيْسِ نَيِّـرُ[1]

بَابُ الظُّرُوفِ: الزَّمَانِيَّةِ، وَالمَكَانِيَّةِ

«وَالظَّرْفُ نَوْعَانِ: فَظَرْفُ أَزْمِنَهْ، يَجْرِي مَعَ الدَّهْرِ، وَظَرْفُ أَمْكِنَة[2]».

---

(١) الملحة ص٤١ ـ ٤٣.

(٢) قال الحريري: «وأما ظرف المكان: فكل اسم صلح أن يكون جواب (أين) في الاستفهام» شرح الملحة ص١٢٠.




«**وَالْكُلُّ**»، أَيِ: النَّوْعَانِ، وَإِدْخَالُ «أَلْ» عَلَى «كُلّ» مَنَعَهُ الجُمْهُورُ[1]، وَأَجَازَهُ الأَخْفَشُ[2] وَغَيْرُهُ[3].

«**مَنْصُوبٌ عَلَى إِضْمَارِ (فِي)، فَاعْتَبِرِ الظَّرْفَ بِهَذَا**» المَذْكُورِ[4]، «**وَاكْتَفِ**» بِهِ[5]، فَمَا لَا يَصِحُّ فِيهِ إِضْمَارُ «فِي»، نَحْوَ: يَوْمُ الجُمْعَةِ

---

(١) علل لذلك ابن الخباز بقوله: «واعلم أن أكثر الناس يمنعون أن يقال: الكل والبعض؛ لأنهما في نية الإضافة فلا يدخلهما اللام، ومنهم من أجاز ذلك، ومنعه ظاهر كلام سيبويه» توجيه اللمع ص٢٧٦. وانظر: الدر المصون ١/١٨٠.

(٢) نُقل عنه في: اشتقاق أسماء الله الحسنى ص٢٦٧، ونصه: «قال أبو عثمان المازني: سألت أبا الحسن الأخفش عن إدخال الألف واللام في (كل) و(بعض) أيجوز أن أقول: جاءني الكل؟ عندي البعض؟ إذا كنت اذهب إلى قوم قد عرفهم من أخاطبه؟ فقال: أراه جائزًا ولا أعرفه من كلام العرب لأن العرب لم تدخل الألف واللام هاهنا»، وأمالي ابن الشجري ١/٢٣٤، والأصول ١/١٦٣، والهمع ٤/٢٨٦.

والأخفش هو: سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش الأوسط، كان مولى بني مجاشع بن دارم من أهل بلخ سكن البصرة، قرأ النحو على سيبويه وكان أسن منه، ومات سنة عشر، وقيل: إحدى وعشرين ـ ومائتين، وصنف: الأوسط في النحو، ومعاني القرآن، والمسائل الكبير... وغير ذلك

انظر في ترجمته: طبقات النحويين واللغويين ص٧٢، وبغية الوعاة ١/٥٩٠، ومقدمات التحقيق لكتبه المطبوعة.

(٣) كالفارسي وابن درستويه. انظر: أمالي ابن الشجري ١/٢٣٤، ونصه: «قال أبو علي: وممّا يدلّ على صحة جواز دخول الألف واللام عليهما أن أبا الحسن الأخفش حكى أنهم يقولون: مررت بهم كلًّا، فينصبونه على الحال، ويجرونه مجرى: مررت بهم جميعًا، وإذا جاز انتصابه على الحال، فيما حكاه عن العرب، فلا إشكال في جواز دخول الألف واللام عليه»، والبديع لابن الاثير ١/٣٣٨، والهمع ٤/٢٨٦.

(٤) أي: إذا وردت متضمنة معنى «في» دون النطق بها.

(٥) انظر: كشف النقاب ٢/٤١٨.




مُبَارَكٌ[١]، أَوْ يَصِحُّ وَلَكِنْ لَا بِاطِّرَادٍ، نَحْوُ: دَخَلْتُ الدَّارَ، فَلَيْسَ بِظَرْفٍ[٢]، «**تَقُولُ: صَامَ خَالِدٌ أَيَّامًا، وَغَابَ شَهْرًا، وَأَقَامَ عَامًا**»، فَالمَنْصُوبَاتُ الثَّلَاثَةُ ظُرُوفٌ زَمَانِيَّةٌ؛ لِصِحَّةِ تَقْدِيرِ[٣] «فِي» فِيهَا[٤].

«وَ:» مِنْ ظَرْفِ المَكَانِ «فَوْقَ»، نَحْوُ: «**بَاتَ زَيْدٌ فَوْقَ سَطْحِ المَسْجِدِ**».

«وَ»: «تَحْتُ»، نَحْوُ: «**الْفَرَسُ الأَبْلَقُ[٥] تَحْتَ مَعْبَدٍ**».

«وَ»: «يَمْنَةَ» بِمَعْنَى «يَمِين»، نَحْوُ: «**الرِّيحُ هَبَّتْ يَمْنَةَ المُصَلِّي**».

وَ«شَمَال»، نَحْوُ: جَلَسْتُ شَمَالَ زَيْدٍ.

«وَ»: «تِلْقَاء»، [نَحْوُ][٦]: «**الزَّرْعُ تِلْقَاءَ الحَيَا**» بِالقَصْرِ [١٨١/ب]؛ أَيِ[٧]: المَطَرُ[٨]، «**المُنْهَلِّ**»[٩].

---

(١) فـ«زيد» مرفوع بالابتداء.

(٢) بل مفعول به لوقوع الفعل عليه، لا بوقوعه فيه. انظر: الكتاب ١/١٥٩، والانتصار لابن ولاد ص٨١، والإيضاح العضدي ص١٧١، وأسرار العربية ص١٦٩، وشرح الملحة للحريري ص١١٩، واللباب للعكبري ١/٢٧٣، والارتشاف ٣/١٤٣٥، واللمحة ١/٤٤٨، وكشف النقاب ٢/٤٢٠.

(٣) في (ب): تقديم، وهو تحريف.

(٤) انظر: كشف النقاب ٢/٤٢١، وتحفة الأحباب ص٣٤.

(٥) الأبلق: الأبيض. انظر: الخيل للأصمعي ص٧٦.

(٦) ما بين المعقوفين زيادة من (ب).

(٧) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٨) انظر: المقصور والممدود للقالي ص٤٣.

(٩) أي: المُنْصَبّ.




«وَ»: «دُونَ»، نَحْوُ: «قِيمَةُ الفِضَّةِ دُونَ» قِيمَةِ «الذَّهَبِ»[١].

«وَ»: «ثَمَّ» - بِفَتْحِ الثَّاءِ -، وَهِيَ إِشَارَةٌ لِلمَكَانِ البَعِيدِ، نَحْوُ: «ثَمَّ عَمْرٌو فَادْنُ مِنْهُ وَاقْرُبِ».

«وَ:» مِنْهُ مَا يُشْبِهُ[٢] الجِهَاتِ، نَحْوُ: «دَارُهُ غَرْبِيَّ فَيْضِ البَصْرَةْ»، أَي: نَهْرُهَا، «وَنَخْلُهُ شَرْقِيَّ نَهرِ مُرَّةْ[٣]». «وَقَدْ أَكَلْتُ قَبْلَهُ، وَبَعْدَهُ، وَإِثْرَهُ» - بِكَسْرِ الهَمْزَةِ وَسُكُونِ المُثَلَّثَةِ - بِمَعْنَى: بَعْدَهُ، وَالثَّلَاثَةُ ظُرُوفُ زَمَانٍ[٤].

«وَخَلْفَهُ»، وَ«وَرَاءَهُ، وَأَمَامَهُ»، وَالثَّلَاثَةُ ظُرُوفُ مَكَانٍ.

«وَعِنْدَهُ»، وَهِيَ ظَرْفُ مَكَانٍ تَارَةً، وَزَمَانٍ أُخْرَى، نَحْوُ: عِنْدَ الحَائِطِ، وَعِنْدَ الليلِ[٥].

«وَ(عِنْدَ) فِيهَا النَّصْبُ» عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، «يَسْتَمِرُّ[٦]، لَكِنَّهَا بِـ(مِنْ) فَقَطْ تُجَرُّ»[٧] دُونَ غَيْرِهَا[٨] مِنْ حُرُوفِ الجَرِّ[٩]، نَحْوُ: ﴿رَحْمَةً مِّنْ

---

(١) في (ب): دون الذهب قيمة، والأصح المثبت.

(٢) في (ب): يشبهه.

(٣) مرة: اسم رجل. انظر: كشف النقاب ٢/٤٢٢، وتحفة الأحباب ص٣٤.

(٤) انظر: كشف النقاب ٢/٤٢١، وتحفة الأحباب ص٣٤.

(٥) انظر: شرح قواعد الإعراب للقوجوي ص٧٩.

(٦) فلا يدخلها الرفع. انظر: شرح الملحة للحريري ص١٢٢.

(٧) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٨) قال الحريري: «فأما قول العامة: ذهبت إلى عندِهِ، فهو من لحونهم الفاحشة» شرح الملحة ص١٢٢. وانظر: مغني اللبيب ص٢٠٦، وشرح الألفية لابن عقيل ٢/١٩٩.

(٩) في (ب): الجر تجر، والصَّواب المثبت. وانظر: البديع لابن الأثير ١/١٦٢، وسفر السعادة=




عِندِنَا﴾[1] [الكهف: ٦٥].

وَمَا كَانَ كَذَلِكَ يُسَمَّى ظَرْفًا غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ مِثْلهَا فِيمَا[2] ذَكَرَ «يَمِين، وَشِمَال»، وَمَا عَدَاهَا مِنَ المَذْكُورَاتِ مُتَصَرِّفٌ، يَجُوزُ وُقُوعُهُ مُبْتَدأً وَخَبَرًا، أَوْمَجْرُورًا[3] بِغَيرِ «مِنْ»، لَكِنْ تَصَرُّفُ «دُونَ» نَادِرٌ[4].

وَأَسْمَاءُ[5] الجِهَاتِ السِّتِّ إِلَّا «فَوْقَ»، وَ«تَحْتَ» مُتَوَسِّطَةٌ، وَالبَاقِي كَثِيرٌ.

«وَأَيْنَمَا صَادَفْتَ (فِي) لَا تُضْمَرُ»، أَيْ: لَا يَصِحُّ إِضْمَارُهَا مَعَ الظَّرْفِ، **«فَارْفَعْ»** ذَلِكَ الظَّرْفَ، **«وَقُلْ: يَومُ الْخَمِيسِ نَيِّرٌ»** عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدأٌ، وَمَا[6] بَعْدَهُ خَبَرٌ[7].



= ٢/٨٤٥، وكشف النقاب ٢/٤٢٢.

(١) في (أ): من عند الله، والصَّواب المثبت.

(٢) في (ب): ومثلها وفيما.

(٣) في النسختين: مجرور، والصَّواب المثبت.

(٤) في الهمع ٣/٢٠٩: «هُوَ مَمْنُوع التَّصَرُّف عِنْد سِيبَوَيْهٍ وَجُمْهُور الْبَصرِيين، وَذهب الْأَخْفَش والكوفيون إِلَى أنه يتَصَرَّف لَكِن بقلة..».

(٥) في (ب): واسمها.

(٦) في (ب): أو ما.

(٧) انظر: كشف النقاب ٢/٤٢٤.

بَابُ: (لا) في النَّفْي

وَانْصِبْ بِـ(لَا) فِي النَّفْي كُلَّ نكِرَهْ ... كَقَوْلِهم: لَا شَكَّ فِيمَا ذَكَرَهْ
وإِنْ بَدَا بينَهُمَا مُعْتَرِضُ ... فَارْفَعْ وَقُلْ: لَا لِأَبِيكَ مُبغِضُ
وَارْفَعْ إِذَا كَرَّرْتَ نَفْيًا وَانْصِبِ ... أَو غَايِرِ الإِعْرَابَ فِيهِ تُصِبِ
تَقُولُ: لَا بيعٌ وَلَا خِلالُ ... فيهِ، وَلَا عيبٌ وَلَا إخلالُ
والرَّفْعُ فِي الثَّانِي وَفَتْحُ الأَوَّلِ ... قَدْ جَازَ وَالعَكْسَ كَذَاكَ فَافْعَلِ
وَإِنْ تَشَأْ فَانْصِبْهُمَا جَمِيْعَا ... وَلَا تَخَفْ رَدًّا وَلَا تَقْرِيعَا[1]

بَابُ: النَّفْي بِـ«لا» المُشَبَّهَة بِـ«إِنَّ»

وَنَفْيُهَا لِاسْتِغْرَاقِ الجِنْسِ[2]. «وَانْصِبْ بِـ(لَا) فِي النَّفْي كُلَّ نكِرَةْ» مُتَّصِلَةً بِهَا، وَلَا[3] تَعْمَلُ فِي مَعْرِفَةٍ، وَإِنَّمَا يَظْهَرُ النَّصْبُ فِي مُضَافٍ[4]، نَحْوُ: لَا صَاحِبَ بِرٍّ حَاضِرًا، وَشِبْهُهُ، نَحْوُ: لَا طَالِعًا جَبَلًا.

فَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا نُصِبَ مَحلاً، وَرُكِّبَ مَعَهَا مَبْنِيًّا عَلَى مَا يُنْصَبُ بِهِ[5]،

(١) الملحة ص٤٠ ـ ٤١.
(٢) أي: إذا قصد بها نفي الجنس على سبيل الاستغراق تعمل عمل «إنَّ»، فإن قُصد بها نفي الوحدة لم تعمل. انظر: كشف النقاب ٢/٤٣٩.
(٣) في (ب): فلا.
(٤) سقط من (ب) قوله: النصب في مضاف.
(٥) هذا مذهب البصريين. انظر: الإنصاف ١/٣٦٦، والتبيين ص٣٦٢.




«**كَقَوْلِهِمْ: لَا شَكَّ فِيمَا ذَكَرَهْ**»[١].

«**وَإِنْ بَدَا بَيْنَهُمَا مُعْتَرِضُ**»، أَيْ: فَاصِلٌ، «**فَارْفَعْ**» الاسْمَ عَلَى الابتِدَاءِ، وَأَهْمِلْ (لَا)، «**وَقُلْ: لَا لأَبِيكَ مُبْغِضُ**»[٢].

«**وَارْفَعْ إِذَا كَرَّرْتَ نَفْيًا**» الأَوَّلَ وَالثَّانِي، «**وَانْصِبْ، أَوْ غَايِرِ الإِعْرَابَ فِيهِ**» بِأَنْ تَرْفَعَ الأَوَّلَ، وَتَنْصِبَ الثَّانِي، أَوْ بِالعَكْسِ، «**تُصِبْ**»[٣]، وَالنَّصْبُ شَامِلٌ لِلظَّاهِرِ وَالمُقَدَّرِ فِي المُرَكَّبِ، لَكِنْ لَا نَصْبَ ظَاهِرًا فِي الأَوَّلِ وَلَا فِي الثَّانِي مَعَ رَفْعِ الأَوَّلِ، «**تَقُولُ:**» فِي مِثَالِ ذَلِكَ «**لَا بَيْعٌ وَلَا خِلَالُ، فِيهِ**»؛ بِتَرْكِيبِ[٤] الأَوَّلِ وَرَفْعِ الثَّانِي عَلَى إِهْمَالِ «لَا» الثَّانِيَةِ[٥]، وَمِثْلُهُ[٦]:

---

(١) قرّر ذلك في الهمع ٢/١٩٨ ـ ١٩٩ بقوله: «إِنَّمَا يظْهر نصب الِاسْم إِذا كَانَ مُضَافا، نَحْو: لَا صَاحب بر ممقوت، أَو شبهه بِأَن يكون عَاملا فِيمَا بعده عمل الْفِعْل، نَحْو: لَا طالعا جبلا حَاضر، وَلَا رَاغِبًا فِي الشَّرّ مَحْمُود. فَإِن كَانَ مُفردا ـ أَي غير مُضَاف وَلَا شبهه ـ رُكِّب مَعهَا وَبُني، هَذَا مَذْهَب أَكثر الْبَصرِيين». وانظر: تعليق الفرائد ٤/٩٤، وشرح الشذور للجوجري ٢/٥١٥.

(٢) علل لذلك السيوطي بقوله: «.. فإن فصلَ تعين الرفع؛ لضعفها عن درجة (إنَّ)..» الهمع ٢/١٩٨. وانظر: الكتاب ٢/٢٩٩، المقتضب ٤/٣٦١، والأصول ١/٣٩٤، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ١/٢٧٧.

(٣) تأمل تفصيل هذه الأوجه في: توجيه اللمع ص١٥٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/١١٢، وأمالي ابن الحاجب ١/٤٢١، والبديع لابن الأثير ١/٥٧٨، واللمحة ١/٤٩١، والمقاصد الشافية ٢/٤٢٧، والتذييل ٥/٢٩٣، والكناش ١/٢٠٧.

(٤) في (ب): تركب، والصواب المثبت.

(٥) في (ب): إهمال الثاني، والصواب المثبت.

(٦) عجز بيت من الكامل، وصدره:

هــذا، لَعَمْــرُكُم، الصَّــغارُ بِعَيْنِــهِ ....

واختلف في قائلة، فنسب لِهُنَيّ بن أحمر الكناني، وهو في شعره ص٤٦٨ ـ ضمن الشعراء=




.... **لَا أُمَّ لِي ـ إِنْ كَانَ ذَاكَ ـ وَلَا أَبُ**

وَ: «لَا بَيْعٌ وَلَا خِلَالٌ» ـ بِرَفْعِهِمَا ؛ عَلَى إِهْمَالِ «لَا» فِيهِمَا ، وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ﴾ [إبراهيم: ٣١].

«**وَإِنْ تَشَأْ فَانْصِبْهُمَا**» ، فِي هَذَا المِثَالِ «**جَمِيعًا**» بِأَنْ تُرَكِّبَهُمَا ، نَحْوُ: لَا بَيْعَ وَلَا خِلَالَ ، وَمِنْهُ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ.

أَوْ تُرَكِّبَ الأَوَّلَ وَتَنْصِبَ الثَّانِي عَطْفًا عَلَى مَحَلِّهِ ، نَحْوُ: لَا بَيْعَ وَلَا خِلَالًا ، وَمِنْهُ(1):

= الجاهليون الأوائل ، ونسب لرجل من مدجج. ولهمام بن مرة ، ولضمرة بن أبي ضمرة. في: الحلل في شرح أبيات الجمل ص٢٣٨ ، ووشي الحلل في شرح أبيات الجمل ٨٩٦/٢ ، والمقاصد النحوية ٧٩٧/٢ ، ولزرافة الباهلي في: شرح أبيات الكتاب لابن السيرفي ١٥٩/١ ، وورد بلا نسبة في: الكتاب ٢٩٢/٢ ، وشرح أبياته للنحاس ص٥٤ ، والمقتضب ٣٧١/٤ ، واللامات للزجاجي ص١٠٦ ، والجمل له ص٢٣٩ ، والإيضاح العضدي ص٢٤٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٠/٢ ، وتخليص الشواهد ص٤٠٥.
وأفصح العيني عن موضع الشاهد فيه بقوله: «الاستشهاد فيه: في قوله: (ولا أب) ؛ حيث جاء مرفوعًا على جعل لا بمعنى ليس ، ويكون معطوفًا على محل اسم لا في قوله: (لا أم لي) ؛ لأن المحل مرفوع».

(1) صدر بيت من السريع ، وعجزه:
.... **اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ**
ونسب لأنس بن العباس بن مرداس السلمي في: الكتاب ٢٨٥/٢ ، وشرحه للسيرافي ٢١/٣ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ٨/٢ ، والأصول ٤٠٣/١. ونسب لأبي عامر جد العباس بن مرداس السلمي في: اللآلي في شرح أمالي القالي ٣٧/٣ ، ونسب لهما في: المقاصد النحوية ٨٠٤/٢. وورد بلا نسبة في: اللمع ص٤٤ ، وأمالي ابن الحاجب ٤١٢/١ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص٢٠١ ، وشمس العلوم ٥٩٥٦/٩ ، وتخليص الشواهد ص٤٠٥. =




لَا نَسَـــبَ اليَـــومَ وَلَا خُلَّـــةً ....

[١٨٢/أ] فَهَذِهِ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ.

وَمِثَالُ الخَامِسِ: فَلَا لَغْو وَلَا تَأْثِيم فِيهَا، فَاتَّبِعْ ذَلِكَ، «**وَلَا تَخَفْ رَدًّا**» عَنْهُ[١]، «**وَلَا تَقْرِيعًا**»، أَيْ: تَعْنِيفًا عَلَيهِ[٢].



= والشاهد فيه: فتح الأول، ونصب الثاني منونًا عطفًا على لفظ اسم (لا)، ولا الثانية زائدة للتوكيد، خلافًا ليونس، وجماعة، فإنهم لا يجيزون التنوين في الثاني في هذا التركيب إلا ضرور، كما نص أبو حيان في: الارتشاف ١٣١٠/٣.

(١) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٢) سقط من (ب) قوله: «أي: تعنيفًا عليه». وانظر: تحفة الأحباب ص٣٩.

بَابُ: التَّعَجُّبِ

وتُنصَبُ الأسماءُ فِي التَّعجُّبِ	نَصْبَ المَفاعِيْلِ فَلَا تَسْتَعْجِبِ
تَقُولُ: مَا أحسَنَ زَيْدًا إِذْ خَطَا	وَمَا أَحَدَّ سَيْفَهُ حِيْنَ سَطَا
وَإِنْ تَعَجَّبْتَ مِنَ الأَلْوَانِ	أَو عَاهَةٍ تَحْدُثُ فِي الأَبْدَانِ
فَابْنِ لَهَا فِعْلاً مِنَ الثُّلاثِي	ثُمَّ ائْتِ بِالأَلْوَانِ وَالأَحْدَاثِ
تَقُولُ: مَا أَنْقَى بَيَاضَ العَاجِ!	وَمَا أَشَدَّ ظُلْمَةَ الدَّيَاجِي!(1)

بَابُ: التَّعَجُّبِ(2)

[هُوَ كَقَوْلِكَ: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا، وَأَحْسِنْ بِزَيدٍ(3)](4).

«وَتُنْصَبُ الأَسْمَاءُ فِي التَّعَجُّبِ» [بَعْدَ مَا أَفْعَلَ](5)، «نَصْبَ الْمَفَاعِيلِ» عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ لِـ«أَفْعَل»(6)، فَاعِلُهُ ضَمِيرٌ رَاجِعٌ إِلَى «مَا»(7)،

---

(١) الملحة ص٤٦ ـ ٤٧.

(٢) زيد في (أ) قوله: (بعد ما أفعل)، بعد التعجب، وموضعها الأصلي سيأتي فيما بعد.

(٣) قصد بهذا التمثيل أن للتعجب صيغتين: ما أفعله، وأفعل به.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من (ب).

(٥) ما بين المعقوفين زيادة من (ب).

(٦) في (ب): للفعل، والأصح المثبت. وانظر: علل النحو ص٣٢٤.

(٧) قال أبو حيان: «مذهب الخليل، وسيبويه وجمهور البصريين أن (ما) نكرة تامة بمعنى (شيء)، وما بعدها خبر، وذهب الفراء، وابن درستويه إلى أن (ما) استفهامية دخلها معنى=

«فَلَا تَسْتَعْجِبِ، تَقُولُ: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا إِذْ خَطَا، وَمَا أَحَدَّ سَيْفَهُ حِينَ سَطَا».
وَيُجَرُّ بَعْدَ «أَفْعِلْ» بِالبَاءِ الزَّائِدَةِ اللازِمَةِ[1] ـ كَمَا مَرَّ ـ.

ثُمَّ صِيغَةُ التَّعَجُّبِ إِنَّمَا تُبْنَى مِنْ: فِعْلٍ ثُلَاثِيٍّ[2]، مُتَصَرِّفٍ، قَابِلٍ لِلزِّيَادَةِ، تَامٍّ، مُثْبَتٍ، لَيْسَ مَبْنِيًّا لِلمَفْعُولِ، وَلَا وَصْفُهُ عَلَى «أَفْعَلَ»، كَفِعْلِ

= التعجب.. ونسب كونها استفهامية ابن مالك إلى الكوفيين. وعن الأخفش في (ما) ثلاثة أقوال: أحدها: كقول جمهور البصريين. والثاني: أن (ما) موصولة، والفعل صلته، والخبر محذوف واجب الحذف، والتقدير: الذي أحسن زيدًا عظيم، وحكى البهاري أنه مذهب الكوفيين، وحكاه ابن بابشاذ عن طائفة منهم. والثالث: أن (ما) نكرة موصوفة الفعل صفتها، والخبر محذوف واجب الحذف؛ التقدير: شيء أحسن زيدًا عظيم. و(أفعل) مذهب البصريين، والكسائي أنه فعل و(زيدًا) مفعول به، والهمزة في (أفعل) للتعدية، وفي (أحسن) ضمير فاعل، يعود على (ما)، ومذهب الكوفيين غير الكسائي أن (أفعل) اسم، وانتصب الاسم بعده في قول الفراء ومن وافقه من الكوفيين على حد ما انتصب في قولهم: زيد كريم الأب، فأصله في نحو: ما أظرف زيدًا: زيد أظرف من غيره، إلا أنهم أتوا (بما)، فقالوا: ما أظرف زيدًا على سبيل الاستفهام، نقلوا الصفة من زيد وأسندوها إلى ضمير (ما)، وانتصب زيد بـ(أظرف) فرقًا بين الخبر والاستفهام..» الارتشاف ٤/٢٠٦٥. وانظر: شرح الملحة للحريري ص١٣٦، واللباب للعكبري ١/١٩٦، وتوجيه اللمع ص٣٨١، واللمحة ١/٥٠٥، وتوضيح المقاصد ٢/٨٨٥، والهمع ٥/٥٥.

(١) في الارتشاف ٤/٢٠٦٦ ـ ٢٠٦٧: «أما (أفعل به) نحو: أحسن بزيد، فاتفقوا على أنه فعل، إلا ما في كلام ابن الأنباري من تصريحه بأنه اسم، ومذهب جمهور البصريين أن صورته صورة الأمر، وهو خبر في المعنى، والهمزة فيه للصيرورة، ومعناه: أحسن زيد، أي: صار حسنًا في معنى ما أحسن زيدًا، والمجرور في موضع الفاعل، والباء زائدة لازمة إلا مع (أن) وصلتها فجاء حذفها... وذهب الفراء، والزجاج، والزمخشري وابن خروف إلى أنه أمر حقيقة، والهمزة للنقل، و(بزيد) مفعول والباء زائدة...». وانظر: المرتجل ص١٤٧، والبديع لابن الأثير ١/٤٩٧.

(٢) على وزن «فَعُل» كحسُن وظرُف، أو على «فعِل» كعلِم وسمع، أو «فعَل» كضَرَب.

الأَلْوَانِ وَالعُيُوبِ[1].

«**فإِنْ تعَجَّبْتَ مِنَ الأَلْوَانِ**» كَالسَّوَادِ وَالبَيَاضِ[2]. «**أَوْ عَاهَةٍ تَحْدُثُ فِي الأَبْدَانِ**»؛ كَالعَمَى وَالشَّلَلِ، أَوْ زَائِدٍ عَلَى ثَلَاثَةٍ كَانْطَلَقَ وَدَحْرَجَ، أَوْ نَاقِصٍ كَـ«كَانَ»، وَ«كَادَ». أَوْ مَبْنِيٍّ لِلمَفْعُولِ، أَوْ مَنْفِيٍّ[3]؛ «**فَابْنِ لَهُ فِعْلاً مِنَ الثُّلَاثِي**»[4]، كَـ«أَشَدَّ وَأَكْثَرَ»، وَنَحْوِهِمَا[5].

«**ثُمَّ ائْتِ**» بَعْدُ «**بِالألوانِ وَالأَحْدَاثِ**»، أَيْ: بِمَصْدَرِهِمَا، وَمَصْدَرِ مَا بَعْدَهُمَا مَنْصُوبًا، لَكِنْ مَصْدَرُ الأَخِيرَيْنِ بِصِيغَةِ «أَنْ» وَالفِعْلِ، «**تَقُولُ:**» فِي الأَوَّلِ «**مَا أَنْقَى بَيَاضَ الْعَاجِ!**». وَفِي الثَّانِي: مَا أَشَدَّ عَمَى زَيْد!. «**وَ**»: فِي الثَّالِثِ: «**مَا أَشَدَّ ظُلْمَةَ الدَّيَاجِي!**»[6]، وَدَحْرَجَتُهُ وَانْطِلَاقُهُ. وَفِي البَاقِي: مَا أَكْثَرَ أَنْ لَا تقدمَ، أَوْ أَنْ لَا تَضْرِبَ، وَأَعْظِمْ بِكَونِهِ مُسْتَقْبَلاً[7].

---

(١) انظر هذه الضوابط في: شرح الكافيةالشافية ٢/١٠٨٤، ١٠٨٥، وشرح الألفية لابن الناظم ص٣٢٩، واللمحة ١/٥١٦، وكشف النقاب ٢/٤٤٨، والنحو الوافي ٣/٣٤٩.

(٢) في (ب): كالبياض والسواد. والقصد لا يتعجب منها خلافا للكسائي وهشام والكوفيين، وتحر تفصيل ذلك في: الإنصاف ١/١٤٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/١٤٦ ـ ١٤٧، والمساعد ٢/١٦٢، والهمع ٦/٤٣.

(٣) سقط من (ب) قوله: أو منفي.

(٤) يطابق المعنى الذي تقصده من الكثرة أوالقلة، أو الحسن أو القبح. انظر: شرح الملحة للحريري ص١٣٦.

(٥) انظر: شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٢/٣٧٧، وكشف النقاب ٢/٤٤٩، ودليل الطالبين ص٧٦.

(٦) أي: ظلمة الليل.

(٧) انظر: كشف النقاب ٢/٤٤٩، وتحفة الأحباب ص٣٩.




وَلَا تَقُلْ: مَا أَبْيَضَ العَاجِ، وَلَا: مَا أَظْلَمَ الدَّيَاجِي.

وَلَا يُتَعَجَّبُ البَتَّة مِن اسْمٍ، وَلَا فِعْلٍ جَامِدٍ[1]، وَلَا غَيْرَ قَابِلٍ لِلزِّيَادَةِ؛ كَـ«مَاتَ»[2].

وَقِيلَ[3]: يُقَالَ فِيهِ: مَا أَفْجَعَ مَوْتِهِ![4].



---

(١) لأن الفعل الجامد لا مصدر له.

(٢) علّل لذلك السيوطي بقوله: «وَلَا مَا لَا يقبل الْكَثْرَة والتفاضل كمات وفني وَحدث بِهِ، إِذْ لَا مزية فِيهِ لبَعض فاعليه على بعضٍ» الهمع ٦/٤١.

(٣) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٤) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص٣٣٠، وتوضيح المقاصد ٢/٨٩٨، والهمع ٦/٤٤.




بَابُ: الإِغْرَاءِ

وَالنَّصْبُ فِي الإِغْـرَاءِ غَيْـرُ مُلْتَبِسْ ... وَهْـوَ بِفِعْـلٍ مُضْـمَرٍ فَـافْهَمْ وَقِـسْ

تَقُــولُ: للطَّالِــبِ خِــلًّا بَــرًّا ... دُونَــكَ بِشْــرًا وَعَلَيْــكَ عَمْــرًا

بابُ: التَّحْذِيرِ

وَتَنْصِـبُ الاسْـمَ الَّـذِي تُكَـرِّرُهْ ... عَن عِـوَضِ الفِعْـلِ الَّـذِي لَا تُظْهِـرُهْ

مِثْــلَ مَقَــالِ الخَاطِــبِ الأَوَّاهِ: ... اللهَ اللهَ عِبَــــــــــادَ اللهِ[1]

بَابُ: الإِغْرَاءِ[2] وَالتَّحْذِيرِ

الأَوَّلُ[3]: إِلْزَامُ المُخَاطَبِ العُكُوف عَلَى مَحْمُودٍ[4].

وَالثَّانِي: إِلْزَامُهُ الاحْتِرَاز مِنْ مَكْرُوهٍ[5].

«وَالنَّصْبُ فِي الإِغْرَاءِ غَيْرُ مُلْتَبِسْ»؛ لِشُيُوعِهِ وَاشْتِهَارِهِ. **«وَهْوَ بِفِعْلٍ**

---

(١) الملحة ص٤٧ ـ ٤٨.

(٢) في (ب): الإعراب، وهو تحريف.

(٣) أي: الإغراء.

(٤) حدَّه بهذا الحد في الهمع ٢٧/٣.

(٥) في (ب): المكروه. وتتمَّ هذا التعريف في الهمع بقوله ٢٤/٢: «بَاب التحذير: وَهُوَ إِلْزَام الْمُخَاطب الِاحْتِرَاز من مَكْرُوه ب (إيا) أَو مَا جرى مجْرَاه».




مُضْمَرٍ فَافْهَمْ وَقِسْ».

ثُمَّ تَارَةً يَجِبُ الإِضْمَارُ بِأَنْ كُرِّرَ[1]، نَحْوُ[2]:

أَخَـاكَ أَخَـاكَ[3] ....

أَوْ عَطْفًا، نَحْوُ: الأَهْلَ وَالوَلَدَ[4].

وَتَارَةً يَجُوزُ، نَحْوُ[5]: «الصَّلاةَ جَامِعَةً»[6].

«تَقُولُ:» فِي مِثَالِ ذَلِكَ[7] «لِلطَّالِبِ خِلًّا»[8]، أَيْ: خَلِيْلاً[9]، مَفْعُولٌ

---

(١) في (ب): يكرر. في الهمع ٣/٢٨: «إِنَّمَا يجب الْإِضْمَار فِي صُورَتَيْنِ: إِذا عطف أَو كرر، كَقَوْلِك: الْأَهْل وَالْولد، وقولك: العهْدَ العهْدَ، وتضمر (الزم) أَو شبهه..». وانظر: أوضح المسالك ٤/٧٩.

(٢) جزء من بيتٍ من الطويل لمسكين الدارمي في ديوانه ص٢٩، وتمامه:

.... إنّ مَـنْ لا أخَـا لـه　　كسَـاعٍ إلـى الهَيْجَـا بغَيْـرِ سِـلاح

ونسب إليه في: الكتاب ١/٢٥٦، والمقاصد الشافية ٣/١٦٣، والمقاصد النحوية ٤/١٧٨١.
والشاهد في قوله: (أخاك) فإنه نصب على الإغراء، أي: الزم أخاك.

(٣) في (أ): أخوك، وهو تحريف.

(٤) قال ابن هشام: «.. فلا يلزم حذف عامله إلا في عطف أو تكرار...»

(٥) جزء من حديث طويل، أخرجه مسلم في صحيحه ٣/١٤٧٢ ـ برقم (١٨٤٤).

(٦) أي: احضروا. قال ابن هشام: «فإن فَقَدَ التكرارَ والعَطْفَ جاز ذِكْرُ العامل وحَذْفهُ، نحو: (الصَّلَاةَ جَامِعَةً)، فـ(الصلاةَ) منصوبُ بـ(احْضُرُوا) مُقَدَّراً، و(جامعة) منصوب على الحال» شرح الشذور ص٢٨٩. وانظر: شرح الشذور للجوجري ٢/٤١٧.

(٧) في (ب): تقول من ذلك.

(٨) الخلّ: الصديق.

(٩) في (ب): خليلا برًا.




لِلطَّالِبِ، «بَرًّا»[١] نعتٌ لَهُ، وَمَقُولُ القَوْلِ: «**دُونَكَ زَيْدًا، وَعَلَيْكَ عَمْرًا**»، أَيْ[٢]: إِلْزَمْهُمَا، وَالنَّصْبُ فِيهِمَا: دُونَكَ وَعَلَيكَ، فَإِنَّهُمَا أَسْمَاءُ فِعْلٍ[٣].

«**وَتَنْصِبُ**» فِي التَّحْذِيرِ «**الاسْمَ الَّذِي تُكَرِّرُهْ**[٤]، **عَنْ عِوَضِ الفِعْلِ الَّذِي لَا تُظْهِرُهْ، مِثْلُ مَقَالِ الخَاطِبِ الأَوَّاهِ**[٥]: **اللهَ اللهَ، عِبَادَ اللهِ**»، أَي: اتَّقُوا اللهَ.

وَكَذَا إِذَا عَطَفْتَ، نَحْوُ: «رَأْسَكَ وَالسَّيْفَ»[٦]، أَيْ: قِ رَأْسَكَ[٧].

وَتنْصِبُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ، أَوْ مُظْهَرٍ[٨]، نَحْوُ: نَفْسَكَ وَالشَّرَّ، أَيْ: جَنِّبْ نَفْسَكَ.

وَإِنْ شِئْتَ قُلْ[٩]: نَحِّ رَأْسَكَ[١٠].

---

(١) البَرّ: المحسن.

(٢) سقط من هنا في (ب)، إلى أول الباب الآتي.

(٣) انظر: اللمحة ٢/٥٢٨.

(٤) في الهمع ٣/٢٤: «وجوز بعضهم إظهار العامل مع المكرر، حكاه في البسيط...». وانظر: شرح الكافية للرضي ١/٤٨١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٩.

(٥) أي: كثير التأوه خوفًا من الله.

(٦) انظر هذا المثل في: المقتضب ٣/٢١٥، ومجمع الأمثال ٢/٢٧٩، والمستقصى في الأمثال ٢/٣٣٩.

(٧) في (أ): ورأسك، والصواب المثبت. والقصد: قِ نفسك واحذر السيف. انظر: اللمحة ٢/٥٣٠، وشرح الألفية لابن الناظم ص٤٣٣.

(٨) القصد: يجب إضمار العامل مع «أيا»، ومع المكرر، ومع العاطف، وما عدا هذه الصور الثلاثة يجوز فيه الإظهار. انظر: الهمع ٣/٢٤. وانظر: علل النحو ص٢٩٨، وأسرار العربية ص١٥٩، واللمحة ٢/٥٣٠ ـ ٥٣١، والارتشاف ٣/١٤٧٩.

(٩) في (ب): فقل.

(١٠) بإظهار العامل.

بَابُ: «إِنَّ» وَأَخَوَاتِهَا

وَسِــتَّةٌ تَنتَصِــبُ الأَسْــمَاءُ ... بِهَــا كَمَــا تَرتَفِــعُ الأَنْبَــاءُ

وَهْــيَ إِذا رَوَيــتَ أَو أمليتَــا: ... إِنَّ، وأَنَّ، يَــا فتَــى وليتَــا

ثُــمَّ كــأَنَّ، ثُــمَّ لكــنَّ، وعَــلّ ... واللُّغـةُ المشـهورةُ الفُصحَى لَعَـلّ

وإِنَّ بالكســـرةِ أُمُّ الأحــرُفِ ... تَــأْتِي مَـعَ القَـوْلِ وبعـدَ الحَلِـفِ

والــلامُ تخـتَصُّ بمعمُولاتِهَــا ... لِيَســتَبينَ فَضْــلُهَا فِــي ذَاتِهَــا

مثالُـــهُ: إِنَّ الأميــرَ عَــادِلُ ... وَقـد سَـمِعْتُ أَنَّ زَيْـدًا رَاحِـلُ

وَقِيْــلَ: إِنَّ خَالِــدًا لَقَــادِمُ ... وإِنَّ هِنْــدًا لأَبُوهَــا عَــالِمُ

وَلَا تُقَــدِّمْ خَبَــرَ الحُــروفِ ... إِلَّا مَــعَ المجـرورِ والظُّـرُوفِ

كَقَــولِهِم: إِنَّ لِزيــدٍ مَــالَا ... وإِنَّ عنــدَ عــامِرٍ جِمَــالَا

وإِنْ تُـزِدْ مَـا بعـدَ هَـذِي الأَحْـرُفِ ... فَـالرَّفْعُ والنَّصْـبُ أُجِيـزَا فَـاعْرِفِ

والنَّصْـبُ فِـي لَيـتَ لعَـلَّ أَظْهَـرُ ... وَفِـي كَـأَنَّ، فَاسْـتَمِعْ مَـا يُـؤْثَرُ[1]

بَابُ: «إِنَّ» وَأَخَوَاتِهَا

«**وَستَّةٌ**»[2] مِنَ ....

---

(١) الملحة ص٤٩ ـ ٥٠.

(٢) جعلها سيبويه والمبرد، وابن السراج وابن مالك خمسة بإسقاط «أن» المفتوحة. انظر:=




الحُرُوفِ[1] «تَنْتَصِبُ الأَسْمَاءُ، بِهَا كَمَا تَرْتَفِعُ الأَنْبَاءُ» [١٨٢/ب]، أَيْ: الأَخْبَارُ، وَأَصْلُهَا المُبْتَدَأُ وَالخَبَرُ[2].

«وَهْيَ إِذَا رَوَيْتَ أَوْ أَمْلَيْتَا: إِنَّ» بِالكَسْرِ، «وَأَنَّ» بِالفَتْحِ «يَا فَتَى»، وَهُمَا لِلتَّوْكِيدِ وَالتَّحْقِيقِ[3]. «وَلَيْتَا» لِلتَّمَنِّي. «ثُمَّ كَأَنَّ» لِلتَّشْبِيهِ. ثُمَّ «لَكِنَّ» لِلاسْتِدْرَاكِ[4].

«وَعَلَّ» لِلتَّرَجِّي فِي المَحْبُوبِ، وَلِلإِشْفَاقِ فِي المَكْرُوهِ[5]. «وَاللُّغَةُ الْمَشْهُورَةُ الْفُصْحَى: لَعَلَّ» ـ بِإِثْبَاتِ اللَّامِ، وَفِيهَا لُغَاتٌ أُخَر[6].

= الكتاب ١٣١/٢، والمقتضب ١٠٧/٤، والهمع ١٤٨/٢ ـ ١٤٩.

(١) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٢) فتدخل عليهما فتنسخ حكمهما، فتنصب المبتدأ اسمًا لها، وترفع الخبر خبرًا لها، خلافا للكوفيين.
تحر تفصيل ذلك في: الإنصاف ١٧٦/١، والبسيط في شرح الجمل ٧٦٨/٢، والارتشاف ١٢٣٧/٣.

(٣) أي «إنَّ» للتوكيد، و«أنَّ» للتحقيق.

(٤) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٥/٢، والارتشاف ١٢٣٧/٣، ١٢٤٢، واللمحة ٥٣٥/٢، والمقاصد الشافية ٣١٢/٢، وكشف النقاب ٤٥٤/٢، والهمع ١٤٨/٢.

(٥) انظر: الارتشاف ١٢٤٠/٣، والجنى ص٥٨٠. وفي الهمع ١٥٢/٢: «وَزَاد الْأَخْفَش وَالْكسَائِيّ فِي مَعَانِيهَا التَّعْلِيل».

(٦) في (ب): لغة أخرى. في الهمع ١٥٣/٢: «وفيهَا لُغَات أخر.. عدتها ثَلَاث عشرَة لُغَة..».
وفي الجنى ص٥٨٢: «وفي لعل اثنتا عشرة لغة. وهي: لعل، وعل، ولعن، وعن، ولأن، وأن، ورعل، ورعن، ولغن، ورغن، وغن، وهذه الثلاثة بالغين المعجمة، ولعلت، بتاء التأنيث». وانظر: معاني الحروف ص١٢٤، وشرح الكافية الشافية ٤٧٠/١.




«وَ(إِنَّ) بِالْكَسْرَةِ أُمُّ الأَحْرُفِ»، وَأَصْلُ المَفْتُوحَةِ[(١)]. وَهِيَ[(٢)] «تَأْتِي[(٣)] مَعَ الْقَوْلِ»[(٤)]، أَيْ: بَعْدَهُ، نَحْوُ: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠].

«وَبَعْدَ الحَلِفِ»[(٥)]، نَحْوُ: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [الدخان: ١ ـ ٣]، وَكَذَلِكَ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ صَلَحَ[(٦)] حُلُولُ جُمْلَةٍ مَحَلَّهَا، كَـ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِي لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ [القدر: ١]، وَجَاءَ الَّذِي إِنَّهُ فَاضِلٌ زُرْتُهُ[(٧)]، وَإِنِّي ذُو[(٨)] أَمَلٍ[(٩)]، وَاجْلِسْ حَيْثُ إِنَّ زَيْدًا[(١٠)] جَالِسٌ[(١١)].

وَتَأْتِي المَفْتُوحَةُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ صَلَحَ حُلُولُ مُفْرَدٍ مَحَلَّهَا[(١٢)]، نَحْوُ: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾ [العنكبوت: ٥١]، ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ١٧٦].

---

(١) قال في الهمع ٢/١٤٩: «فالثانية فرع الأولى». وفي التذييل ٥/٧٤: «(إن) بالكسر أصل؛ لأن الكلام معها جملة غير مؤولة بمفرد، و(أن) الفتح فيها فرع؛ لأن الكلام معها مؤول بمفرد».
وقد تأثر الشارح في تمثيله بقول ابن مالك في ألفيته ص٢١: «... حالٍ كزرته وإنّي ذو أمل».

(٢) أي: «إنّ».

(٣) إشارة إلى مواضع كسر همزتها. وتحر تفصيل هذه المواضع في: أوضح المسالك ١/٣٣٤، وشرح الألفية لابن عقيل ١/٣٥٣، وكشف النقاب ٢/٤٥٥، والهمع ٢/١٦٥.

(٤) مجردا من معنى الظن. انظر: اللمحة ٢/٥٥٠.

(٥) أي في جواب القسم.

(٦) في (ب): يصلح.

(٧) أي في ابتداء الصلة.

(٨) في (أ): ذ أمل، وهو تحريف.

(٩) أي: وقعت موقع الحال، كأنّك قلتَ: زُرته آملاً. انظر: المقاصد الشافية ٢/٣٢٤.

(١٠) في (ب): زيد.

(١١) أي: تالية لـ (حيث).

(١٢) انظر: الهمع ٢/١٦٧، وتأمل فيه تفصيل مواضع فتحها.




«وَاللَّامُ تَخْتَصُّ بِمَعْمُولَاتِهَا»[1] أَي: المَكْسُورَةِ الخَبَرِ، أَوْ مَعْمُولِهِ، أَوِ الاسْمِ إِنْ تَأَخَّرَ؛ «لِيَسْتَبِيْنَ فَضْلُهَا فِي ذَاتِهَا»، أَيْ: عَلَى[2] المَفْتُوحَةِ، «مِثَالُهُ» أَيْ: عَمَلُ المَكْسُورَةِ: «إِنَّ الأَمِيرَ عَادِلُ، وَقَدْ سَمِعْتُ: أَنَّ زَيْدًا رَاحِلُ»، [وَمِثَالُهَا][3]: «وَقِيلَ: إِنَّ خَالِدًا لَقَادِمُ، وَإِنَّ هِنْدًا لأَبُوهَا عَالِمُ»، فِيهِ إِدْخَالُ اللَّامِ عَلَى الخَبَرِ المُفْرَدِ وَالجُمْلَةِ، وَمِثَالُهُ عَلَى مَعْمُولِهِ[4]: إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامُكَ آكِلٌ، وَعَلَى الاسْمِ ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ﴾ [الليل: ١٢].

«وَلَا تُقَدِّمْ خَبَرَ» هَذِهِ «الْحُرُوْفِ» عَلَى اسْمِهَا؛ لِضَعْفِهَا وَفَرْعِيَّتِهَا فِي العَمَلِ، «إِلَّا مَعَ الْمَجْرُورِ وَالظُّرُوفِ»؛ لِتَوَسُّعِهِم[5] فِيهِمَا؛ مِثَالُهُ فِي المَجْرُورِ[6]: «إِنَّ لِزَيْدٍ مَالًا». «وَ» فِي الظَّرْفِ: «إِنَّ عِنْدَ عَامِرٍ[7] جِمَالًا»[8].

«وَإِنْ تَزِدْ (مَا) بَعْدَ هَذِي الأَحْرُفِ، فَالرَّفْعُ» لِاسْمِهَا، لَا لَهَا، «وَالنَّصْبُ» إِعْمَالًا، «أُجِيزَا، فَاعْرِفِ». «وَ» لكِنْ «النَّصْبُ فِي (لَيْتَ)»[9]

---

(١) في (ب): بمفعولاتها، والصَّواب المثبت. والقصد: تختص (إن) المكسورة بجواز دخول لام الابتداء على خبرها عند إرادة المبالغة في التأكيد. انظر: كشف النقاب ٢/٤٥٧.

(٢) سقط من (ب) قوله: أي على.

(٣) زيادة من (ب).

(٤) أي: معمول خبرها المتوسط.

(٥) في (ب): لتوسهم، وهو تحريف.

(٦) سقط من (ب) قوله: في المجرور.

(٧) في (أ): خالد، والمثبت موافق لنص الملحة.

(٨) انظر: اللمحة ٢/٥٦٠، وكشف النقاب ٢/٤٥٨.

(٩) في الهمع ٢/١٩٠: «جاز فِي (لَيْتَ) الإعمال رَاعيا لقُوَّة اختصاصها، والإهمال إِلْحَاقًا بأخواتها».




وَ(عَلّ) أَظْهَرُ» مِنَ الرَّفْعِ[(١)]، «وَفِي (كَأَنَّ) فَاسْتَمِعْ مَا يُؤْثَرُ»، وَيُرْوَى بِالوَجْهَين[(٢)]:

قَالَتْ: أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا وَنِصْفُهُ فَقَدِ[(٣)]

وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِهَا أَظْهَرُ، وَفِي النَّصْبِ مَا حَكَى الأَخْفَشُ: إِنَّمَا زَيْدًا قَائِمٌ[(٤)].

---

(١) قال الحريري: «إذا أدخلت (ما) على (إنَّ) وأخواتها، جاز لك أن تجعلها زائدة فلا يتغير الحكم بعدها عما كان عليه من نصب الاسم ورفع الخبر، وجاز أن تجعلها كافة... إلا أن الاختيار أن تنصب في كأنما وليتما ولعلما، وترفع في: إنما وأنما ـ بكسر الهمزة وفتحها، وفي: لكنما.... وإنما أختير الرفع في هذه الثلاثة؛ لأن معنى الابتداء لا يتغير فيها، ويتغير في الثلاثة الأُوَل؛ فيستحيل الكلام مع (كأنما) إلى تشبيه، وفي (ليتما) إلى تَمَنٍّ، وفي «لعلما» إلى تَرَجٍ....» شرح الملحة ص١٤٥. وانظر: الهمع ١٨٩/٢.

(٢) من البسيط، للنابغة الذبياني في ديوانه ص٢٤، وورد أيضًا في: الكتاب ١٣٧/٢، ومجاز القرآن ٣٥/١، والأصول ٢٣٣/١، والحلبيات ص١٧٦، والشيرازيات ٤٩٧/١، وكتاب الشعر ٤٣٣/١، والخصائص ٤٦٠/٢، وثمار القلوب ص٣٠١، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٨/٨، والتخمير ٤٠/٤، والإيضاح في شرح المفصل ١٦٤/٢، ومجمع الأمثال ٢٢٢/١، وشرح عمدة الحافظ ٢٣٣/١، والتذييل والتكميل ٢٥٦/٢، وشرح أبيات المفصل للخوارزمي ١٠٥٣/٢، وزاد المسير ٥٤/١، وتمهيد القواعد ١٣٦٦/٣، والمقاصد النحوية ٧٣٨/٢، وشرح أبيات المغني ٤٦/٢. وقوله: «إلى حماتنا»، أي: مع حماتنا. و«قد» بمعنى «حسب»، ويقال: قدي من كذا، أي: حسبي. والشاهد في قوله: (ليتما هذا الحمام)، فيجوز إعمال (ليت) بعد دخول (ما) الكافة وإهمالها.

(٣) سقط الشطر الثاني من البيت من (ب).

(٤) انظر حكايته في: شرح اللمع لابن برهان ٧٥/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٨/٢، واللمحة ٥٦٥/٢، والتذييل والتكميل ١٤٩/٥، وتعليق الفرائد ٦٧/٤، والمقاصد الشافية ٣٦١/٢، وشرح الألفية لابن الناظم ص١٢٥.




وَمَا ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ قَوْلُ بَعْضِ المُتَقَدِّمِينَ[1]، وَالجُمْهُورُ عَلَى وُجُوبِ الإِهْمَالِ فِيمَا عَدَا «لَيْتَ»، وَعلى أَنَّ إِهْمَالَ «لَيْتَ» أَقْيَسُ[2]، وَمِنَ الإِهْمَالِ فِي غَيْرِهَا: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١].



(١) انظر: الجمل للزجاجي ص٣٠٢.

(٢) انظر: الارتشاف ١٢٨٥/٣، واللمحة ٥٦٣/٢.

بَابُ: «كَانَ» وَأَخَوَاتِهَا

وعَكسُ (إنَّ) يَا أُخَيَّ فِي العَمَلْ   كانَ، وَمَا انفكَّ الفتَى، وَلم يَزَلْ

وَهكَذَا: أصبحَ، ثُمَّ أَمْسَى   وَظَلَّ، ثُمَّ بَاتَ، ثُمَّ أَضْحَى

وصارَ، ثُمَّ لَيْسَ، ثُمَّ مَا بَرِحْ   وَمَا فتِي، فَافْقَهْ بَيَانِي المُتَّضِحْ

وأُختُهَا مَا دامَ فَاحفَظْنَهَا   وَاحْذَرْ هُديتَ أَن تَزيغَ عنهَا

تَقُولُ: قَدْ كَانَ الأَمِيرُ رَاكِبَا   وَلم يَزَلْ أَبُو عَلِيّ عَاتِبَا

وأصبحَ البَردُ شَدِيدًا فَاعْلَمِ   وَبَاتَ زَيْدٌ سَاهِرًا لَمْ يَنَمِ

ومَن يُرِدْ أَن يَجْعَلَ الأَخْبَارَا   مُقدَّمَاتٍ فَلْيَقُلْ مَا اخْتَارَا

مثالُهُ: قَدْ كَانَ سَمْحًا وَائِلُ   وَوَاقِفًا بِالبَابِ أَضْحَى السَّائِلُ

وإنْ تَقُلْ: يَا قَوْمِ قَدْ كَانَ المَطَرْ   فَلَسْتَ تَحْتَاجُ لَهَا إِلَى خَبَرْ

وَهكَذَا يَصْنَعُ كُلُّ مَنْ نَفَثْ   بهَا إِذَا جَاءَتْ وَمَعْنَاهَا حَدَثْ

والبَاءُ تَخْتَصُّ بِـ(ليسَ) فِي الخَبَرْ   كَقَولِهِم: لَيسَ الفتَى بِالمُحْتَقَرْ[1]

بَابُ: «كَانَ» وَأَخَوَاتِهَا

وَأَخَّرَهَا[2] عَلَى «إِنَّ»؛ لِأَنَّ ....

---

(١) الملحة ص٥١ ـ ٥٣.

(٢) في (ب): وأجرها.

المَنْصُوبَ[1] بِهَا الجُزْءُ المُتَأَخِّرُ مِنْ جُزْئَيْهَا.

«**وَعَكْسُ (إِنَّ) يا أُخَيَّ فِي الْعَمَلْ**» بِأَنْ تَرْفَعَ الاسْمَ وَتَنْصِبَ الخَبَرَ[2]، «**(كَانَ)، وَ(مَا انْفَكَّ) الْفَتَى، وَلَمْ يَزَلْ**» مُضَارِعُ «زَالَ»، أَصْلُهُ «يَزَالُ»[3] [١٨٣/أ].

وَهَكَذَا: أَصبحَ، ثُمَّ أَمْسَى ... وَظَلَّ، ثُمَّ بَاتَ، ثُمَّ أَضْحَى[4]

وصارَ، ثُمَّ لَيْسَ[5]، ثُمَّ مَا بَرِحْ ... وَمَا فتِيءَ، فَافْقَهْ بَيَانِي المُتَّضِحْ

وأُخْتُهَا (مَا دامَ) فَاحفَظَنْهَا ... وَاحْذَرْ هُديتَ أَن تَزِيغَ عنهَا

وَأَشَارَ بِذِكْرِ «مَا» [مَعَ][6] «دَامَ» إِلى أَنَّ شَرْطَ هَذَا العَمَلِ[7] تَقَدُّمُهَا

---

(١) في (ب): المنصوبات.

(٢) هذا مذهب البصريين، قال في الهمع ٦٣/٢ ـ ٦٤: «فمذهب الْبَصرِيين أَنَّهَا ترفع الْمُبْتَدَأ وَيُسمى اسْمهَا. رُبمَا يُسمى فَاعِلا مجَازًا لشبهه بِهِ وَقع ذَلِك فِي عبارَة الْمبرد وَعبر سِيبَوَيْهٍ باسم الْفَاعِل، وَمذهب الْكُوفِيّين أَنَّهَا لم تعْمل فِيهِ شَيْئا وَأَنه بَاقٍ على رَفعه... وَينصب الْخَبَر بِاتِّفَاق الْفَرِيقَيْنِ وَيُسمى خَبَرهَا، وَرُبمَا يُسمى مَفْعُولا مجَازًا لشبهه بِهِ... هَذَا مَذْهَب سِيبَوَيْهٍ. وَذهب الْفراء إِلَى أَن الِاسْم ارْتَفع لشبهه بالفاعل وَأَن الْخَبَر انتصب لشبهه بِالْحَال...». وانظر: الإنصاف ٨٢١/٢، والتبيين ص٢٩٥، والارتشاف ١١٤٦/٣، وائتلاف النصرة ص١٢١.

(٣) في شرح التسهيل ٣٣٤/١: «وقيدت (زال) بكون مضارعها يزال، احترازا من (زال) بمعنى: تحوَّل، فمضارعه: يزول، وهو فعل لازم، واحترازا من زال الشيء بمعنى عزله، فمضارعه: يزيل». وانظر: علل النحو ص٢٥٠، والارتشاف ١١٥٨/٣، والتذييل ١٢٢/٤، والمقاصد الشافية ١٨٥/٢.

(٤) في (ب): ليس، والأصح المثبت.

(٥) في (ب): أضحى.

(٦) ما بين المعقوفين زيادة من (ب).

(٧) في (ب): شرط عملها.




عَلَيهَا، وَهِي مَصْدَرِيَّةٌ ظَرْفِيَّةٌ، وَبِذِكْرِ (انْفَكَّ، وَزَالَ، وَبَرِحَ، وَفَتِئَ)، وَمَعْنَى الأَرْبَعَةِ وَاحِدٌ مَعَ النَّفْيِ[1]، إِلَّا أَنَّ شَرْطَهَا تَقَدُّمُهُ عَلَيهَا، وَمِثْلُهُ النَّهْيُ وَالاسْتِفْهَامُ، «**تَقُولُ: قَدْ كَانَ الأَمِيرُ رَاكِبًا، وَلَمْ يَزَلْ أَبُو عَلِيٍّ عَاتِبًا، وَأَصْبَحَ الْبَرْدُ شَدِيدًا، فَاعْلَمِ، وَبَاتَ زَيْدٌ سَاهِرًا لَمْ يَنَمِ**»، وَأَعْطِهِ مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمًا[2]، وَقِسْ عَلَى هَذَا[3].

«**وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يَجْعَلَ الأَخْبَارَا، مُقَدَّمَاتٍ**»، أَيْ: فِي هَذَا البَابِ[4] عَلَى الأَسْمَاءِ، أَوْ عَلَيهَا وَعَلَى العَامِلِ[5]، «**فَلْيَقُلْ مَا اخْتَارَا**» مِنْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ جَائِزٌ، «**مِثَالُهُ**» فِي الأَوَّلِ: «**قَدْ كَانَ سَمْحًا وَائِلُ**». «**وَ**» فِي الثَّانِي: «**وَاقِفًا بِالْبَابِ أَضْحَى السَّائِلُ**»، وَاسْتَثْنَى مِنَ الثَّانِي «مَا دَامَ»، وَ[مَا][6] نُفِيَ بِـ«مَا» سَوَاءٌ كَانَتْ شَرْطًا فِي عَمَلِهِ أَمْ لَمْ تَكُنْ، وَ«لَيْسَ»[7]، فَلَا يَجُوزُ[8] تَقْدِيمُ أَخْبَارِهَا[9] عَلَيهَا[10].

---

(١) في (ب): نفي.

(٢) أي: مدة دوامك مصيباً الدرهم. وقد تأثر الشارح في تمثيله بقول ابن مالك في ألفيته ص١٩:

ومثل (كانَ): (دَامَ) مسبوقاً بـ(ما) كـأعطِ مَـا دُمْـتَ مُصِـيبًا دِرْهَمَـا

(٣) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص٩٤، واللمحة ٢/٥٦٨ ـ ٥٧٢، والمقاصد الشافية ٢/١٤٢، وهمع الهوامع ٢/٦٥.

(٤) في (ب): الباب مقدمات، والأصح المثبت.

(٥) أي: يتقدم خبرها عليها وعلى اسمها.

(٦) زيادة من (ب).

(٧) انظر: الحلبيات ص٢٨٠، والإنصاف ١/١٦٠، والتبيين ص٣١٥.

(٨) في (ب): ولا يجوز.

(٩) في (أ): خبرها.

(١٠) تأمل تفصيل القول في ذلك في: التذييل والتكميل ٤/١٨٠، وتعليق الفرائد ٣/٢٠٤،=




«وَإِنْ تَقُلْ: يَا قَوْمِ قَدْ كَانَ الْمَطَرْ» بِمَعْنَى: وَجَدَ[1] وَحَدَثَ، «فَلَسْتَ تَحْتَاجُ لَهَا إِلَى خَبَرْ»[2]، وَتُسَمَّى ـ حِينَئِذٍ ـ تَامَّةً؛ لِاكْتِفَائِهَا بِمَرْفُوعِهَا، وَيُسَمَّى غَيْرُهَا نَاقِصَةً[3]. «وَهَكَذَا: يَصْنَعُ كُلُّ مَنْ نَفَثْ»، أَيْ: تَكَلَّمَ، «بِهَا إِذَا جَاءَتْ وَمَعْنَاهَا: حَدَثْ» بِصِيغَةِ الْمَاضِي، أَوْ حَضَرَ، وَمِنْهُ: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠][4].

«وَالْبَاءُ» الزَّائِدَةُ «تَخْتَصُّ» مِنْ أَفْعَالِ هَذَا البَابِ «بِـ(لَيْسَ)»، بِأَنْ تَدْخُلَ «فِي الْخَبَرِ» لَهَا، «كَقَوْلِهِمْ: لَيْسَ الْفَتَى بِالْمُحْتَقَرْ»[5].

وَتَدْخُلُ أَيْضًا فِي خَبَرِ «كَانَ» المَنْفِيَّة، نَحْوُ: لَمْ أَكُنْ بِقَائِمٍ[6].



= والهمع ٢/٨٨، وتحفة الأحباب ص٤٣.

(١) في (ب): واحد.

(٢) في (ب): الخبر.

(٣) أي: تحتاج إلى اسم وخبر.

(٤) في كشف النقاب ٢/٤٦٧: «لا يختص ذلك بـ(كان)، بل سائر أخواتها تُستعمل تامة ما عدا: (ليس، وزال، وفتئ)..». وانظر: تحفة الأحباب ص٤٣.

(٥) قال ابن الخباز: «وموضع الباء وما بعدها النصب؛ لأنها لو سقطت لكان منصوبًا، ولو عطفت عليه اسمًا، لجاز جره حملًا على اللفظ ونصبه حملًا على الموضع» توجيه اللمع ص١٤٤. وانظر: شرح الكافية للرضي ٢/١٩١.

(٦) انظر: شرح الملحة للحريري ص١٤٩، وشرح الكافية الشافية ١/٤٢٤، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٣٨٢، وشرح الألفية لابن الناظم ص١٠٦، وكشف النقاب ٢/٤٦٨.

بَابُ: «مَا» النَّافِيَةُ

وَمَا الَّتِي تَنْفِي كَـ(ليسَ) النَّاصِبَهْ ... فِـي قـولِ سُكَّانِ الحِجَـازِ قَاطِبَـهْ

فَقَـــوْلُهُم: مَـــا عَـــامِرٌ مُوَافِقَـــا ... كَقَـوْلِهِم: لَـيْسَ سَـعِيْدٌ صَـادِقَا[1]

بَابُ: «مَا» النَّافِيَةُ

«وَ(مَا) الَّتِي تَنْفِي كَـ(لَيْسَ) النَّاصِبَةْ» فِي رَفْعِ الاسْمِ، وَنَصْبِ الخَبَرِ، «فِي قَوْلِ سُكَّانِ الْحِجَازِ قَاطِبَةْ»[2]. لَكِنْ[3] بِشَرْطِ[4]: بَقَاءِ نَفْيِهَا، وَعَدَمِ زِيَادَةِ «إِنْ»، وَتَأْخِيرِ خَبَرِهَا عَنِ اسْمِهَا، كَمَا أَشَارَ إِلَيهِ بِالمِثَالِ: «فَقَوْلُهُمْ: مَا

(١) الملحة ص٥٣.

(٢) هذا مذهب البصريين، ففي الهمع ٢/١١٠: «... شبهها بـ(ليس) فِي كَونهَا للنَّفْي وداخلة على الْمُبْتَدأ وَالْخَبَر وتخلص الْمُحْتَمل للْحَال كَمَا أَن لَيْسَ كَذَلِك، وراعى هَذَا الشّبَه أهل الْحجاز فأعملوها عَملهَا، فَرفعُوا بهَا الْمُبْتَدأ اسْما لَهَا، ونصبوا بِهِ الْخَبَر خَبرا لَهَا.. هَذَا مَذْهَب الْبَصرِيين، وَزعم الْكُوفِيُّونَ أَن (مَا) لَا تعْمل شَيْئا فِي لُغَة الْحِجَازِيِّينَ وَأَن الْمَرْفُوع بعْدهَا بَاقٍ على مَا كَانَ قبل دُخُولهَا، والمنصوب على إِسْقَاط الْبَاء؛ لِأَن الْعَرَب لَا تكَاد تنطق بهَا إِلَّا بِالْبَاء فَإِن حذفوها عوضوا مِنْهَا النصب». وتحر تفصل ذلك في: الإنصاف ١/١٣٥، والتبيين ص٣٢٤، واللباب ١/١٧٥، وائتلاف النصرة ص١٦٤.

(٣) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٤) انظرها في: شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٩١ ـ ٥٩٢، والجنى ص٣٢٣، والمقاصد الشافية ٢/٢١٩، وكشف النقاب ٢/٤٧٠.

وزاد شراطا رابعًا على ما ذكر هنا في الهمع ٢/١١٢، وهو أن لا تؤكد بـ(ما)، فإن أكدت بها بطل العمل، نحو: ما ما زيد قائم.




عَامِرٌ مُوَافِقًا، كَقَوْلِهِمْ: لَيْسَ سَعِيدٌ صَادِقًا» مَعْنًى وَعَمَلاً.

وَلَا تَعْمَلُ إِنِ انْتَقَضَ نَفْيُهَا بِـ«إِلَّا»[(١)]، نَحْوُ: ﴿مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ [يس: ١٥].

أَوْ زِيدَتْ «إِنْ»، نَحْوُ: مَا إِنْ أَنْتَ ذَاهِبٌ[(٢)]. أَوْ قُدِّمَ خَبَرُهَا[(٣)]، نَحْوُ: مَا قَامَ زَيْدٌ[(٤)].

وَلَا عِنْدَ تَمِيمٍ مُطْلَقًا[(٥)].



---

(١) علل لذلك العكبري بقوله: «وإنَّما بَطل عَملهَا بِدُخُول (إِلَّا)؛ لزوَال شبهها ب (لَيْسَ) إذا كَانَ الْكَلَام يعود إِلَى الْإِثْبَات» اللباب ١/١٧٥.
وفي الهمع ٢/١١٠: «وَخَالف قوم فِي هَذَا الشَّرْط فَيجوز يُونُس والشلوبين النصب مَعَ إِلَّا مُطلقًا...». وانظر: الإيضاح العضدي ص١١٠.

(٢) خلافًا للكوفيين، الذين يجيزون النصب معها. انظر: الهمع ٢/١١٢.

(٣) علل لذلك العكبري بقوله: «وإنَّما بَطل عَملهَا بِتَقْدِيم الْخَبَر؛ لِأَن التَّقْدِيم تصرُّف وَلَا تصرُّف لِـ (مَا)؛ ولأنَّ التَّقْدِيم فرع عمل، و(مَا) فرع فَلَا يجمع بَين فرعين» اللباب ١/١٧٦.

(٤) في الهمع ٢/١١٣: «جوز الْفراء نَصبه مُطلقًا، نَحْو: مَا قَائِما زيد، وَجوزهُ الْأَخْفَش مَعَ إِلَّا نَحْو: مَا قَائِما إِلَّا زيد، وَحكى الْجرْمِي أَن ذَلِك لغية، سمع: مَا مسيئا من أعتب». وانظر: تعليق الفرائد ٣/٢٤٦.

(٥) لأنها حرف غير مختصٍ. انظر: كشف النقاب ٢/٤٦٩.




بَابُ: النِّدَاءِ

وَنَادِ مَنْ تَدْعُو بيَا أَوْ بِأَيَا ... أَو هَمْزَةٍ أَو أَيْ، وَإِنْ شِئْتَ هَيَا

وانْصِبْ وَنَوِّنْ إِنْ تُنَادِي النَّكِرَهْ ... كَقَوْلِهِم: يَانَهِمًا دَعِ الشَّرَهْ

وإِنْ يَكُنْ مَعْرِفَةً مُشْتَهِرَهْ ... فَلَا تُنَوِّنْهُ وَضُمَّ آخِرَهْ

تَقُولُ: يَا سَعْدُ أَيَا سَعِيْدُ ... وَمِثْلُهُ: يَا أَيُّهَا العَمِيْدُ

وتَنصِبُ المُضَافَ فِي النِّدَاءِ ... كَقَوْلِهِم: يَا صَاحِبَ الرِّدَاءِ

وجَائِزٌ عِنْدَ ذَوِي الأَفْهَامِ ... فِي يَا غُلَامُ قَوْلُ: يَا غُلَامِي

وَجَوَّزُوا فَتحَةَ هَذِي اليَاءِ ... والوَقْفَ بَعْدَ فَتْحِهَا بِالهَاءِ

وَالهَاءُ فِي الوَقْفِ عَلَى غُلَامِيَهْ ... كَالهَاءِ فِي الوَقْفِ عَلَى سُلْطَانِيَهْ

وَقَالَ قَوْمٌ فِيهِ: يَا غُلَامَا ... كَمَا تَلَوْا: يَا حَسرَتَا على مَا

وحَذْفُ (يَا) يَجُوزُ فِي النِّدَاءِ ... كَقَوْلِهِم: رَبِّ اسْتَجِبْ دُعَائِي

وَإِنْ تَقُلْ: يَا هَذِهِ، أَو: يَا ذَا ... فَحَذْفُ (يَا) مُمتَنِعٌ يَا هَذَا[1]

بَابُ: النِّدَاءِ

«وَنَادِ مَنْ تَدْعُو بِـ(يَا) أَوْ بِـ(أَيَا)»[2] بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ، «أَوْ هَمْزَةٍ»،

---

(١) اللمحة ص٥٤ ـ ٥٦.

(٢) عدد سيبويه حروفه بقوله: «فأما الاسم غير المندوب فينبّه بخمسة أشياء: بيا، وأيا، وهيا، وأي، وبالألف» الكتاب ٢/٢٢٩.




وَتَخْتَصُّ بِالقَرِيبِ(١) بِخِلافِ غَيْرِهَا(٢)، فَتَأْتِي لِلبَعِيدِ(٣) وَشِبْهِهِ، وَرُبَّمَا جِيءَ بِهَا لِلقَرِيبِ(٤) [١٨٣/ب]. «**أَوْ: أَيْ**» ـ بِفَتْحِ الهَمْزَةِ وَسُكُونِ اليَاءِ ـ، «**وَإِنْ شِئْتَ: هَيَا**»، وَهَاؤُهُ(٥) أَصْلِيَّةٌ.

وَقِيلَ: مُبْدَلَةٌ مِنْ هَمْزَةِ «أَيَا»(٦).

«**وَانْصِبْ وَنَوِّنْ إِذْ تُنَادِ النَّكِرَةْ**» الَّتِي [لم](٧) تُقْصَدُ(٨)، «**كَقَوْلِهِمْ: يَا نَهِمًا(٩) دَعِ الشَّرَهْ**».

«**وَإِنْ يَكُنْ**» المُنَادَى «**مَعْرِفَةً مُشْتَهِرَةْ**» إِمَّا بِعَلَمِيَّةٍ(١٠) أَوْ بِالقَصْدِ،

---

(١) في (ب): بالقرب.

(٢) قال ابن مالك: «وكون الهمزة للقريب، وما سواها للبعيد هو الصحيح، لأن سيبويه أخبر بذلك رواية عن العرب» شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٨٥.

(٣) في (ب): للبعد.

(٤) نصَّ على ذلك ابن عصفور. انظر: المقرب ١/١٧٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٨٢، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٨٩، والاتشاف ٤/٢١٧٩.

(٥) في (ب): وهاؤها.

(٦) هو قول ابن السكيت وابن الخشاب، قال أبو حيان: «وزعم ابن السكيت، وتبعه ابن الخشاب أن (هاء) هيا بدل من همزة (أيا)» الارتشاف. وانظر: الإبدال لابن السكيت ص٨٩، والمرتجل ص١٩١.

(٧) زيادة من (ب).

(٨) أي النكرة غير المقصودة، كما مثّل الناظم.

(٩) في التعاريف للمناوي ص٧١٤: «النهم ـ محركًا ـ: إفراط الشهوة». وفي مختار الصحاح «ش ر ه»: «الشّره: غلبة الحرص».

(١٠) في (ب): بالعلمية.




«فَلاَ[١] **تُنَوِّنْهُ»**، [أَيِ: المُنَادَى مَعْرِفَةً][٢]، **«وَضُمَّ آخِرَهْ»** بِنَاءً[٣]، وَاحْكُمْ عَلَى مَحَلِّهِ بِالنَّصْبِ؛ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ فِي المَعْنَي[٤].

وَإِنَّمَا بُنِيَ؛ لِشَبهِهِ بِكَافِ[٥] الخِطَابِ[٦].

وَامتُنِعَ البِنَاءُ فِي النَّكِرَةِ السَّابِقَةِ؛ لِعَدَمِ الشَّبَهِ بِفَقْدِ القَصْدِ. وَفِي المُضَافِ[٧] الآتِي؛ لِمُعَارَضَةِ الإِضَافَةِ الَّتِي هِيَ مِنْ خَصَائِصِ الأَسْمَاءِ[٨]، **«تَقُولُ: يَا سَعْدُ أَبَا سَعِيدُ»**، يَا رَجُلُ أَبَا رَجلُ، **«وَمِثْلُهُ»**، أَيْ: المُنَادَى المَذْكُورُ [فِي الضَّمِّ، أَيْ: وَيَجِبُ وَصْلُهَا بِهَاءِ التَّنْبِيهِ، وَوَصْلُهَا بِمُعَرَّفٍ بِـ(أَلْ) مَرْفُوعٌ][٩]، نَحْوُ: **«يَا أَيُّهَا العَمِيدُ»**[١٠].

---

(١) في (أ): ولا.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من (ب).

(٣) انظر: اللمحة ٢/٦٠١ ـ ٦٠٣، وكشف النقاب ٢/٤٧٤.

(٤) الناصب له فعل مقدر بـ«أدعو» أو أنادي على مذهب الجمهور، وفيه ناصبه مذاهب أخرى تأملها في: الكتاب ١/٢٩١، ٢/١٨٢، والمقتضب ٤/٢٠٢، واللباب ١/٣٢٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١/١٢٧، ٨/١٢٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٨٥، والهمع ٣/٣٣.

(٥) في (أ): كاف، والأصح المثبت.

(٦) في اللباب للعكبري ١/٣٣٠ ـ ٣٣١: «وإنَّما بني المفرد العلم في النداء والنكرة المقصودة لوجهين: أحدهما أنَّه صار مع حرف النداء كالأصوات... والثاني: أنَّه أشبه المضمر في أنَّه مخاطب غير مضاف والأصل في كلِّ مخاطب أنّ يذكر بضمير الخطاب، كقولك: أنت يا أنت». وانظر: أسرار العربية ص١٧١، وشرح المفصل لابن يعيش ١/١٢٩، والهمع ٣/٣٨.

(٧) في (ب): والمضاف.

(٨) انظر: اللباب للعكبري ١/٣٣٢، وأسرار العربية ص١٧٣.

(٩) ما بين المعقوفين زيادة من (ب).

(١٠) في توضيح المقاصد ٢/١٠٧٥: «إذا نُوديت (أي) فهي نكرة مقصودة مبنية على الضم،=

«وَتَنْصِبُ الْمُضَافَ فِي النِّدَاءِ» لِمَا تَقَدَّمَ، وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُ، وَهُوَ الْمُطَوَّلُ؛ «كَقَوْلِهِمْ: يَا صَاحِبَ الرِّدَاءِ»[1]، وَيَا طَالِعًا جَبَلًا[2].

«وَجَائِزٌ عِنْدَ ذَوِي الأَفْهَامِ» فِي الْمُنَادَى الْمُضَافِ لِيَاءِ الْمُتَكَلِّمِ أَنْ تَحْذِفَ الْيَاءَ، وَتَضُمَّ مَا قَبْلَهَا؛ لِنِيَّةِ الإِضَافَةِ، أَوْ تَكْسِرَهُ؛ دَلَالَةً عَلَيْهَا، وَهُوَ الأَحْسَنُ، نَحْوُ: «قَوْلِكَ: يَا غُلَامُ، يَا غُلَامِي»[3].

«وَجَوَّزُوا» أَيْضًا «فَتْحَةَ هَذِي الْيَاءِ» وَإِبْقَاءَهَا، نَحْوُ: يَا غُلَامِيَ، «وَالْوَقْفَ» فِيهَا «بَعْدَ فَتْحِهَا بِالْهَاءِ»، نَحْوُ: غُلَامِيَهْ[4].

«وَالْهَاءُ فِي الْوَقْفِ عَلَى غُلَامِيَهْ» الْمَذْكُورُ لِلسَّكْتِ، «كَالْهَاءِ فِي الْوَقْفِ عَلَى ﴿سُلْطَٰنِيَهْ﴾[5]» [الحاقة: ٢٩].

= وتلزمها (ها) التنبيه مفتوحة الهاء، وضمها إذا لم يكن بعدها اسم إشارة ـ لغة بني مالك من بني أسد ـ وقد قُرئ بها. فإن قلت: لِمَ لزمها (ها) التنبيه؟ قلت: لتكون (ها) عوضا مما فات (أيا) من الإضافة، ويلزم وصفها بأحد ثلاثة أشياء: الأول: مصحوب (أل) نحو: يا أيها الرجل. الثاني: اسم الإشارة... والثالث: الموصول المصدَّر بأل نحو: يا أيها الذي فعل». وانظر: كشف النقاب ٤٧٥/٢، والهمع ٤٩/٢.

(١) في (ب): النداء.

(٢) انظر: شرح المقدمة المحسبة ٢٧٤/١، وتعليق الفرائد ١٢٢/٤، والكناش ١٦٢/١، وشرح الألفية لابن عقيل ٢٥٩/٣.

(٣) انظر: أحكام المنادى المضاف إلى ياء المتكم في: شرح الجمل لابن عصفور ٩٩/١، وشرح الكافية الشافية ١٣٢٣/٣، واللمحة ٦١٢/٢، والمقاصد الشافية ٣٣٥/٥، وكشف النقاب ٤٧٧/٢، وشرح الأشموني على الألفية ٤٠/٣.

(٤) أي: يوقف عليها بهاء السكت حفظًا لفتحة الياء. انظر: كشف النقاب ٤٧٧/٢.

(٥) انظر: اللمحة ٦١٥/٢.




«**وَقَالَ قَوْمٌ فِيهِ**» أَيْ: فِي المُنَادَى المُضَاف «**يَا غُلَامَا**» بِقَلْبِ اليَاءِ أَلِفًا[1]، «**كَمَا تَلَوْا**» بِذَلِكَ قَوْلَهُ تَعَالَى حِكَايَةً عَلَى[2] قَوْلِ الكَافِرِ فِي الآخِرَةِ، وَقَدْ شَاهَدَ الأَهْوَالَ: «﴿**يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا**﴾»[3] [الزمر: ٥٦]، وَالأَصْلُ: يَا حَسْرَتِي، وَنِدَاؤُهَا مَجَازٌ.

«**وَحَذْفُ (يَا) يَجُوزُ فِي النِّدَاءِ**»[4]؛ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهَا، بِخِلَافِ غَيْرِهَا، «**كَقَوْلِهِمْ: رَبِّ اسْتَجِبْ دُعَائِي**»؛ أَيْ: يَا رَبِّ.

«**وَإِنْ تَقُلْ: يَا هَذِهِ، أَوْ: يَا ذَا**»، وَنَحْوُهُ مِمَّا نُودِيَ فِيهِ اسْمُ إِشَارَةٍ، «**فَحَذْفُ (يَا)**» مِنْهُ «**مُمْتَنِعٌ يَا هَذَا**»[5]. وَجَوَّزَهُ البَصْرِيُّونَ[6] وَابْنُ مَالِكٍ[7]

---

(١) قال ابن عصفور معللاً لها: «وذلك أنَّه كره حذف حرف لمعنى، وكره الثقل وهو الكسرة مع الياء. وقد كان في لغة طيئ فاشياً قلب كل ياء قبلها كسرة ألفاً..» شرح الجمل لابن عصفور ٩٩/١، وانظر: الكافية ص٢٠، وتوجيه اللمع ص٣٤٨، والمقاصد الشافية ٣٤٣/٥، والارتشاف ١٨٥٢/٤.

(٢) في (ب): عن.

(٣) انظر: اللمحة ٦١٣/٢.

(٤) في اللمحة ٦٢٥/٢: «ويجوز حذف حرف النّداء اكتفاءً بتضمّن المنادى معنى الخِطاب».
واستُثنى الحذف في بعض المسائل، نص عليها السيوطي بقوله: «يحذف حرف النداء إِلَّا مَعَ الله والمستغاث والمتعجب وَالْمَنْدُوب وَمنعه البصرية اخْتِيَارا مَعَ اسْم الْجِنْس وَالْإِشَارَة وَفِي نكرَة لم تقصد» الهمع ٤٣/٣، وكذا في: المطالع السعيدة ٣٧١/١. وانظر: أوضح المسالك ١١/٤ ـ ١٧. والمقاصد الشافية ٢٤٨/٥، وما بعدها.

(٥) انظر: الارتشاف ٢١٨٠/٤، ومغني اللبيب ص٨٤٠، والكناش ١٧١/١.

(٦) قال ابن الناظم: «وعند الكوفيين أن حذف حرف النداء من اسم الجنس والمشار إليه، قياس مطرد. والبصريون يقصرونه على السماع» شرح الألفية ص٤٠٣.

(٧) انظر: شرح الكافية الشافية ١٢٩١/٣، وشرح التسهيل ٣٨٧/٣، ٤٣٢، والألفية ص٤٩.=




سَمَاعًا ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٥] ، أَيْ: يَا هَؤُلَاءِ[١]. وَالكُوفِيَّةُ قِيَاسًا أَيْضًا[٢].



= ونقل عنه في: المقاصد الشافية ٥/٢٤٧ ، والهمع ٣/٤٣ ، والمطالع السعيدة ١/٣٧١.

(١) انظر: شرح الألفية لابن عقيل ٣/٢٥٧.

(٢) انظر قولهم في: شرح الكافية للرضي ١/٤٢٦ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٩١، شرح الألفية لابن الناظم ص٤٠٣ ، وتوضيح المقاصد ٢/١٠٥٤ ، وكشف النقاب ٢/٤٧٩.

بَابُ: التَّرْخِيمِ

وَإِن تشَا التَّرْخِيْمَ فِي حَالِ النِّدَا ... فَاخْصُصْ بِهِ المَعْرِفَةَ المُنفَرِدَا

وَاحْذِفْ إِذَا رَخَّمْتَ آخِرَ اسْمِهِ ... وَلَا تُغيِّرْ مَا بقِي عَن رَسْمِهِ

تَقُولُ: يَا طَلْحَ ، وَيَا عَامِ اسمَعَا ... كَمَا تَقُولُ فِي سعَادَ: يَا سُعَا

وَقد أُجِيزَ الضَّمُّ فِي التَّرْخِيْمِ ... تَقولَ: يَا عَامُ ـ بِضَمِّ المِيْمِ

وَأَلْقِ حَرْفَيْنِ بِلَا غُفُولِ ... مِن وزنِ فَعْلانَ ، ومِن مَفْعُولِ

تقولُ فِي مروانَ: يَا مَروَ اجلسْ ... وَمِثْلُهُ: يَا مَنْصُ فَافْهَمْ وَقِسْ

وَلَا تُرَخِّمْ هِنْدَ فِي النِّدَاءِ ... وَلَا ثُلاثيًّا خَلا مِن هَاءِ

وإنْ يكن آخرَهُ هاءٌ فقُلْ ... فِي هِبَةٍ: يَا هِبَ مَن هَذَا الرَّجُلْ [1]

بَابُ: التَّرْخِيمِ

وَهُوَ حَذْفُ آخِرِ المُنَادَى[2].

«وَإِنْ تَشَا التَّرْخِيمَ فِي حَالِ النِّدَا[3] ، فَاخْصُصْ بِهِ المَعْرِفَةَ» أَي: العَلَمِ

---

(١) الملحة ص٥٦ ـ ٥٨.

(٢) حدَّه بهذا الحد في: جمع الجوامع ص١٢٣ ، والهمع ٧٦/٣ ، والمطالع السعيدة ٣٨٤/١.

(٣) الترخيم ثلاثة أنواع: ترخيم نداء، وترخيم ضرورة، وترخيم تصغير، والأول المراد هنا. انظر: كشف النقاب ٤٨٢/٢.

«الْمُنْفَرِدَا» ، فَلَا تُرَخِّمْ نَكِرَةً[1] [١٨٤/أ] ، وَلَا مُضَافًا[2] ، وَيَجُوزُ[3] تَرْخِيمُ الْمُرَكَّبِ ؛ مَزْجًا وَإِسْنَادًا[4] .

«وَاحْذِفْ إِذَا رَخَّمْتَ آخِرَ اسْمِهِ ، وَلَا تُغَيِّرْ مَا بَقِي مِنْ رَسْمِهِ»[5] ، بَلْ أَبْقِهِ عَلَى حَالَه انْتِظَارًا[6] لِلمَحْذُوفِ[7] ، «تقول: يَا طَلْحَ» ـ بِفَتْحِ الحَاءِ ، «وَيَا عَامِ» بِكَسْرِ المِيمِ ، «اسْمَعَا ، كَمَا تَقُولُ فِي» تَرْخِيمِ[8] «سُعَادَ: يَا سُعَا ،

---

(١) في (ب): معرفة ، وهو تحريف ، قال العكبري: «وَلَا ترخمَّ النكرَة ؛ لأنَّهَا فِي الأَصْل وصفُ لـ (أيّ) فَلم يجْتَمع عَلَيْهَا حذف الْمَوْصُوف وَحذف آخرهَا» اللباب ٣٤٥/١ .

(٢) عند البصريين ، ففي الهمع ٧٨/٣: «وَلَا يرخم المنادى الْمُضَاف عِنْد الْبَصرِيين ؛ لِأَن الْمُضَاف إِلَيْهِ لَيْسَ هُوَ المنادى ، وَلَا يرخم إِلَّا المنادى ، وَأَجَازَهُ الْكُوفِيُّونَ وَابْن مَالك بِحَذْف آخر الْمُضَاف إِلَيْهِ» . وانظر: التعليقة ٣٨٢/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٢٨/٣ .

(٣) في (أ): ولا يجوز ، والمثبت الأصح ، لأنه صرح بالجواز في الإسنادي بقوله في البهجة المرضية ص٤٤٧: «تركيب إضافة وإسناد متم ، فأجز ترخيمه...» . وفي المزجي بقوله: «ويُرخم المزج بحذف ثانيه...» جمع الجوامع ص١٢٣ . ونقل أيضًا عن الجمهور جواز ترجيم المزجي بقوله: «والجمهور على جواز ترخيم العلم المركب تركيب مزجٍ..» المطالع السعيدة ٣٨٤/١ ، وتواتر هذا النقل في: الهمع ٨٢/٣ .
وللمزيد حول ترخيم المركب راجع: اللمحة ٦٤٠/١ ـ ٦٤١ ، وتعليق الفرائد ٣٦٢٤/٧ ، والمقاصد الشافية ٤٢٧/٥ ، والنكت للسيوطي ١٨٦/٢ ، وشرح الأشموني على الألفية ٧٣/٣ .

(٤) انظر هذه الضوابط في: الأصول ٣٥٩/١ ، وأمالي ابن الشجري ٣١٥/٢ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢٩٨/١ ، وشرح المفصل ١٩/٢ ، واللمحة ٦٣٢/٢ ، وشرح الألفية للمكودي ص٢٥٢ ، وجمع الجوامع للسيوطي ص١٢٣ .

(٥) أي: من حروفه المرسومة .

(٦) في (ب): حالته أشظار ، والصواب المثبت . وانظر: جمع الجوامع للمؤلف ص١٢٤ .

(٧) وضحّ ذلك في المطالع السعيدة ٣٨٧/١ ـ ٣٨٨ بقوله: «في المرخم لغتان: الانتظار ؛ وهو نية المحذوف . وترك الانتظار ؛ وهو عدم نيته» . وانظر: اللمحة ٦٣٣/٢ ، والارتشاف ٢٢٣٦/٤ .

(٨) سقط من (ب) قوله: في ترخيم .




وَقَدْ أُجيزَ الضَّمُّ فِي التَّرْخِيمِ» عَلَى تَرْكِ نِيَّةِ المَحْذُوفِ، **«فقيل[1]: يَا عَامُ ـ بِضَمِّ المِيمِ»[2]**.

«وَأَلْقِ حَرْفَينِ بِلَا غُفُولِ، مِنْ» اسْمٍ رَخَّمْتَهُ عَلَى **«وَزْنِ فَعْلَانَ، وَمِنْ»** اسْمٍ عَلَى وَزْنِ **«مَفْعُولِ، تَقُولُ فِي»** فَعْلان **«مَرْوَانَ: يَا مَرْوَ اجْلِسِ»[3]** ـ بِحَذْفِ الأَلِفِ وَالنُّونِ، **«وَمِثْلُهُ: يَا مَنْصُ»** فِي مَنْصُورٍ، عَلَى وَزْنِ مَفْعُولِ[4]، **«فَافْهَمْ وَقِسِ»** كُلَّ مَا شَابَهَ هَذَيْنِ الوَزْنَينِ، وَهُوَ مَا كَانَ قَبْلَ[5] آخِرِهِ حَرْفُ لَيْسَ سَاكِنٍ، بَعْدَ ثَلاثَةٍ فَصَاعِدًا، قَبْلَهُ حَرَكَةٌ مِنْ جِنْسِهِ، وَاحْذِفْهُ[6] مَعَ الآخِرِ، [نَحْوُ][7]: يَا مِسْكُ، وَيَا عُثْمُ فِي: مِسْكِينَ وَعُثْمَانَ[8]، بِخِلَافِ مَا لَيْسَ حَرْفَ لِينٍ، وَإِنْ كَانَ مُعْتَلًّا كَمُخْتَارٍ، وَالمُتَحَرِّكُ كَهُبَيِّخٍ[9]، وَالتَّالِي أَقَلَّ مِنْ ثَلاثَةٍ كَسَعِيدٍ، أَوْ حَرَكَةٍ لَا تُجَانِسُهُ كَـ(فِرْعَونَ)[10].

---

(١) في (أ): تقول، والمثبت موافق للفظ الملحة.

(٢) في كشف النقاب ٢/٤٨٤: «يجوز في المرخم قطع النظر عن المحذوف، فيُجعل الباقي كأنه اسم تام لم يحذف من شيء، فيبنى على الضم، فتقول في طلحة.. يا طلحُ..». وانظر: اللمحة ٢/٦٣٧.

(٣) في (ب): يا مروان جلس.

(٤) سقط من (ب) قوله: على وزن مفعول، وهو مستدرك من حاشية الأصل.

(٥) سقط من (ب) قوله: كان قبل.

(٦) في (ب): فاحذفه.

(٧) ما بين المعقوفين زيادة من (ب).

(٨) سقط من (ب) قوله: في مسكين وعثمان. وانظر: اللمحة ٢/٦٣٨، وكشف النقاب ٢/٤٨٤.

(٩) هو الوادي العظيم، كما في سفر السعادة ١/٤٨٠. وفي المقاصد الشافية ٥/٤٣٠: «وفي (هبيخ): يا هبي ـ بتشديد الواو والياء».

(١٠) فلا يحذف منه حرفان بل حرف واحد. انظر: كشف النقاب ٢/٤٨٤.




«**وَلَا تُرَخِّمْ (هِنْدَ) فِي النِّدَاءِ ، وَلَا**» كُلَّ مَا شَابَهَهَا ؛ بِأَنْ كَانَ «**ثُلَاثِيًّا**» مِنَ الأَسْمَاءِ «**خَلَا مِنْ هَاءِ**»[1] التَّأْنِيثِ[2] . «**وَإِنْ يَكُنْ آخِرَهُ**» أَيْ: الثُّلاثِيِّ ، «**هَاءٌ**» تُرَخِّمهُ مُطْلَقًا ؛ مَعْرِفَةً كَانَ أَوْ لَا ، «**فَقُلْ ، فِي هِبَةٍ: يَا هِبَ مَنْ هَذَا الرَّجُلْ ؟**»[3] ، وَفِي عَقْنَبَاةُ[4]: عَقْنبا[5] .



(١) في (أ): من غير هاء ، والصَّواب المثبت .

(٢) أشار إلى أن الاسم الثلاثي المجرد من هاء التأنيث لا يُرخم ، سواء كان مسماه مؤنثًا كهند ، أم مذكرًا كزيد ؛ لأنه إجحاف به . انظر: كشف النقاب ٢/٤٨٥ .

(٣) انظر: المساعد ٢/٥٤٧ ، واللمحة ٢/٦٤١ .

(٤) هي: صفة للعقاب ؛ إحدى الطيور الجارحة ، يقال: هذه عقاب عقنباة ؛ أي: ذات مخالب قوية . انظر: المقاييس ٤/٨٥ .

(٥) قال ابن الناظم: «أن نحو: (عقنباة) لو رخمته لم تحذف منه مع الهاء ؛ لأن هاء التأنيث في حكم الانفصال ، فلا يستتبع حذفها حذف ما قبلها» شرح الألفية ص٤٢٤ . وانظر: الارتشاف ١/٩٢ ، وشرح الأشموني على الألفية ٣/٦٧ .




تَتِمَّةٌ(١)

وقولُهُم فِي صَاحِبٍ: يَا صَاحِ　　　شذَّ لِمَعْنًى فيهِ بِاصْطِلاحِ(٢)

يُحْذَفُ مِنَ المَزْجِ العَجُزَ، فَيُقَالُ فِي سِيبَوَيْه: يَا سِيب(٣)، وَكَذَا الإِسْنَادُ، وَاضْطَرَبَ النَّقْلُ عِنْ سِيبَوِيْهِ(٤) فِي تَجْوِيزِ تَرْخِيمِهِ، فَنَقَلَ عَنْهُ ابْنُ مَالِكٍ الجَوَازَ(٥)، وَأَبُو حَيَّانَ المَنْعُ(٦).

---

(١) أي: لباب الترخيم.

(٢) الملحة ص٥٨.

(٣) في المطالع السعيدة ٣٨٧/١: «ويحذف عجز المزجي عند ترخيمه، نحو: يا سيب في سيبويه... ومنع أكثر الكوفيين ترخيم المركب المزجي إذا كان آخره (ويه)، ومنع أبو حيان ترخيمه مطلقًا». وانظر: اللمحة ٦٤١/٢، والارتشاف ٢٢٣٠/٤، ٢٢٣١ والهمع ٨٢/٣.

(٤) في الكتاب ٢٦٩/٢: «اعلم أن الحكاية لا ترخَّم، لأنك لا تريد أن ترخم غير منادى، وليس مما يغيره النداء، وذلك نحو: تأبط شرًّا، وبرق نحرُه، وما أشبه ذلك».
وفيه أيضا ٣٧٧/٣: «هذا باب الإضافة إلى الحكاية فإذا أضفت إلى الحكاية حذفت وتركت الصدر بمنزلة عبد القيس، وخمسة عشر، حيث لزمه الحذف كما لزمها، وذلك قولك في تأبَّط شراً تأبطيٌّ. ويدلك على ذلك أنَّ من العرب من يفرد فيقول: يا تأبَّط أقبل، فيجعل الأول مفرداً. فكذلك تفرده في الإضافة». فاختلف النقل عنه وفقًا للنصين. وانظر: الكتاب أيضا ٣٢٦/٣، ٣٣١، ٣٣٣.

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية ١٣٥٢/٣، ونصه: «وتركيب إسناد كـ(تأبط شرا)، فإنَّ سيبويه حكى عن بعض العرب ترخيمه». وانظر: شرح التسهيل له ٤٢٢/٣.

(٦) قال في الهمع ٨٣/٣: «.. فَذهب أَكثر النَّحْويين إِلَى المَنْع، وَابْن مَالك إِلَى الْجَوَاز، وَنَقله عَن سِيبَوَيْهٍ فَيُقَال: يَا تأبط ـ بِحَذْف الثَّانِي. وَقَالَ أَبُو حَيَّان: هَذَا النَّقل عَن سِيبَوَيْهٍ خطأ، فَإِن سِيبَوَيْهٍ نَص على الْمَنْع».

«**وَقَوْلُهُمْ فِي صَاحِبٍ: يَا صَاحِ**[1]» ، [وَهُوَ][2] بِالتَّرْخِيمِ «**شَذَّ**» ؛ لِفَقْدِ شَرْطِهِ[3] ؛ لِأَنَّهُ زَائِدٌ عَلَى ثَلَاثَةٍ غَيْرَ عَلَمٍ ، وَإِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ «**لِمَعْنًى**» مَوْجُود «**فِيهِ بِاصْطِلَاحِ**» ؛ وَهُوَ[4] كَثْرَةُ اسْتِعْمَالِهِم لَهُ[5].



(١) في (أ): ياح ، وهو تحريفٌ.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من (ب).

(٣) في (ب): شروطه.

(٤) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٥) انظر: الارتشاف ٢٢٤٦/٤ ، والمساعد ٥٦٢/٢ ، واللمحة ٦٤٦/٢ ، وكشف النقاب ٤٨٥/٢ ، وتحفة الأحباب ص٤٦.

بَابُ: التَّصْغِيرِ

وَإِن تُـرِدْ تَصْغِيْرَ الاسْمِ المُحتَقَرْ ... إِمَّـا لِتِهْـوانٍ وَإِمَّـا لِصِـغَرْ

فَضُـمَّ مبـدَاهُ لِهَـذِي الحَادِثـهْ ... وَزِدْهُ يَـاءً تَتَبَـدَّى ثَالِثَـهْ

تَقُـولُ فِـي فَلْسٍ: فُلَيسٌ يَـا فتَـى ... وَهكَـذَا كـلُّ ثُلاثِـيَّ أَتَـى

وإنْ يَكُـنْ مُؤنَّثًـا أَرْدَفْتَـهُ ... هَـاءً، كَمَـا تُلحِـقُ لَـو وَصـفتَهُ

فصـغِّرِ النّـارَ علـى: نُـوَيْرَه ... كَمَـا تَقُـوْلُ: نَـارُهُ مُنَيْـرَهْ

وصَـغِّرِ البَـابَ فَقُـلْ: بُوَيْـبُ ... والنَّـابُ إِنْ صَـغَّرْتَهُ: نُيَيْـبُ

لأنَّ بَابًـا جَمْعُـهُ: أَبْـوَابُ ... وَالنَّـابُ أَصْـلُ جَمْعِـهِ: أنيَـابُ

وفاعِـلٌ تَصـغيرُهُ فُوَيعِـلُ ... كقـولِهِم فِـي رَاجِـلٍ: رُوَيْجِـلُ

وَإِنْ تجِـدْ مِـن بَعْـدِ ثَانِيْـهِ أَلِـفْ ... فَاقْلِبْـهُ يَـاءً أَبَـدًا وَلَا تَقِـفْ

تَقُـولُ: كَـمْ غُزَيِّـلٍ ذَبَحْـتُ؟ ... وَكَـمْ دُنَيْنِيـرٍ بِـهِ سَـمَحْتُ؟

وَقُـلْ: سُـرَيْحِينٌ لِسِـرحانٍ كَمَـا ... تَقُولُ فِي الجَمْعِ: سَرَاحِينُ الحِمَى

وَلَا تُغيِّـرْ فِـي (عُثَيمَـانَ) الألِـفْ ... وَلَا سُـكيرَانَ الَّـذِي لَا يَنصَـرِفْ

وَهكَـذَا زُعيفِـرَانُ فَـاعْتَبِرْ ... بِـهِ السُّدَاسِـيَّاتِ وَافقَـهْ مَـا ذُكِـرْ

وَارْدُدْ إِلَى المَحْذُوفِ مَا كَانَ حُذِفْ ... مِـنْ أَصْـلِهِ حَتَّـى يَعُـودَ مُنْتَصِـفْ

كَقَـولِهِم فِـي شَـفَةٍ: شُـفَيْهَهْ ... وَالشَّـاةُ إِنْ صَـغَّرتَهَا شُـوَيْهَهْ[1]

---

(١) الملحة ص٥٨ ـ ٦١.

بَابُ: التَّصْغِيرِ

«وَإِنْ(١) تُرِدْ تَصْغِيرَ الاسْمِ المُحْتَقَرْ؛ إِمَّا لِإِهْوَانِ» مِنْكَ لَهُ(٢)، «وَإِمَّا لِصِغَرْ» فِي ذَاتِهِ(٣).

«فَضُمَّ مَبْدَاهُ»(٤)، أَي: الحَرْفُ الَّذِي تَبْتَدِئُ بِهِ مِنْهُ، وَهُوَ الأَوَّلُ، «لِهَذِي الحَادِثَةْ» الَّتِي نَزَلَتْ بِهِ، «وَزِدْهُ يَاءً» سَاكِنَةً «تَتَبَدَّى» ـ بِتَائَيْنِ فَوْقِيَّتَيْنِ مَفْتُوحَتَيْنِ، فَبَاءٍ مُوَحَّدَةٍ مَفْتُوحَةٍ، فَدَالٍ مُشَدَّدَةٍ، أَيْ: تَظْهرُ «ثَالِثَهْ» بِأَنْ تَكُونَ بَعْدَ ثَانِيَةٍ، «تَقُولُ فِي» تَصْغِيرِ «فَلْسٍ: فُلَيْسٌ يَا فَتَى»، «وَهَكَذَا كُلُّ ثُلَاثِيٍّ أَتَى»، يُضَمُّ(٥) أَوَّلُهُ، وَيُزَادُ بَعْدَ ثَانِيهِ يَاءٌ(٦).

«وَإِنْ يَكُنْ» التَّصْغِيرُ «مُؤَنَّثًا» وَلَا تَاءَ فِيهِ «أَرْدَفْتَهُ، هَاءً» لِلتَّأْنِيثِ، أَيْ: أَلحَقْتَهَا آخِرَهُ، [١٨٤/ب] «كَمَا تُلْحَقُ» ـ وَصْفَهُ(٧) «لَوْ وَصَفْتَهُ»(٨)؛ لِأَنَّ

(١) في (ب): ولأن.

(٢) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٣) القصد: أن التصغير يأتي للتحقير، وإما لتقليل العدد، كقولهم: دراهم في دريهمات.

(٤) في (ب): مبتدأه، والصواب المثبت. والقصد: أن علامة التصغير أن يُضم أول الاسم، وتزاد فيه ياء ثالثة ساكنة، ويفتح ما قبلها، كما نصَّ.

(٥) في (ب): أي ضم.

(٦) فلا يجوز أن يصغر اسم على أقل من ثلاثة أحرف، فإن نقص عن ذلك رُدّ إليه ما كان حذف منه حتى يصير ثلاثيًا. وانظر: المطالع السعيدة ٢/٣٠٩، والهمع ٦/١٣١.

(٧) في (ب): صفته.

(٨) قال الحريري: «والعلة في إدخال الهاء في تصغير الثلاثي المؤنث؛ أن تصغير الاسم يجري مجرى وصفه بالصغر... وإلحاق الهاء به مطرد، إلا في سبعة أسماء جُوِّز إلحاق الهاء بها=




التَّصْغِيرَ يَرُدُّ الأَشْيَاءَ إِلى أُصُولِهَا، «**فَصَغِّرِ النَّارَ عَلَى: نُوَيْرَةْ**» بِقَلْبِ أَلِفِهَا وَاوًا؛ رَدًّا إِلى الأَصْلِ، وَإِلْحَاقِ التَّاءِ؛ لِأَنَّهَا مُؤَنَّثَةٌ، «**كَمَا تَقُولُ: نَارُهُ مُنِيرَةْ**» بِالتَّاءِ[1].

«**وَصَغِّرِ البَابَ فَقُلْ: بُوَيْبُ**» بِقَلْبِ الأَلِفِ وَاوًا؛ رَدًّا[2] إِلى الأَصْلِ[3]، «**وَالنَّابُ**» - [بِالنُّونِ][4] - «**إِنْ صَغَّرْتَهُ**» تَقُلْ فِيهِ: «**نُيَيْبُ**» - [بِاليَاءِ][5]؛ لِأَنَّهَا الأَصْلُ فِيهِ[6]، دَلَّ عَلَى ذَلِكَ التَّصْغِيرُ؛ «**لِأَنَّ بَابًا جَمْعُهُ: أَبْوَابٌ**» بِالوَاوِ، «**وَالنَّابُ أَصْلُ جَمْعِهِ: أَنْيَابُ**» بِاليَاءِ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الأَلِفَ فِي الأَوَّلِ عَنْ وَاوٍ، وَفِي الثَّانِي عَنْ يَاءٍ، وَقِسْ عَلَى هَذَيْنِ كُلَّ ثُلَاثِيٍّ ثَانِيهِ مُعْتَلٌّ[7].

أَمَّا الرُّبَاعِي فَإِنْ كَانَ صَحِيحًا فَحُكْمُهُ كَالثُّلَاثِي؛ مِنْ ضَمِّ أَوَّلِهِ، وَزِيَادَةِ

= وحذفها منها، وإن كان الحذف أفصح؛ وهي: الحرب، والقوس، والفَرس، والغَرب، والعِرس، والدرع الحديد، والناب من الإبل» شرح الملحة ص١٦٧. وانظر: الفصول الخمسون ص٢٥٠.

(١) انظر: المقتضب ١/١١٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/١٢٧، وشرح الألفية لابن الناظم ص٥٦٤، واللمحة ٢/٦٥٧، وكشف النقاب ٢/٤٨٨.

(٢) في (ب): ردٌّ.

(٣) انظر: الكتاب ٣/٤٦١، واللباب للعكبري ٢/١٦٥.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من (ب).

(٥) ما بين المعقوفين زيادة من (ب).

(٦) انظر: المقتضب ١/١١٥، وأسرار العربية ص١/٣١٥، والمقاصد الشافية ٧/٣٤٩.

(٧) فإن التصغير يرده إلى أصله. وانظر: شرح الشافية للرضي ١/٢٠٩، واللمحة ٢/٦٥٨.

يَاءٍ بَعْدَ ثَانِيهِ[1]، كـ«جُعَيْفِرٍ» فِي «جَعْفَرٍ»، وَلَا تَلْحَقُ المُؤَنَّثَ مِنْهُ التَّاءُ، كَعَقْرَبٍ وَعُقَيْرِب[2].

وَإِنْ كَانَ ثَانِيهِ أَلِفًا قُلِبَتْ، كَمَا قَالَ: «وَ(فَاعِلٌ) تَصْغِيرُهُ: فُوَيْعِلُ» بِقَلْبِ الأَلِفِ وَاوًا مَفْتُوحَةً، «كَقَوْلِهِمْ فِي رَاجِلٍ: رُوَيْجِلُ»، وَفِي «خَاتِمٍ: خُوَيْتِمٌ»[3].

«وَإِنْ تَجِدْ مِنْ بَعْدِ ثَانِيهِ» أَيْ[4] الاسْم الرُّبَاعِيّ «أَلِف، فَاقْلِبْهُ يَاءً»، فِي التَّصْغِيرِ «أَبَدًا وَلَا تَقِفْ»، وَكَذَا إِنْ كَانَ وَاوًا، وَإِنْ كَانَ يَاءً بَقَّيْتَهَا وَأَدْغَمْتَ[5] يَاءَ التَّصْغِيرِ فِيهَا فِي الأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ، «تَقُولُ: كَمْ غُزَيِّلٍ ذَبَحْتُ؟»، وَفِي عَجُوزٍ وَسَعِيدٍ: عُجَيِّزٌ وَسُعَيِّدٌ[6].

«وَ» كَذَا الخُمَاسِيُّ الَّذِي رَابِعُهُ أَلِفٌ أَوْ وَاوٌ، تُقْلَبُ يَاءً، وَتَبْقَى اليَاءُ، تَقُولُ فِي: دِينَارٍ «كَمْ دُنَيْنِيرٍ بِهِ سَمَحَتْ؟»، وَفِي «عُصْفُور»: عُصَيْفِير، وَ«مِنْدِيل»: [مُنَيْدِيل][7].

---

(١) فإنه يصغر على «فعيلل».

(٢) انظر: علل النحو ص٤٨٠، وسر صناعة الإعراب ٢/٦١٥، وشرح الملحة للحريري ص١٦٩، واللباب للعكبري ١/٥١٠، واللمحة ٢/٦٥٩.

(٣) انظر: شرح التصريف للثمانيني ص٣١٨، وكشف النقاب ٢/٤٩١.

(٤) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٥) في (ب): وتدغم.

(٦) انظر: سر الصناعة ٢/٥٨٣، وشرح الملحة للحريري ص١٧٠، واللمحة ٢/٦٦٠.

(٧) ما بين المعقوفين زيادة من (ب). وانظر: شرح التصريف ص٣١٧، واللمحة ٢/٦٦٢.




وَمَا[١] فِي آخِرِهِ أَلِفٌ وَنُونٌ إِنْ كَانَ قَبْلَهَا ثَلَاثَةُ أَحْرُفٍ، وَلَهُ جَمْعُ تَكْسِيرٍ قَلَبْتَ فِيهِ [أَلِفَهُ][٢] يَاءً، فَاقْلِبْهَا أَيْضًا فِي التَّصْغِيرِ[٣]، «**وَقُلْ: سُرَيْحِينٌ**»، وَسُلَيْطِينَ «**لِسِرْحَان**» وَسُلْطَان، «**كَمَا، تَقُولُ فِي الْجَمْعِ: سَرَاحِينُ**» وَسَلَاطِينُ «**الحِمَى**»[٤].

«**وَلَا تُغَيِّرْ فِي**» مَا لَا تَكْسِيرَ لَهُ[٥]، نَحْوُ: «**(عُثَيْمَانَ) الأَلِفَ**» بَلْ أَبْقِهَا، «**وَلَا (سُكَيْرَانَ) الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ**» إِذْ لَمْ يَقُولُوا فِيهِمَا: عَثَامِينُ وَسَكَارِينُ[٦].

«**وَهَكَذَا**» كُلُّ مَا كَانَ أَلِفُهُ بَعْدَ أَرْبَعَةٍ، نَحْوُ: «**زُعَيْفَرَانُ، فَاعْتَبِرْ، بِهِ السُّدَاسِيَّاتُ**»[٧]، نَحْوُ: عُقَيْرِبَانَ وَثُعَيْلِبَانَ، «**فَافْقَهْ مَا ذُكِرْ**»[٨].

«**وَارْدُدْ**» فِي التَّصْغِيرِ، «**إِلَى الْمَحْذُوفِ مَا كَانَ حُذِفْ، مِنْ أَصْلِهِ حَتَّى**

---

(١) في (ب): وإن كان.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من (ب).

(٣) انظر: المقتضب ٢/٢٦٦، واللمع ص٢١٢، والأصول ٢/٨٦، وشرح الملحة للحريري ص١٧١، واللمحة ٢/٦٦٢.

(٤) علل لذلك ابن الوراق بقوله: «ووجه ذلك أن يكون سرحان ملحق بسرداح، وسلطان ملحق بفسطاط، فلما صارت الألف للإلحاق، وجرت مجرى الأصلي انقلبت، فهذه العلة في انقلابها في الجمع والتصغير» علل النحو ص٤٨٧.

(٥) في التعليقة للفارسي ٣/٢٤٤: «أمّا (عُثمان) ونحو فلا يجوز فيه أن تُكسِّرَهُ. قال أبو علي: لو جاز تكسيره على (عَثامين) لجاز تصغيره على (عُثَيْمن)؛ لأنّ التكسير أخو التصغير».

(٦) انظر: شرح الملحة للحريري ص١٧١، واللمحة ٢/٦٦٣، وكشف النقاب ٢/٤٩٢.

(٧) في (ب): السدايات، وهو تحريفٌ.

(٨) انظر: الارتشاف ١/٣٦٧، واللمحة ٢/٦٦٣، والهمع ٦/١٣٩.



يَعُودَ مُنْتَصِفُ» بِالرَّدِّ «[كَقولِهِم](١) فِي شَفَةٍ: شُفَيْهَةٌ» بِرَدِّ الهَاءِ، «وَالشَّاةُ إِنْ صَغَّرْتَهَا» فَقُلْ: «شُوَيْهَةٌ»، بِرَدِّ الهَاءِ(٢)؛ لِقَولِهِم فِي الجَمْعِ: شِفَاهٌ وَشِيَاهٌ(٣)، وَكَذَا فِي «يَدٍ وَدَمٍ»: يُدَيْه وَدُمَيّ، بِرَدِّ اليَاءِ فِي «اليَدِ وَالدَّمِ»(٤).

«وَأَلْقِ» الزَّائِدَ(٥) «فِي تَصْغِيرِ مَا يُسْتَثْقَلُ، زَائِدُهُ» مِنَ الخُمَاسِيّ [١٨٥/أ] وَالسُّدَاسِيّ. «أَوَمَا تَرَاهُ يَثْقُلُ» فِيهِ مِنَ الحُرُوفِ الأَصْلِيَّةِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ زَائِدًا(٦).

«وَالأَحْرُفُ اللَّاتِي(٧) تُزَادُ فِي الكَلِمْ» عَشَرَةٌ(٨)، «يَجْمَعُهَا(٩) قَوْلُكَ: يَا هَوْلُ اسْتَنِمْ»(١٠)؛ اليَاءُ، وَالأَلِفُ، وَالهَاءُ، وَالوَاوُ، وَاللَّامُ(١١)، وَالهَمْزَةُ،

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة من (ب).
(٢) انظر: الكتاب ٣/٤٥١، ٤٦٠.
(٣) انظر: المقتضب ٢/٢٤١، وشرح التصريف للثمانيني ص٤١٨، والممتع الكبير ص٣٩٨.
(٤) انظر: شرح الملحة للحريري ص١٧٢، واللباب للعكبري ٢/١٦٤.
(٥) في (ب): الزيادة.
(٦) أي: إذا أُريد تصغير اسم خُماسيّ أو سداسيّ سليم الحروف فيُنظر إنْ كان فيه حرف من حروف الزّيادة حذف؛ طلبًا للتّخفيف، وكذلك إن كان مجردًا. انظر: اللمحة ٢/٦٦٧، وكشف النقاب ٢/٤٩٥.
(٧) في (ب): التي.
(٨) قال ابن يعيش: «وليس المراد من قولنا: (حروف الزيادة) أنّها تكون زائدة لا محالةَ؛ لأنّها قد تُوجد زائدةً، وغيرَ زائدة، وإنما المراد: أنّه إذا احتيج إلى زيادةِ حرف لغرضٍ، لم يكن إلّا من هذه العشرة» شرح المفصل ٩/١٤١.
(٩) في نص الملحة «مجموعها».
(١٠) كما ذكر الحريري، وقد جُمعت أيضًا في: سألتمونيها، واليوم تنساه، والموت ينساه، وأسلمني وتاه، وغير ذلك. انظر: اللمحة ٢/٦٦٧.
(١١) في (أ): والألف.




وَالسِّينُ، وَالتَّاءُ، وَالنُّونُ، وَالمِيمُ، وَلِكُلِّ حَرْفٍ مِنْهَا مَوَاضِعُ تُزَادُ فِيهَا، وَذَكَرَهَا هُنَا[1] اسْتِطْرَادًا.

«**تَقُولُ فِي**» تَصْغِيرِ «**مُنْطَلِقٍ: مُطَيْلِقٌ**» بِحَذْفِ النُّونِ الزَّائِدَةِ، «**فَافْهَمْ، وَفِي مُرْتَزِقٍ: مُرَيْزِقٌ**» بِحَذْفِ التَّاءِ الزَّائِدَةِ[2].

«**وَقِيلَ فِي سَفَرْجَلٍ: سُفَيْرِجٌ**» بِحَذْفِ اللَّامِ الأَصْلِيَّةِ؛ لِاسْتِثْقَالِهَا[3]. «**وَفِي فَتًى مُسْتَخْرِجٍ: مُخَيْرِجٌ**» - بِحَذْفِ السِّينِ وَالتَّاءِ الزَّائِدَتَيْنِ[4].

«**وَقَدْ تُزَادُ اليَاءُ**» فِيمَا حُذِفَ مِنْهُ شَيْءٌ «**لِلتَّعْوِيضِ**» عَنِ المَحْذُوفِ، «**وَالجَبْرِ**[5] **لِلْمُصَغَّرِ المَهِيضِ**»[6] - بِفَتْحِ المِيمِ -، أَي: المَكْسُورُ بِحَذْفِ شَيْءٍ مِنْهُ، «**كَقَوْلِهِمْ: إِنَّ المُطَيْلِيقَ أَتَى، وَاخْبَأَ السُّفَيْرِيجَ إِلَى فَصْلِ الشِّتَا**»[7].

---

(١) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٢) إذا كان في الاسم حرفان من حروف الزّيادة؛ فإنْ كان لأحدهما مزيّة أُقِرّ، وحُذف الآخر؛ فإنْ تساوَيا كنت مخيّرًا في حذف أيّهما شئت، فتحذف في (منطلق) النون دون الميم؛ لتصدُّر الميم ودلالتها على معنى اسم الفاعل، وكذلك (مرتزق). انظر: اللمحة ٦٩٩/٢، وكشف النقاب ٤٩٥/٢.

(٣) انظر: شرح الملحة للحريري ص١٧٤.

(٤) انظر: الخصائص ١١٤/٣، وشرح الملحة للحريري ص١٧٥، واللمحة ٦٧٠/٢.

(٥) في (ب): والخبر، وهو تصحيف.

(٦) اسم مفعول من هاض العظم يهيضه هيضاً؛ إذا كسره بعد الجبر. انظر: القاموس ص٨٤٨.

(٧) يعني: أنه يجوز أن يُعوض مما حُذف منه حرف أصلي أو زائد، أو حرفان في التصغير ياء ساكنة قبل الآخر جبرًا له، وليتوصل بذلك إلى بناء (فعيعيل).

«وَشَذَّ مِمَّا أَصَّلُوهُ (ذَيَّا)، تَصْغِيرُ: ذَا»، وَ(ذَيَّاكَ) تَصْغِيرُ (ذَاكَ).
«وَمِثْلُهُ: اللَّذَيَّا» وَ(اللتيَّا) تَصْغِيرُ: «الَّذِي، وَالَّتِي»، حَيْثُ أَبْقَوا[1] فَتْحَ أَوَّلِهَا[2]، وَعُوِّضَ عَنْهَا[3] الأَلِفُ[4].

«وَقَوْلِهِمْ أَيْضًا: أُنَيْسِيَانُ» فِي تَصْغِيرِ [إِنْسَانٍ][5]، بِزِيَادَةِ يَاءٍ أُخْرَى[6]، «شَذَّ، كَمَا شَذَّ» فِي تَصْغِيرِ «مَغْرِبٍ»: «مُغَيْرِبَانُ»؛ بِزِيَادَةِ الأَلِفِ وَالنُّونِ آخِرِهَا[7].

---

(١) في (ب): أبقوهما على.

(٢) في (ب): أولهما.

(٣) في (ب): عنهما.

(٤) في اللمحة ٢/٦٧١: «التّصغير لا يدخل غير الاسم المتمكّن إلَّا (ذا) و(الّذي) وفروعهما؛ فإنّها أشبهت الأسماء المتمكّنة بكونها توصَف، ويوصف بها، فصغّرت على وجهٍ خولِف به تصغير المتمكّن؛ فتُرِك أوّلهما على ما كانا عليه قبل التّصغير، وعوِّض من ضمّه ألف مزيدة في الآخر؛ فقيل في (الّذي) و(الّتي): اللَّذَيَّا، واللَّتَيَّا».
وتحرَّ تفصيل هذه القضية في: الكتاب ٣/٤٨٧، والتكملة ص٢١٠، والمخصص ١٤/١٠٥، والبيان في شرح اللمع ص٦٤٩، والفصول في العربية ص٧٩، والإنصاف ٢/٦٧٣، وثمار الصناعة ص٥٠٧، وشرح الكتاب لابن خروف ص٣٦٠، وشرح الألفية لابن القواس ٢/١٢١٧، والصفوة الصفية ٢/٤٠٤ ـ ق ١، والغرة المخفية ٢/٦٤٠، وشرح الشافية للرضي ١/٢٨٤، ومفتاح الإعراب للمحلي ص١٧٠، والنكت الحسان ص٢٠٨، والإقليد ٣/١٢٠٩، وشرح الألفية لابن طولون ٢/٣٤٨، وهمع الهوامع ٦/١٥٠، والمطالع السعيدة ٢/٣١٤.

(٥) ما بين المعقوفين زيادة من (ب).

(٦) وجه الشذوذ أنهم زادوا في المصغّر ياءً لم تكن في المكبّر؛ وقياسُه: أُنَيْسين، خلافا للكوفيين. انظر: المسائل الحلبيات ص١٧١، وشرح الكتاب للسيرافي ٤/٢٢٦، والإنصاف ٢/٨٠٩، والشافية ص٣٥، وتوضيح المقاصد ٣/١٤٢٣.

(٧) انظر: الكتاب ٣/٤٨٤، واللمع ص٢١٩، وشرح الملحة للحريري ص١٧٧، وشرح الكافية




«وَلَيْسَ هَذَا بِمِثَالٍ يُحْذَى»[1] عَلَيهِ وَيُقَاسُ ، «فَاتَّبِعِ الأَصْلَ» بِالقِيَاسِ ، «وَدَعْ» عَنْكَ «مَا شَذَّا» .



الشافية ٤/١٩٢١ ، وكشف النقاب ٢/٥٠٠ ، والهمع ٦/١٤٨.

(١) في (ب): يحتذى ، والأصح المثبت.

بَابُ: النَّسَبِ

وَكُلُّ مَنْسُوبٍ إِلَى اسْمٍ فِي العَرَبْ	أَوْ بَلْـدَةٍ تَلحَقُـهُ يَـاءُ النَّسَـبْ
فَشَـدِّدِ اليَـاءَ بِـلَا تَوقُّـفِ	مِـنْ كُـلِّ منسُـوبٍ إليـهِ فَـاعْرِفِ
تَقُـولُ: قَـدْ جَـاءَ الفَتَـى البَكْـرِيُّ	كَمَـا تَقُـولُ: الحَسَـنُ البِصْـرِيُّ
وإنْ يكُـنْ مِمَّـا علـى وَزنِ فتَـى	أَو وَزْنِ دُنيَـا أَو عَلَـى وَزْنِ مَتَـى
فَأَبْـدِلِ الحَـرْفَ الأَخِيْـرَ وَاوَا	وَعَاصِ مَـنْ مَـارَى وَدَعْ مَـنْ نَـاوَى
تَقُـولُ: هَـذَا عَلَـوِيٌّ مُعْـرِقُ	وَكُـلُّ لَهْـوٍ دُنْيَـوِيَّ مُوبِـقُ
وانسُـبْ أخَـا الحِرفَـةِ كالبَقَّـالِ	ومَـنْ يُضَـاهِيهِ إِلَـى فَعَّـالِ[1]

بَابُ: النَّسَبِ

«وَكُلُّ مَنْسُوبٍ إِلَى اسْمٍ فِي الْعَرَبْ» ، أَيْ: قَبِيلَةٍ ، «أَوْ» إِلَى «بَلْدَةٍ ، تَلْحَقُهُ يَاءُ النَّسَبْ»[2] ، كَـ«مِصْرِيّ ، [وَمَدَنِيّ][3]» .

«وَتُحْذَفُ الهَاءُ» للتَّأْنِيثِ «بِلَا تَوَقُّفِ ، مِنْ كُلِّ مَنْسُوبٍ إِلَيْهِ فَاعْرِفِ»[4] ؛

---

(١) الملحة ص٦٤ ـ ٦٥ .

(٢) مشددة فرقا بينها وبين ياء المتكلم .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من (ب) .

(٤) انظر: همع الهوامع ١٥٥/٦ .




كَرَاهِيَّةَ اجْتِمَاعِ زِيَادَتَيْنِ مُتَوَالِيتن[1]، «**تَقُولُ**» مِنْ ذَلِكَ: «**قَدْ جَاءَ**[2] **الفَتَى البَكْرِيُّ**»[3]: بِالنِّسْبَةِ[4] إلى بَكْرٍ، أَوْ إِلى أَبِي بَكْرٍ، أَوْ بَكْرَةَ. «**كَمَا تَقُولُ: الحَسَنُ البَصْرِيُّ**» فِي النِّسْبَةِ إِلى البَصْرَةِ.

«**وَإِنْ يَكُنْ مِمَّا عَلَى وَزْنِ (فَتَى)**»، أَيْ: مِمَّا هُوَ مَقْصُورٌ ثُلَاثِيٌّ يَائِيًّا كَانَ أَوْ وَاوِيًّا، كَـ«رَحًى»[5]، «**أَوْ وَزْنِ: دُنْيَا**»، أَيْ «**فُعْلَى**» بِالضَّمِّ[6]. «**أَوْ عَلَى وَزْنِ (مَتَى)**»، أَيْ: ثُلَاثِيٌّ، مَجْهُولَةٌ أَلِفُهُ. «**فَأَبْدِلِ الحَرْفَ الأَخِيرَ**»، أَيْ: الأَلِفَ مِنْ ذَلِكَ «**وَاوًا**»[7]. ....

---

(١) قال الحريري: «إنما حذف في النسب هاء المنسوب إليه؛ لأن بينها وبين ياء النسب شبهًا؛ وهو أن كلا منهما لا تقع إلا متطرفة، ثم إنها تصير حرف الإعراب ويُجعل ما قبلها حشوا في الكلمة، فلهذا لم يُجمع بينهما....» شرح الملحة ص١٧٨. وانظر: اللمحة ٢/٦٧٩، وتحفة الأحباب ص٥١.

وزاد صاحب كشف النقاب ٢/ علة أخرى بقوله: «حذرًا من اجتماع تاءي التأنيث عند نسبةٍ مؤنثة في نحو: مكية وبصرية، إذ لو بقيت لقيل: مكتية وبصرتية».

(٢) في (ب): جل.

(٣) في (ب): الكبري، وهو تحريفٌ.

(٤) في (ب): في النسبة.

(٥) فتقول: رَحَوِيّ.

(٦) توهم أن القلب في نحو (دنيا) واجب كألف المقصور الثلاثي، بل يجوز في ألفه الحذف، وهو الأفصح، فتقول: دُنييّ، ويجوز زيادة ألف، فتقول: دنياوي.
انظر: الكتاب ٣/٣٥٣، وشرحه للسيرافي ٤/١٠٩، والمقتضب ٣/١٤٧، والأصول ٣/٧٤، وسر الصناعة ٢/٤٩٩، وعلل النحو ص٥٣٦، وشرح الشافية للرضي ٢/٣٩، والبديع لابن الأثير ٢/١٩٩، والمقاصد الشافية ٧/٤٤٥، وكشف النقاب ٢/٥٠٣، وتحفة الأحباب ص٥١.

(٧) وإنما لم تقلب هذه الألف ياء كما قلبت في التثنية؛ لئلا تتوالى الياءات. انظر: الكتاب ٣/٣٤٢، والمقتضب ٣/١٣٦، وشرح الملحة للحريري ص١٧٩.

«وَعَاصِ مَنْ مَارَى[1]، وَدَعْ مَنْ نَاوَى»[2].

فَكَذَا مَا آخِرُهُ يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ، «تَقُولُ: هَذَا عَلَوِيٌّ» نِسْبَةً إِلَى عَلِيٍّ - رضي الله عنه - «مُعْرِقٌ»[3] فِي النَّسَبِ[4]، «وَكُلُّ لَهْوٍ دُنْيَوِيٍّ مُوْبِقٌ»، أَيْ: مُهْلِكٌ، نِسْبَةً[5] إِلى «دُنْيَا»، وَكَذَا: فَتَوِيّ، وَمَتَوِيّ[6]، وَرَحَوِيّ.

«وَانْسِبْ أَخَا [١٨٥/ب] الْحِرْفَةِ»، أَيِ: الصَّنْعَةِ، «كَالْبَقَّالِ» وَالنَّجَارِ، «وَمَنْ يُضَاهِيهِ إِلَى (فَعَّالٍ)»[7]، وَهُوَ مِمَّا خَرَجَ عَنْ عِدَّةِ[8] النَّسَبِ.

---

(١) من المراء، وهو المجادلة. والمناواة: المعارضة.

(٢) انظر: اللمع ص٢٠٥، وتوجيه اللمع ص٥٣٨، واللمحة ٦٨١/٢، وتمهيد القواعد ٤٦٨٩/٩، والهمع ١٥٨/٦.

(٣) أي: أصيل.

(٤) في (أ): النسبة. والقصد: أن الاسم المنسوب إذا كان آخره ياء مشدة بعد حرفين فإنها تقلب واوًا كألف المقصور الثلاثي. قال ابن جني: «فَإِن كَانَ فِي آخر الِاسْم يَاء مُشَدّدَة، نَحْو: صبيٌّ وعليٌّ وعَديٌّ؛ حذفت الأولى الزَّائِدَة وأبدلت من الكسرة فَتْحة، فَانْقَلَبت الْيَاء الثَّانِيَة ألفًا؛ لحركة مَا قبلهَا، ثمَّ أبدلت الْألف واوًا لوُقُوع يَاء النّسَب بعْدهَا، فَقلت فِي صبيٍّ: صَبوِيٌّ، وَفِي عَليّ: عَلوِيٌّ، وَفِي عَدي: عَدَوِيٌّ» اللمع ص٢٠٦. وانظر: توجيه اللمع ص٥٤١، والارتشاف ٦٠٩/٢، وكشف النقاب ٥٠٣/٢، وتحفة الأحباب ص٥١، وهمع الهوامع ١٥٩/٦.

(٥) في (ب): أي: نسبة، والأصح المثبت؛ دفعًا للتكرير.

(٦) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٧) القصد: يستغنى غالبا في النسب عن يائه ببناء الاسم على (على (فعَّال) في الحرف، كما مثَّل.
انظر: شرح الشافية الكافية ١٩٦٢/٤، وشرح الألفية لابن الناظم ص٥٧١، واللمحة ٦٨٤/٢، وتمهيد القواعد ٤٧٣٧/٩، وكشف النقاب ٥٠٥/٢.

(٨) في (ب): قاعدة.

بَابُ: التَّوابِع

وَالعَطْفُ وَالتَّوْكِيْدُ أَيْضًا وَالبَدَلْ ... تَوابِـعٌ يُعـرَبْنَ إِعْـرَابَ الأُوَلْ

وَهكَذَا الوَصْفُ إِذَا ضَاهَى الصِّفَهْ ... مَوصُـوفُهَا مُنَكَّـرًا أَوْ مَعْرِفَـهْ

تَقُـولُ: خَـلِّ المَـزْحَ والمُجُونَـا ... وَأَقبِـلَ الحُجَّـاجُ أَجْمَعونَـا

وَامْـرُرْ بِزَيْـدٍ رَجُـلٍ ظَرِيـفِ ... وَاعْطِـفْ على سَائِلِكَ الضَّعِيفِ

والعَطْفُ قـدْ يَـدْخُلُ فِي الأَفْعَـالِ ... كَقَـولِهِم: ثِـبْ وَاسْـمُ للمَعَـالِي[1]

بَابُ: التَّوَابِعِ لِلأَسْمَاءِ

«وَالعَطْفُ والتَّوكِيدُ ـ أَيْضًا ـ وَالبَدَلْ، تَوَابِعٌ يُعرَبْنَ إِعْرَابَ» ، أي[2]: الأَسْمَاء «الأُوَلْ» .

«وَهكَذَا الوَصفُ إِذا ضاهَى[3] الصِّفَهْ، مَوصُوفُهَا مُنَكَّرًا» ، أَيْ: فِي تَنْكِيرِهِ، «أَو مَعْرِفَهْ» فِي تَعْرِيفِهِ[4].

---

(١) الملحة ص٦٥ ـ ٦٦.

(٢) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٣) في (ب): ضمى.

(٤) عدد المصنف التوابع أربعة، ومن فصَّل في العطف جعلها خمسة، ومن فصَّل في التوكيد جعلها ستة.

انظر: شرح الألفية لابن عقيل ٣/١٩١، واللمحة ٢/٦٨٧، وكشف النقاب ٢/٥٠٧.

وفي اللمحة ٢/٧٢٧: «النّعتُ تابعٌ للمنعوت في عشرة أشياء: في رفعه، ونصبه، وجرّه،=




«تقولُ:» فِي العَطْفِ ـ وَسَيَأْتِي حُرُوفُهُ[1] ـ «خَلِّ المَزحَ والمُجُونَا» بِالنَّصْبِ، كَالمَعْطُوفِ عَلَيهِ. وَفِي «التَّوْكِيدِ المَعْنَوِيّ»: «وأَقْبَلَ الحُجَّاجُ أجمَعونَا». أَوْ «كُلُّهُمْ» بِالرَّفْعِ[2] كَالمُؤكّدِ.

وَفِي ذِكْرِ المُصَنِّفِ «أَجْمَعِينَ» بِدُونِ «كُلّ» إِشْعَارٌ بِأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي التَّوْكِيدِ بِهِ تَقَدُّمُ «كُلّ»، وَهُوَ المُخْتَارُ عِنْدِي[3]، خِلَافًا لِلجُمْهُورِ[4]، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٥٩]، وَفِي «الصَّحِيحِ»[5]: «فَلَهُ سَبَلُهُ[6] أَجْمَع»[7]. وَفِي «اللفْظِيّ»: جَاءَ زَيْدٌ[8].

= وتعريفه، وتنكيره، وإفراده، وتثنيته، وجمعه، وتذكيره، وتأنيثه».

(١) في (أ): حرفه.

(٢) في (ب): في الرفع.

(٣) ذهب إلى اختياره أيضًا في الهمع ٥/٢٠٢ بقوله: «وَالْمُخْتَار وفَاقا لأبي حيان جَوَازه؛ لِكَثْرَة وُرُوده فِي الْقُرْآن وَالكَلَام الفصيح».

(٤) نصَّ على ذلك أيضًا في الهمع بقوله ٥/٢٠٢: «وَالْجُمْهُور على أَنه لَا يُؤَكد بِهِ، أَي بـ(أجمع) دون (كلّ) اخْتِيَارا». وانظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٩٥، والارتشاف ٤/١٩٥١، وشرح الألفية لابن الناظم ص٣٥٩، وتوضيح المقاصد ٢/٩٧٣، وكشف النقاب ٢/٥٠٩.

(٥) في (ب): الصحيحين، والصواب المثبت، لأن ما ورد في صحيح البخاري ٣/١١٤٤ ـ برقم (٢٩٧٣)، ٤/١٥٧٠ ـ رقم (٤٠٦٦، ٤٠٦٧)، ليس فيه لفظ «أجمع» الذي هو محل الاستشهاد. والحديث في صحيح مسلم ٣/١٣٧٤، برقم (١٧٥٤).

(٦) قال في التوشيح شرح الجامع الصحيح ٥/٢٠٥٨: «السَّلب ـ بفتح المهملة واللام والموحدة: ما يوجد مع المحارب من ملبوس وغيره».

(٧) في (أ): «ومن قتل قتيلا فله»، والأصح المثبت من (ب)؛ ليناسب ما في لفظ الصحيح، وليشتمل على موضع الاستشهاد. ونص الهمع ٥/٢٠٢: (وَفِي الصَّحِيح: فَلهُ سلبه أجمع) يقرر ذلك.

(٨) كررت هذه اللفظة في (ب).




«وَ» تَقُولُ فِي «البَدَلِ»: «**امرُرْ بزيدٍ رجُلٍ ظَرِيفٍ**»، فـ«رَجُلٍ» مَجْرُور بَدَلُ كُلٍّ مِنْ «زَيْدٍ»(١)، وَفِيهِ بِالجَرِّ إِشَارَةٌ إِلى أَنَّهُ لَا تَجِبُ مُوَافَقَةُ البَدَلِ لِلمُبْدَلِ مِنْهُ فِي تَعْرِيفِهِ وتَنْكِيرِهِ؛ كَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾(٢) [العلق: ١٥، ١٦].

وَتَقُولُ: أَكَلْتُ الرَّغِيفَ(٣) ثُلُثَهُ؛ فَـ«ثُلُثَهُ» بَدَلُ بَعْضٍ(٤)، وَأَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ، وَهُوَ بَدَلُ الاشْتِمَالِ(٥).

«**وَ**» **تَقُولُ فِي** «**الوَصْفِ**»: «**اعْطِفْ على سَائِلكَ الضَّعِيفِ**»؛ فَـ«الضَّعِيفِ» بِالجَرِّ صِفَةٌ لِـ«السَّائِلِ»، مُوَافِقٌ لَهُ فِي التَّعْرِيفِ(٦)، وَ«ظَرِيفٍ» فِي مِثَالٍ قَبْلَهُ(٧) صِفَةٌ لِـ«رَجُلٍ» مُوَافِقٌ لَهُ فِي التَّذْكِيرِ(٨)، فَكِلَاهُمَا(٩) وَافَقَ(١٠)

---

(١) انظر: تحفة الأحباب ص٥٣.

(٢) قال ابن مالك: «تبدل.. والنكرة من المعرفة نحو: ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ﴾، واشترط الكوفيون في إبدال النكرة من المعرفة اتحاد اللفظين كما هو في: الناصية وناصية. والعرب لا تلتزم ذلك، ومن الحجج عليهم..» شرح التسهيل ٣/٣٣١. وانظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢/٤١١، واللباب للعكبري ١/٤١٢، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٢/٤٢٥، والارتشاف ٤/١٩٦٢، والمساعد ٢/٤٢٨، والخزانة ٥/١٨٧.

(٣) في (ب): الرغيث، وهو تحريف.

(٤) في الهمع ٥/٢١٢: «إِنَّمَا تُرِيدُ: أكلتُ بعضَ الرَّغِيفِ، ثمَّ بيّنت ذَلِك البَعْض».

(٥) انظر: الهمع ٥/٢١٤.

(٦) انظر: تحفة الأحباب ص٥٣.

(٧) أي: في قوله: «امرُرْ بزيدٍ رجُلٍ ظريفٍ».

(٨) سقط من (ب) من قوله: «في التعريف» إلى قوله: «في التذكير».

(٩) في (ب): فكلا منهما.

(١٠) في (ب): موافق له.

فِي الإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ.

«**وَالعَطْفُ قَدْ يَدْخُلُ فِي الأَفْعَالِ**» بِخِلَافِ «التَّوْكِيدِ وَالوَصْفِ». وَشَرْطُهُ تَوَافُقُ الفِعْلَينِ فِي المَاضِي وَالاسْتِقْبَالِ، «**كقولِهِم: ثِبْ، واسْمُ للمَعَالي**»، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿**إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا**﴾ [الفرقان: ١٠]؛ **عَطَفَ** «يَجْعَلْ» **عَلَى** «جَعَلَ»؛ لِأَنَّهُ مُسْتَقْبَلٌ مَعْنًى، إِذْ هِيَ فِي خَبَرِ الشَّرْطِ[1].



---

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٨٣، وشرح الكافية الشافية ١٢٧١/٣، وشرح الألفية لابن الناظم ص٣١٩.




بَابُ: العَطْفِ

وَأَحْـرُفُ العَطْـفِ جَمِيعًـا عَشَـرَهْ　مَحْصُـورَةٌ مَـأْثُورَةٌ مُسْـتطَرَهْ

الـوَاوُ وَالفَـاءُ، وَثُـمَّ لِلمَهَـلْ　وَلَا، وحتَّـى، ثـمَّ أوْ، وأَمْ، وبَـلْ

وبعـدَهَا (لكِـنْ) و(إِمَّـا) إِنْ كُسِـرْ　وَجَاءَ فِي التَّخْيِيرِ فَاحْفَظْ مَا ذُكِرْ[1]

«وَأَحْرُفُ العَطْفِ[2] جَمِيْعًا عَشَرَةْ، مَحْصُورَةٌ مأْثُورَةٌ مُسطَّرَهْ»؛ وَهِيَ:

«الواوُ»[3] لِمُطْلَقِ الجَمْعِ[4] دُونَ تَرْتِيبٍ[5]، نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو، سَوَاءً[6] جَاءَ مَعَهُ، أَوْ بَعْدَهُ، ....

---

(١) الملحة ص٦٦ ـ ٦٧.

(٢) في (ب): الشرط.

(٣) تحر تفصيل معانيها في: الكتاب ٣٩٩/١، والمقتضب ٢٧/٢، والمقاييس ٣٦٦/٥، والرصف ص١١٠، والأزهية ص٢٣١، والإرشاد ص٣٨٩، والفصول الخمسون ص٢٣٦، وتخريج الأصول النحوية على الفروع الفقهية للإسنوي ص٣٠٥، وأسرار النحو ص٢٨٧، وشرح العمري على الوافية ١٠٩٠/٣ ـ رسالة، والمذهب النحوي البغدادي ص١٥٨.

(٤) في المطالع السعيدة ٢٣١/٢: «لمطلق الجمع: أي الاجتماع في الفعل من غير تقييد بحصوله من كليهما في زمان، أو سبق أحدهما..». وكذا في الهمع ٢٢٣/٥.

(٥) في (ب): الترتيب. وهذا مذهب البصريين، ففي الجنى ص١٥٨ ـ ١٥٩: «مذهب جمهور النحويين أنها للجمع المطلق... وذهب قوم إلى أنها للترتيب. وهو منقول عن قطرب وثعلب، وأبي عمر الزاهد غلام ثعلب، والربعي، وهشام، وأبي جعفر الدينوري». وتحر تفصيل ذلك في: مجالسه ٣٨٦/٢، ونتائج الفكر ص٢٦٦، والارتشاف ١٩٨٢/٤، والمغنى لابن هشام ٧٥٨/٢، والهمع ٢٢٤/٢، والفتوح القيومية ص٥٧٤ ـ رسالة.

(٦) سقط هذا اللفظ من (ب).

أَوْ قَبْلَهُ[1].

«وَالفَاءُ»[2] لِلتَّرْتِيبِ[3] وَالبَعْدِيَّةِ[4]، [نَحْوُ][5]: ﴿أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢١].

«وَ(ثُمَّ) للمَهَلْ»[6] وَالتَّرْتِيبِ[7]، [نَحْوُ][8]: ﴿ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢٢].

«وَلَا»[9] نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ لَا عَمْرٌو.

«وَحَتَّى»[10] كَالوَاوِ[1]، نَحْوُ: مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الأَنْبِيَاءُ، وَأَمَاتَ

---

(١) في (ب): أو قبله أو بعده.

(٢) تحر تفصيل معانيها في: حروف المعاني ص٣٩، والأزهية ص٢٤١، ومصابيح المغاني ص٢٢٧، والجنى الداني ص٦١، والهمع ٥/٢٣٢.

(٣) فصَّله في المطالع السعيدة ٢/٢٣٥ بقوله: «وهو معنوي كقام زيد وعمرو، وذِكْري؛ وهو عطف مفصَّلٍ على مُجْمَلٍ: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا﴾».

(٤) في (أ): والفوقية، والأصح المثبت، والقصد به التعقيب.

(٥) ما بين المعقوفين زيادة من (ب).

(٦) تحر تفصيل معانيها في: حروف المعاني ص١٦، ومصابيح المغاني ص١٦٤، والمطالع السعيدة ٢/٢٣٦.

(٧) في الهمع ٥/٢٣٦: «خلافًا لقطرب فِي قَوْله: إِنَّهَا لَا تُفِيدُهُ».

(٨) ما بين المعقوفين زيادة من (ب).

(٩) معناها في العطف: إخراج الثاني مما دخل فيه الأول. وانظر: اللمحة ٢/٧٠٠.
وتحر تفصيل معانيها في: الأزهية ص١٤٩، والجنى ص٢٩٠، والهمع ٥/٢٦٠، المطالع السعيدة ٢/٢٤٣، والحفاية ص٤٧٥، وقراضة الذهب ص٢٣٨.

(١٠) في أنها لمطلق الجمع، وهذا مذهب البصريين، ففي الارتشاف ٤/١٩٩٨: «مذهب الكوفيين أنها لا تكون عاطفة». وقيل: للترتيب، قال ابن مالك: «من زعم أنها تقتضي الترتيب في الزمان فقد ادعى مالا دليل عليه» شرح التسهيل ٣/٣٥٩. وانظر: الهمع ٥/٢٥٨.

النَّاسَ حَتَّى الصِّغَارَ.

«ثُمَّ (أَوْ)»[2] لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ[3]، نَحْوُ: هَذَا أَوْ هَذَا[4].

«وأَمْ»[5]، نَحْوُ: أَزَيْدٌ أَفْضَلُ أَمْ عَمْرٌو.

«وبَلْ»[6] لِلإِضْرَابِ، نَحْوُ: اضْرِبْ زَيْدًا بَلْ عَمْرًا[7].

«وَبَعْدَهَا (لَكِنْ)»[8] لِلاسْتِدْرَاكِ[9]، نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو لَمْ يَجِئْ.

---

(١) في المطالع السعيدة ٢/٢٣٧: «وتفارق الواو في أنها لا تعطف بها إلا بعضًا من المعطوف عليه، أو كالبعض منه، غاية له في رِفْعَةٍ أو خِسَّةٍ». وانظر: الأزهية ص٢١٤، والكناش ٢/١٠٣، قراضة الذهب ص١٣١.

(٢) تحر تفصيل معانيها في: الأزهية ص١١١، والجنى الداني ص٢٢٧، وقراضة الذهب ص٩٥.

(٣) زيد في حاشية الأصل: «ويكون للتخيير، نحو: تزوج زينب أو أختها، ويكون للإباحة فقط، نحو: جالس الحسن أو ابن سرين، ولا يجوز اجتماعهما». وانظر: الجنى ص٢٢٨.

(٤) انظر: الهمع ٥/٢٤٧.

(٥) خلافًا لمن زعمها أنها ليست بحرف عطفٍ كأبي عبيدة والغزني، نص على ذلك في: الهمع ٥/٢٣٧.

وتحر تفصيل معانيها في: الأزهية ص١٢٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/٩٧، والرصف ص٩٣، ومصابيح المغاني ص٦٩، والمطالع السعيدة ٢/٢٣٩، والحفاية ص٣٥١، وقراضة الذهب ص٦٠.

(٦) تحر تفصيل معانيها في: حروف المعاني ص١٤، والصاحبي ص٢٠٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/١٠٤، والمقرب لابن عصفور ١/١٣٢، والجنى ص٢٣٥، ومصابيح المغاني ص١٥٤، والمطالع السعيدة ٢/٢٤٥، والحفاية ص٣٩٧، وقراضة الذهب ص١١٣.

(٧) انظر: الهمع ٥/٢٥٥.

(٨) تحر تفصيل معانيها في: حروف المعاني ص٣٢، والجنى ص٥٨٦، والهمع ٥/٢٦٢، والمطالع السعيدة ٢/٢٤٤.

(٩) بعد النفي خاصة. انظر: اللمحة ٢/٧٠٠.




«وَإِمّا[(١)] إِنْ كُسِرْ» أَوَّلُهُ ـ [١٨٦/أ] ، «وَجَاءَ» ، أَيْ (إِمَّا) «فِي التَّخْيِيرِ» ، نَحْوُ: انْكَحْ إِمَّا هِنْدًا وَإِمَّا أُخْتَهَا. «فافْقَهْ[(٢)] مَا ذُكِرْ» ، نَحْوُ: إِمَّا هَذِهِ وَإِمَّا نَائِبَة ؛ وَمِنْهُ: ﴿إِمَّا ٱلْعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ﴾[(٣)] [مريم: ٧٥][(٤)].



(١) المسبوقة بمثلها ، وتحر تفصيل معانيها في: الأزهية ص١٣٩ ، والرصف ص١٠٠ ، ومغني اللبيب ص٨٥ ، والجنى ص٥٢٨ ، ومصابيح المغاني ص٨٣ ، والمطالع السعيدة ٢٤٢/٢ ، والهمع ٢٥٢/٥.

(٢) في الملحة: فاحفظ.

(٣) سقط من (ب) قوله: «نحو: إما هذه وأما نائبة ، ومنه: إما العذاب ، وإما الساعة».

(٤) وكونها عاطفة مذهب سيبويه وأصحابه ، ونفى ابن مالك كونها عاطفة بقوله: «ونفيت أن تكون (إما) حرف عطف ؛ لأنها أيضًا لا يليها معطوف إلا وقبلها الواو ، كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوۡاْ مَا يُوعَدُونَ إِمَّا ٱلۡعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ﴾ ، فالعطف بالواو لا بها ؛ لأن عطفية الواو إذا خلت من إما ثابته ، وعطفية إما إذا خلت من الواو منتفية ، والأصل استصحاب ثبوت ما ثبت ونفي ما نفي. وأيضًا فإن توسط الواو بين إما وإما كتوسطها بين (لا) و(لا) في نحو: زيد لا بخيل ولا جبان ، والعطف قبل (لا) بالواو بإجماع ، فليكن بها قبل إما ليتفق المتماثلان ولا يختلفا» شرح التسهيل ٣٤٤/٣. وانظر: تحفة الأحباب ص٥٤.

بَابُ: مَا لَا يَنْصَرِف

هَـذَا وَفِي الأسماءِ مَـا لَا يَنصَرِفْ ... فَجَــرُّهُ كنَصْـبِهِ لَا يَختَلِفْ

ولَيسَ للتَّنْوِينِ فِيْهِ مَدْخَلُ ... لِشِبْهِهِ الفِعْلَ الَّذِي يُستَقْبَلُ

مِثَالُهُ: أَفْعَلُ فِي الصِّفَاتِ ... كَقَوْلِهِم: أَحْمَرُ فِي الشِّيَاتِ

أَوْ جَاءَ فِي الوَزْنِ مِثَالَ: سَكْرَى ... أَوْ وَزْنِ دُنْيَا ، أَو مِثَالَ: ذِكْرَى

أَوْ وَزْنِ فَعْلَانَ الَّذِي مُؤَنَّثُهْ ... فَعْلَى كَسَكْرَانَ فَخُذْ مَا أَنْفُثُهْ

أَوْ وَزْنِ فَعْلَاءَ وَأَفْعِلَاءَ ... كَمِثْلِ: حَسْنَاءَ وَأَنْبِيَاءَ

أَوْ وَزْنِ مَثْنَى وَثُلَاثَ فِي العَدَدْ ... إِذْ مَا رَأَى صَرْفَهُمَا قَطُّ أَحَدْ

وَكُلُّ جَمْعٍ بَعْدَ ثَانِيْهِ أَلِفْ ... وَهْوَ خُمَاسِيٌّ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ

وَهَكَذَا إِنْ زَادَ فِي المِثَالِ ... نَحْوُ: دنَانِيرَ بِلَا إِشْكَالِ

فهذِهِ الأَوْزَانُ لَيْسَتْ تَنْصَرِفْ ... فِي مَوْطِنٍ يَعْرِفُ هَذَا المُعتَرِفْ

وَكُلُّ مَا تَأْنِيْثُهُ بِلَا أَلِفْ ... فَهْوَ إِذَا عُرِّفَ غَيْرُ مُنْصَرِفْ

تَقُولُ: هَذَا طلحَةُ الجَوَادُ ... وَهَلْ أَتَتْ زَيْنَبُ أَمْ سُعَادُ؟

وَإِنْ يَكُنْ مُخَفَّفًا كَدَعْدِ ... فَاصْرِفْهُ إِنْ شِئْتَ كَصَرْفِ سَعْدِ

وَأَجْرِ مَا جَاءَ بِوَزْنِ الفِعْلِ ... مُجرَاهُ فِي الحُكْمِ بِغَيْرِ فَصْلِ

فَقَوْلُهُم: أَحْمَدُ مِثْلُ أَذْهَبُ ... كَقَولِهِم: تَغلِبُ مِثْلُ تَضْرِبُ




وَإِن عَدَلْتَ فَاعِلًا إِلَى فُعَلْ ... لَمْ يَنْصَرِفْ مُعَرَّفًا مِثْلُ زُحَلْ

وَالأَعْجَمِيُّ مِثْلُ مِيكَائِيْلَا ... كَذَاكَ فِي الحُكْمِ وَإِسْمَاعِيْلَا

وَهَكَذَا الاسْمَانِ حِينَ رُكِّبَا ... تَرْكِيبَ مَزجٍ، نَحْوُ: مَعْدِ يَكْرِبَا

وَمِنْهُ مَا جَاءَ عَلَى فَعْلَانَا ... عَلَى اخْتِلَافِ فَائِهِ أَحْيَانَا

تَقُولُ: مَروانُ أَتَى كِرمَانَا ... وَرَحْمَةُ اللهِ عَلَى عُثْمَانَا

فَهَذِهِ إِنْ عُرِّفَتْ لَمْ تَنصَرِفْ ... وَمَا أَتَى مُنَكَّرًا منهَا صُرِفْ[1]

بَاب: مَا لَا يَنْصَرِفُ[2]

هَذَا[3] وَفِي[4] الأَسْمَاءِ مَا لَا يَنصَرِفْ ... فَجَرُّهُ كَنَصْبِهِ لَا يَختَلِفْ

ولَيسَ للتَّنْوِينِ فِيْهِ مَدْخَلُ ... لِشِبْهِهِ الفِعْلَ الَّذِي يُستَثْقَلُ

مِنْ حَيْثُ اجْتِمَاعِ عِلَّتَينِ فِيه[5]، أَوْ وَاحِدَةٍ تَقُومُ مَقَامَ ....

---

(١) الملحة ص٦٧ ـ ٧٢.

(٢) هذا مصطلح أهل البصرة، ويقابله الإجراء عند أهل الكوفة. انظر: مصطلحات النحو الكوفي ص٩٨.

(٣) أي: هذا المذكور من الإعراب حكم غالب الأسماء، ومنها ما لا ينصرف.

(٤) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٥) أي: ما اجتمع فيه علتان من تسع؛ وهي: العدل، والتأنيث، والجمع، والمعرفة، والعجمة، ووزن الفعل، والصفة، والألف والنون الزائدتان، والتركيب. وقد جمعها ابن النحاس في قوله:

اجمع، وزن، عادلا، أنّث، بمعرفةٍ ... ركّب، وزِدْ، عجمةً، فالوصفُ قد كَمُلا

انظر: الكناش ١/١٢٢، وشرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي ص١٢٥، وشرح الشذور للجوجري ٢/٨٥٢، والهمع ١/٧٨. وذكر الحريري مَنْ جمعها في ثلاثة أبيات أيضًا في شرح الملحة ص١٩٦.




عِلَّتين[(١)]، وَالتَّنْوِينُ دَلِيلُ الخِفَّةِ، إِذِ المُرَادُ بِهِ تَنْوِينُ التَّمْكِينِ، وَيُسَمَّى تَنْوِينَ الصَّرْفِ[(٢)]، وَأَمَّا تَنْوِينُ العِوَضِ وَالمُقَابَلَةِ فَيَدْخُلُهُ.

«**مِثَالُهُ**»، أَي[(٣)] مَا لَا يَنْصَرِفُ، «**أَفْعَلُ**»، [أَيْ: وَزْنُهُ][(٤)]، «**فِي الصِّفَاتِ، كَقَوْلِهِم: أَحْمَرُ**» وَأَسْوَدُ[(٥)]، «**والشِّيَاتِ**»، أَيْ: فِي[(٦)] الأَلْوَانِ، وَأَفْضَلُ وَأَحْسَنُ[(٧)].

«**أَو جاءَ فِي الوزنِ**» مَخْتُومًا بِأَلِفِ التَّأْنِيثِ، وَهِيَ عِلَّةٌ كَافِيَةٌ[(٨)]، سَوَاءٌ كَانَتْ[(٩)] عَلَى «فَعْلَى» بِالفَتْحِ، «**مِثَال: سَكْرَى، أَوْ**» «**فُعْلَى**»[(١٠)] بِالضَّمِّ، «**وَزْنِ: دُنْيَا**»[(١١)]، **أَوْ**» «**فِعْلَي**» بِالكَسْرِ، «**مِثَالِ: ذِكْرَى**».

---

(١) في (ب): تقوم مقامها. وهما: صيغ منتهى الجموع، وألف التأنيث. ففي البديع لابن الأثير ١/١٩: «العلّة القائمة مقام علّتين هي: التّأنيث اللازم بألفيه المقصورة والممدودة، والجمع المخصوص، نحو: حبلى وحمراء، ومساجد».

(٢) انظر: كشف النقاب ٢/٥٢٣، وتحفة الأحباب ص٥٤.

(٣) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من (ب). والقصد ما جاء على وزن (أفعل) بمشاركة الوصف.

(٥) انظر: ما ينصرف ص٩، ١١، والمقتضب ٣/٣١١، والكناش ١/١٣٣.

(٦) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٧) انظر: اللمحة ٢/، ٧٧٢، وتحفة الأحباب ص٥٤.

(٨) علَّل لذلك السيوطي بقوله: «وَهِي مُسْتَقلَّة بِمَنْع الصرف؛ لِأَن مدخولها فرع من جِهَتَيْنِ: التَّأْنِيث ولزومه» الهمع ١/٧٨. وانظر: المرتجل ص٨٤، واللمحة ٢/٧٥١، وكشف النقاب ٢/٥٢٧.

(٩) في (ب): كان.

(١٠) في (ب): وفعل.

(١١) في (أ): مِثَالُ «بُرى»، والمثبت موافق لنص الملحة.




«أَوْ» كَانَ عَلَى «وَزْنِ فَعْلَانَ»[(١)] بِالفَتْحِ، «الَّذِي مُؤَنَّثُهُ، (فَعْلَى)، كَسَكْرَانَ» مُؤَنَّثُهُ: سَكْرَى[(٢)]، «فَخُذْ مَا أَنْفُثُهُ»[(٣)]، بِخِلَافِ مَا مُؤَنَّثُهُ «فَعْلَانَة» كَنَدْمَانَ وَنَدْمَانَة[(٤)]، أَوْ مَا وَزْنُهُ «فُعْلَانَ» بِالضَّمِّ كَالعُرْيَان[(٥)].

«أَوْ وَزْنِ فَعْلَاءَ [وَأَفْعِلَاءَ][(٦)]» وَنَحْوِهِمَا مِمَّا آخِرُهُ أَلِفُ التَّأْنِيثِ[(٧)] المَمْدُودَة، كَـ«فَعْلَاءَ وَأَفْعِلَاءَ»[(٨)]، «كَمِثْلِ: حَسْنَاءَ»، وَحَمْرَاءَ، «وَأَنْبِيَاءَ»، وَأَصْدِقَاءَ، وَأَظْرِفَاءَ، وَقَاصُعَاءَ[(٩)].

---

(١) في (ب): فعال، والصَّواب المثبت، والقصد: المانع له من الصرف وزيادة الألف والنون.

(٢) في اللمحة ٧٥٢/٢: «فمنع الصّرف لتحقق العلّتين الفرعيّتين به، أعني: فرعيّة المعنى؛ لأنّ فيه الوصفيّة، وهي فرعٌ على الجُمود؛ لأنّ الصّفة تحتاجُ إلى موصوف يُنسب معناها إليه، والجامِدُ لا يحتاج إلى ذلك. وأمّا فرعيّة اللّفظ فإنّ فيه الزّيادتين المضارعتين لألفي التّأنيث، من نحو: (حَمْرَاء) في أنّهما في بناء يخصّ المذكّر». وانظر: ما لا ينصرف ص٤٦.

(٣) أي: ما ألفظُهُ لك من فَمِي. انظر: كشف النقاب ٥٢٩/٢.

(٤) سقط هذا اللفظ من (ب). وعلل الصبان لصرفه بقوله: «إنما صرف نحو: ندمان مع وجود الفرعيتين؛ لضعف فرعية اللفظ فيه من جهة أن الزيادة فيه لا تخص المذكر وتلحقه التاء في المؤنث نحو: ندمانة» حاشية الصبان على الأشموني ٣٤٢/١. وانظر: الكتاب ٦٤٦/٣، والكناش ١٣٢/١.

(٥) في (ب): كعريان. وعلَّل لصرفها ابن الوراق بقوله: «فأما (عريان) فمنصرف وإن كان صفة، وفيه ألف ونون؛ لأن الألف والنون في عريان ليسا بمنزلتهما في (سكران)، وذلك أن هاء التأنيث تدخل فيه، كقولك: امرأة عريانة، وإنما ساغ ذلك؛ لأنه صفة...» علل النحو ص٤٦٥. وانظر: ما لا ينصرف ص٤٧، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٨٣/٣، والبديع لابن الأثير ١٥٣/٢، ٢٧٠/٢، وشرح الشافية للرضي ١٩٧/١.

(٦) ما بين المعقوفين زيادة من (ب).

(٧) في (ب): التثنية، وهو تحريف.

(٨) في (ب): وفاعلاء، والصواب المثبت.

(٩) انظر: اللمحة ٧٥٣/٢، وكشف النقاب ٥٢٩/٢، وتحفة الأحباب ص٥٥.




«أَوْ وَزْنِ (مَثْنَى) وَ(ثُلَاثَ) فِي العَدَدْ»[١] ، [فَاصْغَ يَا صَاحِ][٢] «إِذْ مَا رَأَى صَرْفَهُمَا قَطُّ أَحَدْ»[٣] ، كَثُنَاءَ ، وَمَثْلَثَ ، وَرُبَاعَ[٤] وَمَرْبَعَ ، وَخُمَاسَ[٥] وَمَخْمَسَ ، المَعْدُولَاتُ[٦] عَنِ اثْنَينِ اثْنَينِ ، وَثَلَاثَة وَثَلَاثَة[٧] ، وَهَكَذَا فِي بَعْضِ النُّسَخِ[٨]: «فَاصْغَ يَا صَاح إِلى قَولِهِم الرَّشَدْ»[٩].

وَكُلُّ جَمْعٍ بَعْدَ ثَانِيهِ أَلِفْ   وَهْوَ خُمَاسِيٌّ[١٠] فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ

لِلجَمْعِ المُتَنَاهِي وَلزُومِهِ[١١] ، كَـ«مَسَاجِدَ ، وَدَرَاهِمَ»[١٢].

---

(١) أي: على وزن (مَفْعَل وفُعَال) ، فيمنع الصرف للوصفية والعدل. وانظر: الإيضاح العضدي ص٣٠١ ، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٩٢/٣ ، وعلل النحو ص٤٦٢ ، والمرتجل ص٨١ ، والمقاصد الشافية ٥٩٨/٥ ، والهمع ٨٣/١.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من (ب).

(٣) سقط من (ب) من قوله: «إِذْ مَا رَأى صَرْفَهُمَا قط أحد».

(٤) في (ب): وربع ، والصَّواب المثبت.

(٥) في (ب): وخامس ، والصواب المثبت.

(٦) في (ب): المعدول ، والأصح المثبت.

(٧) في (ب): اثنين وثلاثة.

(٨) هكذا في شرح الملحة للحريري ص١١٣ ـ ط/دار الكتب العلمية.

(٩) سقط من (ب) قوله: وهكذا في بعض النسخ: «فاصغْ يا صاح إلى قولهم الرَّشد». وقريب منه ما جاء في تحفة الأحباب ص٥٥ ، ونصه: واصغ يا صاح إلى قولي السَّدد. والسدد معناه الصَّواب.

(١٠) في (ب): خامس.

(١١) حدد ابن الناظم شروطه بقوله: «مما يمنع من الصرف الجمع المشبه (مفاعل أو مفاعيل) في كون أوله حرفًا مفتوحًا ، وثالثه ألفًا غير عوض ، يليها كسر غير عارض ملفوظ به ، أو مقدر على أول حرفين بعدها كـ: مساجد ودراهم» شرح الألفية ص٤٥٧.

(١٢) أي: امنعه متى كان بهذه الصّفة ؛ لأن فيه فرعيّة اللّفظ وهي خروجه عن صيغ الآحاد العربيّة ،=




وَهكَــذَا إِنْ زَادَ[1] فِــي المِثَــالِ ... نَحْــوُ: دنَــانِيرَ بِــلَا إِشْــكَالِ

«فَهَذِهِ الأَسْمَاءُ» المَذْكُورَةُ فِي الأَبْيَاتِ[2] السَّابِقَةِ كُلِّهَا[3]، «لَيْسَتْ تَنْصَرِفُ فِي مَوْطِنٍ» مِنَ المَوَاطِنِ؛ [لَا][4] فِي تَعْرِيفٍ، وَ[لَا][5] تَنْكِيرٍ. «يَعْرِفُ هَذَا» [الحُكْم][6] «المُعتَرِفُ»[7].

«وَكُلُّ مَا تَأْنِيثُهُ بِلَا أَلِفٍ» بَلْ بِالتَّاءِ[8]، أَوْ بِلَا عَلَامَةٍ[9]، بَلْ مَوْضِعُهُ عَلَى أُنْثَى[10]، «فَهْوَ إِذَا عُرِّفَ غيرُ مُنصَرِفْ» بِخِلَافِ مَا إِذَ نَكَّرْتَهُ[11]، وَسَوَاءٌ كَانَ المُؤَنَّثُ بِهَا عَلَمًا لِمُذَكَّرٍ أَوْ لِمُؤَنَّثٍ، «تَقُولُ» فِي الأَوَّلِ: «هَذَا طلحَةُ الجَوَادُ». وَفِي الثَّانِي: هَذِهِ فَاطِمَةُ، وَفِي المُؤَنَّثِ بِلَا عَلَامَةٍ: «هَلْ أَتَتْ زَيْنَبُ أَمْ سُعَادُ؟». «وَإِنْ يَكُنْ» هَذَا القِسْمُ الأَخِيرُ[12] «مُخَفَّفًا» بِكَوْنِهِ

= وفرعيّة المعنى بالدّلالة على الجمعيّة. انظر: ما ينصرف ص٦٣، واللمحة ٢/٧٥٤، وحاشية الصبان على الأشموني ١/٣٥٣.

(١) في (ب): زيد.

(٢) في (أ): الأسماء، والأصح المثبت.

(٣) وعددها خمسة. انظر: كشف النقاب ٢/٥٣٤.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من (ب).

(٥) ما بين المعقوفين زيادة من (ب).

(٦) ما بين المعقوفين زيادة من (ب).

(٧) إلا إذا أضيفت أو دخلت عليها الألف واللام. انظر: اللمحة ٢/٧٥٧.

(٨) علمًا لمؤنث كفاطمة وعائشة. أو لمذكر كطلحة وحمزة.

(٩) كسعاد وزينب.

(١٠) في (أ): موضع أنثى.

(١١) في (ب): نكر.

(١٢) في النسختين: هذه القسم الأخيرة، والصَّواب المثبت.

ثُلَاثِيًّا، وَسَطُهُ سَاكِنٌ «**كَدَعْدِ**» وَهِنْدِ، «**فَاصْرِفْهُ إِنْ شِئْتَ كَصَرْفِ سَعْدِ**»، وَإِنْ كَانَ[1] المَنْعُ فِيهِ [١٨٦ب] أَجْوَدَ[2].

«**وَأَجْرِ مَا جَاءَ بِوَزْنِ الفِعْلِ**» مِنَ الأَعْلَامِ «**مُجْرَاهُ**» أَيْ: بِالمُؤَنَّثِ «**فِي الحُكْمِ بِغَيْرِ فَصْلِ**[3]» فَامْنَعْهُ فِي التَّعْرِيفِ، وَاصْرِفْهُ إِذَا نُكِّرَ[4]، «**كَقَوْلِهِم: أَحْمَدُ مِثْلُ: أَذْهَبُ**» فِي الوَزْنِ، «**وَقَوْلِهِم: تَغلِبُ مِثْلُ: تَضْرِبُ**»، وَلِذَا مُنِعَ الصَّرْفُ[5].

«**وَإِن عَدَلْتَ فَاعِلًا إِلَى (فُعَلْ)**» بِالضَّمِّ، «**لَمْ يَنْصَرِفْ مُعَرَّفًا، مِثْلُ:**

---

(١) في (أ): يكن.

(٢) فمن صرفه نظر إلى خفّة اللّفظ، وأنّها قد قاومت أحد السّببين، ومن لم يصرفه نظر إلى وُجود السّببين؛ وهما: العلَميّة والتّأنيث. قال سيبويه: «اعلم أن كل مؤنث سميته بثلاثة أحرف متوالٍ منها حرفان بالتحرك لا ينصرف، فإن سميته بثلاثة أحرف فكان الأوسط منها ساكناً وكانت شيئاً مؤنثاً أو اسماً الغالب عليه المؤنث كسعاد، فأنت بالخيار إن شئت صرفته، وإن شئت لم تصرفه، وترك الصرف أجود» الكتاب ٣/٢٤٠. وانظر: ما ينصرف ص٦٧، وشرح الكافية الشافية ٣/١٤٩١ واللمحة ص٢/٧٥٩، وكشف النقاب ٢/٥٣٧.

(٣) أي: بغير فرق.

(٤) تقول: مررت بأحمدَ وبأحمدٍ آخر. وعلل لذلك الزجاج بقوله: «فإن نكّرته فقد حططته عن شبه الفعل فانصرف في النكرة» ما ينصرف ص١٣. وانظر: المقتضب ٣/٣١١، وتوجيه اللمع ص٤٠٩.

(٥) قال ابن الناظم: «مما يمنع الصرف: اجتماع العلمية ووزن الفعل الخاص به أو الغالب فيه، بشرط كونه لازمًا، غير مغير إلى مثال، هو للاسم، وذلك نحو: (أحمد ويعلى ويزيد ويشكر). والمراد بالوزن الخاص بالفعل: ما لا يوجد دون ندور في غير فعل أو علم أو أعجمي..» شرح الألفية ص٤٦٣. وانظر: الارتشاف ٢/٨٦١، واللمحة ٢/٧٦١، وشرح الألفية للأشموني ٣/١٥٨.




زُحَلْ»[1] ـ بِالزَّايِ[2] وَالمُهْمَلَةِ: اسْمٌ لِلكَوْكَبِ[3]، مَعْدُولٌ عَنْ «زَاحِل»، وَ«عُمَرَ، وَزُفَرَ» مَعْدُولَانِ عَنْ «عَامِرٍ وَزَافِرٍ»[4]، فَإِنْ نُكِّرَ انْصَرَفَ[5].

«**وَالأَعْجَمِيُّ**» الوَضْع، الزَّائِد عَلَى ثَلَاثَةٍ، «**مِثْلُ: مِيكَائِيلَا، كَذَاكَ فِي الحُكْمِ**»، وَهُوَ المَنْعُ مَعَ التَّعْرِيفِ[6] دُونَ التَّنْكِيرِ[7]، «**وَإِسْمَاعِيلَا**» عَطْفٌ عَلَى «مِيكَائِيلَ»[8].

«**وَهَكَذَا الاسْمَانِ**[9] **حِيْنَ رُكِّبَا**» تَرْكِيبَ مَزْجٍ صَارَا كَاسْمٍ وَاحِدٍ يَمْنَعُ الثَّانِي مِنَ الصَّرْفِ إِذَا عُرِّفَ[10]، لَا إِنْ نُكِّرَ، «**كَقَوْلِهِمْ: رَأَيْتُ مَعْدِ يَكْرِبَا**»[11]، وَحَضْرَمَوْت.

---

(١) في (ب): بالزاء، والأصح المثبت.

(٢) في (ب): بالزاء.

(٣) سمي زحل؛ لبعده عن الأرض أكثر من غيره من النجوم. انظر: الأنواء لابن قتيبة ص١٢٦، وشمس العلوم ٥/٢٧٦٧، واللمحة ٢/٧٦٥.

(٤) انظر: الكتاب ٣/٢٢٣، والتعليقة للسيرافي ٣/٤٨، وشرح الكافية الشافية ٣/١٤٧٣، والمقاصد الشافية ٥/٦٥٩، وتمهيد القواعد ٨/٣٩٩٤، وشرح الشذور للجوجري ٢/٨٣٧.

(٥) انظر: اللمحة ٢/٧٦٥.

(٦) لاجتماع العلمية والعجمة.

(٧) انظر: ما ينصرف ص٦١.

(٨) انظر: اللمحة ٢/٧٦٦، وكشف النقاب ٢/٥٤١.

(٩) في (ب): الأسماء، والأصح المثبت.

(١٠) فيُمنع لاجتماع العلمية والتركيب. وانظر: ما ينصرف ص١٣٢، وشرح الألفية لابن الناظم ص٤٦١.

(١١) في علل النحو ص٤٦٦: «وَاعْلَم أَن الِاسْم الثَّانِي إِذا كَانَ مِمَّا يعلم تنكيره انْصَرف فِي حَال الْإِضَافَة، نَحْو: بعلبك وحضرموت. وَأما معدي كرب: فبعض الْعَرَب يصرف كرباً، وَبَعْضهمْ=



«وَمِنْهُ» ، أَيْ: مِمَّا لَا يَنْصَرِفُ مَعْرِفَةً ، وَيَنْصَرِفُ نَكِرَةً «**مَا جَاءَ عَلَى (فَعْلَانَا)**» ، أَيْ: مِمَّا[1] فِي آخِرِهِ أَلِفٌ وَنُونٌ زَائِدَتَانِ[2] ، سَوَاءٌ كَانَ مَفْتُوحًا أَوَّلُهُ[3] أَمْ لَا ، «**عَلَى اخْتِلَافِ فَائِهِ أَحْيَانَا**» حَيْثُ اخْتَلَفَ[4] فِي أَصَالَةِ نُونِهِ وَعَدَمِهَا ، «**تَقُولُ: مَرَوَانُ**» ـ بِالفَتْحِ ، «**أَتَى كِرمَانَا**» بِالكَسْرِ ، «**وَرَحْمَةُ اللهِ عَلَى عُثْمَانَا**» ـ بِالضَّمِّ[5].

وَمِمَّا اخْتُلِفَ فِيهِ: «حَسَّانُ وَحَيَّانُ» ؛ إِنْ جَعَلْتَهُمَا مِنَ «الحِسِّ وَالحَيَاةِ» مُنِعَا[6] ، أَوْ مِنَ «الحُسْنِ وَالحَيْنِ» صُرِفَا[7].

وَ«شَيْطَانُ ، وَسُلْطَانُ» إِنْ كَانَ مِنْ «شَاطَ ، وَتَسَلَّطَ[8]» مُنِعَا[9] ، وَإِنْ

= لَا يصرفهُ ، فَمن صرف فَلِأَن لَفظه لفظ مُذَكّر ، فَحَمله على أصل الْأَسْمَاء من الصّرْف ، وَمِنْهُم من لَا يصرف لِأَنَّهُ اعْتقد فِي (كرب) أَنه مؤنث». وانظر: المفصل أيضًا ٢٢٣ ، والبديع لابن الأثير ٢/٢٧١ ، والارتشاف ٢/٨٦٥.

(١) في (ب): ما.

(٢) في (ب): زائد.

(٣) في (ب): أوله مفتوحا.

(٤) في (ب): اختلفوا.

(٥) انظر: اللمحة ٢/٧٧٠ ، وكشف النقاب ٢/٥٤٤.

(٦) لأنهما على وزن (فعلان) ، فنونه زائدة.

(٧) لأنهما على وزن (فعَّال) ، فنونه أصلية. انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣/٤٨٤ ، والمرتجل ص٨٧ ـ ٨٨ ، وتوجيه اللمع ص٤١٨ ، واللباب ١/٥٧١ ، وشرح الكافية للرضي ١/١٦٠ ، وتمهيد القواعد ٨/٣٩٩١ ، واللمحة ٢/٧٧٠ ، وكشف النقاب ٢/٥٤٥ ، والهمع ١/١٠١.

(٨) انظر: فتوح الغيب ٨/٥٨١ ، وروح المعاني ١٤/٥١.

(٩) في (ب): منعتا.




كَانَا مِنْ «شَطَنَ[1] وَتَسَلْطَنَ» صُرِفَا[2].

«**فَهَذِهِ إِنْ عُرِّفَتْ لَا تَنصَرِفْ**»؛ لِانْضِمَامِ عِلَّةِ العَلَمِيَّةِ إِلى العِلَّةِ الأُخْرَى، مِنَ التَّأْنِيثِ، وَوَزْنِ الفِعْلِ، وَالعَدْلِ، وَالعَجَمِيَّة، وَالتَّرْكِيبِ، وَالزِّيَادَةِ. «**وَمَا أَتَى مُنَكَّرًا مِنْهَا صُرِفْ**»؛ لِفَقْدِ اجْتِمَاعِ العِلَّتَينِ المَانِعَتَينِ[3].

«**وَإِنْ عَرَاهَا**»، أَيْ: [إِذَا][4] دَخَلَ فِي الأَسْمَاءِ المَمْنُوعَةِ كُلِّهَا، «**أَلِفٌ وَلَامُ، فَمَا عَلَى صَارِفِهَا مَلامُ**»؛ لِخرُوُجِهَا عَنْ شَبَهِ الفِعْلِ بِمَا هُوَ مِنْ خَصَائِصِ الأَسْمَاءِ، نَحْوُ: ﴿وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَٰجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]. «**وَهَكَذَا تُصْرَفُ فِي الإِضَافَةْ**»، لِمَا ذُكِرَ، «**نَحْوُ: سَخَى بِأَطيبِ الضِّيَافَةْ**»[5].

وَقِيلَ: إِنَّهَا بَاقِيَةٌ عَلَى المَنْعِ[6]، وَإِنَّمَا دَخَلَهَا الجَرُّ لَا التَّنْوِينِ[7]

---

(١) في (ب): شيطن، والصواب المثبت.

(٢) في المقتضب ٤/١٣: «وَشَيْطَان يكون (فيعال) من الشطن؛ وَهُوَ الْحَبل الممتد فِي صلابة فتصرفه، وَيكون من شاط يشيط؛ إِذا ذهب بَاطِلا فَلَا ينْصَرف». وانظر: شرح الكتاب للسيرافي ٥/١٦٨، ورسالة الملائكة ص٢٤٨، والهداية لمكي ١/١٦٥، والتفسير البسيط ٢/١٦٨، والمجمل ١/٥١٨، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص١٨٣، ودرج الدرر ١/٧٩، وفتوح الغيب ٣/٢٣.

(٣) أي هذه الأنواع الستة المتقدمة إن قُصِد بها التعريف بالعلمية لم تنصرف؛ لوجود علتين، وإن قُصد بها التنكير صرفت؛ لزوال العلمية.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من (ب).

(٥) انظر: المقاصد الشافية ٥/٦٩٣.

(٦) انظر: الهمع ١/٧٦ ـ ٧٧.

(٧) في (ب): من التنوين.




بِوجُودِ المَانِعِ مِنْهُ، وَرَجَّحَهُ ابْنُ مَالِكٍ[1]، وَابْنُ الحَاجِبِ[2].

«وَلَيْسَ مَصْرُوفًا مِنَ» أَسْمَاءِ «البِقَاعِ، إِلَّا بقاعٌ[3] جئنَ فِي السَّمَاعِ، مثلُ: حُنَيْنٍ» مَوْضِعٌ[4] بِالطَّائِفِ قُرْبَ مَكَّةَ[5]، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾ [التوبة: ٢٥]، «ومِنًى[6]، وبَدْرٍ[7]، وواسطٍ[8]، ودَابِقٍ» بِالمُوحَدَةِ[9]، «وَحَجْرٍ» ـ بِفَتْحِ المُهْمَلَةِ وَسُكُونِ الجِيمِ ـ؛ وَهِيَ قَصَبَةُ اليَمَامَةِ[10]،

---

(١) انظر: شرح العمدة ١/١٣٥، ٢/٨٤١، وشرح التسهيل ١/٤١.

(٢) انظر: شرح الوافية نظم الكافية ص١٥٦، وأماليه ٢/٧٩١.

وابن الحاجب هو: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس أبو عمرو بن الحاجب، المالكي النحوي الفقيه، مولده بإسنا من صعيد مصر سنة سبعين وخمسمائة، وبرع في النحو والأصول، ورزق السعد في تصانيفه، فشرقت وغربت، واعتني بشرحها كالكافية والشافية، وتصدر بالمدرسة الفاضلية من القاهرة، وتوفي بالإسكندرية سنة ست وأربعين وستمائة.

انظر في ترجمته: البلغة ص١٤٣، والبغية ٢/١٣٤، وابن الحاجب النحوي ـ آثاره ومذهبه لطارق الجنابي، ومقدمات التحقيق لكتبه المطبوعة.

(٣) في (أ): نواح، وفي (ب): بقاعًا، والصواب المثبت.

(٤) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٥) انظر: الروض المعطار ص٢٠٢، ومعجم البلدان ٢/٣١٣.

(٦) جبل بمكة شهير. انظر: الروض المعطار ص٥٥١.

(٧) في معجم البلدان ١/٣٥٧: «بدر: ماء مشهور بين مكة والمدينة أسفل وادي الصفراء».

(٨) بالعراق وغيرها. انظر: الروض المعطار ص٥٩٩، ومعجم البلدان ٥/٣٥٣.

(٩) سقط هذا اللفظ من (ب). في معجم البلدان ٢/٤١٦: «قرية قرب حلب من أعمال عزاز، بينها وبين حلب أربعة فراسخ». وفي الروض المعطار ص٢٣١: «دابق: مدينة في أقاصي فارس، يذكر ويؤنث».

(١٠) في الروض المعطار ص١٨٩: «حجر: بفتح الحاء باليمامة؛ وهي منازل بني حنيفة وبعض مضر، وحجر من اليمامة على يوم وليلة».




وَالصَّرْفُ فِيهَا عَلَى إِرَادَةِ المَكَانِ[1].

وَيَجُوزُ المَنْعُ عَلَى إِرَادَةِ البُقْعَةِ، كَمَا هُوَ [١٨٧/أ] الغَالِبُ فِي غَيْرِهَا، نَحْوُ: حَلَبَ، وَمِصْرَ[2].

«**وَجَائِزٌ فِي صَنعَةِ الشِّعرِ الصَّلِفْ**»؛ أَيِ: المُجَاوِزُ[3] فِي الظَّرْفِ[4] الحَدّ[5]، «**أَنْ يَصرِفَ الشّاعِرُ**» لِلضَّرُورَةِ «**مَا لَا يَنصَرِفُ**»[6]؛ كَقَولِهِ[7]:

أَعِـدْ ذِكْـرَ نُعْمَـانٍ لَنَـا إِنَّ ذِكْـرَهُ ... هُـوَ المِسْـكُ مَـا كَرَّرْتَـهُ يَتَضَـوَّعُ

---

(١) في الكتاب ٣/٢٤٣ ـ ٢٤٤: «وأما (واسط) فالتذكير والصرف أكثر، وإنما سُمِّي واسطاً؛ لأنه مكانٌ وسط البصرة والكوفة، فلو أرادوا التأنيث قالوا: واسطةٌ، ومن العرب من يجعلها اسم أرض فلا يصرف. و(دابقٌ) الصرف والتذكير فيه أجود... وقد يؤنث فلا يصرف، وكذلك (منًى) الصرف والتذكير أجود، وإن شئت أنثت ولم تصرفه. وأما (حجر) اليمامة فيذكر ويصرف، ومنهم من يؤنث فيجريه مجرى امرأةٍ سميت بعمرٍ؛ ولأن حجرا شيء مذكر سمي به المذكر».

(٢) انظر: اللمحة ٢/٧٧٣، وكشف النقاب ٢/٥٤٧.

(٣) في (ب): المجاز، وهو تحريف.

(٤) في (أ): العرف، والأصح المثبت، ففي المحكم «ص ل ف»: «الصَّلَفُ: مُجاوَزَة القَدْرِ في الظَّرْفِ».

(٥) انظر: العين ٧/١٢٥، وشمس العلوم ٦/٣٨٠٩.

(٦) قال المبرد: «واعلم أن الشاعر إذا اضطر صَرَف مالا ينصرف جاز له ذلك؛ لأنه إنما يرد الأسماء إلى أصولها، وإن اضطر إلى ترك صرف ما ينصرف لم يجز له ذلك؛ وذلك لأن الضرورة لا تجوّز اللحن» المقتضب ٢/٣٥٤. وتأمل مذاهب العلماء في ذلك في: الإنصاف ٢/٤٠٣، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥١١، والهمع ١/١٢٠ ـ ١٢١.

(٧) من الطويل، لمهيار الديلمي في ديوانه ص٢/١٨٤، وورد بلا نسبة في: عمدة القاري ١/٢٨، ومرقاة المفاتيح ٥/٣٨، وكشف النقاب ٢/٥٤٩، والتاج «ض وع». والشاهد فيه صرف «نعمان» للضرورة، وكان حقه المنع للعلمية وزيادة الألف والنون.

بَابُ: العَدَدِ

وَإِنْ نَطَقْـتَ بِـالعُقُودِ فِـي العَـدَدْ   فَـانْظُرْ إِلَـى المَعْدُودِ لُقِّيتَ الرَّشَـدْ

فَأَثْبِــتِ الهَــاءَ مَــعَ المُـــذَكَّرِ   وَاحْـذِفْ مَـعَ المُؤنَّـثِ المُشْـتَهِرِ

تَقُـولُ: لِـي خَمْسَـةُ أَثْـوَابٍ جُـدُدْ   وَازمُـمْ لهَـا تِسْـعًا مِـنَ النُّـوقِ وقُـدْ

وَإِنْ ذَكَــرْتَ العَـــدَدَ المُرَكَّبَـــا   فَهْـوَ الَّـذِي اسْـتَوجَبَ أَنْ لَا يُعْرَبَـا

فَـــأَلْحِقِ الهَـــاءَ مَــعَ المُؤَنَّـــثِ   بِـــآخِرِ الثَّـــانِي وَلَا تَكْتَـــرِثِ

مثالُــهُ: عِنْـدِي ثَـلَاثَ عَشْـرَهْ   جُمَانَـــــةً منظُومَــــــةً وَدُرَّهْ

وَعَكْسُــهَا يُعمَــلُ فِــي التَّــذْكِيرِ   بِغَيْـــرِ إِشْـــكَالٍ وَلَا تَـــأْخِيْرِ

وَقَـدْ تَنَـاهَى القَـوْلُ فِـي الأَسْـمَاءِ   عَلَـى اخْتِصَـارٍ وَعَلَـى اسـتيفَاءِ[1]

بَابُ: العَدَدِ

وَإِنْ نَطَقْـتَ بِـالعُقُودِ فِـي العَـدَدْ   فانظُرْ إِلَى المَعدودِ[2] لُقِّيتَ[3] الرَّشَـدْ

فَأَبْـتِ الهَـاءَ مَـعَ المُـذَكَّرِ   وَاحْـذِفْ مَـعَ المُؤنَّـثِ المُشْـتَهِرِ

«تَقُولُ» فِي المُذَكَّرِ: «لِي خَمْسَةُ أَثْوَابٍ جُدُدْ»، «وَ» فِي المُؤَنَّثِ:

---

(١) الملحة ص٧٣ ـ ٧٤.

(٢) في (ب): المعقود، والصَّواب المثبت.

(٣) في (ب): كي تلقى.




«ازمُمْ لَهَا تِسْعًا مِنَ النّوقِ ، وَقُدْ»[1] ، قَالَ تَعَالَى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ﴾ [الحاقة: ٧].

«وَإِنْ ذَكَرْتَ العَدَدَ[2] المُرَكَّبَا ، فَهُوَ الَّذِي استَوجَبَ أَنْ لَا يُعرَبَا» ؛ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى الوَاوِ العَاطِفَةِ[3]. «فألحقِ الهَاءَ» ، عَلَى الأَصْلِ ، «معَ المؤنَّثِ ، بآخرِ[4] الثّاني وَلَا تكترثِ» ، أَيْ: وَلَا تُبَالِ[5] ، وَاحْذِفْهَا فِي المَذْكُورَاتِ بِالأَوَّلِ عَلَى فَائِدَةِ العَدَدِ مِنْ إِلْحَاقِهَا فِي المُذَكَّرِ ، وَافْتَحِ الجُزْءَيْنِ[6] ،

---

(١) القصد: أن العدد المذكر من الثلاثة إلى العشرة بالهاء، والمؤنث من الثلاث إلى العشر بغير هاء، وكذلك العشرة إن لم تركب.
ووضّح ابن الخباز علّة ذلك بقوله: «وإنما كان الأمر كذلك لثلاثة أوجه: أحدها: أن المذكر هو الأصل فزيدت معه التاء؛ لأنه يحتمل الزيادة والمؤنث فرع فلم تزد معه التاء، ألا ترى أنهم لما فرقوا بين المنصرف وغير المنصرف زادوا التنوين على المنصرف لخفته. الوجه الثاني: أن جموع التكسير لا فرق فيها بين المذكر والمؤنث إلا في القليل فأرادوا الفرق بينهما، وكان المذكر أحمل للزيادة. الوجه الثالث: أن زيادة التاء مع المذكر ليست تذكيرًا، وطرحها مع المؤنث ليس تأنيثًا، كما توهم جمع ممن رأيناه جاهلًا بالعربية، وإنما زيادة (التاء) مع المذكر للتأنيث، فهو مؤنث بعلامة، وطرح التاء من المؤنث كطرحها من عين وأتان، وهما مؤنثان، وإن لم تكن فيهما التاء» توجيه اللمع ص٤٣٦. وانظر: أسرار العربية ص١٩٩.

(٢) في (ب): عدد.

(٣) انظر: المقدمة الجزولية ص١٧٠، واللمحة ٢/٨٠٦.

(٤) في (ب): في آخر.

(٥) سقط من (ب) قوله: ولا تبال.

(٦) في علل النحو ص٤٩٥: «اعْلَم أَنَّك إِذا زِدْت على الْعشْرَة وَاحِدًا، أَو مَا شِئْت من الْآحَاد إِلَى تِسْعَة عشر، فَإِنَّك تبني الاسمين على الْفَتْح، كَقَوْلِك: أحد عشر درهما، وَتِسْعَة عشر درهما، إِلَّا اثْنَي عشر درهما، فَإِن (الِاثْنَيْنِ) مُعرب فِي جَمِيع الْأَحْوَال، وَإِنَّمَا وَجب بِنَاء مَا ذكرنَا،=




«**مِثَالُهُ:**» فِي الْمُؤَنَّثِ «**عِنْدِي ثَلَاث عَشْرَهْ جُمَانَةً**»، أَيْ: لُؤْلُؤَة، «**منظُومَةً**» مَعَ «**دُرَّهْ**»، وَفِي الْمَذكَّرِ[1]: عِنْدِي ثَلَاثَةَ عَشَرَ رَجُالاً[2].

«**وَقَدْ تَنَاهَى**[3] **القَوْلُ فِي الأَسْمَاءِ**» بِأَقْسَامِهَا[4]، «**عَلَى اخْتِصَارٍ**» فِي اللفْظِ ـ، «**وعَلى اسْتِيفَاءِ**» الأَحْكَامِ المُحْتَاجِ إِليهَا، وَمِنْ هُنَا [أَتى][5] القَوْلُ فِي الأَفْعَالِ.



= لِأَن الأَصْل فِي قَوْلك: أحد عشر، وَاحِد وَعشر، فَلَمَّا حذفت الْوَاو، وَهِي مزادة، تضمن الِاسْم معنى الْوَاو، وكل اسْم تضمن معنى حرف ـ وَجب أَن يبْنى، كَمَا يبْنى (أَيْن وَكَيف)، فَوَجَبَ أَن يبْنى الاسمان لما ذكرنَا...».

(١) في (أ): المذكور، والأصح المثبت.

(٢) في (ب): رجلا.

(٣) في (ب): تلاه.

(٤) أي: القول في الأحكام المتعلقة بالأسماء.

(٥) ما بين المعقوفين زيادة من (ب).

بَابُ: نَوَاصِبِ الفِعْلِ المُضَارِعِ

وحَقَّ أنْ نَشْرَحَ شَرْحًا يُفهِمُ ... مَا يَنصِبُ الفِعْلَ وَمَا قَدْ يَجْزِمُ

فَتَنْصِبُ الفِعْلَ السَّلِيْمَ: أَنْ، وَلَنْ ... وَكَي، وكَيْلا، ثُمّ حَتَّى، وإذَنْ

واللامُ حِيْنَ تَبتَدِي بالكَسْرِ ... كَمِثْلِ مَا تكسِرُ لَامُ الجَرِّ

والفَاءُ إنْ جَاءَتْ جَوَابَ النَّهْي ... والأَمْرِ والعَرْضِ مَعًا والنَّفْي

وَفِي جَوابِ لَيْتَ لِي، وهَلْ فتى؟ ... وأينَ مَغْدَاكَ؟، وأنَّى ومتَى

وَالوَاوُ إنْ جَاءَتْ بِمَعْنَى الجَمْعِ ... فِي طَلَبِ المَأْمُورِ أو فِي المَنْعِ

وَتَنصِبُ الفِعْلَ بِـ(أَوْ) وَ(حَتَّى) ... وَكُلُّ ذَا أُودِعَ كُتْبًا شَتَّى

تَقُولُ: أبغِي يَا فتَى أنْ تَذْهَبَا ... وَلَنْ أزَالَ قَائِمًا أَوْ تَرْكَبَا

وَجِئْتُ كَيْ تُولِيَني الكَرَامَهْ ... وَسِرْتُ حَتَّى أَدخُلَ اليَمَامَهْ

واقتَبِسِ العِلْمَ لِكَي مَا تُكْرَمَا ... وَعَاصِ أَسْبَابَ الهَوَى لِتَسْلَمَا

وَلَا تُمَارِ جَاهِلا فتتعبَا ... وَمَا عَلَيْكَ عَتبُهُ فَتُعْتَبَا

وَهَلْ صَدِيقٌ مُخْلِصٌ فأَقْصِدَهْ ... وَلَيْتَ لِي كَنْزَ الغِنَى فَأَرْفِدَهْ

وزُرْ فَتَلْتَذَّ بِأَصْنَافِ القِرَى ... وَلَا تُحاضِرْ وتُسِئَ المَحْضَرَا

ومَنْ يَقُلْ: إِنِّي سَأَغْشَى حَرَمَكْ ... فقُلْ لَهُ: إِنِّي إِذا أحتَرِمَكْ

وقُلْ لهُ فِي العَرْضِ: يَا هَذَا أَلا ... تَنْزِلُ عِنْدِي فتُصِيبَ مَأْكَلا

فَهَذِهِ نَوَاصِبُ الأَفْعَالِ ... مَثَّلتُهَا فَاحْذُ عَلَى مِثَالِي




وإنْ تكُــنْ خَاتِمَــةُ الفِعْــلِ أَلِــفْ ... فَهْــيَ عَلَــى سُــكُونِهَا لَا تَختَلِــفْ

تَقُـولُ: لَـنْ يَرضَـى أَبُـو السُّعُودِ ... حَتَّـى يَـرَى نَتَـائِجَ الوُعُـودِ[١]

بَابُ: مَا يَنْصِبُ الفِعْلَ المُضَارِعَ

وحَــقَّ أَنْ نشــرَحَ شــرحًا يُفهِــمُ ... مَا يَنصِبُ الفِعْلَ، وَمَا قَـدْ يَجزِمُ

«فتَنْصِبُ الفِعْلَ السَّلِيمَ» مِنَ البِنَاءِ لَا مِنَ الاعْتِلَالِ: «أَنْ، ولَنْ» لِلنَّفْيِ، «وَكَيْ» لِلتَّعْلِيلِ، «وَكَيْمَا» لَهُ؛ وَهِي «كَيْ» بِزِيَادَةِ «مَا»[٢]، «ثُمَّ (حَتَّى)» للغَايَةِ، «وَإذَنْ»، وَإِنَّمَا يَنْصِبُ مُسْتَقْبَلاً جَوَابًا مُصَدَّرَة[٣].

«وَ(اللَّامُ) حِينَ تَبتَدِي بِالكَسْرِ» سَوَاءٌ كَانَتْ للتَّعْلِيلِ[٤] أَمْ لِلجَحْدِ[٥]،

---

(١) الملحة ص٧٤ ـ ٧٨.

(٢) هكذا في النسختين، وكان الأولى أن تكون «كي» بزيادة «لا»، لأن الحرف الذي قبل «حتى» في النظم «كيلا»، ويمكن أن يكون مراده أنه يجوز الفصل بين (كي) ومعمولها بـ(ما)، وهي و(لا) في ذلك سواء، فقال في الهمع ٤/١٠١: «وَأَجْمَعُوا على أَنه يجوز الْفَصْل بَينهَا وَبَين معمولها بـ(لَا) النافية نَحْو: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾، وبـ(مَا) الزَّائِدَة كَقَوْله..». وانظر: الارتشاف ٤/١٦٤٧، وتمهيد القواعد ٨/٤١٤٩، والجنى ص٢٦٢.

(٣) تأمل معاني هذه الحروف في: الهمع ٤/٨٧، والمطالع السعيدة ٢/٣٦.

(٤) في الجنى ص١٠٥: «لام كي، نحو: جئتك لتكرمني. فهذه اللام جارة، والفعل منصوب بـ(أن) المضمرة. و(أن) مع الفعل في تأويل مصدر، مجرور باللام، هذا مذهب البصريين، وهذه اللام أيضاً هي لام التعليل».

(٥) في الجنى ص١٦٦: «وهي اللام الواقعة بعد (كان) الناقصة المنفية الماضية لفظاً، أو معنى، نحو: ما كان زيد ليذهب، ولم يكن زيد ليذهب. وسُمِّيت لام الجحود، لاختصاصها بالنفي..». وانظر: كشف النقاب ٢/٥٦١، وشرح الشذور للجوجري ٢/٥٣٠، ودليل الطالبين ص٢٨.




«وَهْيَ إِذَا فكَّرْتَ» فِيهَا فِي الحَقِيقَةِ «لَامُ الجَرِّ»[1]، قُدِّرَتْ بَعْدَهَا «أَنْ» فَنَصَبَتْ[2]، وَكَذَا «حَتَّى»[3]، وَهِيَ وَالفِعْلُ فِي مَحَلِّ جَرٍّ بِهَا بِتَأْوِيلِ المَصْدَرِ.

«وَالفَاءُ[4] إِنْ جَاءَتْ جَوَابَ النَّهْيِ[5]، وَالعَرْضِ» ـ بِسُكُونِ الرَّاءِ، «وَالأَمْرِ مَعًا وَالنَّفْيِ»[6].

---

(١) قال السهيلي ص١٣٨: «مسألة في اللامين: لام كي، ولام الجحود، هما حرفا جر، فكلاهما ينصب بإضمار (أن)، إلا أن لام كي هي لام العلة فلا يقع قبلها إلا فعل يكون علة لما بعدها، فإن كان ذلك الفعل منفياً لم يخرجها (ذلك) عن أن تكون لام (كي)، كما ذهب إليه الصيمري، لأن معنى العلة فيها باقٍ. وإنما الفرق بين لام الجحود ولام كي من وجوه ستة...». وانظر: أمالي ابن الحاجب ٢/٥٤٣.

(٢) هذا مذهب البصريين، نصَّ على ذلك في الهمع ٤/١٠٨: «وَمذهب الْبَصرِيين أَن النصب بعْدهَا بِـ(أَن) مضمرة، وَذهب الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَن الناصب هُوَ لَام الْجُحُود نَفسهَا، وَذهب ثَعْلَب إِلَى أَن اللَّام هِيَ الناصبة لقيامها مقَام (أَن)..». وانظر: اللامات للزجاجي ص٦٨، والإنصاف ٢/٥٩٣، وشرح الكافية للرضي ٤/٧٩، وشرح التسهيل ٤/٢٢، وتذكرة النحاة ص٤٣٨، والتعليقة على المقرب ٢/٨٦٨، والجنى ص١١٨، والمساعد ٣/٧٧، والتصريح ٤/٣٤٦، والهمع ٤/١٠٨، والموفي في النحو الكوفي ص١١٧.

(٣) هذا مذهب البصريين، نصَّ على ذلك في الهمع ٤/١١١ ـ ١١٢ بقوله: «الْحَرْف الثَّانِي (حَتَّى) وَكَونهَا الجارة وَالنّصب بعْدهَا ب (أَن) لَازِمَة الْإِضْمَار وجوبا هُوَ مَذْهَب الْبَصرِيين... وَاخْتلف الْكُوفِيُّونَ؛ فَذهب الْفراء إِلَى أَنَّهَا ناصبة بِنَفسِهَا وَلَيْسَت الجارة، وَعِنْده أَن الْجَرّ بعْدهَا إِنَّمَا هُوَ لنيابتها مناب (إِلَيّ)، وَذهب الكسَائي إِلَى أَنَّهَا ناصبة بِنَفسِهَا أَيْضا وَأَنَّهَا جَارة بإضمار (إِلَيّ)، وَهَذَا عكس مَذْهَب البَصريين، ثمَّ إِنَّه جوز إِظْهَار (إِلَى) بعدهَا فَقَالَ: الْجَرّ بعد حَتَّى يكون بـ(إلي) مظهرة ومضمرة، وَذهب بعض الْكُوفِيّين إلى أَنَّهَا ناصبة بِنَفسِهَا...». وانظر: الإنصاف ٢/٥٧٥، وشرح التسهيل ٤/٢٢، وتمهيد القواعد ٨/٤٢٥٩.

(٤) أي: فاء السببية.

(٥) في (أ): النفي، والأصح المثبت.

(٦) في النسختين: النهي، والصواب المثبت. ففي تحفة الأحباب ص٦١: «وتنصبه الفاء الآتية في=

«وَفِي جَوابِ (ليتني لِيْ)»، أَيْ: لِلتَّمَنِّي، «وهَلْ فتى؟، وأينَ مَغْدَاكَ؟، وأنَّى ومتى»، أَيْ: فِي الاستِفْهَامِ[1].

وَالـوَاوُ إِنْ جَـاءَتْ بِمَعْنَـى الجَمْـعِ فِي طَلَبِ المَأْمُورِ، أَوْ فِي المَنْـعِ[2]

«وَأَوْ» إِذَا جَاءَتْ بِمَعْنَى «حَتَّى»[3]، وَالنَّاصِبُ فِي الثَّلاثَةِ، [أَنْ][4] مُقَدَّرَة بَعْدَهَا[5]. «وَكُلُّ ذَا أُدِعَ كُتْبًا شتَّى»، أَيْ: مُفْتَرِقَة.

«تَقُولُ»[6] فِي «أَنْ»: «أبغِي يَا فتى أنْ تذهبَا». وَفِي «لَنْ»: «ولنْ أزَالَ

= جواب النهي، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾، أو الأمر نحو: زرني فأكرمك، أو العرض نحو: ألا تستغفرون الله فيغفر لكم، أو النفي نحو: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾، أو التَّمني نحو: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾، أو الاستفهام بشيء من أدواته...».

(١) انظر: اللمحة ٨٢٩/٢، وكشف النقاب ٥٦٢/٢ ـ ٥٦٣، والهمع ١١٨/٤، والمطالع السعيدة ٤٢/٢.

(٢) أي: تنصبه الواو إذا جاءت بمعنى (مع)، أو المنع، وهو النهي والنفي، نحو: زرني وأكرمك، و: لا تنه عن خلق وتأتيَ مثله. انظر: كشف النقاب ٥٦٥/٢، وتحفة الأحباب ص٦٢، والهمع ١٢٦/٤، والمطالع السعيدة ٤٤/٢.

(٣) قال ابن الناظم: «يريد (حتى) التي بمعنى (إلى) لا التي بمعنى (كي).» شرح الألفية ص٤٧٩. وانظر: اللمحة في شرح الملحة ٨٣٩/٢.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من (ب).

(٥) كما مرَّ، وهذا مذهب البصريين (حتى) أيضًا، ففي الهمع ١١٧/٤: «النصب بعد (أو) بإضمار أَن هُوَ مَذْهَب الْبَصريين وَلذَلِك لَا يتَقَدَّم مَعْمُول الْفِعْل عَلَيْهَا وَلَا يفصل بَينهَا وَبَين الْفِعْل؛ لِأَنَّهَا حرف عطف، وَذهب الْفراء وَقوم من الكُوفِيّين إِلَى أَن الفِعْل انتصب بِالخِلَافِ؛ أَي: مُخَالفَة الثَّانِي للْأولِ من حَيْثُ لم يكن شَرِيكا لَهُ فِي الْمَعْنى وَلَا مَعْطُوفًا عَلَيْهِ، وَذهب الْكسَائي وَأَصْحَابه والجرمي إِلَى أَن الْفِعْل انتصب بـ(أَو) نَفسهَا، وَذهب بعض النَّحْوِيين إِلَى أَن النصب هُنَا بِمَعْنى مَا وَقع موقعه؛ لِأَنَّهُ وَقع موقع (إِلَى أَن) أَو (إِلَّا أَن) فانتصب كنصبه».
وانظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٢/٤.

(٦) بدأ في التمثيل للنواصب التي سبق ذكرها.




قَائِمًا أَو تَرْكَبا»، أَيْ: حَتَّى تَرْكَبَ. «وَ» فِي «كَيْ»: **«جِئْتُ كَي تُولِيَنِي الكَرَامَةْ»**. «وَ» فِي «حَتَّى» ـ إِنَّمَا تَنْصِبُ الفِعْلَ المُسْتَقْبَلَ(1) ـ: **«سِرتُ حَتَّى أَدخُلَ اليَمَامَةْ»** [187/ب]، أَيْ(2): إِذَا قُلْتَهُ قَبْلَ الدُّخُولِ.

«وَ» فِي «كَيْمَا»(3): **«اقتَبِسِ العِلمَ لكيمَا تُكْرَمَا»**. «وَ» فِي «اللَّامِ»: **«عَاصِ أَسْبَابَ الهَوَى لِتَسلمَا»**، ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال: 33]. [وَفِي «الفَاءِ» جَوَاب النَّهْي](4): **«وَلَا تُمَارِ جَاهِلاً فتتعبَا»**، «وَ» فِي جَوَابِ النَّفْي(5): **«مَا عَلَيكَ عَتبُهُ فَتُعْتَبَا»**. [«وَ» فِي جَوَابِ الاستِفْهَامِ: **«هَلْ صَدِيقٌ مُخْلِصٌ فَأَقْصِدَهْ؟»**. «وَ» فِي جَوَابِ التَّمَنِّي: **«لَيْتَ لِي كَنْزُ الغِنَى فَأَرْفِدَهْ»**](6). «وَ» فِي جَوَابِ الأَمْرِ: **«زُرْ(7) فَتَلْتَذَّ بِأَصْنَافِ القِرَى»**، أَيْ: أَنْوَاعُ الضِّيَافَةِ(8). «وَ» فِي الوَاوِ فِي جَوَابِ النَّهْيِ(9): **«لَا تُخَاصِمْ وَتُسِيءَ**

---

(1) سقط من (ب) قوله: إنما تنصب الفعل المستقبل. وانظر: الهمع 4/111.

(2) سقط هذا اللفظ من (ب).

(3) فيه إشارة إلى أن اتصال (ما) بها لا يكفها عن العمل. وانظر: كشف النقاب 2/571.

(4) زيادة من (ب). وانظر: كشف النقاب 2/571.

(5) في (أ): النهي، والصواب المثبت، وانظر: كشف النقاب 2/571، وتحفة الأحباب ص62. و(فتعتبا) من العُتْب بمعنى اللوم.

(6) ما بين المعقوفين زيادة من (ب). واستُدرك بيتُ الناظم هذا دون تعليق السيوطي في حاشية النسخة (أ).

(7) سقط هذا اللفظ من (ب).

(8) انظر: تحفة الأحباب ص63.

(9) في (أ): «وفي الواو في جواب النهي في الفاء في جواب النهي»، والصواب المثبت. وانظر: كشف النقاب 2/572، وتحفة الأحباب ص63.




المَحْضَرَا»، أَيْ: لَا تَجْمَعْ بَيْنَهُمَا[(١)]، وَكَذَا: لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللبنَ[(٢)].

«ومنْ يَقُلْ: إِنِّي سَأَغْشَى حَرَمَكْ، فقُلْ لَهُ: إِنِّي إِذًا أَحْتَرِمَكْ»[(٣)].

«وقُلْ لهُ فِي» جَوَابِ **«العَرْضِ:»** بِالفَاءِ **«يَا هَذَا، أَلا تَنزِلُ عِنْدِي فتُصِيبَ مَأْكَلا»**.

«فَهَذِهِ» المَذْكُورَاتُ[(٤)] **«نَوَاصِبُ الأَفْعَالِ**[(٥)]، **مَثَّلْتُهَا**[(٦)]، **فَاحْذُ**[(٧)] **عَلَى تِمْثَالِي»**[(٨)]، [أَيْ][(٩)]: فِيمَا لَمْ أُمَثِّلْهُ، وَمِنْهُ فِي الجَوَابِ بِالوَاوِ بَعْدَ النَّفْيِ[(١٠)]: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢].

«وَإِنْ تَكُنْ خَاتِمَةُ الفِعْلِ» المَنْصُوبِ **«أَلِف**[(١١)]، **فَهْيَ عَلَى سُكُونِهَا لَا تَختَلِف»**، وَتُقَدَّرُ فِيهَا الفَتْحَةُ[(١٢)]، **«تَقُولُ: لَنْ يَرْضَى أَبُو السُّعُودِ، حَتَّى**

---

(١) أي: لا تجمع بين المحاضرة ـ أي المجالسة ـ وسوء الأدب مع الجليس.

(٢) أي: لا تجمع بينهما أيضًا.

(٣) مثال للنصب بـ«إذن».

(٤) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٥) التسع السابقة.

(٦) أي: صورتها.

(٧) في (ب): فخذ.

(٨) في (ب): المثال.

(٩) ما بين المعقوفين زيادة من (ب).

(١٠) لم يأت بمثال لها في النظم، فمثل لها السيوطي. وانظر: تحفة الأحباب ص٦٣.

(١١) إشارة إلى المعتل بالألف الذي احترز عنه بالسليم في صدر هذا الباب.

(١٢) أي: نصبه بالفتحة لا تظهر في آخره؛ لتعذر ظهور الحركة على الألف؛ لوضعها على السكون.




يَرَى نَتَائِجَ الوُعودِ».

وَأَمَّا مَا فِي آخِرِهِ ياءٌ أَوْ وَاوٌ فَيَظْهَرُ فِيهِ النَّصْبُ، نَحْوُ: لَنْ يَدْعُوَ، وَلَنْ يَرْمِيَ[1].



(١) ويقدّر فيه الضمة للاستثقال. انظر: كشف النقاب ٢/٥٧٣، وتحفة الأحباب ص٦٤.

بَابُ: الأَفْعَالِ الخَمْسَة

وَخَمْسَـةٌ تَحْـذِفُ مِـنْهُنَّ الطَّـرَفْ ... فِـي نَصـبِهَا فَأَلقِـهِ وَلَا تَخَـفْ

وَهْـيَ ـ لَقِيتَ الخَيرَ ـ تَفعَـلانِ ... ويَفعَــلانِ فَــاعْرِفِ المَبَــانِي

وتَفْعَلُــونَ ثُــمَّ يَفْعَلُونَــا ... وَأَنْــتِ يَــا أَسْــمَاءُ تَفعَلِينَــا

فهـذِهِ تُحْـذَفُ مِنْهَـا النُّـونُ ... فِـي نَصـبِهَا لِيَظهَـرَ السُّـكُونُ

تَقُـولُ: للزَّيْـدَيْنِ لَـنْ يَنطَلِقَـا ... وَفَرقَـدَا السَّـمَاءِ لَـنْ يَفتَرِقَـا

وجَاهِـدُوا يَـا قَـومِ حَتَّـى تَغنَمُـوا ... وقَـاتِلوا الكُفَّـارَ كَيمَـا يُسْـلِمُوا

ولَنْ يَطِيـبَ العَيشُ حَتَّى تُسعَدِيْ ... يَا هِندُ بالوَصلِ الَّذِي يَرْوِي الصَّدِيْ[1]

بَابُ: مَا يُحْذَفُ طَرفُهُ مِنَ الأَفْعَالِ[2]

«وَخَمْسَةٌ» مِنَ الأَفْعَالِ[3] «تَحذِفُ مِنْهُنَّ الطَّرَفْ، فِي نَصْبِهَا فَأَلْقِهِ وَلَا تَخَفْ»؛ «وَهْيَ ـ لَقِيتَ الخَيرَ ـ: يَفعَلانِ» ـ بِالتَّحْتِيَّةِ ـ، «وَتَفْعَلانِ» بِالفَوْقِيَّةِ[4]

---

(١) الملحة ص٧٨ ـ ٧٩.

(٢) سقط من (ب) قوله: باب ما يحذف طرفه من الأفعال.

(٣) وهِي: كل فعل مضارع اتَّصَلت بِهِ ألف الِاثْنَيْنِ أَو وَاو الجماعة، أَو يَاء المخاطبة، وَحكم هَذِه الْأَمْثِلَة الْخَمْسَة أَنَّهَا ترفع بِثُبُوت النُّون نِيَابَة عَن الضمة، وتجزم وتنصب بحذفها نِيَابَة عَن السّكُون والفتحة.

(٤) في (ب): تفعلان بالتاء الفوقية، ويفعلان بالفتحة.




«فَاعْرِفِ المَبَانِي»[١]، «وَتَفْعَلُونَ ثُمَّ يَفْعَلُونَا[٢]» بِاليَاءِ «وَأَنْتِ يَا أَسْمَاءُ تَفْعَلِيْنَا». «فهذهِ تُحذَفُ مِنْهَا النُّوْنُ»: الَّتِي هِيَ عَلَامَةُ رَفْعِهَا. «فِي نَصْبِهَا لِيَظْهَرَ السُّكُونُ»، «تَقُولُ» فِي «تَفْعَلَانِ»: «لِلزَّيْدَيْنِ لَنْ يَنْطَلِقَا»[٣].

«وَ» فِي «يَفْعَلانِ»: «فَرْقَدَا[٤] السَّمَاءِ لَنْ يَفتَرِقَا». [وَفِي «تَفْعَلُونَ»][٥]: «وجَاهِدوا يَا قَوم حَتَّى تَغْنَمُوا». «وَ» فِي «يَفْعَلُونَ»: «قَاتِلوا الكُفَّارَ كَيمَا يُسْلِمُوا». «وَ» فِي «تَفْعَلِينَ»: «لنْ يَطيبَ العَيْشُ[٦] حَتَّى تُسْعَدِي، يَا هِندُ بالوَصْلِ الَّذِي يَرْوِي الصَّدِي».



---

(١) في كشف النقاب ٢/٥٧٤: «فهذة الأمثلة ثلاثة في اللفظ، وخمسة في التقدير، وهذا معنى قوله: فاعرف المباني».

(٢) في (ب): ويفعلون ثم تفعلون.

(٣) انظر: اللمحة ٢/٨٤٧، وكشف النقاب ٢/٥٧٣، وتحفة الأحباب ص٦٤.

(٤) في (أ): فوقة، والمثبت الصَّواب.

(٥) زيادة من (ب).

(٦) في (أ): النفس، والمثبت الصَّواب.

بَابُ: جَوَازِمِ المُضَارِعِ

وَيُجْـزَمُ الفِعْـلُ بِلَـمْ فِـي النَّفْـي ... والـلَّامِ فِـي الأَمْـرِ وَلَا فِـي النَّهْـيِ

وَمِـنْ حُـرُوفِ الجَـزمِ أَيْضـاً لَمَّـا ... وَمَـنْ يَـزِدْ فِيهَـا يقُـلْ أَلَمَّـا

تَقُـولُ: لَـمْ أَسْـمَعْ كَـلَامَ مَنْ عَـذَلْ ... وَلَا تُخَاصِـمْ مَـنْ إِذَا قَـالَ فَعَـلْ

وَخَالِـدٌ لمَّـا يَـرِدْ مَـعْ مَـنْ وَرَدْ ... وَمَـنْ يَـوَدُّ فَلْيُواصِـلُ مَـنْ يَـوَدّ

وَإِنْ تَلَاهَـــا أَلِـــفٌ وَلَامُ ... فَلْـيسَ غَيـرُ الكَسْـرِ وَالسَّـلَامُ

تَقُـــولُ لَا تَنْتَهِـــرِ المِسْـــكِينَا ... وَمِثْلُــهُ لَــمْ يَكُــنِ الَّـــذِينَا

وَإِنْ تَـرَ المُعْتَـلَّ فِيهَـا رِدْفَـا ... أَوْ آخِـرَ الفِعْـلِ فَسِـمْهُ الحَـذْفَا

تَقُـولُ لَا تَـأْسَ وَلَا تُـؤذِ وَلَا ... تَقُـلْ بِـلَا عِلْـمٍ وَلَا تَحْـسُ الطِّلَا

وَأَنـتَ يَـا زَيـدُ فَـلَا تَهْـوَى المُنَـى ... وَلَا تبـعْ إِلَّا بِنَقْـدٍ فِـي مِنَـى

وَالجَزْمُ فِي الخَمْسَةِ مِثْلُ النَّصْـبِ ... فَـاقْنَعْ بِإِيجَـازِي وَقُـلْ لِـي حَسْـبِي

بَابُ: حُرُوفِ[1] الجَزْمِ

«وَيُجْزَمُ الفِعْلُ بِـ(لَمْ) فِي النَّفْي، واللَّامِ فِي الأَمْرِ» وَالدُّعَاءِ[2]، «وَ(لَا)

(١) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٢) سقط هذا اللفظ من (ب). وفي الهمع ٤/٣٠٧: «لَام الطّلب، أَي أَحدهَا لَام الطّلب أمرًا كَانَ، نَحْو: ﴿فَلْيُنفِقْ﴾، أَو دُعَاء نَحْو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾».




فِي النَّهْيِ»[1]، وَالدُّعَاءِ[2] أَيْضًا[3].

«**وَمِنْ حُرُوفِ الجزمِ أَيْضًا: لَمَّا**» **فِي النَّفْيِ**[4]، «**وَمَنْ يَزِدْ فِيهَا**» هَمْزَةَ الاسْتِفْهَامِ «**يَقُلْ: أَلَمَّا**[5]» كَأَلَمْ، «**تَقُولُ: لَمْ يَسْمَعْ**» المُحِبُّ «**كَلَامَ مَنْ عَذَلْ**»، أَيْ: لَامَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ [الشرح: ١]. «**وَلَا تُخَاصِمْ مَنْ إِذَا قَالَ فَعَلْ**»، قَالَ تَعَالَى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

«**وَخَالِدٌ لَمَّا يَرِدْ مَعْ مَنْ**[6] **وَرَدْ**»، قَالَ[7] الشَّاعِرُ[8]:

---

(١) انظر: الملحة ص٤٣.

(٢) في (أ): والدعائية، والأصح المثبت.

(٣) سقط هذا اللفظ من (ب). مثَّل السُّيوطي لذلك بقول: «الثَّاني (لَا الطلبية)، أَي: الْمَطْلُوب بهَا التّرْك سَوَاء النَّهْي نَحْو: ﴿وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾، وَالدُّعَاء نَحْو: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾» الهمع ٣١٠/٤.

(٤) في الجنى ص٥٩٣: «واختلف في (لَمَّا)، فقيل: مركبة من لم وما. وهو مذهب الجمهور. وقيل: بسيطة». وانظر: توجيه اللمع ص٣٦٩، والارتشاف ١٨٥٩/٤، وتوضيح المقاصد ١٢٧٤/٣، والهمع ٣١٣/٤.

(٥) في (ب): لما. وفي اللمحة ٨٥٣/٢: «أمّا (أَلَمْ) فهي (لَمْ) زيدتْ عليها همزة الاستفهام؛ فلمّا رُكِّب النّفي مع الاستفهام أفاد تقريرًا؛ كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾». وانظر: كشف النقاب ٥٧٦/٢، وتحفة الأحباب ص٦٥.

(٦) في (ب): مع.

(٧) في (ب): كقوله.

(٨) عجز بيت من الطويل، للنابغة الذبياني في ديوانه ص٣٢، وصدره:

على حِينَ عاتَبْتُ المَشِيبَ على الصِّبَا ....

والبيت شاهد على أنَّ «لَمَّا» جازمة، قال العيني: «و (لما) من الجوازم، و(أصح): مجزوم به» المقاصد النحوية ١٣٢٧/٣.

.... [فَقُلْتُ][1]: أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ!

«وَمَنْ يَوَدُّ فَلْيُواصِلْ مَنْ يَوَدّ» [١٨٨/أ]، وَتَقُولُ: لِتَغْفِرِ اللهُمَّ لَنَا.

«وَإِنْ تَلَاهَا»، أَي: الفِعْلُ المَجْزُومُ، «أَلِفٌ وَلَامٌ، فَلَيْسَ غيرُ الكَسْرِ» لِالتِقَاءِ السَّاكِنَينِ «وَالسَّلَامُ».

«تَقُولُ: لَا تَنْتَهِرِ المِسْكِيْنَا» ـ بِكَسْرِ الرَّاءِ، «وَمِثْلُهُ» قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ﴾ [البينة: ١]: بِكَسْرِ النُّونِ[2].

«وَإِنْ تَرَ» الحَرْفَ «المُعْتَلَّ فِيهَا رِدْفَا» لِلآخِرِ، أَوْ قَبْلَهُ، «أَوْ» تَرَاهُ فِي «آخِرَ الفِعْلِ فَسِمْهُ[3] الحَذْفَا» فِي الصُّورَتَيْنِ، «تَقُولُ: لَا تَأْسَ»، أَيْ: لَا تَحْزَن لِلنَّاسِ[4]، وَالأَصْلُ: تَأْسَا بِالأَلِفِ. «وَلَا تُؤْذِ» المُسْلِمِينَ[5]، وَالأَصْلُ: تُؤْذِي ـ بِاليَاءِ. «وَلَا تَقُلْ بِلَا عِلْمٍ»، وَالأَصْلُ: تَقُولُ ـ بِالوَاوِ. «وَلَا تَحْسُ الطِّلَا»، وَالأَصْلُ: تَحْسُو ـ بِالوَاوِ. «وَأَنتَ يَا زَيدُ فَلَا تَهْوَى المُنَى»، وَالأَصْلُ: تَهْوَى ـ بِالأَلِفِ. «وَلَا تَبِعْ إِلَّا بِنَقْدٍ فِي مِنَى»، وَالأَصْلُ: تَبِيعُ ـ بِاليَاءِ[6].

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة من (ب).

(٢) وأصله: يكون، حذفت الضمة للجازم، والواو لالتقاء الساكنين. انظر: اللمحة ٨٦٠/٢، وكشف النقاب ٥٧٨/٢.

(٣) في (ب): في اسمه الحذفا.

(٤) سقط من (ب) قوله: أي لا تحزن للناس.

(٥) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٦) انظر: اللمحة ٨٦٢/٢، وكشف النقاب ٥٧٩/٢، وتحفة الأحباب ص٦٥.

«وَالجَزْمُ فِي» الأَفْعَالِ «الخَمْسَةِ» السَّابِقَة، «مِثلُ النَّصْبِ» بِحَذْفِ النُّونِ[1]. «فَاقْنَعْ بِإيجَازِي، وَقُلْ لِي: حَسْبِي»، مِثَالُهُ: لَمْ يَذْهَبَا، وَلَمْ يَخْرُجُوا، وَلَمْ تَضْرِبِي[2].



(١) ظاهركلامه أن الجزم محمول على النصب، والأولى العكس، ففي الارتشاف: «ذهب الجمهور إلى أنه معرب بثبوت النون في الرفع، وبحذفها في الجزم والنصب، حمل النصب على الجزم، كما حمل النصب على الجر في التثنية والجمع المذكر». وأقر السيوطي بذلك أيضا حيث قال: «حمل النصب هُنَا على الْجَزْم كَمَا حمل على الْجَرّ فِي الْمثنى وَالْجمع هَذَا مَذْهَب الْجُمْهُور» الهمع ١/١٧٥. وانظر: شرح الألفية لابن الناظم ص٣٠.
وعلَّل لذلك ابن الحاجب بقوله: «وجب أن يحمل النصب على الجزم في الأفعال فيما أعرب بالحروف؛ لئلا يكون للأفعال على الأسماء مزية» أماليه ٢/٧٧٠، وانظر: علل النحو ص٢٠١، والكناش ٢/١٠.
(٢) في (ب): يرتضي بي، والأصح المثبت.




بَابُ: الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ

هَذَا[1] و(إنْ) فِي الشَّرْطِ وِالجَزَاءِ ... تَجْـزِمُ فِعْلَـيْنِ بِـلَا امتِـرَاءِ

وَتِلْوُهَـا: أيٌّ، ومَـنْ، ومَهمَـا ... وحيثُمَـا أَيْضًـا، ومَـا، وَإِذْمَـا

وَأَيْـنَ مِـنْهُنَّ، وَأَنَّـى، وَمَتَـى ... فَـاحْفَظْ جَمِيْـعَ الأَدوَاتِ يَـا فتَـى

وزَادَ قَـوْمٌ (مَـا)، فَقَـالُوا: إمَّـا ... وأينمـا كمَـا تَلَـوْا أيَّامَّـا

تقـولُ: إنْ تَخـرُجْ تُصَـادِفْ رُشْدَا ... وَأَيْنَمَـا تَـذْهَبْ تُـلَاقِ سَـعْدَا

وَمَـنْ يَـزُرْ أَزُرْهُ بِاتِّفَـاقِ ... وَهَكَـذَا تَصْـنَعُ فِـي البَـوَاقِي

فَهَـذِهِ جَـوَازِمُ الأَفْعَـالِ ... جَلَوتُهَـا مَنظُومَـةَ اللآلِـي

فَـاحْفَظْ وُقِيْـتَ السَّـهْوَ مَـا أَمْلَيْـتُ ... وقِسْ عَلَـى المَـذْكُورِ مَـا أَلْغَيْـتُ[2]

بَابُ: الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ

هَـذَا و(إنْ) فِـي الشَّـرْطِ وَالجَـزَاءِ ... تَجْـزِمُ فِعْلَـيْنِ بِـلَا امْتِـرَاءِ

وَمِثْلُهَـا[3]: أَيٌّ، ومَـنْ، وَمَهْمَـا ... وَحَيْثُمَـا أَيْضًـا، وَمَـا، وَإِذْمَـا

وَأَيْـنَ مِـنْهُنَّ وَأَنَّـى وَمَتَـى ... فَـاحْفَظْ جَمِيْـعَ الأَدَوَاتِ يَـا فتَـى

---

(١) أي ما مرَّ، وهو القسم الأول الذي يجزم فعلا واحدًا.

(٢) الملحة ص٨٢ ـ ٨٣.

(٣) في (ب): وأختها، وفي الملحة: وتلوها.




«وزَادَ قومٌ (مَا)»[1] بَعْدَ «إِنْ»، فَأَدْغَمُوا فِيهَا نُونَهَا، «فَقَالُوا: إِمَّا»، قَالَ تَعالَى: ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً ﴾[2] [الأنفال: ٥٨].

«وَ» بَعْدَ «أَيْنَ»[3]، فَقَالُوا: «أَيْنَمَا»[4]، وَبَعْدَ «أَيِّ»، «كما تَلَوْا» قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠].

تقولُ: إنْ تَخرُجْ تُصادِفْ رُشْدَا وَأَيْنَمَا تَذْهَبْ تُلاقِ سَعْدَا
وَمَنْ يَزُرْ أَزُرْهُ بِاتِّفَاقِ وَهكَذَا تَصْنَعُ فِي البَوَاقِي

تَقُولُ: مَهْمَا تَفْعَلْ أَوَافِقْكَ، وَحَيْثُمَا تَسْكُنْ أُجَاوِرْكَ[5]، وَأَيْنَ تَجْلِس أَجْلِسْ، وَمَتَى تُسَافِرْ أُسَافِرْ، وَأَنَّى تَسْكُنْ أَسْكُنْ.

فهذهِ[6] جَوَازِمُ الأفعَالِ جَلَوْتُهَا مَنْظُومَةَ اللآلِي
فَاحفظْ وُقِيتَ السَّهْوَ مَا أَمْلَيْتُ وقِسْ عَلَى المَذْكُورِ مَا أَلْغَيْتُ



(١) لتأكيد معنى الشرط. انظر: كشف النقاب ٢/٥٨٤.
(٢) انظر: المسائل الحلبيات ص٣٢٩، ودليل الطالبين ص٨٦.
(٣) تكون شرطًا في المكان، ويجازى بها مجردة ومع (ما)، وتكتبْ أيْنَما إذا كانت ما فيه كافةً أو زائدةً موصولاً، وإن كانت (ما) بمعنى (الذي) كتبت مقطوعةً انظر: المقتضب ٢/٤٧، واللباب للعكبري ٢/٤٩٣، والكناش ٢/٢٣.
(٤) انظر: المسائل الحلبيات ص٣٢٩، وتمهيد القواعد ٩/٤٤٠٤.
(٥) في (ب): أوجاورك.
(٦) أي: الأدوات المذكورة سابقًا.

بَابُ: المَبْنِي[1]

ثُـمَّ تَعَلَّـمْ أنَّ فِـي بعـضِ الكَلِـمْ مَـا هُـوَ مبنـيٌّ علـى وَضـعٍ رُسِـمْ

فسَـكَّنوا (مَـنْ) إِذْ بَنَوْهَـا ، وأجَـلْ ومُـذْ ولكـنْ ونعـمْ وكَـمْ وهَـلْ

وضُـمَّ فِـي الغَايَـةِ مِـن قَبـلُ ومِـنْ بَعـدُ وأمَّـا بعـدُ فـافهَمْ وَاسـتبِنْ

وحيـثُ ثُـمَّ مُنـذُ ثُـمَّ نحـنُ وقَـطُّ فَاحفَظْهَـا عَـدَاكَ اللَّحـنُ

والفـتحُ فِـي أيـنَ وأيَّـانَ وَفِـي كيـفَ وشَـتَّانَ ورُبَّ فـاعرِفِ

وَقـد بَنَـوا مَـا رَكَّبـوا مِـنَ العَـدَدْ بِفـتحِ كـلَ منهُمـا حـينَ يُعَـدْ

وأَمـسِ مبنـيٌّ علـى الكَسْـرِ فَـإِنْ صُـغِّرَ صَـارَ مُعْرَبًـا عِنْـدَ الفَطِـنْ

وجَيْـرِ ـــ أيْ حقًّـا ـــ وَهَـؤُلَاءِ كَـ(أَمسِ) فِـي الكَسْـرِ وَفِـي البِنَـاءِ

وَقِيْلَ فِـي الحَـرْبِ: نَـزَالِ ، مِثْـلَ مَـا قَـالُوا: حَـذَامِ وقَطَـامِ فِـي الـدُّمَا

وَقـد بُنِـيْ يَفعَلْـنَ فِـي الأفعَـالِ فَمَـا لَـهُ مُغيّـرٌ بحَـالِ

تقـولُ منـهُ: النُّـوقُ يَسْـرَحْنَ وَلَـمْ يَسْـرَحْنَ إِلَّا لِلّحَـاقِ بِـالنَّعَمْ

فهـذِهِ أمثلَـةٌ ممّـا بُنِـي جَائِلَـةٌ دَائِـرَةٌ فِـي الألسُـنِ

وَكُـلُّ مَبْنِـيّ يَكُـونُ آخِـرَهُ عَلَـى سَـوَاءٍ فَاسْـتَمِعْ مَـا أذكُـرَهُ[2]

---

(١) العنوان هكذا في نسخة مكتةب (لا له لي) من الملحة لوحة (٤٠)، ونسخة راغب باشا لوحة (١٦).

(٢) الملحة ص٨٤ ـ ٨٦.

بَابُ: البِنَاءِ

ثُــمَّ تَعَلَّــمْ أَنَّ فِــي بَعْــضِ الكَلِــمْ ... مَــا هُــوَ مَبْنِــيٌّ عَلَــى وَضْــعٍ رُسِــمْ

فَمِنْهُ مَا بُنِيَ عَلَى السُّكُونِ، وَهُوَ الأَصْلُ[1]، وَمِنْهُ مَا بُنِيَ عَلَى الضَّمِّ، وَمِنْهُ مَا بُنِيَ عَلَى الفَتْحِ، وَمِنْهُ مَا بُنِيَ عَلَى الكَسْرِ[2].

«**فسَكَّنوا (مَنْ) إِذْ بَنَوْهَا**»، وَهُوَ اسْمُ مَوْصُولٍ وَشَرْطٍ، «**وَأَجَلْ**» وَهِيَ حَرْفُ جَوَابٍ[3]، «**وَمُذْ**» وَهِيَ حَرْفُ جَرٍّ[4] وَظَرْفٌ، «**وَلَكِنْ**» وَهِيَ حَرْفُ عَطْفٍ، «**وَنَعَمْ**» وَهِيَ حَرْفُ جَوَابٍ، «**وكَمْ**» وَهِيَ حَرْفُ[5] اسْتِفْهَامٍ، «**وَهَلْ**» وَهِيَ حَرْفُ اسْتِفْهَامٍ، وَالحُرُوفُ[6] مِنْ ذَلِكَ بِنَاؤهَا هُوَ [عَلَى][7] الأَصْلُ، وَالأَسْمَاءُ؛ لِشِبْهِهَا فِي المَعْنَى[8] وَعَدَدِ الحُرُوفِ[9].

«**وضُمَّ فِي الغَايَةِ: مِن قَبلُ، ومِنْ، بَعدُ**»[10]، قَالَ [اللهُ][11] تَعَالَى:

---

(١) لأنه أخفّ، فلا يعد إليه إلا لسبب. انظر: المطالع السعيدة ١/١٠٧.

(٢) هذه ألقاب البناء. وانظر: الهمع ١/٦٢.

(٣) في (ب): للجواب. وفي الجنى ص٣٥٩: «أجل: حرف جواب مثل: نعم؛ تكون لتصديق الخبر، ولتحقيق الطلب». وانظر: الهمع ٤/٣٧١.

(٤) في (ب): للجر.

(٥) في (ب): اسم.

(٦) في (أ): الحرف.

(٧) زيادة من (ب).

(٨) انظر وجوه الشبه في: المطالع السعيدة ١/٩٧.

(٩) في (أ): أو عدد الحرف.

(١٠) انظر: المطالع السعيدة ١/١٢٥.

(١١) ما بين المعقوفين زيادة من (ب).

﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]، وَهُمَا ظَرْفَانِ [١٨٨/ب]، قُطِعَا[١] عَنِ الإِضَافَةِ المُلازِمَةِ لَهُمَا فَبُنِيَا[٢].

«وَ» أَمَّا[٣] كَذَا «أَمَّا بعدُ» فَمَعْنَاهَا: مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيءٍ بَعْدُ[٤]، وَرَوَى الطَّبَرَانِيُّ مِنْ حَدِيثِهِ[٥]: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا خَطَبَ قَالَ[٦]: أَمَّا بَعْدُ»[٧].

وَاخْتُلِفَ فِي أَوَّلِ مَنْ قَالَهَا، وَأَقْدَمُ مَنْ ذَكَرَ ذَلِكَ يَعْقُوبُ عليه السلام[٨].

وَرَوَى الدَّارَ قُطْنِيّ[٩] فِي ....

---

(١) في (أ): فمنعا.

(٢) انظر: تفسير رسالة أدب الكاتب ص٥٧، وأسرار العربية ص٥٠، وشرح المقدمة المحسبة ٢/٢٩٤، وسفر السعادة ٢/٨٤٨.

(٣) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٤) قال سيبويه ٤/٢٣٥: «وأما (أما) ففيها معنى الجزاء، كأنه يقول: عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلقٌ، ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبدًا».

(٥) أخرجه في المعجم الأوسط ١/١٩٨ عن أنس، وأردفه بقوله: «لم يرو هذا الحديث عن ثابت إلا حمّاد». وأخرجه فيه ٤/٢٨٢ عن عمرو بن تغلب، وأردفه بقوله: «لم يرو هذا الحديث عن أبي عامر الخزاز إلا أبو داود، تفرد به إبراهيم بن بسطام».

(٦) في (أ): قا.

(٧) انظر: نتيجه أفكار ذوي المجد في تحرير أبحاث (وبعد) ص٣٠ ـ ضمن مجلة كلية التربية بالجامعة الأسمرية الإسلامية، وإحراز السعد بإنجاز الوعد بمباحث (أما بعد) ص٣٢.

(٨) قال العيني: «واختلف في أول من قالها؛ فقيل: داود ـ عليه السلام ـ رواه الطبراني مرفوعًا من حديث أبي موسى الأشعري، وفي اسناده ضعف. وقيل: قُسّ بن ساعدة. وقيل: يعرب بن قحطان. وقيل: كعب بن لؤي جد النبي ﷺ. وقيل: سحبان بن وائل» عمدة القاري ٦/٢٢١. وانظر: التوضيح لابن الملقن ٧/٥٥١، وإحراز السعد بإنجاز الوعد بمباحث (أما بعد) ص٣٢ ـ ٣٣.

(٩) هو: علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار بن عبد الله أبو الحسن=




«غَرَائِبِ مَالِكٍ»(١): «أَنَّهُ كَتَبَ أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّا أَهْلُ بَيْتٍ مُوكل بِنَا البَلاءِ».

«**فَافْهَمْ وَاسْتَبِنْ**».

«**وَحَيْثُ**»: وَهِيَ ظَرْفُ مَكَانٍ(٢). «**ثُمَّ مُنْذُ**» وَهِيَ ظَرْفُ زَمَانٍ(٣). «**ثُمَّ نَحْنُ**»: وَهِيَ [ضَمِيرٌ](٤) لِلمُتَكَلِّمِ [وَحْدَهُ، وَالمُعَظِّمِ نَفْسَهُ، أَوْ مَعَهُ غَيْرُهُ](٥). «**وقطُّ**»: [وَهِيَ ظَرْفٌ لِمَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ. «**فَاحْفَظْهَا عَدَاكَ اللحْنُ**». وَالضَّمُّ فِي الظُّرُوفِ؛ تَشْبِيهًا بِـ«قَبْلُ» وَ«بَعْدُ».

= البغدادي الدارقطني ـ نسبة إلى دار القطن محلة ببغداد ـ الحافظ الكبير صاحب المصنفات المفيدة؛ منها كتاب السنن والعلل الذي لم ير مثله في فنه، ولد سنة ست وثلاثمائة، وتوفي في ذي القعدة سنة خمس وثمانين وثلاثمائة.

انظر في ترجمته: طبقات الشافعية الكبرى ٣/٤٦٢، وطبقات الشافعية لابن أبي شهبة ١/١٦١، وطبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح ٢/٦١٦، وطبقات علماء الحديث ٣/١٨٣.

(١) في (ب): ما له. وهو تحريفٌ. والكتاب في عداد الكتب المفقودة حتى الآن، وقد جمع نقوله/ هيثم حمدان، وهو متاح على شبكة الانتر نت. وروه عنه ابن الملقن في التوضيح بشرح الجامع الصحيح ٧/٥٥١، العيني في عمدة القاري ٦/٢٢١، بلفظ: «وفي (غرائب مالك) للدارقطني بسند ضعيف: (لما جاء ملك الموت إلى يعقوب عليه السلام قال يعقوب في جملة كلامه: أما بعد، فإنا أهل بيت موكل بنا البلاء)».

(٢) قال ابن مالك: «وهو مبني على الضم في أكثر الكلام، وقد يفتح وقد يكسر، وقد يقال: حوث، وسبب بنائه لزوم اقترانه إلى جملة يضاف إليها، وندرت إضافتها إلى مفرد» شرح التسهيل ٢/٢٣٢.

(٣) انظر: كشف النقاب ٢/٥٨٩.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من (ب). وفي اللمحة ٢/٩٠٤: «(نَحْنُ) بُنِيَتْ؛ لكونها كناية عن جمع كالواو الّتي تدلّ على الجمع من قولك: (فعَلوا)؛ وبُنِيَتْ على حركة؛ لالتقاء السّاكنَيْن. واختصّت بالضّمّ؛ لقُربها من الواو».

(٥) ما بين المعقوفين زيادة من (ب).

«وَالفَتْحُ فِي (أَيْنَ)»][1]: وَهِيَ اسْمُ اسْتِفْهَامٍ لِلمَكَانِ[2]. «وَأَيَّانَ»: وَهِيَ اسْمُ اسْتِفْهَامٍ لِلزَّمَانِ. «وَفِي، كَيْفَ»: وَهِيَ اسْمُ اسْتِفْهَامٍ لِلحَالِ. «وَشَتَّانَ»: وَهِيَ اسْمُ فِعْلٍ بِمَعْنَى «افْتَرَقَ». [«وَرُبَّ» وَهِيَ حَرْفُ جَرٍّ][3]، «فَاعْرِفِ».

«وَقد بَنَوا مَا رَكَّبوا مِنَ العَدَدْ»: مِنْ ثَلَاثَةِ عَشَرَ[4] إِلى تِسْعَةِ عَشَرَ، «بِفَتْحِ كُلِّ مِنْهُمَا»، أَيْ: مِنَ الجُزْئَينِ، «حِينَ يُعَدْ»، وَعِلَّةُ الفَتْحِ فِي الجَمِيعِ الخِفَّةُ. «وَ (أَمسِ) مبنيٌّ على الكسرِ»؛ لِالتِقَاءِ السَّاكِنَينِ، «فإنْ صُغِّرَ صَارَ مُعرَبًا[5] عندَ الفَطِنْ» كَمَا إِذَا أُضِيفَ، أَوْ عُرِّفَ بـ«أَلْ»[6].

«وجَيْرِ[7] ـ أي: حَقًّا ـ وَهؤلاءِ» لِلإِشَارَةِ إِلى الجَمْعِ[8]، «كـ(أَمْسِ)[9]

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة من (ب).

(٢) قال ابن الشجري: «وأمّا (أين) فقد استفهموا بها وشرطوا، فاستحقّت البناء؛ لتضمّنها معنى الحرفين، واستحقّت البناء على الفتح لمكان الياء» أماليه ٢/٥٩٩.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من (ب).

(٤) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٥) في (ب): معربٌ، وهو تحريف.

(٦) انظر: اللمحة ٢/٩٠٨، وكشف النقاب ٢/٥٩١.

(٧) في الارتشاف ٤/١٧٨٩: «وأما (جير)، فمذهب سيبويه أنها اسم، وقد تفتح راؤها، وذهب قوم إلى أنها حرف من حروف الإجابة، وقيل هي مصدر، والمعنى حقًا لأفعلن، وبنيت لقلة تمكنها، لأنها لا تستعمل إلا في القسم، وقيل ظرف، وبني لقلة تمكنه وكأنه قال: لا أفعل ذلك أبدًا، وقيل اسم فعل وبنيت، لأن الأصل على الكسر على أصل التقاء الساكنين».

(٨) انظر: كشف النقاب ٢/٥٩٣.

(٩) في اللمحة ٢/٩٠٩: «أمس: مبني على الكسر؛ لتضمنه لام التعريف، فلما تضمَّن معنى=




فِي الكَسْرِ»، «**وَ**» العِلَّة «**فِي البِنَاءِ**»[(١)].

«**وقيلَ فِي الحربِ: نَزَالِ**»: [اسْمُ فِعْلٍ][(٢)] بِمَعْنَى: انْزِلْ، مَبْنِيٌّ عَلَى الكَسْرِ، «**مِثْلَ مَا قَالُوا:**» فِي أَعْلَامِ المُؤَنَّثِ عَلَى هَذَا الوَزْنِ «**حَذَامِ**» اسْم امْرَأة[(٣)]، «**وقَطَام**[(٤)] **فِي الدُّمَى**[(٥)]»[(٦)].

«**وَقد بُنِي (يَفعَلْنَ) فِي الأفعَالِ**»، أَيْ: المُضَارِعُ المُتَّصِلُ بِنُونِ الإِنَاثِ عَلَى السُّكُونِ، «**فَمَا لهُ مُغيِّرٌ بِحَالِ**»[(٧)].

تقـولُ منـهُ: النُّـوقُ يَسْـرَحْنَ وَلَـمْ يَسْـــرَحْنَ إِلَّا لِلِّحَـاقِ بِـالنَّعَمْ

= المبني بُني عند الحجازيين، وبنوا تميم يمنعونها الصرف». وانظر: الكتاب ٣/٢٨٣، وأمالي ابن الحاجب ٢/٧٨٢، وشرح الكافية الشافية ٣/١٤٨١، وشرح الألفية لابن الناظم ص٤٦٨، والارتشاف ٣/١٤٢٨.

(١) قال السُّيوطي: «جير بِالْكَسْرِ على أصل التقاء الساكنين كـ(أمس)، وَالفَتْح للتَّخْفِيف» الهمع ٤/٣٧٤. وانظر: شرح الكتاب للسيرافي ٤/٥٤، وتوجيه اللمع ص٧٢، واللباب للعكبري ٢/٩٤.

(٢) زيادة من (ب).

(٣) مستدرك من حاشية الأصل.

(٤) قال ابن الشَّجري: «اشتقاق حذام: من الحذم، وله معنيان: القطع، والمشي الخفيف. وقطام: من القطم، وهو القطع أيضًا، أو من القطم، وهو الشّهوة، يقال: فحل قطم، إذا كان يشتهى الضّراب» أماليه ٢/٣٦٠.
وفي شرح الألفية لابن الناظم ص٤٦٨: «أهل الحجاز يبنونه على الكسر لشبهه بـ(نزال).... وبنو تميم يعربون منه ما ليس آخره راء». وانظر: اللمحة ٢/٩١٥.

(٥) الدُّمى: جمع دُمية، وهي الصورة المنقوشة على الحائط، كما في: كشف النقاب ٢/٥٩٥.

(٦) انظر: اللمحة ٢/٩١٣.

(٧) انظر: كشف النقاب ٢/٥٩٥، وتحفة الأحباب ص٩٦.




فهـــذهِ أمثلـــةٌ ممّـــا بُنِـــي جَائِلَـــةٌ[1] دائِـــرَةٌ فِـــي الألْسُـــنِ

«**وكلُّ مَبنيٍّ يكونُ آخِرَهُ، على سَوَاءٍ**»، أَيْ: عَلَى مَا بُنِيَ عَلَيهِ مِنْ سُكُونٍ أَوْ حَرَكَةٍ لَا يَتَغَيَّرُ. «**فَاستَمِعْ مَا أذكُرُهُ**»، وَلِذَلِكَ سُمِّيَ بِنَاءً، مَأْخُوذٌ مِنْ بِنَاءِ الحَائِطِ؛ لِلُزُومِهِ طَرِيقَةً وَاحِدَةً[2].



(١) في (ب): جائزة، والأصح المثبت.

(٢) في (ب): الطريقة الواحدة.

خَاتِمَةُ النَّظْمِ

قَـدْ تَقَضَّـتْ مُلحَـةُ الإعـرَابِ مُودَعَـةً بَـدَائعَ الإِعْـرَابِ

فَـانظُرْ إِلَيْهَـا نَظَـرَ المُستَحسِـنِ وَأَحْسِـنِ الظَّـنَّ بهَـا وحَسِّـنِ

وإنْ تَجِـدْ عَيبًـا فَسُـدَّ الخَلَـلَا فَجَـلَّ مَـنْ لَا فيـهِ عَيـبٌ وَعَـلَا

والحمـدُ لله علـى مَـا أَوْلَـى فَـنِعْمَ مَـا أَوْلَـى وَنِعـمَ المَـولَى

ثُـمَّ الصَّـلاةُ بَعْـدَ حَمْـدِ الصَّـمَدِ علـى النَّبـيِّ المُصْـطَفَى مُحمَّـدِ[1]

«ولما انتهى» مَا أَرادَهُ المُصَنِّفُ مِنْ هَذَا الكِتَابِ قَالَ: «وَقَدْ نَظَمْتُ»[2]، وَفِي نُسْخَةٍ: «وقَدْ تَقَضَّتْ» هَذِهِ الأُرْجُوزَةُ[3]؛ «مُلحَةُ الإعرَابِ» وَاحِدَةُ: المُلَحِ مِنَ الأَحَادِيثِ، وَأَشَارَ لِتَسْمِيَتِهَا[4] بِذَلِكَ إِلى لَفْظِهَا، وَحَلَاوَةِ

---

(١) الملحة ص٨٦.

وقد اختلفت النسخ في البيت الآخري، فوورد في نسخة الملحة التي اعتمدتها هكذا:

وَآلِـه أَهْـلِ التُّقَـى والرَّشَـدِ وَصَـحْبِهِ قُـدْوةُ كُـلِّ مُقْتَـدي

وفي نسخة (مكتبة لا له لي) الخطية لوحة (٤٠) هكذا:

وآلِـهِ وَصَـحْبِهِ الأَطْهَـارِ القَـانِتِينَ فِـي الـدُّجَى الأَخْيَـارِ

وفي نسخة شرح السيوطي هكذا:

وآلِـهِ وَصَـحْبِهِ الأَخْيَـارِ القَانِتِينَ المُصَلِّينَ فِي الدُّجَى الأَبْـرَارِ

(٢) في (ب): نظمتها.

(٣) في (ب): انقضت.

(٤) في (ب): بتسميتها.

نَظْمِهَا، «**مُودَعَةً**»، أَيْ: مُودَعٌ، «**فِيهَا بَدَائِعَ الإِعْرَابِ**»[1]، جَمْعُ: بَدِيعٍ، أَيْ حُسْنُ الإِعْرَابِ. وَالإِعْرَابُ[2] الثَّانِي الاصْطِلَاحِيّ، وَالأَوَّلُ اللغَوِيّ، بِمَعْنَى: الإِبَانَة، وَرَفْعُهَا لِلإِيطَاءِ[3].

وَيَجُوزُ ضَبْطُ أَحَدِهِمَا بِالغَيْنِ المُعْجَمَةِ[4]، «**فَانظُرْ إِلَيْهَا**» أَيُّهَا الطَّالِبُ إِلَيهَا، «**نَظَرَ المُستَحسِنِ**» لَهَا، لَا نَظَرَ المُسْتَقْبِحِ [١٨٩/أ]؛ بِأَنْ تُصْغِي عَمَّا لَعَلَّهُ يُشْكِلُ فِيهَا غَالِطًا[5]، كَمَا قِيلَ[6]:

وَعَيْنُ[7] الرِّضَا عَنْ كُلِّ عَيْبٍ كَلِيلَـةٌ ... وَلَكِنَّ عَيْنَ السُّخْطِ تُبْدِي المَسَـاوِيَا

«**وَأَحْسِنِ الظَّنَّ بِهَا**» بِفَتْحِ بَابَ التَّأْوِيلِ وَالاعْتِذَارِ، وَأَحْسِنْ بِذَلِكَ، وَ«**إِنْ[8] تَجِدْ**» فِيهَا «**عَيبًا فَسُدَّ الخَلَلا**» بِالإِغْضَاءِ إِذْ قَلَّ أَنْ يَخْلُو أَحَدٌ مِنَ المَخْلُوقِينَ مِنْ عَيْبٍ. «**فَجَلَّ مَنْ لَا عَيْبُ فِيهِ وَعَلا**»؛ [لِكَمَالِ ذَاتِهِ، وَصِفَاتِهِ ﷻ. «**وَالحَمْدُ للهِ عَلَى مَا أَوْلَى**][9] **مِنَ النِّعَمِ**»: الَّتِي مِنْهَا الإِلْهَامُ لِتَأْلِيفِ هَذَا

---

(١) في (أ): الأغراب.

(٢) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٣) الإيطَاء هو: أن تتكرر القافية في قصيدة واحدة بمعنى واحد.
انظر: القوافي للأخفش ص٩، والشعر والشعراء ١/ ٩٧، ومعجم مقاليد العلوم ص١١٦.

(٤) أي: الإغراب. وزيد في (ب) بعده ما نصه: «وَقَدْ تُفِيدُ المِنحَا أَبْيَاتُهَا سوف كَمَا قَدْ صَحَّحَا».

(٥) انظر: تحفة الأحباب ص٧٠.

(٦) البيت من الطويل للإمام الشافعي في: ديوانه ص٩١. ونُسب لعبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر في: العقد الفريد ٢/ ١٨١.

(٧) في (أ): عين، وهو الأصوب؛ لاستقامة البيت وزنًا.

(٨) في (ب): وإن.

(٩) ما بين المعقوفين استدراك من حاشية الأصل، وأشير إلى موضعه.




الكِتَابِ، وَالإِقْدَامِ[1] عَلَيهِ لِمَا أَصَّلَهُ مِنَ النَّفْعِ بِهِ. «**فَنِعمَ مَا أَوْلَى**» إِنْعَامُهُ «**وَنِعمَ المَولَى**» هُوَ.

«**ثُمَّ الصَّلاةُ بعدَ حَمدِ الصَّمَدِ**» عَوْدًا عَلَى بَدْءٍ، «**عَلَى النَّبِيِّ المُصْطَفَى**» المُخْتَار «**مُحمَّدِ**»، «**وَآلِهِ**»، أَيْ: أَقَارِبُهُ المُؤمِن مِنْ بَنِي هَاشِمٍ وَالمُطَّلِبِ[2]. «**وَصَحْبِهِ**» الَّذِينَ اجْتَمَعُوا بِهِ فِي حَيَاتِهِ مِنَ المُؤمِنِينَ[3]. «**الأَخْيَارِ**»: جِمْعُ (خَيرٍ)، «**القَانِتِينَ**»[4] أَيْ: المُطِيعِينَ للهِ تَعَالَى، وَ«**المُصَلِّينَ فِي الدُّجَى**»، أَيْ: ظُلْمَةُ الليلِ؛ «**الأَبْرَارِ**»: جَمْعُ بَرٍّ[5]، أَيْ: ذَوِي الإِحْسَانِ.



(١) في (أ): والاقتدام.

(٢) صرح بذلك في (مفحمات الأقران) ص١٧٤، فقال: «أقاربه المؤمنون من بني هاشم والمطلب». وتخصيص آله ﷺ ببني هاشم والمطلب مطلبٌ شرعيٌّ لا لغويّ، وهو مذهب الشافعية، ففي التصريح للشيخ خالد الأزهري ١/١٠٣: «ثم اختلف في معناه، فقال الإمام الشافعي: أقاربه المؤمنون من بني هاشم والمطلب ابني عبد مناف؛ لأنهم أهلوه أو آل أمر دينهم إليه...». وفي مرقاة المفاتيح ٣/٤ أيضا: «هُمْ مُؤْمِنُو بَنِي هَاشِمٍ وَالْمُطَّلِبِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَجُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ، وَقِيلَ: أَوْلَادُ فَاطِمَةَ وَنَسْلُهُمْ، وَقِيلَ: أَزْوَاجُهُ وَذُرِّيَّتُهُ لِأَنَّهُمْ ذُكِرُوا جُمْلَةً فِي رِوَايَةٍ». وانظر: أحكام القرآن للشافعي ١/١٨، وشرح الحدود للفاكهي ص٤٥.

(٣) في (ب): مؤمنين.

(٤) لم يرد هذه اللفظ في الملحة ص٤٨.

(٥) ويجوز أن يكون جمع بَارٍّ، مثل صاحب وأصحاب. انظر: شمس العلوم ١/٣٨٥، ومفاتيح الغيب ٩/١١٩.

[كَلِمَةُ النَّاسِخِ]

وَهَذَا آخِرُ [شَرْحِ][1] «المُلْحَةِ»، لِلجَلالِ[2] السُّيُوطِيِّ، عَبْدِ الرَّحْمَنِ[3]، رَحِمَهُ اللهُ [تَعَالَى][4]، وَنَفَعَنَا بِهِ، وَصَلَى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وَآلِهِ وَصَحْبِهِ، وَسَلَّمْ تَسْلِيمًا، انْتَهَى، وَالحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ.

اللهُمَّ اغْفِرِ لِي وَلِوَالِدَيَّ، وَلِجَمِيعِ المُؤْمِنِينَ وَالمُؤْمِنَاتِ، الأَحْيَاءِ مِنْهُمْ وَالأَمْوَاتِ، اللهُمَّ عَلِّمْنِي عِلْمًا نَافِعًا فِي الدَّارَيْنِ بِحُرْمَةِ مَنْ لَا نَبِيَّ بَعْدَهُ، صَلِّ عَلَيهِ يَا اللهُ[5].

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة من (ب).

(٢) في (ب): للشيخ جلال.

(٣) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من (ب).

(٥) جاء في نهاية النسخة (ب): «ونفعنا به آمين آمين آمين يا رب العالمين؛ انتهى والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا، رب اغفر لي ولوالدي ولوالديهما، ولمن سبقنا بالإيمان.. اللهم اجعل آخر كلامي لا إله إلا الله محمد رسول الله ﷺ.

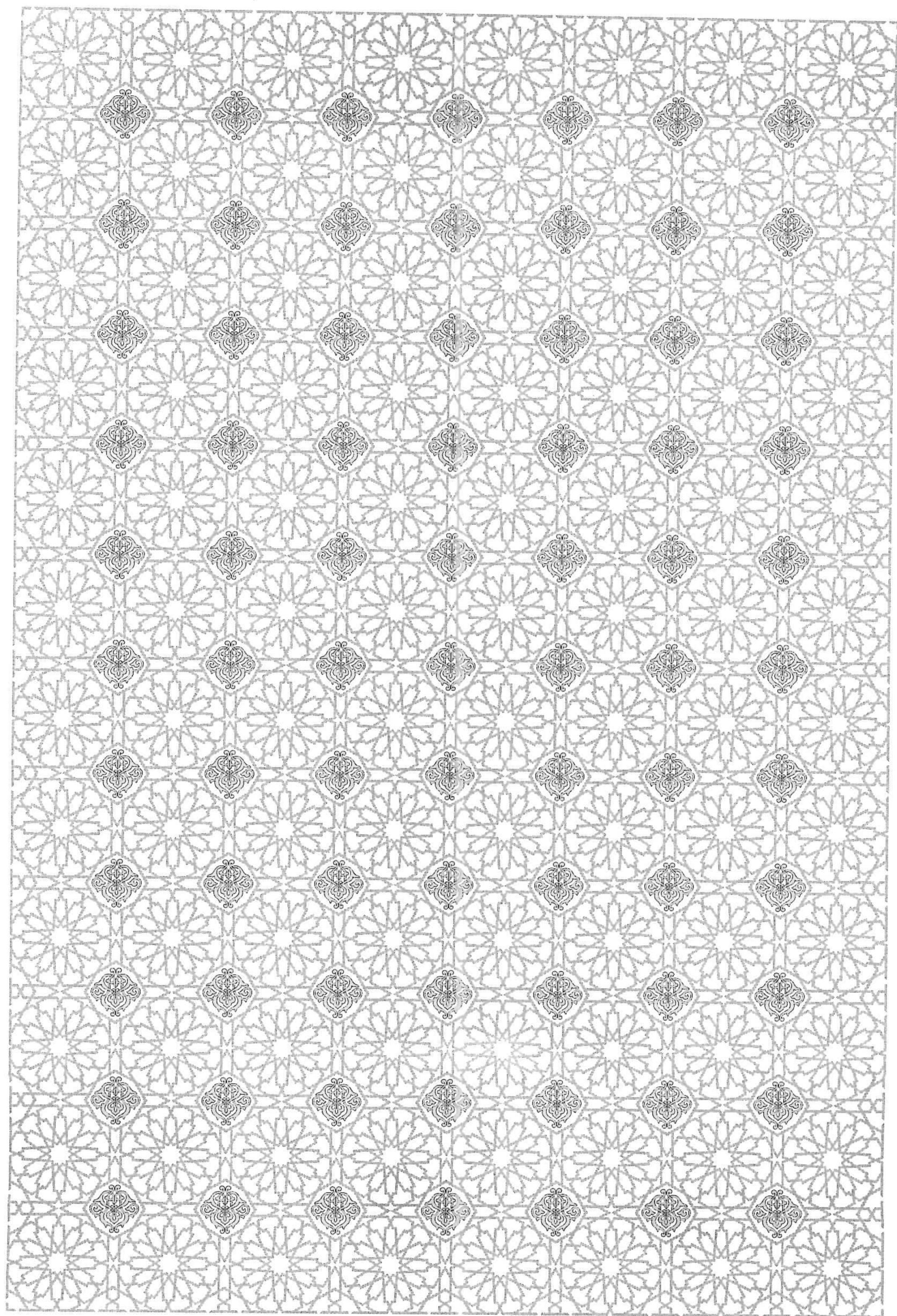
الدُّعَاءُ:

يَا نَاظِرَ الخَطِّ

الخَـطُّ يَبْقَـى زَمَانًـا بَعْـدَ كَاتِبِـهِ	وَصَاحِبُ الخَطِّ تَحْتَ التّربِ مَدْفُون
يَـا نَـاظِرَ الخَـطِّ مِـن الإِخْـوَان	هَـبْ لِـي الـدُّعَاء بِـالغُفْرَانِ
ومَـا مِـنْ كاتِـبٍ إلا سَـيَفْنَى	وَيُبْقِـى الـدَّهْرُ مَـا كَتَبَـتْ يَـدَاهُ
فَـلا تَكْتُـبْ بِكَفِّـكَ غَيْـر شَـيءٍ	يَسُـرُّكَ فِـي القِيَامَـةِ أَنْ تَـرَاهُ

يا نَاظِرَ الخَطِّ».

الفهارس العامة



١ ـ فهرس الآيات القرآنية

سورة البقرة

سورة آل عمران

سورة النساء

سورة الأنفال

سورة التوبة




سورة هود

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ﴾	٤٥	١٤١

سورة يوسف

الآية	رقمها	الصفحة
﴿تَٱللَّهِ لَقَدۡ عَلِمۡتُم مَّا جِئۡنَا لِنُفۡسِدَ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾	٧٣	١٢١

سورة إبراهيم

الآية	رقمها	الصفحة
﴿لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ﴾	٣١	١٧٧

سورة الحجر

الآية	رقمها	الصفحة
﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾	٢	١١٧
﴿إِنَّا لَمُنَجُّوهُمۡ أَجۡمَعِينَ﴾	٥٩	٢٢٣

سورة الإسراء

الآية	رقمها	الصفحة
﴿مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا﴾	١	١١٣
﴿أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾	١١٠	٢٥٩

سورة الكهف

الآية	رقمها	الصفحة
﴿رَحۡمَةٗ مِّنۡ عِندِنَا﴾	٦٥	١٧٣

سورة مريم

الآية	رقمها	الصفحة
﴿قَالَ إِنِّي عَبۡدُ ٱللَّهِ﴾	٣٠	١٨٨
﴿إِمَّا ٱلۡعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ﴾	٧٥	٢٢٩

سورة الحج

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَٱلۡمُقِيمِي ٱلصَّلَوٰةِ﴾	٣٥	١٠٩

سورة الفرقان

الآية	رقمها	الصفحة
﴿إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيۡرٗا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ وَيَجۡعَل لَّكَ قُصُورَۢا﴾	١٠	٢٢٥

سورة العنكبوت

الآية	رقمها	الصفحة
﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾	٥١	١٨٨

سورة الروم

الآية	رقمها	الصفحة
﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾	٤	٢٦٢
﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا۟ غَيْرَ سَاعَةٍ﴾	٥٥	٧٣

سورة سبأ

الآية	رقمها	الصفحة
﴿مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾	٣٣	١٢٤

سورة يس

الآية	رقمها	الصفحة
﴿مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾	١٥	١٩٧

سورة الزمر

الآية	رقمها	الصفحة
﴿يَـٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا﴾	٥٦	٢٠٢

سورة الشورى

الآية	رقمها	الصفحة
﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾	١١	١١٦
﴿لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾	٥٢	٦١

سورة الدخان

الآية	رقمها	الصفحة
﴿حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَـٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ﴾	١ - ٣	١٨٨
﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَـٰعِبِينَ﴾	٣٨	١٥٧

سورة القمر

الآية	رقمها	الصفحة
﴿إِنَّا مُرْسِلُوا۟ ٱلنَّاقَةِ﴾	٢٧	١٠٩

سورة الحاقة

الآية	رقمها	الصفحة
﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَـٰنِيَةَ أَيَّامٍ﴾	٧	٢٤٣
﴿سُلْطَـٰنِيَهْ﴾	٢٩	٢٠١

سورة الإنسان

الآية	رقمها	الصفحة
﴿هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ﴾	٣	٦١

سورة عبس

الآية	رقمها	الصفحة
﴿أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ ﴿٢١﴾ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾	٢١، ٢٢	٢٢٧

سورة الانشقاق

الآية	رقمها	الصفحة
﴿طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾	١٩	١١٤

سورة الليل

الآية	رقمها	الصفحة
﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ﴾	١٢	١٨٩

سورة الشرح

الآية	رقمها	الصفحة
﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾	١	٢٥٥

سورة العلق

الآية	رقمها	الصفحة
﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾	١٥، ١٦	٢٢٤

سورة القدر

الآية	رقمها	الصفحة
﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾	١	١٨٨
﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾	٥	١١٤

سورة البينة

الآية	رقمها	الصفحة
﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾	١	٢٥٦

سورة المسد

الآية	رقمها	الصفحة
﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ﴾	١	١٠٩



٢ - فهرس الحديث الشريف



٣ - فهرس الأمثال



٤ ـ فهرس الأشعار والأرجاز

صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
هذا لَعَمْرُكُم	ولا أبُ	الكامل	هُنَيّ بن أحمر . . وغيره	١٧٧
رُبَّهُ	فأجابوا	الخفيف	—	٧٣
أخاك اخاك	سلاحِ	الطويل	مسكين الدارمي	١٨٤
قَالَتْ	فقدِ	البسيط	النابغة الذبياني	١٩٠
علىٰ حين	وازعُ	الطويل	النابغة الذبياني	٢٥٦
أَعِدْ ذِكْرَ	يتضوعُ	الطويل	مهيار الديلمي	٢٤١
لَا نَسَبَ	الراقعِ	السريع	أنس بن العباس بن مرداس	١٧٨
فمِثْلِكِ	مُغْيَلِ	الطويل	امرؤ القيس	١١٩
وليلٍ	لِيَبْتَلِي	الطويل	امرؤ القيس	١١٩
تَولّىٰ	وحميمُ	الطويل	عبيد الله بن قيس الرقيات	١٣٨
بل بلد	قَتَمُهْ	الرجز	رؤبة	١١٩
رَأَيْتُكَ	عمرِو	الطويل	رشيد بن شهاب اليشكري	١٥٧
إنّما يَعْرِفُ	ذَوُوهُ	الرمل	أبو العتاهية	١٢٦
وعين الرضا	المساويا	الطويل	الشافعي	٢٦٨



٥ ـ فهرس الأعلام



٦ ـ فهرس الأماكن والبلدان



٧ ـ فهرس الطوائف والقبائل



٨ ـ فهرس الكتب الواردة في المتن



٩ ـ فهرس بأهم المصادر والمراجع

(أ)

١ ـ ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي ـ تحقيق د/ طارق الجنابي ـ ط/ عالم الكتب ـ مكتبة النهضة العربية ـ بيروت ـ الأولى ـ ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧م.

٢ ـ الإبانة والتفهيم عن معاني (بسم الله الرحمن الرحيم)، للزجاج ـ ضمن أربع رسائل في النحو ـ تحقيق د/ عبد الفتاح سليم ـ ط/ مكتبة الآداب ـ القاهرة.

٣ ـ الإبدال، لابن السكيت، تقديم وتحقيق د/حسين محمد شرف ـ مجمع اللغة العربية بالقاهرة ـ ط/ الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ـ القاهرة ـ ١٣٩٨ هـ =١٩٧٨م.

٤ ـ أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، لابن القطاع الصقلي، تحقيق د/ أحمد محمد عبد الدايم ـ ط/ دار الكتب المصرية ـ ١٩٩٩م.

٥ ـ أخبار النحويين البصريين، للسيرافي، تحقيق د/محمد إبراهيم البنا، ط/دار الاعتصام، ط١ ـ ١٩٨٥م.

٦ ـ إحراز السعد بإنجاز الوعد بمباحث (أما بعد)، للجوهري، ط/المكتبة العصرية ـ بيروت، ط١ ـ ٢٠١٢م.

٧ ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د/رجب عثمان محمد ـ ط/مكتبة الخانجي ـ القاهرة ـ ط ١ ـ ١٤١٨هـ=١٩٩٨م.

٨ ـ إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، لابن قيم الجوزية، تحقيق د. محمد ابن عوض بن محمد السهيلي، ط/أضواء السلف، ط١ ـ ١٩٥٤م.

٩ ـ الإرشاد إلى علم الإعراب، لشمس الدين القرشي الكيشي، تحقيق د/عبد الله علي الحسيني البركاتي ط/ جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة ـ الأولى ـ ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م.

١٠ ـ الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد النحوي الهروي، تحقيق/ عبد المعين الملوحي ـ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ـ ١٤٠١هـ=١٩٨١م.

١١ ـ أسرار العربية، لابن الأنباري، ط/ دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١ ـ ١٩٩٩م.

١٢ ـ إسفار الفصيح، لأبي سهل الهروي، دراسة وتحقيق د/أحمد بن سعيد قشاش، ط/ الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ـ ١٤٢٠هـ.

١٣ ـ أسماء الكتب، لعبد اللطيف بن محمد رياض زادة، تحقيق: د. محمد التونجي، ط/ دار الفكر ـ دمشق، ط٢، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

١٤ ـ إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، لعبد الباقي اليماني، تحقيق د/ عبد المجيد دياب٢ ـ ط/ شركة الطباعة العربية السعودية ـ الرياض ـ ١٩٨٦م.

١٥ ـ اشتقاق أسماء الله الحسنى، للزجاجي، تحقيق د/عبد الحسين المبارك، ط/مؤسسة الرسالة، ط٢ ـ ١٩٨٦م.

١٦ ـ الإصباح في شرح الاقتراح، تأليف د/محمود فجال، ط/دار القلم، ط١ ـ ١٩٨٩م.

١٧ ـ الأصول فِي النحو، لابن السراج، تحقيق د/عبد الحسين الفتلي، ط/مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ ط٢ ـ ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.

١٨ ـ اعتراض النحويين على الدليل العقلي، د/ محمد بن عبد الرحمن السبيهيي، ط/ جامعة الإمام محمد بن سعود، ط١، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.

١٩ ـ إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، لابن بن خالويه، ط/ المكتبة الثقافية ـ بيروت.

٢٠ ـ إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق د/ زهير غازي زاهد ـ ط/عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية ـ بيروت ـ ط ٣ ـ ١٤٠٩هـ=١٩٨٨م.

٢١ ـ الأعلام، لخير الدين الزركلي، ط/دار العلم للملايين ـ بيروت ـ ط ٧ ـ ١٩٨٦م.

٢٢ ـ الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني، تحقيق: علي مهنا، وسمير جابر ط/دار الفكر للطباعة والنشر ـ لبنان.

٢٣ ـ الإغراب في جدل الإعراب، لأبي البركات الأنباري، تحقيق/سعيد الأفغاني ـ ط/ المطبعة الجامعة السورية ـ ١٣٧٧هـ=١٩٥٧م.

٢٤ ـ الإغفال، وهو المسائل المصلَحة من كتاب معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج ـ، تصنيف العلامة أبي علي الفارسي، تحقيق د/عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم ـ ط/ المجمع الثقافي ـ أبو ظبي ـ الإمارات العربية المتحدة ـ ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.

٢٥ ـ الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي، تحقيق وتعليق د/ حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل ـ الطابعة الثالثة ـ ١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠١ م.

٢٦ ـ الإقليد شرح المفصل، لمحمود بن عمر الجندي، تحقيق د/ محمود أبو كتة، ط/ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ الإدارة العامة للثقافة والنشر ـ ط١، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

٢٧ ـ أمالي ابن الشجري، لهبة الله ابن الشجري العلوي، تحقيق د/محمود محمد الطناحي ـ ط/مكتبة الخانجي ـ القاهرة ـ ط ١ ـ ١٤١٣هـ=١٩٩٢م.

٢٨ ـ أمالي ابن الحاجب، لابن الحاجب النحوي، تحقيق الدكتور/ فخر سليمان قدارة، ط/ دار الجيل ـ بيروت، ودار عمار ـ عَمَّان ـ ط ١ ـ ١٤٠٩هـ =١٩٨٩م.

٢٩ ـ إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم ـ ط/دار الفكر العربي بالقاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية ببيروت ـ ط ١ ـ ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.

٣٠ ـ الانتصار لسيبويه على المبرد، لابن ولاد ـ تحقيق د/ زهير عبد المحسن سلطان ـ ط/ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

٣١ ـ الأنساب، للسمعاني، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، ط/دار الفكر ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٩٩٨م.

٣٢ ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، للشيخ/محمد محيي الدين عبد الحميد ـ ط/ دار الفكر ـ بيروت.

٣٣ ـ الأنواء في مواسم العرب، لابن قتيبة، ط/ دار الشئون الثقافية العامة ـ بغداد ـ ١٩٨٨م.

٣٤ ـ أنوار الربيع في أنواع البديع، للمعصومي، حققه وترجم لشعرائه: شاكر هادي شكر، ط/مطبعة النعمان، ط١ ـ ١٩٦٨م.

٣٥ ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط/ دار الجيل ـ ط٥ ـ ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.

٣٦ ـ الإيضاح العضدي، لأبِي علي الفارسي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ط/ دار العلوم، ط٢ ـ ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.

٣٧ ـ الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق د/ موسى بناي العليلي ـ ط/ الجمهورية العراقية ـ وزارة الأوقاف والشئون الدينية ـ إحياء التراث الإسلامي.

٣٨ ـ الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق د/ مازن المبارك، ط/ دار النفائس ـ بيروت ـ السادسة ـ ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

٣٩ ـ الإيضاح في علوم البلاغة، للخطيب القزويني، تحقيق: الشيخ بهيج غزاوي، ط/ دار إحياء العلوم ـ بيروت ط٤ ـ ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.

٤٠ ـ إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لإسماعيل باشا البغدادي، ت/١٣٣٩هـ، ط/ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

(ب)

٤١ ـ البداية والنهاية، للحافظ أبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي، ط/ مكتبة المعارف ـ بيروت.

٤٢ ـ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع، للشوكاني، ط/دار الكتاب الإسلامي، بدون طبعة ولا تاريخ.

٤٣ ـ البديع في علم العربية، لابن الأثير، تحقيق: د. صالح حسين العايد، ط/ جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، ط١، ١٤٢١هـ.

٤٤ ـ البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، تحقيق د/ عياد بن عيد الثبيتي ـ ط/دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ـ ١٤٠٧هـ =١٩٨٦م.

٤٥ ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم ـ المكتبة العصرية ـ بيروت ـ ١٤١٩هـ=١٩٩٨م.

٤٦ ـ البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، للفيروزبادي، تحقيق: محمد المصري، ط/ جمعية إحياء التراث الإسلامي ـ الكويت ـ ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٤٧ ـ البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، لأبي البركات بن الأنباري ـ ت د/ رمضان عبد التواب ـ ط/ المدني ـ نشر/ مكتبة الخانجي ـ القاهرة ـ الثانية ـ ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٤٨ ـ بهجة العابدين بترجمة حافظ العصر جلال الدين، لعبد القادر بن محمد بن أحمد المصري الشاذلي المؤذن الشافعي ـ نسخة مكتبة تشستربتي رقم (٤٤٣٦).

٤٩ ـ البهجة المرضية (شرح السيوطي على ألفية ابن مالك)، ط/ دار السلام ـ القاهرة ـ ط١ ـ ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

٥٠ ـ البيان في شرح اللمع لابن جني، إملاء الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي، تحقيق د/ علاء الدين حموية، ط/ دار عمار ـ ط١، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

(ت)

٥١ ـ تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان، ترجمة د/ عبد الحليم النجار، دار المعارف، ط/ الخامسة.

٥٢ ـ تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي ـ ط/منشورات دار مكتبة الحياة ـ بيروت، وط/الكويت.

٥٣ ـ تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للحافظ الذهبي، تحقيق د: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٥٤ ـ تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس، لأبي الوليد عبد الله بن محمد بن يونس الأزدي، تحقيق عزت العطار الحسيني، ط/المدني ـ ١٩٨٨م.

٥٥ ـ تاريخ ابن الوردي، لزين الدين ابن الوردي، ط/ دار الكتب العلمية ـ لبنان/ بيروت ـ ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٥٦ ـ التبصرة والتذكرة، للصيمري، تحقيق د/فتحي أحمد مصطفى على الدين،

ط/ جامعة أم القرى ـ مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ط١ ـ ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٥٧ ـ التبيين عن مذاهب النحويين، للعكبري، تحقيق د/ عبد الرحمن العثيمين ـ ط/ العبيكان ـ الرياض ـ ط١ ـ ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

٥٨ ـ التحدث بنعمة الله، للسيوطي، تحقيق/اليزابث ماري سارتين، ط/الهيئة العامة لقصور الثقابة ـ سلسلة الذخائر (١٠٦).

٥٩ ـ تحفة الأحباب وطرفة الأصحاب إلى ملحة الإعراب، لبحرق اليمن الحضرمي، ط/ المطبعة العثمانية ـ ١٣٠٦هـ.

٦٠ ـ تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام، تحقيق وتعليق/ عباس مصطفى الصالحي، ط/ دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط١، ١٩٨٦م.

٦١ ـ التخمير (شرح المفصل في صنعة الإعراب)، لصدر الأفاضل الخوارزمي، تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ـ ط/ دار الغرب الإسلامي، ط١ ـ ١٩٩٠م.

٦٢ ـ تذكرة الحفاظ لشمس الدين الذهبي، ط/ دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١.

٦٣ ـ تذكرة النحاة، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د/ عفيف عبد الرحمن ـ ط/ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٦٤ ـ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د/ حسن هنداوي ـ ط/ دار القلم ـ دمشق ـ ط١ الأولى، وط/كنوز إشبيليا.

٦٥ ـ التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، تحقيق أ.د/ عبد الفتاح بحيرى إبراهيم، ط/ الزهراء للإعلام العربي، ط١ ـ ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٦٦ ـ تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، الدماميني، تحقيق د/ محمد عبد الرحمن المفدى ـ بيروت ـ الأولى ـ ١٩٨٣م، وما بعدها.

٦٧ ـ التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي ـ تحقيق د/ عوض بن حمد القوزي ـ ط/ الأمانة ـ القاهرة ـ ط١ ـ ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٦٨ ـ تفسير القرآن الكريم، لابن أبي الربيع الإشبيلي، تحقيق د/صالحة بنت راشد آل غنيم، ط/جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ ط١ ـ ١٤٣٠هـ.

٦٩ ـ التفسير البسيط، للواحدي، تحقيق نخبة من الأساتذة ط/جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١ ـ ١٤٣٠هـ.

٧٠ ـ تفسير رسالة أدب الكتاب، للزجاجي، تحقيق د/ عبد الفتاح سليم ـ ط/ معهد المخطوطات العربية ـ القاهرة ـ ١٩٩٣م.

٧١ ـ تلقيح الألباب في عوامل الإعراب، لأبي بكر محمد بن عبد الملك الشنتريني، دراسة تحقيق د/ معيض بن مساعد العوفي، ط/ دار المدني ـ جدة، ط١ ـ ١٩٨٩م.

٧٢ ـ تكملة الإكمال، لمحمد بن عبد الغني البغدادي أبو بكر، تحقيق د/عبد القيوم عبد ريب النبي، ط/ جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، ط١ ـ ١٤١٠هـ.

٧٣ ـ تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، دراسة وتحقيق د. علي محمد فاخر وآخرين، ط/ دار السلام للطباعة، ط١ ـ ١٤٢٨هـ.

٧٤ ـ تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب (شرح كتاب سيبويه)، لابن خروف، تحقيق د/ خليفة محمد خليفة بديري ـ منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي ـ ليبيا ـ ١٩٩٥م.

٧٥ ـ تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ المزي، تحقيق د/بشار عواد معروف ـ ط/مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ ط ٤ ـ ١٤١٣هـ=١٩٩٢م.

٧٦ ـ توجيه اللمع، لابن الخباز، تحقيق د/ فايز دياب، ط/ دار السلام ـ القاهرة ـ ط١ ـ ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

٧٧ ـ توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، لابن ناصر الدين الدمشقي، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، ط/ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٩٩٣م.

٧٨ ـ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، تحقيق د/ عبد الرحمن علي سليمان ـ ط/ دار الفكر العربي ـ ط١ ـ ٢٠٠٨م.

٧٩ ـ التوشيح شرح الجامع الصحيح، للسيوطي، تحقيق/ رضوان جامع رضوان، مكتبة الرشد، ط١ ـ ١٩٩٨م.

٨٠ ـ التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لابن الملقن، تحقيق/ دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، ط١ ـ ٢٠٠٨م.

(ث)

٨١ ـ الثقات، للحافظ محمد بن حبان البستي، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، ط/ دار الفكر ـ ط١ ـ ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥م.

٨٢ ـ ثمار الصناعة في علم العربية، لأبي عبد الله الحسين بن موسى بن هبة الله الدينوري، الملقب بالجليس، دراسة وتحقيق د/محمد بن خالد الفاضل ـ ط/جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ المدينة المنورة ـ ١٤١١هـ=١٩٩٠م.

٨٣ ـ ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، لأبي منصور الثعالبي النيسابوري، تحقيق/محمد أبو الفضل إبراهيم ـ ط/دار المعارف ـ مصر ـ ١٩٨٥م.

٨٤ ـ ثمرات الأوراق، لابن حجة الحموي، تحقيق/محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/المكتبة العصرية ـ ٢٠١٥م.

(ج)

٨٥ ـ جلال الدين السيوطي وأثره في الدراسات اللغوية، تأليف د/عبد العال سالم مكرم، ط/مؤسسة الرسالة، ط١ ـ ١٩٨٩م.

٨٦ ـ جلال الدين السيوطي ـ إمام المجددين والمجتهدين في عصره ـ تأليف د/فاروق عبد المعطي، ط/دار الكتب العلمية ـ ١٩٩٢م.

٨٧ ـ جمع الجوامع في النحو، للسيوطي، تحقيق د/نصر احمد إبراهيم، ط/مكتبة الآداب بالقاهرة، ط١ ـ ٢٠١١م.

٨٨ ـ الجمل في النحو، للزجاجي، حققه وقدم له د/علي توفيق الحمد ـ ط/ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ ط ٥ ـ ١٤١٧هـ=١٩٩٦م.

٨٩ ـ جمهرة أنساب العرب، لابن حزم، ط/دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١ ـ ١٩٨٣م.

٩٠ ـ الجنى الداني فِي حروف المعانِي، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، وأ/محمد نديم فاضل ـ منشورات دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ـ ط ٢ ـ ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.

٩١ ـ جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، لعلاء الدين الإربلي ـ، تحقيق د. حامد نيل ـ ط/ مكتبة النهضة المصرية ـ ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

(ح)

٩٢ ـ حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، للدسوقي، ط/ دار السلام، ط١ ـ ٢٠٠٢م.

٩٣ ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، للصبان، ط/ دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، ط١ ـ ١٩٩٧م.

٩٤ ـ الحبر الحريرية في شرح الملحة الحريرية، للمحبي، تحقيق ودراسة من أول الكتاب حتى باب (اسم الفاعل)، إعداد الباحث/أحمد فؤاد وهدان، رسالة ماجستير مودعة بمكتبة كلية اللغة العربية بالمنوفية ـ (الرسالة الأولى).

٩٥ ـ الحبر الحريرية في شرح الملحة الحريرية، للمحبي، تحقيق ودراسة من باب اسم الفاعل حتى نهاية الكتاب، إعداد الباحث/سعد عبد الناصر صقر، رسالة ماجستير مودعة بمكتبة كلية اللغة العربية بالمنوفية ـ (الرسالة الثانية).

٩٦ ـ حروف المعاني، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق د. علي توفيق الحمد، ط/ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ ودار الأمل ـ الأردن، ط ٢، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٩٧ ـ حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، للسيوطي، تحقيق/محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/ دار إحياء الكتب العربية، ط١ ـ ١٩٦٧م.

٩٨ ـ الحفاية بتوضيح الكفاية، للبتوشي، تحقيق د/طه صالح أمين أغا، ط/دار الكتب العلمية، ط١ ـ ٢٠١٢م.

(خ)

٩٩ ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون ـ مكتبة الخانجي ـ القاهرة ط ١ ـ ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

١٠٠ ـ الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق/محمد علي النجار ـ ط/ الهيئة العامة لقصور الثقافة ـ سلسلة الذخائر ـ عدد (١٤٦ ـ ١٤٨).

١٠١ ـ خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، للمحبي، ط/دار صادر ـ بيروت.

١٠٢ ـ الخيل، للأصمعي، تحقيق د/حاتم الضامن، ط/دار البشائر ـ ط١ ـ ٢٠٠٩م.

(د)

١٠٣ ـ الدر الفريد وبيت القصيد، لمحمد بن أيدمر المستعصمي، تحقيق د/ كامل سلمان الجبوري، ط/دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١ ـ ٢٠١٥م.

١٠٤ ـ درج الدرر في تفسير الآي والسور، لعبد القاهر الجرجاني، ط/مجلة الحكمة، بريطانيا، ط١ ـ ٢٠٠٨م.

١٠٥ ـ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: مراقبة/ محمد عبد المعيد ضان، ط/ مجلس دائرة المعارف العثمانية ـ صيدر اباد/ الهند ـ ط٢ ـ ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

١٠٦ ـ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق د/ أحمد محمد الخراط ـ ط/ دار القلم ـ دمشق ـ ط١ ـ ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

١٠٧ ـ دليل الطالبين لكلام النحويين، لمرعي الكرمي/ ط/ دارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية ـ الكويت، ط١ ـ ٢٠٠٩م.

١٠٨ ـ دول الإسلام، للحافظ الذهبي، حققه وعلق عليه/حسن إسماعيل مروة، ط/دار صادر ـ ١٩٩٩م.

١٠٩ ـ ديوان الإسلام، للغزي، تحقيق/ سيد كسروي حسن، ط/دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان ـ ط١ ـ ١٩٩٠م.

١١٠ ـ ديوان امرئ القيس، تحقيق/محمد أبو الفضل إبراهيم ـ ط/دار المعارف ـ القاهرة ـ ط ٥ ـ ١٩٩٠م.

١١١ ـ ديوان الشافعي، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، ط/دار المعرفة، ط٣ ـ ٢٠٠٥م.

١١٢ ـ ديوان مهيار الديلمي، ط/الهيئة العامة لقصور الثقافة، سلسلة الذخائر (١٦٥).

١١٣ ـ ديوان النابغة الذبياني، تحقيق/محمد أبو الفضل إبراهيم ـ ط/ دار المعارف.

(ر)

١١٤ ـ رسالة الملائكة، لأبي العلاء المعري ـ ط/ المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر ـ بيروت ـ بدون.

١١٥ ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق د/ أحمد محمد الخراط ـ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ـ ط١ ـ ١٩٧٥م.

١١٦ ـ الروض المعطار في خبر الأقطار، للحميري، تحقيق د/إحسان عباس، ط/مكتبة لبنان، ط٢/١٩٨٤م.

(ز)

١١٧ ـ زاد المسير في علم التفسير، لأبي الفرج بن الجوزي، ط/المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ ط ٣ ـ ١٤٠٤هـ= ١٩٨٤م.

(س)

١١٨ ـ سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق د/ حسن هنداوي، ط/ دار القلم ـ دمشق ـ ط ٢ ـ ١٩٩٣م.

١١٩ ـ سفر السعادة وسفير الإفادة، للسخاوي، تحقيق د. محمد أحمد الدالي ـ ط/ دار صادر ـ ط٢ ـ ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥ م

١٢٠ ـ سلم الوصول إلى طبقات الفحول، تحقيق/محمود عبد القادر الأرناؤوط، ط/ مكتبة إرسيكا، إستانبول ـ تركيا، ط١ ـ ٢٠١٠م.

١٢١ ـ سير أعلام النبلاء، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق/ شعيب الأرنؤوط وآخرين ـ ط/مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ ط ٤ ـ ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.

(ش)

١٢٢ ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، محمود الأرناؤوط، ط/ دار بن كثير ـ دمشق، ط١ ـ ١٤٠٦هـ.

١٢٣ ـ شرح أبيات الجمل، لابن السيد البطليوسي، دراسة وتحقيق/ عبد الله الناصير، منشورات دار علاء الدين ـ ٢٠٠٠م.

١٢٤ ـ شرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي، تحقيق د/ محمد الريح هاشم، ط/ دار الجيل، ط١ ـ ١٩٩٦م.

١٢٥ ـ شرح أبيات سيبويه، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس تحقيق د/ زهير غازى زاهد، ط/عالم الكتب ـ ومكتبة النهضة العربية ـ ط١ ـ ١٩٨٦م.

١٢٦ ـ شرح أبيات المغني، لعبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، ط/دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

١٢٧ ـ شرح أبيات المفصل، للإمام فخر الدين الخوارزمي، دراسة وتحقيق/ محمد نور رمضان يوسف، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ـ لبيا، ط١، ١٩٩٩م.

١٢٨ ـ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لنور الدين الأشموني، ط/ دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، ط١ ـ ١٩٩٨م.

١٢٩ ـ شرح ألفية ابن مالك، لابن عقيل، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، ط/دار الفكر ـ سوريا ـ ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

١٣٠ ـ شرح الألفية، لابن الناظم، تحقيق/ محمد باسل عيون السود، ط/ دار الكتب العلمية، ط١ ـ ٢٠٠٠م.

١٣١ ـ شرح ألفية ابن معط، لابن القواس عبد العزيز بن جمعة الموصلي،

تحقيق: د/ علي موسى الشوملي، ط/مكتبة الخريجي ـ الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

١٣٢ ـ شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق د/عبد الرحمن السيد، د/محمد بدوي المختون ـ ط/دار هجر ـ القاهرة ـ ط ١ ـ ١٤١٠ هـ =١٩٩٠ م.

١٣٣ ـ شرح التصريف، للثمانيني، تحقيق د/ إبراهيم بن سليمان البعيمي، ط/ مكتبة الرشد ـ الرياض ـ ط١ ـ ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

١٣٤ ـ شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق د/ صاحب أبو جناح، ط/ بغداد.

١٣٥ ـ شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، صنعة أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، ط/دار الكتب المصرية ـ ط ٢ ـ ١٩٩٥م.

١٣٦ ـ شرح شافية ابن الحاجب للرضي مع شرح شواهده، لعبد القادر البغدادي ـ تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين وآخريْن ـ ط/ دار الكتب العلمية ـ بيروت.

١٣٧ ـ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، للجوجري، تحقيق. نواف بن جزاء الحارثي، ط/عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١ ـ ٢٠٠٤م.

١٣٨ ـ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام، تحقيق: عبد الغني الدقر، ط/الشركة المتحدة للتوزيع ـ سوريا ـ ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

١٣٩ ـ شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، لابن طولون الدمشقي الصالحي، تحقيق د/ عبد الحميد جاسم محمد الفياض الكبيسى، ط/ دار الكتب العلمية ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

١٤٠ ـ شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لابن مالك، تحقيق/ عدنان الدوري ـ ط/ العاني ـ بغداد ـ ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م.

١٤١ ـ شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، ط/دار المعارف ـ القاهرة ـ ط ٤ ـ ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

١٤٢ ـ شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، ط١١ ـ القاهرة ـ ١٣٨٣هـ.

١٤٣ ـ شرح قواعد الإعراب للقوجوي (شيخ زاده)، تحقيق/ إسماعيل إسماعيل مروة ـ ط/ دار الفكر المعاصر ـ بيروت، دمشق ـ الثانية ـ ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

١٤٤ ـ شرح قواعد الإعراب، للكافيجي، تحقيق د/ فخر الدين قباوة ـ ط/ دار طلاس ـ ط٣ ـ ١٩٩٦م.

١٤٥ ـ شرح كافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، تصحيح وتعليق د/ يوسف حسن عمر، بدون.

١٤٦ ـ شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي، ط/ جامعة أم القرى ـ مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط١.

١٤٧ ـ شرح كتاب الحدود في النحو، للفاكهي، تحقيق/ د المتولي رمضان أحمد الدميري، ط/ مكتبة وهبة ـ القاهرة ـ ١٩٩٣م.

١٤٨ ـ شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق. أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط/دار الكتب العلمية، ط١ ـ ٢٠٠٨م.

١٤٩ ـ شرح لب الألباب في علم الإعراب، للبركلي، تحقيق د. حمدي الجبالي، ط/دار المامون، ط١ ـ ٢٠١٢م.

١٥٠ ـ شرح اللمحة البدرية في علم العربية، لابن هشام الأنصاري، تحقيق د/ صلاح راوي، ط/ دار مرجان للطباعة ـ القاهرة ـ الثانية ـ بدون.

١٥١ ـ شرح اللمع، لابن برهان، تحقيق د. فائز فارس ـ ط/ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت ـ ط١ ـ ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

١٥٢ ـ شرح اللمع، للأصفهاني الباقولي، تحقيق د/ إبراهيم بن محمد أبو عبادة، ط/ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

١٥٣ ـ شرح المفصل ـ لابن يعيش، ط/ مكتبة المتنبي، بدون.

١٥٤ ـ شرح المقدمة الجزولية الكبير، لأبي علي الشلوبين، تحقيق د. تركي بن سهو العتيبي ـ ط/ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ ط٢ ـ ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

١٥٥ ـ شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، لابن الحاجب، تحقيق/جمال عبد العاطى مخيمر أحمد، ط/ مكتبة نزار مصطفى الباز ـ مكة المكرمة، ط ١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

١٥٦ ـ شرح المقدمة المُحْسِبَةِ، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ، تحقيق/خالد عبد الكريم ـ ط ١ ـ الكويت ـ ١٩٧٦، ١٩٧٧م.

١٥٧ ـ شرح المقرب المسمى التعليقة، للعلامة بهاء الدين بن النحاس الحلبى، تحقيق د/ خيرى عبد الراضى عبد اللطيف، ط/مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع ـ ط١ ـ ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

١٥٨ ـ شرح المكودي على ألفية ابن مالك، تحقيق د/ الدكتور عبد الحميد هنداوي، ط/ المكتبة العصرية، بيروت ـ لبنان ـ ط١ ـ ٢٠٠٥م.

١٥٩ ـ شرح ملحة الإعراب، للحريري، تحقيق د/فائز فارس، ط/دار الأمل ـ ١٩٩١م.

١٦٠ ـ شرح الوافية نظم الكافية، لابن الحاجب، دراسة وتحقيق د/موسى بناي علوان، ط/مطبعة الآداب في النجف ـ ١٩٨٠م.

١٦١ ـ شعب الإيمان، للبيهقي، تحقيق/ محمد السعيد بسيوني زغلول، ط/ دار الكتب العلمية ـ بيروت ط١ ـ ١٤١٠هـ.

١٦٢ ـ الشعر والشعراء، لابن قتيبة، تحقيق/ أحمد محمد شاكر، ط/ الخانجي.

١٦٣ ـ شفاء العليل في إيضاح التسهيل، للسلسيلي، تحقيق د. الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي ـ ط/ المكتبة الفيصلية ـ مكة المكرمة ـ ط١ ـ ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

١٦٤ ـ شمس العلوم وشفاء كلام العرب من الكلوم، لنشوان بن سعيد الحميري، تحقيق د/حسين عبد الله العمري، أ/مطهر بن علي الإدياني، د/يوسف محمد عبد الله، ط/ دار الفكر المعاصر ببيروت، دار الفكر بدمشق ـ ط ١ ـ ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.

(ص)

١٦٥ ـ الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، شرح وتحقيق/السيد أحمد صقر ـ ط/الهيئة العامة لقصور الثقافة ـ سلسلة الذخائر، العدد رقم (٩٩).

١٦٦ ـ صحيح البخاري، للإمام البخاري، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، ط/ دار ابن كثير، اليمامة ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧م.

١٦٧ ـ صحيح مسلم بشرح النووي، للإمام النووي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ـ ط/ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

١٦٨ ـ الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، لتقي الدين النيلي، تحقيق د/محسن سالم العميري ـ ط/ جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة ـ ١٤١٩هـ.

(ض)

١٦٩ ـ ضرائر الشعر لابن عصفور، وضع حواشيه/ خليل عمران المنصور، ط/ دار الكتب العلمية، ط/١، ١٩٩٩م.

(ط)

١٧٠ ـ طبقات الحفاظ، للسيوطي، ط/ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤٠٣هـ.

١٧١ ـ طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي الأندلسي، تحقيق/محمد أبو الفضل إبراهيم ـ ط/دار المعارف ـ القاهرة ـ ط ٢ ـ ١٩٨٤م.

١٧٢ ـ الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، للعلوي، ط/المكتبة العنصرية ـ بيروت ـ ١٤٢٣هـ.

١٧٣ ـ طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين السبكي، تحقيق د. محمود الطناحي، ود. عبد الفتاح الحلو ـ ط/هجر للطباعة والنشر ـ القاهرة ـ ط ٢ ـ ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.

١٧٤ ـ طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، ط/عالم الكتب ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤٠٧هـ.

١٧٥ ـ طبقات الفقهاء الشافعية، لابن الصلاح، تحقيق: محيي الدين علي نجيب، ط/دار البشائر الإسلامية ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٩٩٢م.

١٧٦ ـ طبقات علماء الحديث، لابن عبد الهادي الدمشقي، تحقيق/ أكرم البوشي، وإبراهيم الزيبق، ط/مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦م.

(ع)

١٧٧ ـ العبر في خبر من غبر، للحافظ الذهبي، تحقيق: د. صلاح الدين المنجد، ط/ مطبعة حكومة الكويت ـ الكويت ـ ط٢ ـ ١٩٨٤م.

١٧٨ ـ عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، للسبكي، تحقيق/ عبد الحميد هنداوي، ط/ المكتبة العصرية للطباعة والنشر ـ ٢٠٠٣م.

١٧٩ ـ العقد الفريد، لأحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي، تحقيق/أحمد أمين وزميليه ـ ط/مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ـ ١٣٨٤هـ=١٩٦٥م.

١٨٠ ـ علل النحو، لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق، تحقيق د/ محمود جاسم محمد الدرويش، ط/مكتبة الرشد الرياض ـ ط١ ـ ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

١٨١ ـ عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، للسمين الحلبي، تحقيق/ محمد التونجي، ط/ عالم الكتب ـ بيروت، الطبعة الأولى.

١٨٢ ـ عمدة القاري شرح صحيح البخاري، تأليف: بدر الدين محمود بن أحمد العيني، ط/ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

١٨٣ ـ العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د/مهدي المخزومي، د/إبراهيم السامرائي ـ ط/دار الرشيد ـ بغداد ـ ١٩٨٠هـ=١٩٨٢م.

١٨٤ ـ عيون الأخبار، لابن قتيبة، ط/ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ١٤١٨هـ.

(غ)

١٨٥ ـ غرائب التفسير وعجائب التأويل، لمحمود بن حمزة الكرماني، تحقيق: د/ شمران سركال يونس العجلي، ط/ دار القبلة للثقافة الإسلامية ـ ط١ ـ ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

١٨٦ ـ الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية، لابن الخباز، تحقيق/ حامد محمد العبدلي، ط/ دار الأنبار ـ بغداد ـ ١٩٩٠م.

(ف)

١٨٧ ـ الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، لمحمد بن أبي الفتح البعلي، تحقيق د. ممدوح محمد خسارة، ط/ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، ط١ ـ ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

١٨٨ ـ فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، للطيبي، المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب: د. محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، الناشر/ جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم ـ ٢٠١٣م.

١٨٩ ـ الفتوح القيومية في شرح الأجرومية، للسوداني، رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية بالمنوفية، إعداد/ أشرف محمد النحاس ـ ٢٠٠٥م.

١٩٠ ـ الفصول الخمسون لابن معطٍ، تحقيق د/ محمود الطناحي ـ ط/ عيسى الحلبي ـ القاهرة ـ ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م

١٩١ ـ الفصول في العربية، لابن الدهان، حققه د/ فائز فارس، ط/ مؤسسة الرسالة، ودار الأمل ـ ط١ ـ ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م.

١٩٢ ـ الفلاكة والمفلوكون، للدلجي، ط/ مطبعة الشعب، مصر ـ ١٣٢٢هـ.

١٩٣ ـ فهرس مؤلفات السيوطي، نسخة المكتبة الأزهرية رقم (١٦٨٣ ـ معارف عامة) ٣٤٦٤٠ ـ حليم.

١٩٤ ـ فهرس المخطوطات العربية في مكتبة «تشستربتي» ـ دبلن ـ ايرلندا، أعده الأستاذ/ آرثرج. أربري، ترجمة د/ محمد شاكر سعيد، ط/ مؤسسة آل البيت عمان ـ ١٩٩٢م.

١٩٥ ـ فهرس المخطوطات اليمنية لدار المخطوطات والمكتبة الغربية بالجامع الكبير بصنعاء، إعداد/أحمد محمد عيسوي، وآخرين، ط/مكتبة سماحة آية الله العظمى المرعشي ـ ومركز الوثائق والتاريخ في وزارة الخارجية بإيران، ط١ ـ ٢٠٠٥م.

١٩٦ ـ فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، لأبي عبد الله الفاسي ـ تحقيق د/ محمود يوسف فجال ـ ط/ دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ـ دبي ـ الثانية ـ ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

(ق)

١٩٧ ـ القاموس المحيط، للعلامة مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي، ط/ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ ط ١ ـ ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.

١٩٨ ـ القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، تأليف/ خالد بن سعود العصيمي، ط/دار التدمرية، ط٢ ـ ٢٠٠٩م.

١٩٩ ـ قراضة الذهب في علمي النحو والأدب، لأحمد التائب عثمان زاده، تحقيق د/ محمد التنوخي، ط/ دار صادر بيروت ـ ط١ ـ ١٩٩٨م.

٢٠٠ ـ قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر، لأبي محمد الطيب بن عبد الله بن أحمد بن علي بامخرمة، الهِجراني الحضرمي، عُني به: بو جمعة مكري/ خالد زواري، ط/دار المنهاج ـ جدة، ط١ ـ ٢٠٠٨م.

٢٠١ ـ القوافي، للأخفش، تحقيق/ عزة حسن، ط/ وزارة الثقافة ـ دمشق.

٢٠٢ ـ القول البديع في علم البديع، لمرعي الكرمي، تحقيق د. محمد بن علي الصامل، ط/كنوز إشبيليا، ط١ ـ ٢٠٠٤م.

(ك)

٢٠٣ ـ الكافية في النحو، لابن الحاجب، تحقيق د. صالح عبد العظيم الشاعر، ط/ مكتبة الآداب ـ القاهرة، ط١ ـ ٢٠١٠م.

٢٠٤ ـ الكامل في التاريخ، لابن الأثير، تحقيق/أبي الفداء عبد الله القاضي ـ ط/دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط٢ ـ ١٤١٥هـ.

٢٠٥ ـ الكتاب الأوسط في القراءات، للعماني، تحقيق د/ عزة حسن، ط/ دار الفكر ـ دمشق، ط١ ـ ٢٠٠٦م.

٢٠٦ ـ كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق الشيخ/

عبد السلام محمد هارون، ط/دار الجيل ـ بيروت ـ ط١.

٢٠٧ ـ كتاب الشعر، أو شرح الأبيات المُشْكِلَةِ الإعراب، لأبي علي الفارسي، تحقيق د/محمود محمد الطناحي ـ ط/مكتبة الخانجي ـ القاهرة ـ ط ١ ـ ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

٢٠٨ ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، ط/دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

٢٠٩ ـ الكشف والبيان المعروف بتفسير الثعلبي، للإمام أبي إسحاق الثعلبي ـ دراسة وتحقيق الإمام: أبي محمد بن عاشور ـ ط/دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤٢٢هـ =٢٠٠٣م.

٢١٠ ـ كشف المشكل في النحو، لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني، تحقيق: د. هادي عطية مطر، مطبعة الإرشاد ـ بغداد، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٢١١ ـ كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب، للفاكهي، تحقيق د/عبد المقصود محمد عبد المقصود، الناشر/ مكتبة الثقافة الدينية، ط١ ـ ٢٠٠٦م.

٢١٢ ـ الكناش في فني النحو والصرف، للملك المؤيد عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن الأفضل على الأيوبي، تحقيق د. رياض بن حسن الخوام، ط/ المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت ـ لبنان، ط١ ـ ٢٠٠٠م.

٢١٣ ـ الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، لنجم الدين الغزي، وضع حواشية/خليل المنصور، ط/دار الكتب العلمية بيروت، ط١ ـ ١٩٩٧م.

٢١٤ ـ ابن كيسان النحوي ـ حياته، آثاره، آراؤه، تأليف الأستاذ الدكتور/ محمد إبراهيم البنا، ط/ دار الاعتصام، ط١ ـ ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.

(ل)

٢١٥ ـ اللآلي في شرح أمالي القالي، للبكري، تحقيق/الميمني، ط/دار

الكتب العلمية ـ بيروت/ لبنان ـ ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

٢١٦ ـ اللامات، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق د/مازن المبارك ـ ط/ دار الفكر ـ دمشق ـ ١٩٨٥م.

٢١٧ ـ لباب الآداب، للثعالبى، تحقيق د/ قحطان رشيد صالح، ط/ سلسلة خزانة التراث ـ بغداد.

٢١٨ ـ اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير، ط/ دار صادر ـ بيروت ـ ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٢١٩ ـ اللباب في علوم الكتاب، لابن عادل الدمشقي الحنبلي، تحقيق وتعليق الشيخ/عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ/علي محمد معوض، وزميليهما ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط ١ ـ ١٤١٩هـ=١٩٩٨م.

٢٢٠ ـ اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تحقيق د. غازي مختار طليمات، ود/ عبد الإله نبهان ـ ط/ دار الفكر ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

٢٢١ ـ اللمحة في شرح الملحة، لابن الصائغ، تحقيق د. إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط/عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١ ـ ٢٠٠٤م.

٢٢٢ ـ لمع الأدلة، لأبي البركات الأنباري، تحقيق/سعيد الأفغاني ـ مطبعة الجامعة السورية ـ ١٣٧٧هـ=١٩٥٧م.

(م)

٢٢٣ ـ ما يجوز للشاعر في الضرورة، للقزاز القيرواني، حققه وقدم له ووضع فهارسه د. رمضان عبد التواب، ود. صلاح الدين الهادي ـ القاهرة ـ ١٩٩٢م.

٢٢٤ ـ ما ينصرف وما لا ينصرف، للزجاج، ت د/ هدى محمود قراعة ـ نشر/ مكتبة الخانجي ـ القاهرة ـ ط٣ ـ ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

٢٢٥ ـ المتبع في شرح اللمع، للعكبري، تحقيق د. عبد الحميد حمد محمد محمود الزويّ، منشورات جامعة قار يونس ـ بنغازي ـ ط١ ـ ١٩٩٤م.

٢٢٦ ـ المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لابن الأثير، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط/ المكتبة العصرية للطباعة والنشر ـ بيروت ـ ١٩٩٥م.

٢٢٧ ـ مجاز القرآن، لأبي عبيدة، تحقيق د. محمد فؤاد سزكين ـ ط/مكتبة الخانجي ـ القاهرة ـ ١٩٨٨م.

٢٢٨ ـ مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون ـ دار المعارف ـ القاهرة ـ الجزء الأول ط ٤ ـ ١٤٠٠هـ= ١٩٨٠م، والجزء الثاني ط ٥ ـ ١٩٨٧م.

٢٢٩ ـ مجمع الأمثال، للميداني ـ تحقيق/محمد أبو الفضل إبراهيم ـ ط/ عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة ـ [١٩٧٨م].

٢٣٠ ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني ـ تحقيق/ علي النجدي ناصف، وزميليه ـ ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ القاهرة ـ ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م.

٢٣١ ـ المحصول في شرح الفصول، لابن إياز البغدادي، تحقيق د/شريف عبد الكريم النجار، ط/دار عمار بالأردن، ط١ ـ ٢٠١٠م.

٢٣٢ ـ المخترع في إذاعة سرائر النحو، للأعلم الشنتمري، حققه د. حسن هنداوي، ط/ كنوز إشبيليا، ط١، ٢٠٠٦م.

٢٣٣ ـ مخطوطة ترجمة العلامة السيوطي ، للداودي ، عرف بها ، وحقق مقدمتها، والباب الرابع منها د/ محمد خير البقاعي ـ دار المنظومة ـ ٢٠٠٠م.

٢٣٤ ـ المذكر والمؤنث، للمبرد، تحقيق د/ رمضان عبد التواب، ود/ صلاح الدين الهادي ـ ط/ المدني ـ نشر مكتبة الخانجي ـ القاهرة ـ الثانية ـ ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٢٣٥ ـ المذكر والمؤنث، لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق الشيخ/محمد عبد الخالق عضيمة ـ ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ القاهرة ـ ١٤١٩هـ= ١٩٩٩م.

٢٣٦ ـ مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، لليافعي ـ ط/ دار الكتاب الإسلامي ـ القاهرة ـ ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

٢٣٧ ـ المرتجل، لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب، تحقيق/ علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م.

٢٣٨ ـ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لعلي بن سلطان القاري، تحقيق. جمال عيتاني، ط/ دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٢٣٩ ـ المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ محمد الشاطر أحمد ـ ط/ مطبعة المدني ـ القاهرة ـ ط١ ـ ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٢٤٠ ـ المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن هنداوي ـ ط/ار القلم بدمشق، ودار المنارة ببيروت ـ ط ١ ـ ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

٢٤١ ـ المسائل الشيرازيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق د/حسن هنداوي، ط/ كنوز إشبيليا ـ الرياض ـ ط ١ ـ ١٤٢٤هـ =٢٠٠٤م.

٢٤٢ ـ المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي، تحقيق. مصطفى الحدري ـ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ـ بدون.

٢٤٣ ـ المسائل المشكلة، المعروفة بـ(البغداديات)، لأبي علي الفارسي، تحقيق/صلاح الدين عبد الله السنكاوي ـ ط/ الجمهورية العراقية ـ وزارة الأوقاف والشئون الدينية ـ ١٩٨٣م.

٢٤٤ ـ المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل ـ ت د. محمد كامل بركات ـ ط/ جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة ـ الثانية ـ ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٢٤٥ ـ المستفاد من ذيل تاريخ بغداد، لابن النجار، تحقيق/محمد مولود خلف، ط/مؤسسة الرسالة ـ ط١ ـ ١٩٨٦م.

٢٤٦ ـ المستقصى في أمثال العرب، للزمخشري، ط/ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٩٨٧م.

٢٤٧ ـ المستوفى في النحو، لابن الحكم الفرخان، ت د. محمد بدوي المختون ـ ط/ دار الثقافة العربية ـ القاهرة ـ ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٢٤٨ ـ مشكل إعراب القرآن، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د. حاتم صالح الضامن ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ ط ٢ ـ ١٤٠٥هـ=١٩٨٤م.

٢٤٩ ـ مصابيح المغاني في حروف المعاني، لابن نور الدين، تحقيق د. جمال طلبة، ط/ دار زاهد القدسي، ط١ ـ ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

٢٥٠ ـ المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، د. عوض محمد القوزي ـ الناشر: عمارة شئون المكتبات ـ جامعة الرياض، ط١ ـ ١٩٨١م.

٢٥١ ـ مصطلحات النحو الكوفي، تأليف د. عبد الله الخثران، ط/ هجر ـ ط١ ـ ١٩٩٠م.

٢٥٢ ـ المطالع السعيدة في شرح الفريدة، للسيوطي، تحقيق/نبهان ياسين، ساعدت الجامعة المستنصرية على طبعه ـ ١٩٧٧م.

٢٥٣ ـ المعارف، لابن قتيبة، تحقيق د/ثروت عكاشة ـ، ط/ الهيئة العامة لقصور الثقافة، عن ط/ دار المعارف.

٢٥٤ ـ معاني الحروف، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي، حققه د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط/ دار نهضة مصر.

٢٥٥ ـ معاني القرآن، للفراء، تحقيق د/ عبد الفتاح شلبي، وآخرين ـ ط/ دار الكتب والوثائق القومية ـ ط٣ ـ ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

٢٥٦ ـ معاني القرآن وإعرابه، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، جمع وتحقيق ودراسة/د. أحمد رجب أبو سالم، ط/أضواء السلف، ط١ ـ ٢٠١٢م.

٢٥٧ ـ معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لياقوت الحموي، ط/ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١م.

٢٥٨ ـ المعجم الأوسط، للطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني دار الحرمين ـ القاهرة ـ ١٤١٥هـ.

٢٥٩ ـ معجم البلدان، لياقوت بن عبد الله الحموي، ط/ دار الفكر ـ بيروت.

٢٦٠ ـ معجم التاريخ: التراث الإسلامي في مكتبات العالم، إعداد/ علي الرضا قرة، ط/دار العقبة بتركيا.

٢٦١ ـ معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، لأبي عبيد البكري، تحقيق مصطفى السقا ـ ط/عالم الكتب ـ بيروت ـ ط٣ ـ ١٩٨٣م.

٢٦٢ ـ معجم المؤلفين، تأليف أ/ عمر رضا كحالة ـ مكتبة المثنى، ودار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

٢٦٣ ـ معجم مقاليد العلوم، للسيوطي، تحقيق: أ. د/محمد إبراهيم عبادة، ط/ مكتبة الآداب ـ القاهرة/ مصر ـ ط١ ـ ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤ م.

٢٦٤ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله ط/ دار الفكر ـ دمشق ـ ط٦ ـ ١٩٨٥م.

٢٦٥ ـ المغني في النحو؛ للإمام الشيخ تقي الدين أبي الخير منصور بن فلاح اليمني، تقديم وتحقيق وتعليق د/ عبد الرازق عبد الرحمن أسعد السعدي ـ طباعة ونشر: دار الشئون الثقافية العامة ـ بغداد، ط١ ـ ١٩٩٩م.

٢٦٦ ـ مفاتيح الغيب المعروف بالتفسير الكبير، وتفسير الفخر الرازي، تأليف الإمام فخر الدين محمد الرازي ـ ط/ دار الفكر ـ بيروت ـ ط ٣ ـ ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

٢٦٧ ـ مفتاح الإعراب، للمحلي، تحقيق د/ محمد عامر حسن، ط/ مكتبة الإيمان ـ ١٤٠٥هـ.

٢٦٨ ـ مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، لابن طولون، وضع حواشيه خليل المنصور، ط/دار الكتب العلمية بيروت ـ ط١ ـ ١٩٩٨م.

٢٦٩ ـ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي، ط/ معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، ط١ ـ ٢٠٠٧م.

٢٧٠ ـ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، للعيني، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، ط/ دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط١ ـ ٢٠١٠م.

٢٧١ ـ مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق أ/ عبد السلام هارون، ط١ ـ ١٩٧٩م.

٢٧٢ ـ المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، ت د/ كاظم بحر المرجان ـ ط/ وزارة الثقافة والإعلام ـ الجمهورية العراقية ـ ١٩٨٢م.

٢٧٣ ـ المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق د/محمد عبد الخالق عضيمة ـ ط/ عالم الكتب ـ بيروت، وط/المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

٢٧٤ ـ المقدمة الجزولية في النحو، للجزولي، تحقيق د/ شعبان عبد الوهاب محمد ـ القاهرة ـ ١٩٨٨م.

٢٧٥ ـ المقرب، لابن عصفور، تحقيق: أحمد الجواري، وعبد الله الجبوري، ط/العاني بغداد ـ ١٩٨٦م.

٢٧٦ ـ المقصور والممدود، لأبي علي القالي، تحقيق د. أحمد عبد المجيد هريدي، ط/الخانجي، ط١ ـ ١٩٩٩م.

٢٧٧ ـ المقصور والممدود، لابن ولاد، تحقيق د/ إبراهيم محمد عبد الله، ط/مجمع اللغة العربية بدمشق.

٢٧٨ ـ ملحة الإعراب، للحريري، ط/دار السلام ـ ٢٠٠٥م. ونسخة مكتبة (لا له لي) رقم (٣٧٠١) من الملحة، ونسخة راغب باشا رقم (١٣٨٨).

٢٧٩ ـ الملخص في ضبط قوانين العربية/ لابن أبي الربيع ـ تحقيق د. علي بن سلطان الحكمي ـ ط١ ـ ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٢٨٠ ـ الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور، ط/ مكتبة لبنان ـ ١٩٩٦م.

٢٨١ ـ المنجم في المعجم (معجم شيوخ السيوطي)، للسيوطي، دراسة وتحقيق/إبراهيم باجس عبد المجيد، ط/دار ابن حزم، ط١ ـ ١٩٩٥م.

٢٨٢ ـ المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لأبي الفرج بن الجوزي، ط/ دار صادر، ط١ ـ ١٣٥٨.

٢٨٣ ـ المنصف، لابن جني النحوي، تحقيق. أ/إبراهيم مصطفى، أ/عبد الله أمين، ط/ شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ القاهرة ـ ط ١ ـ ١٣٧٣هـ =١٩٥٤م.

٢٨٤ ـ موسوعة المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستقرار، تأليف د/يوخنا مرزا الخامس، ط/دار الكتب العلمية، ط١ ـ ٢٠١٢م.

٢٨٥ ـ موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، تحقيق: عبد الكريم مجاهد، ط/ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤١٥هـ ١٩٩٦م.

٢٨٦ ـ الموفقي في النحو، لأبي الحسن محمد بن أحمد بن كيسان، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، وهاشم طه شلاش، نُشر في مجلة المورد ببغداد ـ م٤، ع٢ ـ ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.

٢٨٧ ـ الموفي في النحو الكوفي، للسيد صدر الدين الكنغراوي، تحقيق/ محمد بهجة البيطار ـ مطبوعات المجمع العلمى العربى بدمشق.

(ن)

٢٨٨ ـ نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا، ط/ دار الاعتصام ـ ط٢.

٢٨٩ ـ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغرى بردى، ط/ وزارة الثقافة والإرشاد القومي ـ مصر.

٢٩٠ ـ نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لابن الأنباري، تحقيق د/ إبراهيم السامرائي، ط/ مكتبة المنار، الزرقاء ـ الأردن ـ ١٩٨٥م.

٢٩١ ـ النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي ـ ط/ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ الأولى ـ ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٢٩٢ ـ النور السافر عن أخبار القرن العاشر، للعيدروس، تحقيق د/أكرم حالو وآخرين، ط/دار صادر، ط١ ـ ٢٠٠١م.

(هـ)

٢٩٣ ـ هداية السالك إلى ترجمة ابن مالك لابن طولون الدمشقي، تحقيق ودراسة الزميل د/أحمد عنتر ـ ضمن أعمال المؤتمر الثاني بكلية اللغة العربية بالمنوفية (التراث والفكر الحداثي).

٢٩٤ ـ الهداية إلى بلوغ النهاية في تفسير القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسيّ ـ مجموعة رسائل جامعية ـ ط/ كلية الدراسات العليا بجامعة الشارقة بالإمارات العربية ـ ط١ ـ ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

٢٩٥ ـ هدية العارفين، لإسماعيل باشا البغدادي، ط/دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

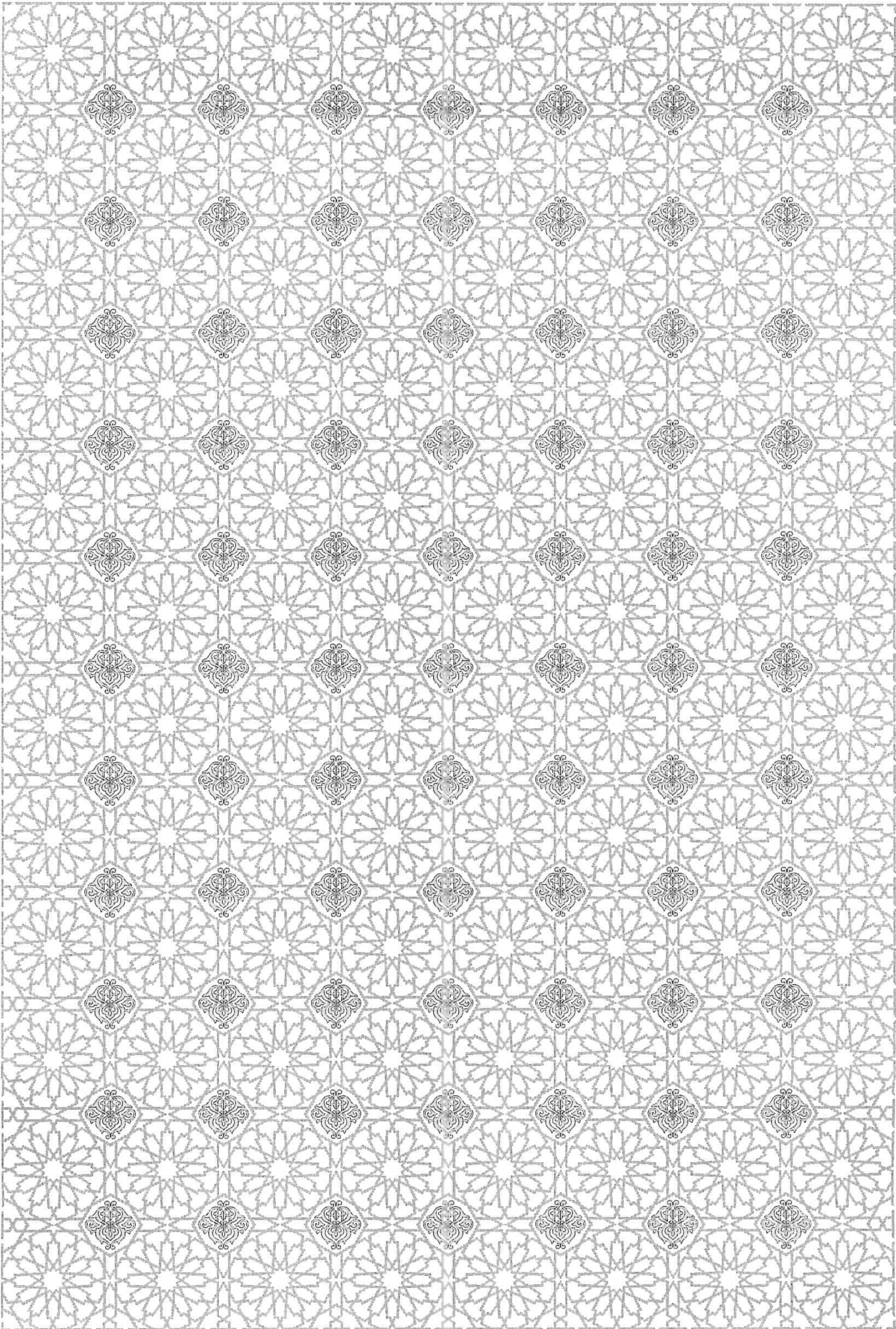
٢٩٦ ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام جلال الدين السيوطي، شرح وتحقيق د/ عبد العال سالم مكرم، ط/ عالم الكتب ـ ٢٠٠١م.

(و)

٢٩٧ ـ الوافي بالوفيات، للصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، ط/ دار إحياء التراث ـ بيروت ـ ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

٢٩٨ ـ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس أحمد بن محمد بن خلكان، تحقيق د/إحسان عباس ـ دار الثقافة ـ بيروت.





١٠ ـ فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

تم بحمد الله